

کتابخانه تصفیہ سرکار عالی حیدر آباد دکن

۱۸۵۳۲

نمبر ۱۹

۲۰۴۴۲

۲۲

تاریخ

نام کتاب

فن کتاب

نمبر کتاب

محکم ابن خرم جلیع ساول

فقه شامی

۱۹۵

439
4/5/1A

المحلى

تصنيف الامام الخليل . المحدث . الفقيه . الاصولى . قوى العارضة
شديد المعارضة . ذليع العارضة . بالغ الحجة . صاحب الصايف
المسعة . فى المقول ، والمعقول . والسنة . والفقه . والاصول
والخلاص . محدد القرن الخامس . بحر الأندلس
أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حرم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

٢٠٢٢٢
١٩٥

الجزء السادس

عبت بسره وتصحيحه للمرة الأولى سنة ١٣٤٩ هـ

إدارة الطباعة الميرية
لصاحبها ومديرها محمد منير الدريش

تحقيق السيح أحمد محمد تارا القاصى الترعى
حقوق الطبع محفوظة الى

ادارة الطاعة الميرية مصر شارع الكهكيين رقم ١

زكاة البقر

٦٧٣ — مسألة — الجواميس صنف من البقر يضم بعضها إلى بعض *
ثم اختلف الناس : قالت طائفة : لازكاة في أقل من خمسين من البقر ذكورا أو
إناثا أو ذكورا وإناثا فإذا تمت خمسون رأسا من البقر وأُتمت في ملك صاحبها عاماً
قريباً متصلاً كما قدمنا : - ففيها بقرة ، إلى أن تبلغ مائة من البقر ، فإذا بلغت وأُتمت
كذلك عاماً قريباً ففيها بقرتان ، وهكذا أبداً ، في كل خمسين من البقر بقرة ، ولا
شيء زائد في الزيادة حتى تبلغ خمسين ؛ ولا يعد فيها مالم يتم حولا كما ذكرنا *
وقالت طائفة : في خمس من البقر شاة ، وفي عشر شاتان ؛ وفي خمس عشرة ثلاث
شياه ؛ وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين من البقر بقرة *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعه ثنا علي بن عبد العزيز
ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا يزيد بن عيسى بن أبي حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن زهرم^(١)
عن محمد بن عبد الرحمن قال: في كتاب عمر بن الخطاب أن البقر يؤخذ منها ما يؤخذ
من الابل؛ يعني في الزكاة، قال: وقد سئل عنها غيرهم فقالوا: فيها ما في الابل
يزيد هذا هو يزيد بن هارون أو ابن زريع^(٢) ❦

حدثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري
وقادة كلاهما عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال : في كل خمس من الف سنة : وفي
عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ؛ وفي عشرين أربع ساءه : قال الزهري :

(١) هو هتق الماء وكسر الراء (٢) الزاح ان يري ذنوبه في الدنيا وهو كذا ج ص ٩٤ من
طريق محمد بن اسحق الصعالي والمناظلي (ص ٦٠) من طريق محمد بن عبد الله بن يحيى الكندي عن طريق
ابنهون ، ولم يذكر الخط الذي هما ، وانما هو كتب به عليه السلام .

بؤلاه كتاب عمر بن الخطاب. و حار بن عبد الله. و جماعة أدوا الصدقات على عبد

[illegible]

رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن التابعين سعيد بن المسيب، وعمر بن عبد الرحمن بن خلدة، والزهرى، وأبو قلاب وغيرهم *

واحتج هؤلاء بما حدثناه أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعه سأل ابن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا يزيد بن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو ابن هرم^(١) عن محمد بن عبد الرحمن قال: إن في كتاب صدقة النبي صلى الله عليه وسلم. وفي كتاب عمر بن الخطاب: أن البقر يؤخذ منها مثل ما يؤخذ من الأبل *

وبما حدثنا حماد بن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق بن معمر قال: أعطاني سهاك بن الفضل كتابا من النبي صلى الله عليه وسلم إلى مالك بن كفلان^(٢) المصعبي فقرأته فإذا فيه: «فما سقت السماء والأنهار العشر: وفيما سقى بالسوا^(٣) نصف العشر: وفي البقر مثل الأبل»^(٤) *

وبما ذكرنا آنفا عن الزهرى: أن هذا هو آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٥): «وإن الأمر بالتيسع نسخ بهذا» *

واحتجوا بعموم الخبر: «ما من صاحب بقر لا يؤدى حقها إلا بطح لها يوم العاصم» قالوا: فهذا عموم لكل بقر إلا ما خصه نص أو إجماع: *

وقالوا: من عمل مثل قولنا كان على يقين بأنه قد أدى فرضه: ومن خالفه لم يكر على يقين من ذلك، فإن ماوجب يقين لم يسقط إلا بمثله *

وقالوا: قد وافقنا أكثر خصوصنا على أن البقرة تجزئ عن سبعة كالدب: وأنها تعوض من البدنة، وأنها لا تجزئ في الأضحية والهدى من هذه إلا ما يجزئ، من ملك: وأنها تشعر إذا كانت لها أسنمة كالبدن: فوجب قياس صدقتها على صدقتها *

وفلوا: لم نجد في الأصول في شيء من الماشية نصاً بمبدؤه ثلاثون: لكن إمامه كالأبل، والأواق، والأوساق، وإما أربعون كالنعم، فكان حل البقر على الأكر - وهو الخمسة - أولى *

(١) في النسخة رقم (١٦) «يريد حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن حزم، وهو خطأ» تعريب. وأما ماها وقسمي هذا الأساذقيا (٢) هكذا هذا الاسم في الأصلين. وسط القلم في السحرقم (١٤) نصه كلف وإسكان المار وكسر الون: وقد بحث أكثر محب عنه في الرجال وفي كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم. أحده؟ (٣) هكذا في الأصلين، وأطه خطأ: فإن السائة هي ما يسقى عليه الزرع والخبول من نهر وعرة. والساق هو الساق وجمعه ساءة، فعم السبي، وأما الساء - مقصور - فله الصر والبرق. فلهل ما هو معروف. «سائة» أو يكون مصدراً لسايتوا بمعنى سقى، ويكون من المصادر الساعية التي فادت معاجه 'اللمة' (٤) في النسخة رقم (١٦) «وفي الأصل مثل البقر وماها هو الصواب» (٥) في النسخة رقم (١٤) «هذا هو حزم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم»

وقالوا: إن احتجوا بالبقر الذي فيه: « في كل ثلاثين تبيع، وفي كل أربعين تبيع، فنعيم، نحن نقول: بهذا، أوليس في ذلك الخبر اسقاط الزكاة عما دون ثلاثين من البقر، لا نبص ولا بدليل؟ » *

قال: وهذا قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وحكمه، وجابر بن عبد الله الأنصاري، وعمر بن عبد الرحمن بن خليفة، وسعيد بن المسيب، والزهرى، وهؤلاء فقهاء أهل المدينة، فيلزم المالكيين اتباعهم على أصلهم في عمل أهل المدينة، والا فقد تناقضوا *

وقالت طائفة: ليس فيما دون الثلاثين من البقر شيء، فإذا بلغت أقصا تبيع أو تبعة، وهو الذى له ستان، ثم لاشيء فيها حتى تبلغ أربعين، فإذا بلغت أقصا بقرة مسنة؛ لها أربع سنين؛ ثم لاشيء فيها حتى تبلغ ستين؛ فإذا بلغت أقصا تبعتان؛ ثم لاشيء فيها حتى تبلغ سبعين، فإذا بلغت أقصا مسنة وتبيع، ثم هكذا أبداً، لاشيء فيها حتى تبلغ عشرين زائدة، فإذا بلغت أقصى كل ثلاثين من ذلك العدد تبيع، وفي كل أربعين مسنة *

وهذا قول صح عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه من طريق أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي *

ورويناه من طريق نافع عن معاذ بن جبل *

ومن طريق عكرمة بن خالد عن قوم صدقوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم *

ومن طريق ابن أبي ليلى عن عمرو بن مرة عن أبي البخترى عن أبي سعيد الخدري ليس فيما دون الثلاثين من البقر شيء. *

وهو قول الشعبي، وشهر بن حوشب، وطاوس، وعمر بن عبد العزيز، والحكم بن عتيبة، وسليمان بن موسى، والحسن البصرى، وذكره الزهرى عن أهل الشام، وهو قول مالك، والثاقلاني، وأحمد بن حنبل، وأبي سليمان ورواية غير مشهورة عن أبي حنيفة *

واحتج هؤلاء بما رويناه من طريق إبراهيم وأبي وائل كلاهما عن مسروق عن معاذ: « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه إلى اليمن وأمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبعة، ومن كل أربعين بقرة مسنة، وقال بعضهم: ثنية، » *

ومن طريق طاوس عن معاذ مثله، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمره فيما دون ذلك بشيء. *

وعن ابن أبي ليلى والحكم بن عتيبة عن معاذ: أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الأوقاص، ما بين الثلاثين إلى الأربعين، وما بين الأربعين إلى الخمسين؟ قال: « ليس فيها شيء. » *

ومن طريق الشعبي قال : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أهل اليمن :
« في كل ثلاثين بقرة تباع جذع قد استوى قرناه ، وفي كل أربعين بقرة بقرة مسنة ، *
ومن طريق ابن وهب عن ابن أبي ليلى عن عمار بن غزيرة عن عبد الله بن أبي بكر
أخبره أن هذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم : « فرائض البقر
ليس فيما دون الثلاثين من البقر صدقة ، فإذا بلغت ثلاثين ففيها عجل رافع جذع ، الى
أن تبلغ أربعين ، فإذا بلغت أربعين ففيها بقرة مسنة ، الى أن تبلغ سبعين : فإذا
بلغت سبعين فإن فيها بقرة وعجلا جذعا فإذا بلغت ثمانين ففيها مستان ، ثم على هذا
الحساب ، * »

وبما روته من طريق سليمان بن داود الجزري عن الزهري عن أبي بكر بن محمد
ابن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى
أهل اليمن كتابا فيه الفرائض والسنن ، وبعثه مع عمرو بن حزم ، وهذه نسخه ، وفيه
« في كل ثلاثين بأقورة ^(١) تباع جذع أو جذعة ، وفي كل أربعين بأقورة بقرة ، *
وبما حدثناه أحمد بن محمد الطلنكي ثنا ابن مفرج نا محمد بن أيوب الرقي ثنا أحمد
ابن عمرو البزار ثنا عبد الله بن أحمد بن شبيب المروزي ثنا حيوة بن شريح نا بقية
عن المسعودي عن الحكم بن عتيبة عن طاوس عن ابن عباس قال : « لما بعث رسول الله
صلى الله عليه وسلم معاذا الى اليمن أمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تنعا أو بيعة
جذعا أو جذعة ، ومن كل أربعين بقرة بقرة مسنة ، فالوا : فالأوقاص ؟ قال : ما أمرني
فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء ، فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم
سأله ، فقال : ليس فيها شيء ، * ^(٢) »

قال أبو محمد : هذا كل ما احتجوا به ؛ قد تفصينا لهم بأكثر مما نعلم تقصوه لانفسهم *
وقالت طائفة : ليس فيما دون ثلاثين شيء ؛ فإذا بلغت البقر ثلاثين ففيها نبيع ،
ثم لا شيء فيها حتى تبلغ أربعين ، فإذا بلغت ففيها بقرة ، ثم لا شيء فيها حتى تبلغ خمسين ،

(١) الأقورة القرية لغة أهل اليمن (٢) سيق هذا ما ساد بعد صحيح (٣) رواه النار مطي (ص ٢٠٢)
من طريق عمرو بن عثمان ، نا بقية حديثي المسعودي ، قد ذكره ما ساد ، وفيه في آخره ، قال المسعودي :
والأوقاص ما دون الثلاثين وما بين الأربعين الى الستين ، فإذا كانت ستين ففيها تيمان ، فإذا كانت سبعين ففيها
مسنة وتبيع ، فإذا كانت ثمانين ففيها مستان ، فإذا كانت تسعين ففيها ثلاث تائع ، قال بقية قال المسعودي :
الأوقاص هي البقر ، أو قاص فلا تحلها هاد ، والأوقاص جمع (وقص) ، تنع الواو والقاف والصاد ، ولم
أجد ما يزيد كلام المسعودي به بالبقر ، فلا أدري من أين رده ؟ وانظر الكلام على هذا الحديث في تلخيص الحديث
(ص ١٧٣ - ١٧٤)

فاذا بلغتها قفيا بقرة وربع ، ثم لاشئ فيها حتى تبلغ سبعين ؛ فإذا بلغت سبعين قفيا
تبيع ومسته *

وروينا هذا من طريق الحجاج بن المنهال عن حماد بن سلية (١) وعن حماد بن
أبي سليمان عن إبراهيم قد كره كما أوردنا ؛ وهي رواية غير مشهورة أيضا عن أبي حنيفة *
ويمكن أن يموه هؤلاء بالخبر الذي أوردناه آنفا من طريق الحكم عن معاذ عن
النبي صلى الله عليه وسلم فيما بين الأربعين والخمسين « ليس فيها شيء » ، يعني من البقر *
وقالت طائفة : ليس فيما دون الثلاثين من البقر شيء ، فإذا بلغت ثلاثين قفيا تبيع ،
ثم لاشئ فيها حتى تبلغ أربعين ؛ فإذا بلغت قفيا بقرة مسته ؛ فإن زادت واحدة قفيا
بقرة وجزء من أربعين جزءا من بقرة ؛ وهكذا في كل واحدة تريد قفيا جزء آخر
زائد من أربعين جزءا من بقرة ؛ هكذا إلى الستين ؛ فإذا بلغت قفيا تبيعان ؛ ثم لاشئ
فيها إلا في كل عشرة زائدة كما ذكرنا قبل ؛ وهي الرواية المشهورة عن أبي حنيفة *

وقد روينا من طريق شعبة قال : سألت حمادا — هو ابن أبي سليمان — فقلت :
إن كانت خمسين بقرة ؟ فقال : بحساب ذلك *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا ابن المبارك عن الحجاج — هو — ابن
أرطاة — عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال : يحاسب صاحب البقر بما
فوق الفريضة *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا زيد بن الحباب العكلي عن معاوية بن صالح عن
العلاء بن الحارث عن مكحول أنه قال في صدقة البقر : مازاد فالحساب *
قال أبو محمد : هذا عموم إبراهيم ، وحماد ، ومكحول ؛ وظاهره أن كل مازاد على
الثلاثين إلى الأربعين وعلى الأربعين إلى الستين قفى كل واحدة زائدة جزء من بقرة *
وقد ذكرنا عن عكرمة بن خالد أن بعض شيوخ كانوا قد صدقوا على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا : في كل أربعين بقرة بقرة ، مخالفين لمن جعل في
أقل من الأربعين شيئا *

وذهبت طائفة إلى أنه ليس فيما دون الخمسين ولا ما فوقها شيء ، وإن صدقة البقر إنما
هي في كل خمسين بقرة بقرة فقط هكذا أبدا *

كما حدثنا حماد بن ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج

قال: أخبرني عمرو بن دينار قال: كان عمال ابن الزبير وابن عوف وعماله يأخذون من كل خسين بقرة بقرة؛ ومن كل مائة بقرةين؛ فإذا كثرت حتى كل خمسين بقرة بقرة. قال أبو محمد: هذا كل ما حضرنا ذكره مما رويناه من اختلاف الناس في زكاة البقر؛ وكل أثر رويناه فيها ووجب النظر للبرء لنفسه فيما يدين به ربه تعالى في دينه. فأول ذلك ان الزكاة فرض واجب في البقر.

كما حدثنا عن عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع ثنا الأعمش عن المعمر بن سويد عن أبي ذر قال: « انتهيت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في ظل الكعبة » (١) فذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له: « ما من صاحب لبيل ولا بقر ولا غنم لا يؤدى زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمنه: تنطحه بقرونها، وتطوؤه بأظلافها؛ كلما قدت آخرها عادت عليه أولاها حتى يقضى بين الناس » (٢). حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « ما من صاحب لبيل لا يفعل فيها حقها إلا جاءت يوم القيامة أكره ما كانت قط؛ وأقعد (٣) لها بقاع قرقر (٤) تسير (٥) عليه بقوائمها وأخفافها؛ ولا صاحب بقر لا يفعل فيها حقها إلا جاءت يوم القيامة أكره ما كانت، وأقعد (٦) لها بقاع قرقر تنطحه بقرونها وتطوؤه بقوائمها » وذكر باقي الخبر.

قال أبو محمد: فوجب فرضاً طلب ذلك الحد الذي حده الله تعالى منها، حتى لا يتعدى قال عز وجل: (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه)

ف نظرنا القول الأول فوجدنا الآثار الواردة فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم منقطعة والحجة لا تجب الا بمتصل، الا أنه يلزم القائلين بالمرسل والمنقطع - من الحنفيين والمالكيين - أن يقولوا: بها، والا قد تناقضوا في أصولهم وتحكوا بالباطل: لا سيما مع قول الزهري: ان هذه الأخبار بها نسخ ايجاب التبيع والمستغني الثلاثين والآر بعين

(١) قوله « وهو في ظل الكعبة » - مقطوع من المسحوق (١٦) - والذي في صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٢٢) « وهو ليس في ظل الكعبة » (٢) هذا الحديث رواه مسلم (ج ١ ص ٢٧١) من طريق عبد الرزاق، وفيه « وأقعد » منع القاف واللين (٣) بالتأني فيهما، والقناع المستوى الواسع من الأرض يلوها ماء السماء بمسكة. ولقرقر أيضا المستوى من الأرض الواسع، وهو بفتح القافين. قاله اللوى (٤) في صحيح مسلم « تسير » من لاسيان ولاستان وهو عدو الفرس شوطا أو شوطين من غير راكب. (٥) في مسلم « وقد »

فلو قبل موصل أحد لكان الزهرى أحق بذلك لعلمه بالحديث ؛ ولأنه قد أدرك طائفة من الصحابة رضى الله عنهم *

ولم يحك القول في الثلاثين بالتبعية وفي الأربعين بالمسنة إلا عن أهل الشام ، لا عن أهل المدينة ، ووافق الزهرى على ذلك سعيد بن المسيب وغيره من فقهاء المدينة ، فهذا كله يوجب على المالكين القول بهذا أو افساد أصولهم ، وأما نحن فلو صح وانسند ما خالفناه أصلاً *

وأما احتجاجهم بعموم الخبر : « ما من صاحب بقر لا يؤدى زكاتها ، ولا يفعل فيها حقها ، وقولهم : أن هذا عموم لكل بقر — : فإن هذا لازم للضعيف والمالكين المحتجين بإيجاب الزكاة في المروض بعموم قول الله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة) الآية والمحتجين بهذا في وجوب الزكاة في العسل وسائر ما احتجوا فيه بمثل هذا ، لا يخص لهم منه أصلاً *

وأما نحن فلا حجة علينا بهذا ، لأننا — وإن كنا لا يحل عندنا مفارقة العموم إلا لنص آخر — فإنه لا يحل شرع شريعة إلا بنص صحيح ، ونحن نقر ونشهد أن في البقر زكاة مفروضة يعذب الله تعالى من لم يؤدها العذاب الشديد ، ما لم يغفر له برجوح حسناته أو مساواتها لسيئاته ، إلا أنه ليس في هذا الخبر بيان المقدار الواجب في الزكاة منها ، ولا بيان العدد الذي تجب فيه الزكاة منها ، ولا متى تؤدى ، وليس البيان للديانة موكولاً إلى الآراء والأهواء ، بل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال له ربه وباعثه : (لتبين للناس ما نزل إليهم) *

ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ما أوجبوه في الخنس فصاعداً من البقر ، وقد صح الإجماع المتيقن بأنه ليس في كل عدد من البقر زكاة ؛ فوجب التوقف عن إيجاب فرض ذلك في عدد دون عدد بغير نص من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فسقط تعلقهم بالعموم هنا ، ولو كان عموماً يمكن استعماله لما خالفناه *

وأما قولهم : أن من زكى البقر — كما قالوا — فهو على يقين من أنه قد أدى فرضه الواجب عليه ومن لم يزكها — كما قالوا — فليس على يقين من أنه أدى فرضه ؛ وإن ما صح يقين وجوبه لم يسقط إلا يقين آخر — : فهذا لازم لمن قال : أن من تدلك في الفسل فهو على يقين من أنه قد أدى فرضه ؛ والفسل واجب يقين ؛ فلا يسقط إلا يقين مثله ؛ ولئن أوجب مسح جميع الرأس في الوضوء بهذه الحجة نفسها ؛ ومثل هذا لهم كثير جداً *

وأما نحن فإن هذا لا يلزم عندنا ؛ لأن الفرائض لا يجب إلا بنص أو إجماع . ومن سلك هذه الطريق في الاستدلال فإنه يريد إيجاب الفرائض وشرع الشرائع باختلافه ؛ لأنص فيه ؛ وهذا باطل ؛ ولم يتفق قط على وجوب إيجاب جميع الرأس في الوضوء ولا على التذلل في الفسل ؛ ولا على إيجاب الزكاة في خمس من البقر فصاعداً إلى الحسين *
 وإنما كان يكون استدلالهم هذا صحيحاً لو واقفانهم على وجوب كل ذلك ثم أسقطنا وجوبه بلا برهان ؛ ونحن لم نوافقهم قط على وجوب غسل فيه نذلك ؛ ولا على إيجاب مسح جميع الرأس ، ولا على إيجاب زكاة في خمس من البقر فصاعداً ؛ وإنما واقفانهم على إيجاب الفسل دون ذلك ، وعلى إيجاب مسح بعض الرأس لا كله ؛ وعلى وجوب الزكاة في عدد مامن البقر ، لا في كل عدد منها ؛ فزادوا هم — بنهر نص ولا إجماع — إيجاب التذلل ومسح جميع الرأس والزكاة في خمس من البقر فصاعداً وهذا شرع بلا نص ولا إجماع ، وهذا لا يجوز . فهذا يلزم ضبطه ، لتلايمه فيه أهل التوجيه بالباطل ، فيدعوا إجماعاً حيث لا إجماع ، ويشرعوا الشرائع بنهر برهان ، ويخالفوا الإجماع المنبثق .
 وبالله تعالى التوفيق *

وأما احتياجهم بقياس البقر على الإبل في الزكاة فلازم لأصحاب القياس لزوماً لا انفصاك له ، فلو صح شيء من القياس لكان هذا منه صحيحاً^(١) وما نعلم في الحكم بين الإبل والبقر فرقاً مجعاً عليه ، ولقد كان يلزم من يقيس ما ينحل به فرج المرأة المسلمة في النكاح من الصداق على ما قطع فيه يد السارق ، ومن يقيس حد الشارب على حد القاذف ، ومن يقيس السقمونيا على القمح والتمر ، و يقيس الحديد والرصاص والصفر على الذهب والفضة ؛ و يقيس الجص على البر والتمر ، في الربا ، و يقيس الجوز على القمح في الربا ؛ وسائر تلك المقاييس السخيفة ؛ وتلك العلل المعرأة الغتة ؛ — أن يقيس البقر على الإبل في الزكاة ؛ والافتقد تحكوا بالباطل وأما نحن فالتقياس كله عندنا باطل *

وأما قولهم : لم نجد في الأصول ما يكون وقصه ثلاثين ، فإنه عندنا تخليط وهوس ؛ لكنه لازم أصح لزوم لمن قال — محتجاً بباطل قوله في إيجاب الزكاة ما بين الأربعين والستين من البقر — : أننا لم نجد في الأصول ما يكون وقصه تسعة عشر ، ولكن القوم متحكرون *

(١) ما معاشية السخيرة (١٤) عطف غير جيد — وهو غير حط كاتم — ما معه «عنه» وقعة ٢ ميات
 الإبل من القر *

فسقطه كل ما احتجوا به عنا ، وظهر لزومه للحنفين والمالكين والشافعيين ؛
 لاسيما لمن قال : بالقول المشهور عن أبي حنيفة في زكاة البقر ، الذي لم يتعلق فيه بشئ أصلا .
 ثم نظرنا في قول من أوجب في الثلاثين تبعا وفي الأربعين مسته ولم يوجب بين
 ذلك ولا بعد الأربعين إلى الستين شيئا — : فوجدنا الآثار التي احتجوا بها عن معاذ
 وغيره مرسله كلها ، الأحاديث بنية ؛ لأن مسروقا لم يبق معاذ ؛ وبقية ضعيف لا يحتاج
 بنقله ، اسقطه وكيع وغيره ؛ والحجة لا تجب إلا بالمستند من نقل الثقات * .

فإن قيل : إن مسروقا وإن كان لم يبق معاذ فقد كان باليمن رجلا أيام . كون معاذ
 هناك ؛ وشاهد أحكامه ، فهذا عنده عن معاذ بنقل الكافة * .

قلنا : لو أن مسروقا ذكر أن الكافة أخبرته بذلك عن معاذ لتقامت الحجة بذلك
 فمسروق هو الثقة الإمام غير المتهم . لكنه لم يقل قط هذا ، ولا يحل أن يقول مسروق
 رحم الله مالم يقل فيكذب عليه ؛ ولكن لما أمكن في ظاهر الأمر أن يكون عند مسروق
 هذا الخبر عن تواتر أو عن ثقة أو عن لا يجوز الرواية عنه — : لم يجوز القطع في دين
 الله تعالى ولا على رسوله صلى الله عليه وسلم بالظن الذي هو أكذب الحديث ، ونحن
 نقطع أن هذا الخبر لو كان عند مسروق عن ثقة لما كتبه ولو كان صحيحا عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما طمس الله تعالى المتكفل بحفظ الذكر المنزل على نبيه عليه السلام
 المتم لدينه — : لنا هذا الطمس حتى لا يأتى إلا من طريق واهية ^(١) والحمد لله رب العالمين *
 وأيضا فإن زوما ^(٢) أيديهم وقالوا : هو حجة ، والمرسل هنا والمستند سواء * .

قلنا لهم : فلا عليكم ؛ خذوا من هذه الطريق بعينها ما حدثناه حماد بن أحمد قال ثنا
 عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا أحمد بن خالد ثنا عبيد بن محمد الكشوري ^(٣) ثنا
 محمد بن يوسف الخدافي ^(٤) ثنا عبد الرزاق أما معمر عن الأعمش عن شقيق بن سلمة
 هو أبو وائل — عن مسروق بن الأجدع قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) سيرع المؤلف عن هذا الرأي في آخر المسألة ، ويحصل رواية مسروق عن معاذ بلا عن الكافة
 عن معاذ ، ويصح . واحتلف في رواية مسروق عن معاذ فقل المؤلف هنا أنه لم يبق معاذ ، وقيل
 عد الحق عن ابن عبد الله مثله ، قال ابن حجر « لكن تعقب ذلك أن القطار على عد الحق فانه لم يجد
 ذلك في كلام ابن عبد الله ، بل الموحى في كلامه أن الحديث الذي من رواية مسروق عن معاذ متصل »
 (٢) مع هذا الرأي يرى شذوا (٣) مع الكافة وأسكان الغير المصحة ، وضع الواو ، ويحل بكسر الكاف . سنة
 إلى « كفور » قرية من قرى صلاء . (٤) نعم الماء المهمة وضع الدال المصحة والماء ، سنة إلى « حذافة »
 على من قضاة

معاذ بن جبل الى النبي فامرء ان يأخذ من كل حاله وحالته ديناراً أو قيمته من المعافى (١) *
حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعه (٢) ثنا علي بن عبد العزيز
ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن منصور - هو
ابن المعتز - عن الحكم بن عتيبة قال: «كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى معاذ
وهو باليمن: أن يماست السماء أو سقى غيلا العشر؛ وفيما سقى بالغرب (٣) نصف العشر
وفي الحالم والحالة دينار أو عدله من المعافى (٤)» *

وبه الى أبي عبيد: ثنا عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة
ابن الزبير قال: «كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أهل اليمن: أن من كان على
يهودية أو نصرانية فانه لا يفتن عنها؛ وعليه الجزية، على كل حالم ذكر أو أنثى -
عبد أو أمة - دينار واثق أو عدله من المعافى، فمن أدى ذلك الى رسله فانه له ذمة الله
وذمة رسوله؛ ومن منعه منكم فانه عدو لله تعالى ولرسوله وللمؤمنين» *

فهذه رواية مسروقة عن معاذ؛ وهو حديث زكاة البقر بعينه، ومرسل من طريق
الحكم، وآخر من طريق ابن لهيعة؛ فان كانت مراسلاتهم في زكاة البقر صحيحة واجبا
أخذها فرسلاتهم هذه صحيحة واجب أخذها، وان كانت مراسلاتهم هذه لا تقوم بها
حجة فرسلاتهم تلك لا تقوم بها حجة *

فان قيل: فانكم تقولون بما في هذه المرسلات ولا تقولون بتلك، فكيف هذا؟ *
قلنا والله تعالى التوفيق: ما قلنا: بهذه ولا بتلك، ومعاذ الله من أن نقول بمرسل
لكننا أوجبت الجزية على كل كتابي بنص القرآن، ولم نخص منه امرأ ولا عبداً، وأما
بهذه الآثار فلا *

قال أبو محمد: لاسما الخيفيين فانهم خالفوا مراسلات معاذ تلك في اسقاط الزكاة
عن الاوقاص والعسل كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا
أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا سفيان بن عيينة عن
إبراهيم بن ميسرة عن طائوس: «أن معاذ بن جبل أتى بوقص البقر والعسل (٥) فلم
يأخذه؛ فقال: كلاهما لم يأمرني فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء» فن الباطل
أن يكون حديث معاذ حجة اذا وافق هوى الخيفيين ورأى أبي حنيفة ولا يكون حجة

(١) المعافى والمعافى - ففتح الميم فيها - ثياب تصنع باليمن (٢) في القصة رقم (١٦) «محمد بن علي بن رفاعه
وهو حط» (٣) العرب الملو الكثر (٤) العدل - جمع العين وكسرهما - المثل - واطر تخبر عنه في المراجع
ليحيى بن آدم رقم (٣٣٩) و (٢٦٥) (٥) في القصة رقم (١٦) «وقص العسل والبقر» وليس للعسل وقص، وانما هو كالحاء
ومنه أتى بالصل وأتى بوقص البقر *

إذا لم يوافقهما ، ما ندري أي دين يبق مع هذا العمل ؟ ! ونعوذ بالله من الخذلان والضلال
ومن أن يزيع قلوبنا بعد إذ هدانا *

فان احتجوا بصحيفة عمرو بن حزم قلنا : هي منقطعة أيضا لا تقوم بها حجة :
وسليمان بن داود الجزري ^(١) — الذي رواها — متفق على تركه وأنه لا يحتج به *

فان أيتّم ولجئتم وظننتم انكم شددتم أيديكم منها على شيء فدوّنكوها *
كما حدثنا حماد بن احمد قال ثنا عباس بن اصبح ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن
ثنا احمد بن زهير بن حرب ثنا الحكم بن موسى ثنا يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود
الجزري ثنا الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده « أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل اليمن بكتاب ^(٢) فيه الفرائض والسنن
والديات ، وبعث به مع عمرو بن حزم ، وهذه نسخته » قد ذكر الكتاب بوفيه « وفي كل
ثلاثين باقورة تبع ، جذع أو جذعة ، وفي كل أربعين باقورة بقرة ، وفيه أيضا
« وفي كل خمس أواق ^(٣) من الورق خمسة دراهم ، فا زاد في كل أربعين درهما درهم
وفي كل أربعين ديناراً دينار » *

حدثنا حماد قال : ثنا عباس بن اصبح ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أبو عبد الله
الكاظمي ^(٤) ينفذاد ثنا اسماعيل بن أبي أويس حدثني أبي عن عبد الله ومحمد بن أبي
بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيهما عن جدهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :
أنه كتب هذا الكتاب لعمرو بن حزم حين أمره على اليمن وفيه الزكاة : « ليس
فيها صدقة حتى تبلغ مائتي درهم فاذا بلغت مائتي درهم فقيها خمسة دراهم ، وفي
كل أربعين درهما درهم ، وليس فيما دون الأربعين صدقة ، فاذا بلغت الذهب قيمة
مائتي درهم ففي قيمة كل أربعين درهما درهم ، حتى تبلغ أربعين ديناراً ، فاذا بلغت
أربعين ديناراً ففيها دينار » قال أبو أويس : وهذا عن ابني حزم أيضاً : « فرائض
صدقة البقر ليس فيما دون ثلاثين صدقة فاذا بلغت الثلاثين ففيها لخل جذع ، الى أن
تبلغ أربعين ، فاذا بلغت أربعين ففيها بقرة مستة الى أن تبلغ ستين . فاذا بلغت ستين
ففيها تبعان » *

(١) هكذا سبب المؤلف « الجزري » والذي في كتب التراجم وفي أسانيد الحديث في كتاب « المحلolan » وهو من
أهل دمشق ، وهو ثقة ، وضعفه بعضهم قليلاً ، فأدري من أين جاء لابن حزم الاتحاق على تركه ؟ (٢) في التسنخ رقم (١١) كتاب ما
ماهر المواقف رواية الحاكم (ج ١ ص ٣٩) (٣) في التسنخ رقم (١٤) « أواق » (٤) يضم اليها الموحقوا اسمه ، محمد بن العباس
ابن الحسن ، وهو ضعيف ، ولكن الحديث جاء بأسانيد غير طريفة كما سنذكره إن شاء الله (٥) في الأصلين « مائتي » وهو خطأ

قال أبو محمد : أبو أويس ضعيف وهى منقطعة مع ذلك . ووالله لو صح شيء من هذا ما ترددنا فى الأخذ به ^(١) : *

قال على : ما نرى المالكيين والشافعيين والخنفين الا قد انحلت عزائمهم فى الأخذ بحديث معاذ لئلا يوردوا بصحيفة ابن حزم ، ولا بد لهم من ذلك أو الأخذ بأن لاصدقة فى ذهب لم يبلغ أربعين ديناراً الا بالقيمة بالفضة فهو قول عطاء والزهرى ، وسليمان ابن حرب وغيرهم ، وأن يأخذ المالكيون والشافعيون بوجوب الاوقاص فى الدراهم وبإيجاب الجزية على النساء والمييد من أهل الكتاب ، أو التحكم فى الدين بالباطل فيأخذوا ما اشتروا ويتركوا ما اشتروا ، وهذه والله أخرى فى العاجلة والآجلة والزم وأنتم !! *

والخنفيون يقولون : ان الراوى اذا ترك ما روى دل ذلك على سقوط روايته : والزهرى هو روى صحيفة ابن حزم فى زكاة البقر وتركها ؟ فها تركوها وقالوا : لم يتركها لا لفضل علم كان عنده ! *

ثم لو صح لم حديث معاذ لكان ما ذكرنا قبل من الأخبار بأن فى زكاة البقر تركه الا ابل مثله فى الاستاد وواردة بحكم زائد لا يجوز تركه ، وكان الأخذ بذلك أخذاً بهذه وكان الأخذ بهذه ، دون تلك حاصياً لتلك *

فبطل كل ما هو به من طريق الآثار جلة *

فان تعلقوا بعلى ومعاذ وأبى سعيد رضى الله عنهم قلنا لم : الخبر عن معاذ منقطع وعن أبى سعيد لم يروه الا ابن أبى ليلى محمد : وهو ضعيف : وأما عن على فهو صحيح ولا يصح هذا القول عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم سواء . وقد رويناه قبل عن عمر بن الخطاب ، وجابر بن عبد الله خلاف ذلك . ولا حجة فى قول صاحب اذا خالفه صاحب آخر *

ثم ان لجتم فى التعلق بعلى ههنا فاسمعوا قول على من هذه الطريق نفسها *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن

(١) أبو أويس هو عبد الله بن عبد الله بن أويس ، ابن عم مالك بن أنس وزوج اخته ، وهو صالح صدوق قال ابن عبد البر : ولم يملك أحد من جملة من بعده وأما ما به بسو حفظه له بخلافه فى بعض حديثه ، وهذا الحديث روى بعضه الحاكم فى المستدرک من طريق اسماعيل بن اسحق القاضى عن اسماعيل بن أبى أويس ، وهو صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي ، ولكننا نوافق ابن حزم على المنقطع ، لأن معمر بن عمرو بن حزم بن عبد الله هو محمد بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وهو محمول على الاتصال ، إذ هو معروف عن محمد بن عمرو عن أبيه عمرو ، بأسانيد أخرى صحيحة .

أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : في خمس من الابل شاة وفي عشر شاتان . وفي خمس عشرة ثلاث شياه . وفي عشرين أربع شياه . وفي خمس وعشرين خمس شياه . وفي ست وعشرين بنت مخاض ، فان لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر ، حتى تبلغ خمساً وثلاثين ، فان زادت واحدة ففيها بنت لبون ، حتى تبلغ خمساً وأربعين ، فاذا زادت واحدة ففيها حقة طروقة الفحل — أو قال : الجبل — حتى تبلغ ستين ، فاذا زادت واحدة ففيها جذعة ، حتى تبلغ خمساً وسبعين ، فاذا زادت واحدة ففيها ابتالبون ، حتى تبلغ تسعين ، فاذا زادت واحدة ففيها حقتان طروقتا الفحل . الى عشرين ومائة فان زادت واحدة ففي كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين بنت لبون ، وفي البقر في كل ثلاثين بقرة تباع حولي ، وفي كل أربعين مسنة *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد ابن عبد السلام الحنفي ثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : اذا أخذ المصدق سنة فوق سن ^(١) رد عشرة دراهم أو شاتين *

قال أبو محمد : ما نرى الخفيفين والمالكين والشافعيين الا قد برد نشاطهم في الاحتجاج بقول علي رضي الله عنه في زكاة البقر ، ولا بد لهم من الاخذ بكل ما روى عن علي في هذا الخبر نفسه ، مما خالفوه وأخذ به غيرهم من السلف ، أو ترك الاحتجاج بما لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو التلاعب بالسنة والمزول في الدين ان يأخذوا ما احبوا ويتركوها ما احبوا لا سيما وبعضهم هول في حديث علي هذا بأنه مسند . فليتهم خلافه ان كان مسنداً ، ولو كان مسنداً ما استحلنا خلافه . وبالله تعالى التوفيق *

فلم يبق لمن قال بالتبيع والمسنة فقط في البقر حجة أصلاً ، ولا قياس معهم في ذلك فبطل قولهم جملة بلا شك . والحمد لله رب العالمين *

وأما القول المأثور ^(٢) عن أبي حنيفة ففي غاية الفساد لا قرآن يعضده ولا سنة صحيحة تنصره ولا رواية فاسدة تؤيده ، ولا قول صاحب يشده ، ولا قياس يموهه ، ولا رأى له وجه يسدده *

الا أن بعضهم قال : لم نجد في شيء من الماشية وقصاً من تسعة عشر *
 قليل لهم : ولا وجدتم في شيء من زكاة المواشي جزءاً من رأس واحد *
 فان قالوا : أوجبه الدليل *

قيل لهم : كذبتهم ! ما أوجه دليل قط ، وما جعل الله تعالى رأى النعمى وحده دليلاً في دينه : وقد وجدنا الأوقاص تختلف ، فرة هو في الابل أربع ، ومرة عشرة ، ومرة تسعة ، ومرة أربعة عشر ، ومرة أحد عشر ، ومرة تسعة وعشرين ، ومرة هو في الغنم ثمانون ، ومرة تسعة وسبعون ، ومرة مائة وثمانية وتسعون ، ومرة تسعة وتسعون ، فأى نكره في أن تكون تسعة عشر إذا صح بذلك دليل ؟! لولا الهوى والجهل ! *

فلم يبق إلا ما روينا من عمل عمال ابن الزبير ، وعمل طلحة بن عبد الله بن عوف — هو ابن أخى عبد الرحمن بن عوف ، ومن كبار التابعين جداً — بالمدينة بمحضرة بقية الصحابة فلم ينكروه *

فقطرنا في ذلك فوجدنا لا يصح . عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا من طريق اسناد الآحاد ولا من طريق التواتر شيء كما قدمنا ، ولا عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم شيء لا يعارضه غيره ، ولا يحل أن تؤخذ شريعة الاعمى الله تعالى ، أما من القرآن ، وأما من نقل ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق الآحاد الثقات ، أو من نقل التواتر ، أو من نقل بإجماع الأمة . فلم نجد في القرآن ولا في نقل الآحاد والتواتر بيان زكاة البقر ، ووجدنا الاجماع — التيقن المقطوع به . الذى لا خلاف في أن كل مسلم قديماً وحديثاً قال به : وحكم به من الصحابة فمن دونهم — قد صح على أن في كل خمسين بقرة بقرة : فكان هذا حتماً مقطوعاً به على أنه من حكم الله تعالى وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم ، فوجب القول به : وكان مادون ذلك مختلفاً فيه ، ولانص في إيجابه : فلم يحز القول به : وقد قال الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلم يحل أخذ مال مسلم ولا إيجاب شريعة بزكاة مفروضة بغير يقين : من نص صحيح عن الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم . ولا يعتز من معتز بدعواه أن العمل بقولهم كان مشهوراً ، فهذا باطل ، وما كان هذا القول إلا غاملاً في عصر الصحابة رضى الله عنهم ، ولا يؤخذ الاعمى أقل من عشرة من التابعين ، باختلاف منهم أيضاً . وبالله التوفيق *

قال على : ثم استدر كتنا فوجدنا حديث مسروق إنما ذكر فيه فعل معاذ باليمن في زكاة البقر ، وهو بلا شك قد أدرك معاذاً وشهد حكمه وعمله المشهور المنتشر ، فصار نقله لذلك ولأنه عن عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم — : قلنا عن الكافة عن معاذ بلا شك ، فوجب القول به *

زكاة الابل

٦٧٤ — مسألة — البنت، والاعراية، والتجب بالمهاري^(١) وغيرهما من اصناف الابل كلها ابل، يضم بعضها الى بعض في الزكاة، وهذا لا خلاف فيه ولا زكاة في أقل من خمسة من الابل، ذكور أو أناث. أو ذكور وأناث. فإذا أتمت كذلك في ملك المسلم حولا عريا متصلا — كما قدمنا — فالواجب في زكاتها شاة واحدة ضانية أو ماعزة، وكذلك أيضا فيما زاد على الخمس، الى ان تم عشرة كما قدمنا، فإذا بلغت وأتمتها وأتمت حولا كما قدمنا ففيها شاتان كما ذكرنا، وكذلك فيما زاد حتى تم خمسة عشر، فإذا أتمها وأتمت كذلك حولا عريا ففيها ثلاث شياه كما ذكرنا، وكذلك فيما زاد حتى تم عشرين، فإذا أتمها وأتمت كذلك حولا كما ذكرنا ففيها أربع شياه كما ذكرنا. وكذلك فيما زاد على العشرين الى أن تم خمسة وعشرين، فإذا أتمتها وأتمت كذلك حولا قريا ففيها بنت مخاض من الابل أثنى ولابد، فإن لم يجدها فابن لبون ذكر من الابل، وكذلك فيما زاد حتى تم ستة وثلاثين. فإذا أتمها وأتمت كذلك حولا قريا ففيها بنت لبون من الابل أثنى ولابد، ثم كذلك فيما زاد حتى تم ستة وأربعين، فإذا أتمتها وأتمت كذلك سنة قرية ففيها حقة من الابل أثنى ولابد، ثم كذلك فيما زاد فإذا أتمت إحدى وستين وأتمت كذلك سنة قرية^(٢) ففيها جذعة من الابل أثنى ولابد، ثم كذلك فيما زاد حتى تم ستين وأتمت كذلك عاما قريا ففيها ابنة لبون، ثم كذلك فيما زاد حتى تم إحدى وتسعين^(٣) فإذا أتمتها وأتمت كذلك عاما قريا ففيها حقتان، وكذلك فيما زاد حتى تم مائة وعشرين، فإذا أتمتها وزادت عليها — ولو بعض ناقه أو جمل — وأتمت كذلك عاما قريا ففيها ثلاث بنات لبون^(٤) ثم كذلك حتى تم

(١) البنت — يضم الباء واسكان الحاء المسجدة — كلمة أجمعية مصرية، وهي الابل الحراسانية تتج من بين عرية وفالج، واحداً بجثري وبجثة. والفالج بالجم هو البعير الضعيف ذو السامين. والتجب — يضم النون والجم — جمع تجب وهو القوي الخفيف السريع. والمهاري منسوبة الى «ميرة بن حيدان» وهو أبو قتيبة وحى عظيم، وأبل مهريه — ينتج الميم — منسوبة اليهم، والجمع مهاري — بكسر الراء وتحديد الياء — ومهاري — بجلف الياء — ومهاري — ينتج الراء وتخفيف الياء — ومهاري — بكسر الراء وتخفيف الياء. (٢) في النسخة رقم (١٤) «عاما قريا» (٣) في النسخة رقم (١٤) «واحد وتسعين» (٤) في النسخة رقم (١٦) «ثلاث بنات مخاض» وهو خطأ.

مائة وثلاثين ، فإذا أنتمها أو زادت وأتمت كذلك عاما قريا ففى كل خمسين حقة . وفى كل أربعين بنت لبون ، وفى ثلاثين ومائة فازاد (١) حقة وبنتا لبون ، وفى أربعين ومائة فازاد حقتان وبنت لبون ، وفى خمسين ومائة فازاد ثلاث حقات ، وفى ستين ومائة فازاد أربع بنات لبون . وهكذا العمل فيما زاد *

فإن وجب على صاحب المال جذعة فلم تكن عنده وكانت عنده حقة ، أو لزمته حقة فلم تكن عنده وكانت عنده بنت لبون ، أو لزمته بنت لبون فلم تكن عنده وكانت عنده بنت مخاض — : فإن المصدق يقبل ما عنده من ذلك ويلزمه معها غرامة عشرين درهما أو شاتين ، أى ذلك شاء صاحب المال فواجب على المصدق قبوله ولا بد * وإن وجبت على صاحب المال بنت مخاض فلم تكن عنده ولا كان عنده ابن لبون ذكر وكانت عنده بنت لبون ، أو وجبت عليه بنت لبون فلم تكن عنده وكانت عنده جذعة — : فإن المصدق يأخذ منه ما عنده من ذلك ويرد المصدق الى صاحب المال عشرين درهما أو شاتين ، أى ذلك أعطاه المصدق فواجب على صاحب المال قبوله ولا بد * وهكذا لو وجبت اثنتان أو أكثر من الأسنان التى ذكرنا فلم يجدها أو وجد بعضها ولم يجد تمامها فانه يعطى ما عنده من الأسنان التى ذكرنا ، فإن كانت أعلى من التى وجبت عليه رد عليه المصدق لكل واحدة شاتين أو عشرين درهما ، وإن كانت أدنى من التى وجبت عليه أعطى معها مع كل واحدة شاتين أو عشرين درهما *

فإن وجبت عليه بنت مخاض فلم يجدها ولا وجد ابن لبون ولا بنت لبون . لكن وجد حقة أو جذعة ، أو وجبت عليه بنت لبون فلم تكن عنده ولا كان عنده بنت مخاض ولا حقة ، وكانت عنده جذعة — : لم تقبل منه ، وكلف إحصار ما وجب عليه ولا بد ، أو إحصار السن التى تليها ولا بد مع رد الدراهم أو الفهم *

وإن لزمته جذعة فلم يجدها ولا وجد حقة ، ووجد بنت لبون أو بنت مخاض — : لم تقبل منه أصلا إلا الجذعة أو حقة معها شاتان أو عشرون درهما *

وإن لزمته حقة ولم يجدها ولا وجد جذعة ولا ابنة لبون . ووجد بنت مخاض — : لم تؤخذ منه ، وأجبر على إحصار الحقة أو بنت لبون ويرد شاتين أو عشرين درهما * ولا تجزئ قيمة ولا بدل أصلا ولا فى شيء من الزكوات كلها أصلا *

برهان ذلك ما حدناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا

(١) لاهبافى المسحوق (١٤) «وفى كل ثلاثين ومائة فازاد» الخبر ما ما أصح اهداخر بمع على قوله «وفى كل خمسين حقة وفى كل أربعين بنت لبون» وتوصيحه

الغبري ثنا البخاري نا محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك نا
 ابى ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك نا أنس بن مالك حدثه : ان ابا بكر الصديق
 كتب له هذا الكتاب : « بسم الله الرحمن الرحيم - هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول
 الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، والتي أمر الله عز وجل بها رسوله صلى الله عليه
 وسلم فن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعط في أربع
 وعشرين من الابل فما دونها من الغنم في كل خمس شاة ، فاذا بلغت خمسا وعشرين
 الى خمس وثلاثين ففيها ابنة مخاض أثنى فاذا بلغت ستا وثلاثين الى خمس وأربعين ففيها
 ابنة لبون أثنى ، فاذا بلغت ستا وأربعين الى ستين ففيها حقة طروقة الجبل ، فاذا
 بلغت واحدة وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة . فاذا بلغت يعني ستا وسبعين الى
 تسعين ففيها ابنة لبون ، فاذا بلغت احدى وتسعين الى عشرين ومائة ففيها حقان
 طروقتا الجبل ، فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين
 حقة . ومن لم يكن معه الا أربع من الابل فليس فيها صدقة . الا أن يشاء ربها ،
 فاذا بلغت خمسا من الابل ففيها شاة ومن (١) بلغت عنده من الابل صدقة الجذعة
 وليس عنده جذعة وعنده حقة فانها تقبل منه الحقة ويحمل معها شاتين إن استيسرتا
 له أو عشرين درهماً ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وعنده الجذعة فانها تقبل منه
 الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليس
 عنده إلا ابنة لبون فانها تقبل منه ابنة لبون ويعطى شاتين أو عشرين درهماً ، ومن
 بلغت صدقة ابنة لبون وعنده حقة فانها تقبل منه الحقة ويعطيه المصدق عشرين درهماً
 أو شاتين ، ومن بلغت صدقة ابنة لبون وليس عنده وعنده ابنة مخاض فانها تقبل
 منه ابنة مخاض ويعطى معها عشرين درهماً أو شاتين ، ومن بلغت صدقة ابنة مخاض
 ليس عنده وعنده ابنة لبون فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين
 فان لم تكن عنده ابنة مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فانه يقبل منه وليس معه شيء .
 وذكر باقي الحديث »

وهذا حديث حدثناه أيضا يوسف بن عبد الله بن عبد البر الثوري نا عبد الوارث بن
 سفيان بن حيرون نا قاسم بن اصبغ نا أحمد بن أبي خيثمة نا شريح بن النعمان ، وزهير
 ابن حرب ، قال زهير : نا يونس بن محمد نا حماد بن سلمة قال : أخذت هذا الكتاب
 عن ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك عن أنس بن مالك ، وقال شريح بن النعمان :

ثم احاد بن سلة عن ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس بن مالك — ثم اتفقا — أن أبا بكر الصديق كتب له : « إن هذه فرائض الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، التي أمر الله تعالى بها رسوله صلى الله عليه وسلم » ثم ذكر الحديث كما ذكرناه نصاً ، لم يختلفوا في شيء منه .

وحدثناه أيضاً عبد الله بن ربيع قال : ثنا محمد بن إسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود السجستاني ثنا موسى بن إسماعيل ثنا حماد بن سلة قال : أخذت هذا الكتاب من ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس ، ثم ذكره نصاً كما أوردناه .

وحدثناه أيضاً عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله بن المبارك ثنا المظفر بن مدرك ثنا حماد بن سلة قال : أخذت هذا الكتاب من ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس : أن أبا بكر كتب لهم : « أن هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، التي أمر الله تعالى بها رسوله » ثم ذكره نصاً كما أوردناه .

وحدثناه أيضاً حماد بن أحمد قال : ثنا عباس بن أصبغ (١) ثنا محمد بن عبد الملك بن أمي أنا أبو قلابة وإسماعيل بن إسحاق القاضي قالا جميعاً : ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ثنا أبي عبد الله بن المثنى حدثني ثمامة — هو ابن عبد الله بن أنس — قال : حدثني أنس ابن مالك : أن أبا بكر الصديق كتب له هذا الكتاب حين وجهه إلى البحرين : « بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين التي أمر الله تعالى بها رسوله صلى الله عليه وسلم » ثم ذكره نصاً كما ذكرناه .

فهذا الحديث هو نص ما قلنا حكماً وحكماً حرفاً وحرفاً ، ولا يصح في الصدقات في الماشية غيره ، إلا خبر ابن عمر فقط ، وليس بتمام هذا ، وهذا الحديث في نهاية الصحة ، وعمل أبي بكر الصديق بمحضرة جميع الصحابة ، لا يعرف له منهم مخالف أصلاً ، و باقل من هذا يدعى مخالفونا الإجماع ، ويشتمون خلافه ، رواه عن أبي بكر أنس وهو صاحب (٢) ورواه عن أنس ثمامة بن عبد الله بن أنس وهو ثقة ، سمع من أنس ورواه عن ثمامة حماد ابن سلة ، وعبد الله بن المثنى وكلاهما ثقة وإمام ، ورواه عن ابن المثنى ابنه القاضي محمد وهو مشهور ثقة ولى قضاء البصرة ، ورواه عن محمد بن عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري جامع الصحيح ، وأبو قلابة ، وإسماعيل بن إسحاق القاضي ، والناس ، ورواه عن حماد بن سلة

(١) في السخنة رقم (١٦) « وحدثناه حماد بن أحمد بن حماد ثنا عباس بن أصبغ » وهو خطأ وغلط

(٢) في السخنة رقم (١٦) « وم صاحب » وهو خطأ .

يونس بن محمد ، وشرح بن النعمان ، وموسى بن اسماعيل التبوذكي ، وأبو كامل المظفر بن مدرك ، وغيرهم ، وكل هؤلاء إمام ثقة مشهور .

والمعجب عن يعترض في هذا الخبر بتضعيف يحيى بن معين لحديث حماد بن سلمة هذا ! وليس في كل من رواه عن حماد بن سلمة — ممن ذكرنا — أحد إلا وهو أجل وأوثق من يحيى بن معين وإنما يؤخذ كلام يحيى بن معين وغيره إذا ضعفوا غير مشهور بالعدالة ، وأما دعوى ابن معين أو غيره ضعف حديث رواه الثقات أو ادعوا فيه أنه خطأ من غير أن يذكروا فيه تدليسا ، فكلما مهم مطرح مردود ، لانه دعوى بلا برهان ، وقد قال الله تعالى : (قل : هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) *

ولا نمز لأحد في أحد من رواة هذا الحديث ، فن عانده فقد عانده الحق وأمر الله تعالى وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم ، لاسيما من يحتج في دينه بالمرسلات ، وبر رواية ابن لبيعة ، ورواية جابر الجعفي الكذاب المتهم في دينه : « لا يؤمن أحد بعدى » ^{بجالساً} » ورواية قهرام بن عثمان — الذي لا تحمل الرواية عنه — في إسقاط الصلاة عن المستحاضة بعد طهرها ثلاثة أيام ، ورواية أبي زيد مولى عمرو بن حريث في إباحة الوضوء للصلاة بالخروج بكل طليحة أو متردية وما أهل لغير الله به — في مخالفة القرآن والسنة الثابتة ، ثم يتعال في السنن الثابتة التي لم يأت ما يعارضها ، بل عمل بها الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم *

و بهذا الحديث يأخذ الشافعي ، وأبو سليمان وأصحابهما *
وقد خالفه قوم في مواضع *

فنها : إذا بلغت الابل خمسا وعشرين كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله ابن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ^(١) ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : في خمس من الابل شاة ، وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين خمس شياه ، فإذا زادت واحدة ففيها ابنة مخاض . فان لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر *

وهكذا أيضا رويته من طريق ابن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن أبي اسحاق قال علي : وقد استندهم هير بن معاوية من طريق الحارث الأعور عن علي رضي الله عنه *
قال أبو محمد : الحارث كذاب ، ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ *

(١) في النسخة رقم (١٦) « محمد بن معاوية » ولم أصل الى تحقيق ايها الخطأ بعد طول البحث .

وقال الشافعى وأبو يوسف : اذا كانت خمس من الابل ضعاف لا تساوى شاة أعطى بغيراً منها وأجزأه . قالوا : لأن الزكاة إنما هى فيها أبقى من المال فضلاً ، لا فيما أجاج المال ^(١) ، وقد نهى عن أخذ كرائم المال فكيف عن اجتياحه * قال أبو محمد . وقال مالك وأبو سليمان وغيرهما : لا يجوزته إلا شاة * قال أبو محمد : هذا هو الحق ، والقول الأول باطل وليست الزكاة كما ادعوا من حياطة ^(٢) الأموال *

وهم يقولون : من كانت عنده خمس من الابل وله عشرة من العيال ولا مال له غيرها . فإنه يكلف الزكاة ، أحب أم كره ، وكذلك من له مائتا درهم فى سنة جماعة ومعه عشرة من العيال ولا شيء معه غيرها فإنه يكلف الزكاة ، ^(٣) ورأوا فيمن معه من الجواهر ، والرواء ، والنظاء ، والدور ، والريق ، والبساتين بقيمة ألف ألف دينار أو أكثر أنه لا زكاة عليه ، وقالوا فيمن له مائتا شاة وشاة : إنه يؤدى منها كما يؤدى من له ثلثائة شاة وتسع وتسعون شاة *

فإنما تقف فى النهى والأمر عند ما صح به نص قطع . * وهم يقولون فى عبد يساوى ألف دينار لقيم ليس له غيره سرق ديناراً : أنه تقطع يده ، فتلف قيمة عظيمة فى قيمة يسيرة ويباح التيمم الفقير فيما لا ضرر فيه على الغنى * وقال أبو حنيفة وأصحابه — إلا رواية حاملة عن أبي يوسف — : إن من لزمته بنت مخاض فلم تكن عنده فإنه يؤدى قيمتها ، ولا يؤدى ابن لبون ذكر * وقال مالك والشافعى وأبو سليمان : يؤدى ابن لبون ذكر * وهذا هو الحق ، وقول أبي حنيفة خلاف لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم *

ومن عجائب الدنيا قولهم : إن أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأخذ ابن لبون مكان ابنة المخاض إنما أراد بالقيمة ! فى السهولة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم جهاراً علانية !! فريب الفضيحة على هؤلاء القوم ! وما فهم قط من يدعى الرريية أن قول النبي صلى الله عليه وسلم : « فقيها ابنة مخاض ، فإن لم تكن عنده ابنة مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فإنه يقبل منه وليس معه شيء » يمكن أن يريد به بالقيمة ! وهذا أمر مفضل ^(٤) جداً ، وبعد عن الحياء والدين !! *

(١) أى املكه بالجماعة (٢) الحياطة - بالماء المبللة - الحفظ والتشد (٣) قوله « فإنه يكلف الزكاة » سقط من النسخة رقم (١٤) وإنبائه اصح . (٤) هكذا فى الأصلين .

وأما خلافتهم الصحابة في ذلك فإن حام بن أحمد ثنا قال ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن عاصم وموسى ابن عقبة كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن أبيه عمر قال : في الأبل في خمس شاة وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين ابنة مخاض ، فإن لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر وقد ذكرناه آتفاً عن علي *

نخالفوا أبا بكر وعمر وعلياً وأنس بن مالك وابن عمر وكل من يحضرتهم من الصحابة رضى الله عنهم — بأرائهم الفاسدة ، وغالفوا عمر بن عبد العزيز أيضاً *

ويقولنا في هذا يقول سفيان الثوري ، ومالك ، والأوزاعي ، والليث نواحد بن حنبل وأبو سليمان وجهور الناس ، إلا بأخيفة من قلده دينهم ما نعلم لهم في هذا سلفاً أصلاً * واختلفوا أيضاً فيما أمر به رسول الله ﷺ من تعويض سن من سن دونها أو فوقها عند عدم السن الواجبة ورد عشرين درهما أو شاتين في ذلك *

فقال أبو حنيفة وأصحابه لا يجوز شيء من ذلك إلا بالقيمة ، وإجازة إعطاء القيمة من العروض وغيرها بدل الزكاة الواجبة وإن كان المأمور بأخذها فيها يمكننا *

وقال مالك : لا يعطى إلا ما عليه ، ولم يجوز إعطاء من مكان سن برد شاة من عشرين درهما * وقال الشافعي بما جاء عن رسول الله ﷺ في ذلك نصاً ، إلا أنه قال : إن عدست السن الواجبة والتي تحتها والتي فوقها ووجدت الدرجة الثالثة فانه يعطيها ويرد إليه الساعي أربعين درهماً أو أربع شياه ، وكذلك إن لم يجد إلا التي تحتها بدرجة فانه يعطيها ويعطى معها أربعين درهماً أو أربع شياه فإذا كانت عليه بنت مخاض ولم يجد إلا جذعة فانه يعطيها ويرد عليه الساعي ستين درهماً أو ست شياه ، فإن كانت عليه جذعة فلم يجد إلا بنت مخاض أعطاها وأعطى معها ستين درهماً أو ست شياه *

وأجازوا كلهم إعطاء أفضل مما لزمه من الأستان ، إذا تطوع بذلك * وروى نافع عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه في ذلك ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الحشني ثنا محمد بن المنثي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي ابن أبي طالب قال : إذا أخذ المصدق سنًا فوق سن رد عشرة دراهم أو شاتين *

وروى أيضاً عن عمر كما ذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى * قال أبو محمد : أما قول علي ، وعمر فلا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ولقد كان يلزم الخفيفين — القائلين في مثل هذا إذا وافق أهواهم : مثل هذا لا يقال

بالرأى - أن يقولوا به *

وأما قول الشافعى فإنه قاس على حكم النبي صلى الله عليه وسلم ما ليس فيه ، والقياس باطل ، وكان يلزمه على قياسه هذا - إذ رأى في العينين الدية وفي السمع الدية وفي اليدين الدية - : أن يكون عنده في إلتلاف النفس ديات كل ما في الجسم من الأعضاء . لأنها بطلت يطلان النفس ، وكان يلزمه إذ رأى في السهو سجدة - أن يرى في سهوين في الصلاة أربع سجدة وفي ثلاثة أسهاء ست سجدة ، لو أقرب من هذا أن يقول ، إذا عدم التبع ووجد المسنة أن يقدر في ذلك تقديراً ، ولكنه لا يقول بهذا ، فقد ناقض (١) قياسه *

وأما قول أبي حنيفة ومالك بخلاف مجرد لقول رسول الله ﷺ وللصحابه . وما فلم لهم حجة ، إلا أنهم قالوا : هذا بيع مالم يقبض *

قال أبو محمد : وهذا كذب عن قاله وخطأ لوجوه *

أحدها : أنه ليس ببيع أصلاً ولكنه حكم من رسول الله ﷺ بتعويض سن معها شاتان أو عشرون درهماً من سن أخرى ، كما عوض الله تعالى ورسوله ﷺ إطعام ستين مسكيناً من رقبة تمتق في الظهار وكفارة الواطئ عمداً في نهار رمضان فليقولوا هنا : إن هذا بيع للرقبة قبل قبضها *

والثاني : أنهم أجازوا بيع مالم يقبض على الحقيقة حيث لا يحل وهو تجوز أى حيفة أخذ القيمة عن الزكاة (٢) الراجعة ، فلم ينكر أصحابه الباطل على أنفسهم وأنكروا الحق على رسول الله ﷺ !! ألا ذلك هو الضلال المبين *

والثالث : أن النبي عن بيع مالم يقبض لم يصح قط إلا في الطعام ، لا فيما سواه وهذا مما عاينوا فيه السنن والصحابة رضی الله عنهم *

فأما الصحابة فقد ذكرناه عن أبي بكر الصديق - وصح أيضاً عن علي - كاذباً كرنا - تعويض ، وروى أيضاً عن عمر كإحدى أحام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال لي عمرو بن شعيب قال عمر بن الخطاب : فإن لم توحده السن التي دونها اخذت التي فوقها ، يورد الى صاحب الماشية شاتين أو عشرة دراهم . ولا يعرف لمن ذكرنا من الصحابة مخالف ، وهم يشنعون بأقل من هذا اذا واقعهم *

وقولنا في هذا هو قول ابراهيم النخعي كما حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر وسفيان الثوري كليهما عن منصور عن ابراهيم النخعي قال : اذا وجد المصدق سناً دون سن أو فوق سن كان فضل ما بينهما عشرين

درهما أو شاتين ، قال سفيان : وليس هذا إلا في الابل *
 وحديثنا محمد بن سعيد بن نبات قال ثنا محمد بن أسبغ ثنا محمد بن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع ثنا سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم قال : إن أخذ المصدق سنا فوق سن رد شاتين أو عشرين درهما ، وإن أخذنا دون سن أخذ شاتين أو عشرين درهما (١) *
 قال أبو محمد : وأما إجازتهم القيمة أو أخذ سن أفضل مما عليه فأنهم احتجوا في ذلك بخبر رويناه من طريق طاوس : أن معاذاً قال لأهل اليمن : اتقوا بعرض آخذ منكم مكان الدرة والشعير ، فإنه أهون عليكم وخير لأهل المدينة (٢) *
 قال علي : وهذا لا تقوم به حجة لوجوه *

أولها : أنه مرسل ، لأن طاوساً لم يدرك معاذاً ولا ولد إلا بعد موت معاذ *
 والثاني : أنه لو صح لما كانت فيه حجة ، لأنه ليس عن رسول الله ﷺ ، ولا حجة إلا فيما جاء عنه عليه السلام *

والثالث : أنه ليس فيه أنه قال ذلك في الزكاة ، فالكذب لا يجوز . وقد يمكن — لو صح — أن يكون قاله لأهل الجزية ، وكان يأخذ منهم الدرة . والشعير . والعرض مكان الجزية (٣) *

والرابع : أن الدليل على بطلان هذا الخبر ما فيه من قول معاذ : «خير لأهل المدينة » وحاشا لله أن يقول معاذ هذا ، فيجعل مالم يوجه الله تعالى خيراً مما أوجه *
 وذكرنا أيضاً ما رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : أخرت عن عبد الله ابن عبد الرحمن الانصاري : أن عمر كتب الى بعض عماله : أن لا يأخذ من رجل لم يجد في إبله السن التي عليه إلا تلك السن من شروى (٤) إبله أو قيمة عدل *
 قال أبو محمد : هذا في غاية السقوط لوجوه *

أحدها : أنه منقطع ، لأن ابن جريج لم يسم من بينه وبين عبد الله بن عبد الرحمن *
 والثاني : أن عبد الله بن عبد الرحمن الانصاري مجهول لا يدري من هو *
 والثالث : أنه لو صح لما كانت فيه حجة ، لأنه ليس عن رسول الله ﷺ . ولا حجة

(١) ها في السعة رقم (١٦) رواية « أن أحد المصدق سنا فوق سن رد شاتين » وهي زيادة لا مولى لها . (٢) رواه يحيى بن آدم في المراجع رقم (٢٥٥ و ٢٦٦) ، وعطية الحارثي سير أساد (ج ٢ ص ٢٣٥) (٣) هذا احتمال صحيح لم يامل ، فان في رواية يحيى بن آدم رقم (٥٢٦) « مكان الصدقة » (٤) الثوري المثل واوه مبذلة من الباء كالقلت في تحري ،

فيا جاء عن دونه ، وقد أتيناكم عن عمر بن الخطاب في أخذ الشاتين أو العشرة دراهم ، فليقولوا به أن كان قول عمر حجة ، وإلا فالتحكم لا يجوز *

والرابع : أنه قد يحتمل أن يكون قول عمر - لوصح عنه - « أو قيمة عدل » هو ما ينه في مكان آخر من ترميض الشاتين أو الدرهم ، فيحمل قوله على المواقة لاعلى التضاد * وذكرنا حديثنا منقطعاً من طريق أيوب السخيتاني : أن رسول الله ﷺ قال :

« خذ الثاب والشارف ^(١) والعوراي » *

قال علي : وهذا لاحجة فيه لوجهين *

أحدهما : أنه مرسل ، ولا حجة في مرسل *

والثاني : أن في آخره : « ولا أعليه إلا كانت الفرائض بعد » فلو صح لكان منسوخاً

بنقل راويه فيه *

وذكرنا ما روينا من طريق محمد بن اسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زبارة عن عمارة بن عمرو بن حزم عن أبي بن كعب قال : « بعثنى رسول الله ﷺ مصدقاً ، فررت برجل لجمع لي ماله ، فقلت له : أد ابنة مخاض ، فأنها صدقتك » قال : ذلك ما لا ينبغي فيه ولا ظهر ، ولكن هذه ناقة فية عظيمة بيمينه ، فخذها : فقلت : ما أنا بأخذ مالم أؤمر به ، وهذا رسول الله ﷺ قريب منك . فأبى رسول الله ﷺ ^(٢) فذكر له ذلك ، وقال : قد عرضت على مصدقك ^(٣) ناقة فية عظيمة يأخذها . فأبى علي . وهما هي : قد جئت بك بها يا رسول الله . فقال رسول الله ﷺ : ذلك الذي عليك ، فإن تطوعت بخير ^(٤) أجرك الله وقبلناه منك ، وأمر عليه السلام بقبضها . ودعا له بالبركة ^(٥) » *

قال أبو محمد : وهذا لاحجة فيه لوجه *

أولها : أنه لا يصح . لأن يحيى بن عبد الله مجهول ، وعمار بن عمرو بن حزم غير معروف . وإنما المعروف عمار بن حزم أخو عمرو رضي الله عنهما ^(٦) *

(١) الثاب : القاعة المسلة . سميت بذلك حين طالها ما وعظم . والشارف من الابل المن المسلة . قال ذلك في اللسان

(٢) في السبعة رقم (١٦) بخط قوله « فرب منك فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم » وهو خطأ

(٣) في السبعة رقم (١٦) « قد عرضت عليه » الخ (٤) في السبعة رقم (١٦) « خير » وهو تحريف

(٥) رواه أحمد في المسند ج ٥ ص ١٤٢ عن يعقوب بن ابراهيم عن أبيه عن ابن اسحق « حدثني عبد الله

ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم » فذكره . ورواه الحاكم (ج ١ ص ٣٩٩) من طريق أحمد . ووصفه

على شرط مسلم ورواه الذهبي . ورواه أبو داود (ج ٢ ص ١٦) عن محمد بن منصور عن يعقوب (٦) أما يحيى

فإنه ليس مجهولاً ، بل هو ثقة تلميذ روى له مسلم وأبو داود . وأما عمار بن عمرو بن حزم فهو معروف

والثاني : أنه لو صح لكان حجة عليهم ، لأن فيه أن أبي بن كعب لم يستجر أخذ ناقة فنية عظيمة مكان ابنة مخاض ، ورأى ذلك خلافاً لأمير رسول الله ﷺ ، ولم ير ما يراه هؤلاء من التعقب على رسول الله ﷺ بأرائهم ونظرهم ، وعلم رسول الله ﷺ ذلك فلم ينكره عليه ، فصح أنه الحق ، وإنما كان يكون فيه أخذ ناقة عظيمة مكان ابنة مخاض فقط ، وأما إجازة القيمة فلا أصلاً (١) *

واحتجوا بخبرين ، أحدهما روياه من طريق الحسن ، والآخر من طريق عطاء ، كلاهما عن رسول الله ﷺ أنه قال للمصدق : « أعلمه الذي عليه من الحق ، فإن تطوع بشيء فاقبله منه » *

وهذان مرسلان ، ثم لو محتمل يكن فيها حجة ، لأنه ليس فيه نص بأخذ غير الواجب ولا بأخذ قيمة ، ونحن لا نتكر أن يعطى أفضل ما عنده من السن الواجبة عليه *

واحتجوا بخبر روياه من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبد الملك العزمي (٢) عن عطاء بن أبي رباح : « أن رسول الله ﷺ لما بعث علياً ساعياً قالوا : لا نخرج الله إلا خير أموالنا ، فقال : ما أنا بعاذي (٣) عليكم السنة ، وأن رسول الله ﷺ قال له : ارجع اليهم فبين لهم ما عليهم في أموالهم : فمن طالبت نفسه بعد ذلك بفضل غنمه منه * قال أبو محمد : وهذا لا حجة فيه لوجهين *

أحدهما : أنه لا يصح لأنه مرسل ، ثم إن راويه عبد الملك العزمي : وهو متروك (٤) ثم إن فيه أن علياً بعث ساعياً ، وهذا باطل ، ما بعث رسول الله ﷺ قط أحداً من بني هاشم ساعياً ، وقد طلب ذلك الفضل بن عباس فتمعه *

ولو صح لما كان لهم فيه حجة أصلاً ، لأن فيه أنهم أرادوا إعطاء أفضل أموالهم مختارين ، وهذا لالتمه إذا طالبت نفس المزكي بإعطاء أكرم شاة عنده وأفضل ما عنده من تلك السن الواجبة عليه ، وليس فيه إعطاء سن مكان غيرها أصلاً ، ولا دليل على قيمة البتة *

إبنا وناهي ثقة ، وعمه حمزة بن حزم محابي قديم شهد العقبة وهدرا وأحداً واحتدق والمجاهد كلها . وقل في يوم اليمامة شيدا في خلافة أبي بكر سنة ١٧ هـ فأنشأه ذاك (١) في نسخة رقم (١٤) « أصلاً » (٢) العزمي يفتح العين المهملة واسكان الراء . وضع الراي ، نسبة الى « عزم » قيمة أو موضع ، وفي النسخة رقم (١٦) « عبد الملك بن العزمي » وهو عبد الملك بن أبي سليمان العزمي (٣) القاصي الظالم ، واصله من تجاور الخلد في النسي . وإنيأت اليه جازر (٤) العزمي ثقة مأمون ثبت ، وهو أحد الاثمة ، واخطأ في حديث واحد أنكره عليه شعبة ، ولم يتكلم به غيره ، ودافع عنه ابن حبان فقال جيداً قلته في التهذيب ،

واحتجوا بحديث وأثل بن حجر في الذي أعطى في صدقة ماله فصيلا مخلولا (١) ،
 فقال رسول الله ﷺ : « لا برك الله له ، ولا في إبله » (٢) فبلغ ذلك الرجل ، فجاء
 بناقه فدكر من جمالها وحسنها ، وقال : أتوب إلى الله وإلى نبيه ، فقال النبي ﷺ :
 « اللهم بارك فيه وفي إبله » (٣) *

وقال أبو محمد هذا خبر صحيح ، ولا حاجة لهم فيه ، لأن الفصل لا يجرى في شيء من
 الصدقة بلا شك ، وناق حسانة جميلة قد تكون جذعة وقد تكون حقة ، فأعطى ماعليه
 بأحسن ما قدر ، وليس فيه نص ولا دليل على إعطاء غير السن الواجبة عليه ولا على
 القيمة أصلا *

واحتجوا بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن
 عطاء بن يسار عن أبي رافع قال : « استساق رسول الله ﷺ بكرا فجاءته إبل من إبل
 الصدقة ، فأمرني أن أقضى الرجل بكرة ، قلت : لم أجدي الإبل إلا جلا خيارا رباعيا ،
 فقال النبي ﷺ : أعطه إياه ، فإن خيار الناس أحسنهم قضاء » *

قال أبو محمد : هذا خبر صحيح ، ولا حاجة لهم فيه ، لأنه ليس فيه أن ذلك الجمل أخذ
 في زكاة واجبة بعينه ، وقد يمكن أن يتنازع المصدق ببعض ما أخذ في الصدقة ، فهذا غير ممتنع *
 وقد جاء في هذا أثر يمتحن بدونه ، وأما نحن فليستنا نرد محتجين به ، لكن تذكر أنهم
 وهو خبر روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن سليمان عن مجالد
 عن الصائغ الأحمسي : (٤) « أن رسول الله ﷺ أبصر ناقه في إبل الصدقة ، فقال
 ما هذه ؟ فقال صاحب الصدقة : في ارتجمتا يعبرين من حواشي (٥) الإبل ، قال : نعم إذن » *

(١) أي مبرولا ، وهو الذي جلى في أفه خلال ثلاثا يرضع أمه تنزل ، قاله السيوطي (٢) الحديث رواه
 الترمذي (ج ٥ ص ٢٠) والحاكم (ج ١ ص ٤٠٠) وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي ، ولفظها « اللهم لا تبارك
 فيه ولا في إبله » إلا أن الحاكم زاد قال « لغيره » (٣) ما هنا هو الذي في النسخة رقم (١٤) وهو الموافق للسائي
 والحاكم ، وفي النسخة رقم (١٦) « اللهم بارك له وفي إبله » (٤) الصائغ يقيم الصاد المهمة وفتح النون وكسر
 الباء الموحدة ثم جاء مهمة ، ووقع في الإساءة « الصائغ » بالمشاة التحية وهو تصحيف ، وهو ابن الأعراس الأحمسي ،
 سببه إلى « أحمس » وهي طائفة من بجة بولوا الكوفة ، والصائغ هنا محلى لم يذكر له الأحاديث واحدا رواه
 ابن ماجه في الفتن ، وهو حديث « أني مرط على الحوش وأني مكاثركم بالاسم » ولم أجد إشارة عند أحد إلى
 الحديث الذي هنا واستاده صحيح أن ثبت سماع مجالد من الصائغ ، فإن مجالدا يروي عن قيس بن أبي حازم وقيس
 يروي عن الصائغ ، وقد انفرد بالرواية عنه فلم يرو عن الصائغ غيره ، كما قال ابن الجوزي في تلقيح القوم
 (ص ٢٠٨) وكذلك قال مسلم صاحب الصحيح في كتابه المفردات والودعان (ص ٣) (٥) هنا بحاشية
 النسخة رقم (١٤) ماضه : « قال في الصحاح : الحوش النعم المتوحشة ، ويقال إن الإبل الحوشية منسوبة
 إلى الحوش ، وهي لحول جن تزعم العرب أنها ضربت في نعم بعضهم تسببت إليها » ١

وقد يمكن ان تكون تلك الابل من صدقة تطوع ، لانه ليس في الحديث أنها الصدقة الواجبة ، فلما أمكن كل ذلك — ونحن على يقين من أنه ليس في الصدقة جمل رباعى أصلا — لم يحل ترك اليقين الفنون ، وقد تكلمنا في معنى هذا الخبر في كتاب «الايصال» وأن رسول الله ﷺ لا يمكن البتة أن يستسلف البكر لنفسه ثم يقضيه من إبل الصدقة ، والصدقة حرام عليه بلا شك ولا خلاف ، صرح أنه عليه السلام قال : الصدقة « لا تحل لمحمد ولا لآل محمد » فحقن على يقين من أنه إنما استسلفه لغيره ، لا يمكن غير ذلك ، فصار الذي اخذ البكر من الفارمين : لأن السلف في ذمته ، وهو أخذه ، فاذ هو من الفارمين فقد صار حظه في الصدقة ، فقضى عنه منها ، لا يجوز غير ذلك . وكذلك أيضا لا تفك أن الذي كان يستقرض منه البكر كان من بعض أصناف الصدقة ، ولولا ذلك ما أعطاه رسول الله ﷺ من حق أهل الصدقات فضلا على حقه . قال أبو محمد : وإنما في هذا الخبر دليل على المنع من تقديم الصدقة قبل وقتها لانه لو كان ذلك جائزا لما استقرض عليه السلام على الصدقة وانتظر حتى يحين وقتها ، بل كان يستعمل صدقة من بعض أصحابه ، فلما لم يفعل ذلك عليه السلام صرح أنه لا يجوز أداء صدقة قبل وقتها . وبالله تعالى تأييد .

فبطل كل ما موهوا به ، وصرح أن كل ما احتجوا به ليس فيه إجازة إعطاء أكثر من الواجب في الزكاة ولا غير الصفة المحدودة فيها وأما القيمة فلا دليل لم على جوازها أصلا ، بل البرهان ثابت بتحريم أخذها ، لأنها غير ما أمر الله تعالى به ، وتعدى لحُدود الله ، وقد قال الله تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وقال تعالى : (فمن بدله بعد ما سمعه فأثمنا إثمه على الذين يدلونه) .

فان قالوا : إن كان نظر لأهل الصدقة فما يمنع منه ؟

قلنا : النظر كله لأهل الصدقة أن لا يعطوا ما حرمه الله تعالى عليهم ، إذ يقول تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فصح أنه لا يحل من مال أحد إلا ما أباحه الله تعالى منه أو أوجبه فيه فقط ، وما أباح تعالى قط أخذ قيمة عن زكاة اقترضها بعينها وصفها وما ندرى في أى نظر معهود يتناوجدوا أن تؤخذ الزكاة من صاحب خمس من الابل لا تقوم به ، وعند أبي حنيفة ممن لا يملك إلا وردة واحدة أخرجتها قطعة أرض له : ولا تؤخذ من صاحب جواهر ورقيق ودور بقيمة مائة ألف ! ولا من صاحب تسع وعشرين بقرة وتسع وثلاثين شاة وخمس أواق غير درهم من الفضة !

فهل في هذا كله إلا إتباع ما أمر الله تعالى فقط ؟ ! *

وقد جاء قولنا عن السلف - كما روينا عن سويد بن غفلة ^(١) قال : « سرت — أو قال : أخرني من سار مع مصدق رسول الله ﷺ فعمد رجل إلى ناقة كرماء ^(٢) فأبى أن يقبلها ، فقال : إني أحب أن تأخذ خير إلى فأبى أن يقبلها فخطم له أخرى دونها قبلها ، وقال : إني لأخذها وأخاف أن يجد على رسول الله ﷺ » ، يقول : عمدت إلى رجل فتخيرت عليه إليه » ^(٣) *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريح أنه قال لعبد الله بن طلاوس : أخبرت أنك تقول : قال أبو عبد الرحمن — يعني أباه — إذا لم تجدوا السن فقيمها قال : ما قلته قط قال ابن جريح : وقال لي عطاء : لا يخرج في الصدقة صغير ولا ذكر ولا ذات عوار ولا هرمة *

ومن طريق أبي عبيد عن جرير عن منصور عن إبراهيم النخعي أنه قال : لا يؤخذ في الصدقة ذكر مكان أنثى إلا ابن لبون مكان ابنة مخاض *

قال علي : ومن ذبح أو نحر ما يجب عليه في الصدقة ثم أعطاه مذكي لم يجز عنه لأن الواجب عليه إعطاؤه حياً ولا يقع على المذكي اسم شاة مطلقاً ولا اسم بقرة مطلقاً . ولا اسم بنت مخاض مطلقاً ، وقد وجب لاهل الصدقة حياً ، ولا يجوز له ذبح ما وجب لغيره . فإذا قبضه أهله أو المصدق قد أجزأ ، وجاز للمصدق حينئذ بيعه . إن رأى ذلك خطأ لاهل الصدقة ، لأنه ناظر لهم وليسوا قوماً بأعيانهم ، فيجوز حكمهم فيه . أو إبراءهم منه قبل قبضهم له . وبالله تعالى تأييد *

واختلفوا فيما زاد على العشرين ومائة *

فقال طائفة : حقتان إلى أن تصير ثلاثين ومائة *

وقالت طائفة : ثلاث بنت لبون ولا بد إلى أن تصير ثلاثين ومائة فيجب فيها حقة وبنتا لبون ثم كلما زادت عشرة كان في كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين بنت لبون . وهو قول الشافعي ، وأبي ساجان ، وابن القاسم صاحب مالكا *

وقالت طائفة : أي الصفتين أدى أجرأه ، وهو قول مالك إلى أن تبلغ مائة وثلاثين ، فيجب

(١) في النسخة رقم (١٤) « من طريق سويد بن غفلة » (٢) أي عطية السنام طويته : (٣) هنا باقى حديث سويد الذى مضى يصفه في المسألة ٦٧٢ وهو الذى فيه ان لا يأخذ من راضع لبن . واللفظ الذى هنا قريب من لفظ ابن جابر (ج ص ١٤) ولكن اختصره المؤلف ، ورواه أيضا الدارقطني (ص ٢٠٤) والنسائي (ج ٥ ص ٢٩ و ٣٠) واختصرناه -

فيها حقة وبناتيون، وهكذا كلما زادت عشر أقي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون *
وقال أبو حنيفة وأصحابه : ليس فيها بعد العشرين ومائة إلا حقتان فقط حتى تم
خمسا وعشرين ومائة فيجب فيها حقتان وشاة ^(١) إلى ثلاثين ومائة فإذا بلغت فيها حقتان
وشاتان ، إلى خمس وثلاثين ومائة ، ففيها حقتان وثلاث شياه ، إلى أربعين ومائة ،
ففيها حقتان وأربع شياه ، إلى خمس وأربعين ومائة ، فإذا بلغت فيها حقتان وبنت
مخاض ، إلى خمسين ومائة ، فإذا بلغت فيها ثلاث حقائق ، وهكذا أبداً ، إذا زادت على
الخمسين ومائة خمسا ففيها ثلاث حقائق وشاة ، ثم كما ذكرنا ، في كل خمس شاة مع الثلاث
حقاق ، إلى أن تصير خمسا وسبعين ومائة ، فيجب فيها بنت مخاض وثلاث حقائق ، إلى
ست وثمانين ومائة ، فإذا بلغت كانت فيها ثلاث حقائق وبنت لبون ، إلى ست وتسعين
ومائة ، فإذا بلغت فيها أربع حقائق ، وكذلك إلى أن تكون مائتين وخمسا ، فإذا
بلغتها ففيها أربع حقائق وشاة ، وهكذا أبداً ، كلما بلغت الزيادة خمسين زاد حقة ،
ثم استأنف تركبتها بالغنم ثم بينت المخاض ثم بينت اللبون ثم بالحقة *

قال أبو محمد : فأما من رأى الحقتين فيما زاد على العشرين والمائة إلى أن تصير ثلاثين
ومائة فأنهم احتجوا بأن ذكروا ما روينا من طريق أبي عبيد عن حبيب بن أبي
حبيب ^(٢) عن عمرو بن هرم عن محمد بن عبد الرحمن : « إن في كتاب النبي ﷺ وفي
كتاب عمر في الصدقة : أن الأبل إذا زادت على عشرين ومائة فليس فيما دون العشر
شيء حتى تبلغ ثلاثين ومائة » *

قال علي : وهذا مرسل ، ولا حجة فيه ، ومحمد بن عبد الرحمن مجهول ^(٣) *
ونحن نأثمهم بما هو خير من هذا ، كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك
ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد بن العلاء — هو أبو كريـب — ثنا عبد الله بن
المبارك ثنا يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال : هذه نسخة كتاب رسول الله ﷺ
الذي كتبه في الصدقة ، وهي عند آل عمر بن الخطاب ، قال : أقرأني إياها سالم بن

(١) في النسخة رقم (١٦) « وشياه » وهو تعرف (٢) معنى في أول المسئلة ٦٧٣ بعض هذا الأثر بهذا
الاستناد ولكن فيه « اربع عید القام بن سلام ثايزيد عن حبيب بن أبي حبيب » فسقط من الأصلين هنا
« ثايزيد » ، وهو خطأ والصواب انبائه ، فانابا عید مات بمكة سنة ٢٧٤ عن ٦٧ سنة قريبا ، فكانه ولد
سنة ١٥٧ وقيل انه ولد سنة ١٥٠ وقيل سنة ١٥٤ وحبيب بن أبي حبيب مات سنة ١٢٢ ، فكان ابرعید طفلا
عند وفاة حبيب : وزيد شيخ أبي عید هو زيد بن هرون كما في الفارقي (ص ٢١٠) والحاكم (ج ١ ص ٣٩٤)
(٣) محمد بن عبد الرحمن هذا ليس مجهولا ، بل هو معروف ، وهو أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن الأنصاري
كما صرح بذلك في رواية الحاكم وهو تليقفة *

عبد الله بن عمر ، فوعيتها على وجهها ، وهى التى اتسخ عمر بن عبد العزيز من عبد الله وسالم ابني عبد الله بن عمر وذكر الحديث ، وفيه : « فى الابل اذا كانت إحدى وعشرين ومائة قضيها ثلاث بنات لبون ، الى ثلاثين ومائة ، فاذا بلغتها قضيها بنتا لبون وحقه » وذكر باقى الحديث . وهذا خير مما أتونا به ، وهذا هو كتاب عمر حقا ، لانه المكشوفة * .
وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن مفرج ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا سحنون ثنا ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب (١) قال : نسخة كتاب رسول الله ﷺ الذى كتب فى الصدقة ، وهى عند آل عمر بن الخطاب ، أقرأها سالم بن عبد الله ابن عمر فوعيتها على وجهها ، وهى التى نسخ عمر بن عبد العزيز من سالم وعبد الله ابني عبد الله بن عمر بن الخطاب حين أمر على المدينة ، وأمر عماله بالعمل بها ، ثم ذكر نحو هذا الخبر الذى أوردنا *

وقالوا أيضا : قد جاء فى أحاديث « فى كل خمسين حقة » *

قلنا : نعم ، وهى أحاديث مرسله من طريق الشعى وغيره ، وقد أوردنا عن أبي بكر عن رسول الله ﷺ : « فى كل خمسين حقة وفى كل أربعين بنت لبون » *
وكذلك صح أيضا من طريق ابن عمر ، كما روينا بالسند المذكور الى أبي داود ثنا عبد الله بن محمد النفلى ثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : « كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة . فلم يخرجها الى عماله حتى قبض ، وقرنه بسيفه ، فعمل به أبو بكر حتى قبض . ثم عمل به عمر حتى قبض ، فكان فيه : فى خمس من الابل شاة » وذكر الحديث وفيه : « قضيها ابنتا لبون الى تسعين ، فاذا زادت واحدة قضيها حقتان الى عشرين ومائة ، فان كانت الابل أكثر من ذلك قضي كل خمسين حقة ، وفى كل أربعين بنت لبون » (٢) *

وهذا هو الذى لا يصح غيره ، ولو صححت تلك الاخبار التى ليس فيها إلا وفى كل خمسين حقة « لكان هذان الخبران الصحيحان زائدين عليها حكما بأن فى كل أربعين بنت لبون ، فتلك غير مخالفة لهذين الخبرين ، وهذان الخبران زائدان على تلك ، فلا يخل خلافا * .
والحجة الثانية أنهم قالوا : لماوجب فى العشرين ومائة حقتان : ثم وجدنا الزيادة عليها لاحكم لها فى نفسها ، إذ كل أربعين قبلها قضيها بنت لبون على قولكم ، إذ يعملون فيما زاد على عشرين ومائة ثلاث بنات لبون — : فاذا لاحكم لها فى نفسها فأحرى أن

لا يكون لها حكم في غيرها ، فكل زيادة قبلها تنقل القرض فلها حصة من تلك الزيادة وهذه بخلاف ذلك *

قال أبو محمد : هذا بكلام المرورين أو بكلام المستخفين بالدين أشبه منه بكلام من يعقل ويتكلم في العلم !! لانه كلام لم يوجه قرآن ولا سنة صحيحة ، ولا رواية فاسدة ، ولا أثر عن صاحب ولا تابع ، ولا قياس على شيء من ذلك ، ولا رأى له وجه يفهم * ثم يقال له : قد كذبت في وسواسك هذا أيضا ، لان كل أربعين في المائة والعشرين لا تجب فيها بنت لبون أصلا ، ولا تجب فيها مجتمعة ثلاث بنات لبون ، وإنما فيها حقتان فقط ، حتى اذا زادت على العشرين ومائة واحدة فصاعدا الى أن تم ثلاثين ومائة فحينئذ وجب في كل أربعين في المائة والعشرين مع الزيادة التي زادت ثلاث بنات لبون (١) فلك الزيادة غيرت فرض ما قبلها ، وصار لها أيضا في نفسها حصة من تلك الزيادة الحادثة ، وهذا ظاهر لا خفاء به ، وقد صرح قوله عليه السلام : « في كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين بنت لبون » فيما زاد على العشرين ومائة ، فوجب في المائة حينئذ حقتان ولم يجز تعطيل النيف والعشرين الزائدة فلا تركي ، وحكما في الزكاة منصوص عليه . ويمكن إخراجها فيه ، فوجب الثلاث بنات لبون ، وبطل ما هوها به *

وأما قول مالك في التخيير بين إخراج حقتين أو ثلاث بنات لبون لخطأ لأنه تنصيع للنيف والعشرين الزائدة على المائة ، فلا تخرج زكاتها وهذا لا يجوز * وأيضا فان رسول الله ﷺ فرق بين حكم العشرين ومائة لجعل فيها حقتين . بنص كلامه في حديث أنس عن أبي بكر الذي أوردنا في أول كلامنا في زكاة الابل وبين حكم مازاد على ذلك ، فلم يجز أن يسوى بين حكيمين فرق رسول الله ﷺ بينهما ولا نعلم أحدا قبل مالك قال: بهذا التخيير *

وقولنا في هذا هو قول الزهري ، وآل عمر بن الخطاب ، وغيرهم ، وهو قول عمر ابن عبد العزيز كما أوردنا قبل *

وأما قول أبي حنيفة فإنه احتج أصحابه له بما حدثاه عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله ابن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا

(١) كنا في الاصلين ، ولعل فيها سقطا من النسخين ، وان يكون اصل الكلام « فحينئذ وجب في كل أربعين بنت لبون ، وفي المائة والعشرين مع الزيادة التي زادت ثلاث بنات لبون » وهذا ظاهر *

حماد بن سلمة : أنه أخذ من قيس بن سعد ^(١) كتابا عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم : أن رسول الله ﷺ كتب لجده عمرو بن حزم ذكر ما يخرج من فرائض الابل : « إذا كانت خمسة وعشرين ففيها ابنة مخاض ، إلى أن تبلغ خمسة وثلاثين ، فإن لم توجد فابن لبون ذكر فإن كانت أكثر من ذلك ففيها بنت لبون ، إلى أن تبلغ خمسة وأربعين ، فإن كانت أكثر من ذلك ففيها حقة ، إلى أن تبلغ ستين ، فإن كانت أكثر منها ففيها جذعة ، إلى أن تبلغ خمسة وسبعين ، فإذا كانت أكثر من ذلك ففيها ابنتا لبون إلى أن تبلغ تسعين ، فإن كانت أكثر من ذلك ففيها حقتان ، إلى عشرين ومائة ، فإن كانت أكثر من ذلك فعد في كل خمسين حقة ، فا فضل فانه يعاد إلى أول فريضة الابل وما كان أقل من خمسة وعشرين ففيها في كل خمس ذود شاة ، » ليس فيها ذكر ولا هامة ولا ذات عوار من الغنم » ثم خرج الى ذكر زكاة الغنم .

وبما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم : أن النبي ﷺ كتب لم كتابا فيه : « وفي الابل اذا كانت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض ، فإن لم توجد ابنة مخاض في الابل فابن لبون ذكر » الى ان ذكر التسعين : « فإذا كانت أكثر من ذلك الى عشرين ومائة ففيها حقتان ، فإذا كانت أكثر من ذلك فاعد في كل خمسين حقة ، وما كان أقل من خمسة وعشرين ففي كل خمس شاة » .

وذكروا ما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد الصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الحنفي ثنا محمد بن المثنى ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب في الابل قال : فإذا زادت على عشرين ومائة فبحساب الاول ، وتستأق لها الفرائض .

قال أبو محمد : وبقولهم يقول ابراهيم النخعي ، وسفيان الثوري قالوا : وحديث علي هذا مسند .

واحتجوا بما حدثنا حماد نا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ^(٢) ثنا عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة أخبرني محمد بن سوقة ^(٣) قال أخبرني أبو يعلى — هو منذر

(١) هو الحنفي متقى مكة ، وهو من اتباع التابعين ، وروى عن عطاء وخلفه في مجلسه ، مات سنة ١١٩ ، وكان ثقة قليل الحديث ، وروايته منه تزيد ما قلناه مراراً من صحة كتاب عمرو بن حزم (٢) سقط من الاسناد في الاصلين « نا الدبري » وهو ضروري فيه ، فان الدبري هو راوى مصنف عبد الرزاق عنه ، وقد سبق الاسناد مراراً كثيرة على الصواب . (٣) بنم السين المهمة وقنع القاف وبينها واو ، ومعه هذا تابعي ثقة من خيار اهل الكوفة .

الثوري — عن محمد بن الحنفية قال: جاء ناس الى أبي فشكوا سعاة عثمان بن عفان، فقال أبي: أي بني خذ هذا الكتاب فاذهب به الى عثمان وقل له: إن ناساً من الناس شكوا سعاتك، وهذا أمر رسول الله ﷺ في الفرائض، فأمرهم فليأخذوا به، قال: فاطلقت بالكتاب حتى دخلت على عثمان بن عفان رضى الله عنه، قلت: إن أبي أرسلني إليك، وذكر أن ناساً من الناس شكوا سعاتك، وهذا أمر رسول الله ﷺ في الفرائض، فرمهم فليأخذوا به، فقال: لا حاجة لنا في كتابك، فرجعت الى أبي فأنبرته فقال: أي بني، لا عليك، اردد الكتاب من حيث أخذته، قال: فلو كان ذا كرا عثمان بشيء لذكره بسوء، قال: وإنما كان في الكتاب ما كان في حديث علي (١) *
قالوا: فمن الباطل أن يظن بعلي رضى الله عنه أن يخبر الناس بغير ما في كتابه عن النبي ﷺ *

وادعوا أنه قد روى عن ابن مسعود: «وإن عمر مثل قولهم»
قال أبو محمد: هذا كل ما موهوا به، مما يمكن أن يوه به من لاعلم له، أو من لا تقوى له، وأما الهذر والتخليط فلا نهاية لفق القوة *
قال أبو محمد: وكل هذا لاحجة لهم فيه أصلاً *
أما حديث معمر بن محمد بن سنان فرسلان لا تقوم بهما حجة، ثم لو صح لما كان لهم فيها متعلق أصلاً *

أما طريق معمر فان الذي في آخره من قوله «وما كان أقل من خمسة وعشرين فقى كل خمس شاة» فاتها هو حكم ابتداء فرائض الابل *
ولم يستحي معمر من عهدهم من أن يكذب في هذا الحديث مرتين جهاراً: إحداهما أنه ادعى أن في أوله ذكر تركية الابل بالغنم فلا يجوز أن يظن أنه كرهه *
قال أبو محمد: وقد كذب في هذا علانية وأعماه الهوى وأصمه ولم يستحي! وما ذكر معمر في أول كلامه في فرائض الابل الا كما أوردناه من حكم الخمسة والعشرين فصاعداً، وذكر في آخر حديثه حكم تركيتها بالغنم اذ لم يذكره أولاً *

والموضع الثاني أنه جاهر بالكذب! فقال معمر عن عبد الله بن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده « وهذا كذب، ما رواه معمر إلا عن عبد الله بن أبي بكر فقط، ثم لو صح له هذا لما أخرجه ذلك عن الارسال، لأن محمد

ابن عمرو لم يدرك النبي ﷺ (١) *

ثم عجب آخر ! وهو احتجاجة بهذين الخبرين فيما ليس فيهما منه شيء ، وهو يخالفهما فيما فيهما من أنه إن لم توجد بنت مخاض فابن لبون ذكر ! أفلا يعوق المرء مسكه (٢) من الحياء عن مثل هذا ! *

والعجب أنهم زادوا كذبا وجراة وخشا ! فقالوا : معنى قوله عليه السلام : « إن لم توجد بنت مخاض فابن لبون ذكر » إنما أراد بقيمة بنت مخاض وهذا كذب بارد سمج ! ولا فرق بينهم في هذا وبين من قال : ما أراد إلا ابن لبون أصهب ، أو في أرض نجد خاصة ! ومن الباطل الممتنع الذي لا يمكن أصلا أن يريد النبي ﷺ أن يعرض عما عدم بالقيمة ويقتصر على ذكر ابن لبون ذكر أيضا خاصة *

والعجب من هؤلاء القوم في تعويلهم النبي ﷺ ما لم يقل وإحالة كلامه إلى البوس ! والفثاة والتليس ! ولا يستجيزون إحالة لفظة من كلام أبي حنيفة عن مقتضاها والله لأقل هذا موثوق بعقده ! ولقد صدق الأئمة القائلون ! إنهم يكتدون الاسلام *

وقال لهم : ملاحم ما أخذتم به مما لا يجوز الأخذ به بما روى عن بعض السلف من أن جعل الآبق أربعين درهما — على أنه إنما أراد قيمة تعب ذلك الذي رد ذلك الآبق فقط ؟ على أن هذا كان أولى وأصح من حمله على إيجاب شريعة لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ *

كالم يتعدوا قول أبي حنيفة فيمن تزوج على بيت وغادم أن البيت خمسون دينارا والعبد أربعون دينارا ، فتوقوا مخالفة خطأ أبي حنيفة في التقوم ، ولم يبالوا بمخالفة أمر رسول الله ﷺ والكذب عليه وحملهم حده على التقوم ! *

(١) أما الذي بالكذب فإنه هاجر أضتكرة ، وما أدري من يرى به ابن حزم ؟ الحديث رواه هكذا عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن حنيفة ، خلف ابن حزم قوله « عن أبيه عن حنيفة » ثم روى شخصاً يقصده — لا يعرف من هو — بأنه كذب فواد هذا ، وقد روى الدارمي (ص ٢٠٢) قطعة من كتاب عمرو بن حزم من طريق الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن حنيفة ، م روى حنيفة « حدثنا بشر بن الحكم ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن حنيفة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتاباً فأنكر نحوه » هذا نص كلام الدارمي وهو امام ثقة ، وشيخه بشر بن الحكم ثقة ، وياق الأسناد لا يسأل عنه لم يروا عنه بعد التمهيد فيهم ، فابن الكذب ؟ ومن الكاذب الله أعلم ! وأما أنه غير متصل فمتم ، لأن محمد بن عمرو بن حزم جد عبد الله ليس صحابياً ، ولكن هذا الأسناد يزيد قولنا في صحة كتاب عمرو بن حزم ثلثاً الرواية عن آله وأولاده ، ولصحة مستند من طرق أخرى .

(٢) يجمع الميم واسكان السين المهملة — أى بقية ، وفي النسخة رقم (١٦) « مسكة » بالتصغير ، ولم أر منه الكلمة مستعملة بالتصغير .

وأيضاً فأتا قد أوجدناهم ما حدثناه حمام قال ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك ابن أمين أنا أبو عبد الله الكاظمي ثنا اسماعيل بن أبي أويس ثنا أبي عن عبد الله ومحمد ابني أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيهما عن جدتهما عن رسول الله ﷺ : « أنه كتب هذا الكتاب لعمرو بن حزم حين أمره علي بن أبي طالب ، وفيه الزكاة ، فذكره ، وفيه : « فإذا بلغت الذهب (١) قيمة مائتي درهم فقي قيمة كل أربعين درهماً درهم حين تبلغ أربعين ديناراً » .

فنالحال أن تكون صحيفة ابن حزم بعضها حجة وبعضها ليس بحجة ، وهذه صحيفة الذين أخبر الله تعالى عنهم أنهم قالوا : (تؤمن ببعض الكتاب وتكفر ببعض) .

وأما طريق حماد بن سلمة فرسلة أيضاً ، والقول فيها كالقول في طريق معمر . ثم لو صححنا لما كان لهم فيها حجة ، لأنه ليس في شيء منهما ما قالوا به أصلاً ، لأن نص رواية حماد « إلى عشرين مائة » ، فإن كانت أكثر من ذلك فقد في كل خمسين حجة ، فما فضل فانه يعاد إلى أول فريضة الابل « هذا نصه قطع ، ولا يدل هذا على أن تعاد فيه الزكاة بالغنم كما ادعوا ، ويحتمل هذا اللفظ أن يكون أراد أن يرد الحكم إلى أول فريضة الابل في (٢) أن في كل أربعين بنت لبون ، لأن في أول فريضة الابل أن في أربعين بنت لبون وفي ثمانين بنت لبون ، فهذا أولى من تأويلهم الكاذب الفاسد المستحيل . وأما حملهم ما روينا عن علي في ذلك على أنه مسند واحتجاجهم في ذلك بوجوب حسن الظن بعلي رضي الله عنه ، وأنه لا يجوز أن يظن به أنه يحدث بغير ما عنده عن رسول الله ﷺ — : قول لعمري صحيح ، إلا أنه ليس على بأولي بحسن الظن من آمن عثمان رضي الله عنهما معاً ، والفرض علينا حسن الظن بهما ، ولا لا فقد سلخوا سيل إخوانهم من الروافض .

ونحن نقول : كما لا يجوز أن يساء الظن بعلي رضي الله عنه — في أن يظن أنه يحدث بغير ما عنده عن النبي ﷺ أو يتعمد خلاف روايته عنه عليه السلام — : فكذلك لا يجوز أن يساء الظن بعثمان رضي الله عنه ، فيظن به أنه استخف بكتاب النبي ﷺ ، وقال : لا حاجة لنا به ، لكن نقول : لولا أن عثمان علم أن ما في كتاب علي منسوخ مardه ، ولا عرض عنه ، لكن كان ذلك الكتاب عند علي ولم يعلم بنسخه ، وكان عند عثمان نسخه .

فحسن الظن بهما جميعاً كما يلزمنا ، وليس إحسان الظن بعلي وإساءته بعثمان أبعد

(١) الرابع ان الذهب يذكر ووزن ، وقيل : ان تأنيبه لفة أهل الحجاز . وهذه القطعة من كتاب عمرو ليست في الرواية التي رواها الحاكم وصحها وأشرنا إليها مراراً (٢) في النسخة رقم (١٦) « هو » يدل « ق » .

من الضلال لمن أحسان الظن بعثان وإساءته بعلى ، فنقول : لو كان ذلك الكتاب عن النبي ﷺ إمارده عثمان ، ولا إحدى الستين بأسهل لمن الأخرى : وأما نحن فنحسن الظن بهما رضى الله عنهما ، ولا نستسهل الكذب على رسول الله ﷺ في أن ينسب إليه القول بالظن الكاذب فنبتأ مقاعدنا من النار كما تبوأه ^(١) من فعل ذلك ، بل قرر ^(٢) قول عثمان وعلى مقرهما ، فليسا حجة دون رسول الله ﷺ ، لكنها إمامان من أهل الجنة ، مغفور لهما ، غير مبعدين من الوهم ، ونرجع إلى قول رسول الله ﷺ : فأتخذ بالثابت عنه ونطرح ما لم يثبت عنه *

ثم نقول لهم : هبكم أن كتاب على مسند ، وأنه لم ينسخ — فانه ليس فيه ما تقولون بل تموهون بالكذب — وإنما فيه « في الابل إذا زادت على عشرين ومائة فيحساب الأول وتستأنف لها الفرائض » وليس في هذا بيان أن زكاة الغنم تعود فيها ، ويحتمل قوله هذا أن تعود إلى حسابها الأول وتستأنف لها الفرائض ، فترجع إلى أن يكون في كل أربعين بنت لبون ، كما في أولها : في أربعين بنت لبون ، وفي ثمانين بنت لبون ، فهذا أولى من تأويلكم الكاذب *

ثم نقول : هبكم أنه مسند — ومعاذ الله من ذلك — وأن فيه نص ما قلتم — ومعاذ الله من ذلك — فاسمعوه بكماله *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : في خمس من الابل شاة ، وفي عتري شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين خمس شياه ، وفي ست وعشرين بنت مخاض فان لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر ، حتى تبلغ خمساً وثلاثين ، فإذا زادت واحدة ففيها بنت لبون ، حتى تبلغ خمساً وأربعين ، فإذا زادت واحدة ففيها طروقة الفحل — أو قال : الجبل — حتى تبلغ ستين ، فإذا زادت واحدة ففيها جذعة ، حتى تبلغ خمساً وسبعين ، فإذا زادت واحدة ففيها بنتا لبون ، حتى تبلغ تسعين . فإذا زادت واحدة ففيها حقتان طروقتا الفحل ، إلى عشرين ومائة . فإذا زادت واحدة ففي كل خمسين حقة . وفي كل أربعين بنت لبون ، وفي الورق — إذا حال عليها الحول — في كل مائتي درهم ، خمسة دراهم ، وليس فيما دون مائتين شيء . فان زادت فيحساب ذلك . وقد عفوت عن صدقة الحليل والريق *

• (١) في السبعة رقم (١٦) «يقبوا» (٢) كلمة «خر» سقطت السبعة رقم (١٦) •

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الحنفي ثنا محمد بن المتي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : اذا أخذ المصدق سنا فوق سن رد عشرة دراهم أو شاتين *

قال عبد الرحمن بن مهدي : وحد ثنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : واذا زادت الابل على خمس وعشرين ففيها بنت مخاض ، قالنم توجد بنت مخاض فابن لبون ذكر ، اذا أخذ المصدق بنت لبون مكان ابن لبون رد عشرة دراهم أو شاتين ؛ ليس في المال المستفاد زكاة حتى يحول عليه الحول ، فاذا حال عليه الحول ففي كل مائتين خمسة ، فزاد فبالحساب ؛ في أربعين ديناراً دينار ، فما نقص فبالحساب ، فاذا بلغت عشرين ديناراً ففيها نصف دينار *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن أبي اسحق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : في خمس من الابل شاة ، وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين خمس ، فان زادت واحدة ففيها ابنة مخاض فان لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ان اخذ المصدق سنا فوق سن رد عشرة دراهم أو شاتين ، واخذ سنا دون سن أخذ شاتين او عشرة دراهم *

قال علي : فهذه الروايات الثابتة عن علي رضي الله عنه ، معمر ، وسفيان ، وشعبة متفقون كلهم ، رواه عن سفيان وكيع ، ورواه عن شعبة عبد الرحمن بن مهدي ، ورواه عن حمير عبد الرزاق *

والذي موهوا بطرف بما في رواية يحيى بن سعيد عن سفيان خاصة — : ليس أيضا موافقا لقولهم كما اوردنا ، فادعوا في خبر علي مالمس فيه عنه اثر ، ولا جاء قط عنه * وغالفوا ذلك الخبر نفسه في اثني عشر موضعا بما فيه نصا ، وهي *

قوله : « في خمس وعشرين من الابل خمس شياه » *

وقوله : بتعويض ابن لبون مكان ابنة مخاض فقط *

وقوله فيما زاد على عشرين ومائة : « في كل أربعين بنت لبون » *

واسقاطه ذكر عودة فرائض الغنم ، فلم يذكره *

وقوله فيمن أخذ سنا فوق سن : « رد شاتين او عشرة دراهم » وبين ذلك فيمن أخذ بنت لبون مكان ابنة مخاض ان لم يوجد ابن لبون *

وقوله فيمن أخذ سنادون سن : «أخذ معها شاتين أو عشرة دراهم» *
وقوله : « ليس في المال المستفاد زكاة حتى يحول عليه الحول » ولم يخص كان عنده نصاب من جنسها أولم يكن *

وقوله «في مائتين من الورق خمسة دراهم» ، فإزاد في الحساب « ولم يجعل في ذلك توصاء ، كما يزعمون برأيهم » *

وقوله : « ليس في مائتين من الورق زكاة » وهم يزكون مادون المائتين إذا كان مع مالكها ذهب إذا جمع إلى الورق ساوياً جميعاً مائتي درهم أو عشرين ديناراً *
ومنها غفوه عن صدقة الخيل *

ومنها غفوه عن صدقة الرقيق ، ولم يستثن لتجارة أو غيرها *
ومنها قوله : « في أربعين ديناراً دينار ، فأنقص في الحساب » ولم يجعل في ذلك وقصاً أفككون أعجب ممن يحتج برواية عن علي لا يان فيها لقولهم ، لكن بظن كاذب ، ويحيلون (١) في أنها مستندة بالقطع بالظن الكاذب المفتري — وهم قد عالفوا تلك الرواية نفسها تلك الطريق يوم معها ما هو أقوى منها ، في اتقى عشر موضعاً منها ، كلها نصوص في غاية اليان ؟ هذا أمر مائتري في أي دين أم في أي عقل وجدوا ما يسهله عليهم ١١١ *
والعجب كل العجب من احتجاجهم بصحيفة معمر عن عبد الله بن أبي بكر : وبصحيفة حماد عن قيس بن عباد عن أبي بكر بن حزم هو همامرسلتان ، وحديث موقوف على علي وليس في كل ذلك نص بمثل قولهم ، ولا دليل ظاهر — ثم لا يستحيون من أن يعيوا في هذه المسألة نفسها بالإرسال الحديثين الصحيحين المسندين *

من طريق حماد وعبد الله بن المثنى كليهما عن عبد الله بن المثنى ، سمعاه منه ، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس ، سمعته منه ، عن أنس بن مالك ، سمعته منه ، عن أبي بكر الصديق ، سمعته منه ، عن النبي ﷺ عن الله تعالى هكذا نصاً ١١١ *

ومن طريق الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه *
حدثنا عبد الله بن ربيع قال : ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود السجستاني عن عبد الله بن محمد الثقبلي ثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : « كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة ، فلم يخرجه إلى عماله حتى قبض ، فقرنه بسيفه ، فعمل به أبو بكر حتى قبض . ثم عمل به عمر حتى قبض ، فكان فيه : في خمس من الأبل شاة . وفي عشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين أبة مخاض . إلى خمس

وثلاثين فاذا زادت واحدة ففيها بنت لبون ، الى خمس وأربعين ، فاذا زادت واحدة ففيها حقة ، الى ستين ، فاذا زادت واحدة ففيها جذعة ، الى خمس وسبعين ، فاذا زادت واحدة ففيها ابنتا لبون ، الى تسعين ، فاذا زادت واحدة ففيها حقتان ، الى عشرين ومائة فان كانت الابل أكثر من ذلك ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون *
 فقالوا : إن أصل هذين الحديثين الإرسال ، وكذبوا في ذلك ! ثم لا يزالون بأن يحتجوا بهذين الحديثين ويصححونهما ، اذا وجدوا فيها ما يوافق رأى أبي حنيفة ، فيطونه طورا ويحرمونه طورا ! *

واعترضوا فيهما بأن ابن معين ضعيفا *

وليت شمري ! ما قول ابن معين في صحيفة ابن حزم وحديث علي ؟ ما نراه استجاز

الكلام بذكرهما ، فضلا عن أن يشتغل بتضعيفها *

وأعجب من هذا كله أن بعض مقدميهم — المتأخرين عند الله تعالى — قال :

لو كان هذا الحكم حقا لأخرجه رسول الله ﷺ الى عماله ! *

قال أبو محمد : هذا قول الروافض في الظن على أبي بكر ، وعمر وسائر الصحابة في العمل به ، نعم ، وعلى النبي ﷺ ، اذ نسبت اليه أنه كتب الباطل وقرنه بسيفه ثم كتبه ، وحمل به أصحابه بعده . فبطل كل ما هو به *

والعجب أنهم يدعون أنهم أصحاب قياس ! وقد خالفوا في هذا المكان النصوص والقياس ! *

فهل وجدوا فريضة تعود بعد سقوطها ؟ وهل وجدوا في أوفاص الابل وقصا من ثلاثة وثلاثين من الابل ؟ اذ لم يحصلوا بعد الاحدى والتسعين حكما زائدا الى خمسة وعشرين ومائة ، وهل وجدوا في شيء من الابل حكمتين مختلفتين في ابل واحدة ، بعضها يزكى بالابل وبعضها يزكى بالغنم ؟ *

وهم يتكرون أخذ زكاة عما أصيب في أرض خراجية ، وحجتهم في ذلك أنه لا يجوز أن يأخذوا حقين لله تعالى في مال واحد ! وهم قد جعلوا هنا — برأيهم الفاسد — في مال واحد حقين : أحدهما ابل ، والثاني غنم *

وهلا اذردوا الغنم وبنت المخاض بعد اسقاطهما ردوا أيضا في ست وثلاثين زائدة على العشرين والمائة بنت لبون ؟ ! *

فان قالوا : منعنا من ذلك قوله عليه السلام : « في كل خمسين حقة » *

(٦٢ — ج ٦ المحلى)

قيل لهم: فهلا منعكم من رد الغنم قوله عليه السلام: « وفي كل أربعين بنت لبون » ١٦*
 فظهر أنهم لم يتعلقوا بشيء ، ونعوذ بالله من الضلال !*
 وقالوا في الخبر الذى ذكرنا من طريق محمد بن عبد الرحمن : « ليس فيما بعد العشرين
 والمائة شيء الى ثلاثين ومائة » : انه يعارض سائر الأخبار*
 قال أبو محمد : ان كان هذا فأول ما يعارض فصحفة عمرو بن حزم ، وحديث علي
 فيما يظنونه فيها . فسقط تمويههم كله . وبالله تعالى التوفيق*
 وأما مدعواهم ان قولهم روى عن عمر بن الخطاب ، وعلى بن مسعود فقد كذبوا جهارا*
 فأما على فقد ذكرنا الرواية الثابتة عنه ، وأنه ليس فيما تعلقوا به من قوله دليل
 ولا نص بما ادعوه عليه بالتمويه الكاذب*
 وأما ابن مسعود فلا يحدونه عنه أصلا ، أما ثابت فقطع بذلك قطعا ، وأما رواية
 ساقطة بعيد عليهم وجودها أيضا ، وأما موضوعة من عمل الوقت فيسهل عليهم ! الا انها
 لا تنفق في سوق العلم*
 وأما عمر رضى الله عنه فالثابت عنه كالشمس خلاف قولهم : وموافق لقولنا ،
 ولا سبيل الى وجود خلاف ذلك عنه . الا ان صاغوه للوقت (١)؛
 حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان
 الثوري عن موسى بن عقبة وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن أبيه عمر
 أنه قال : في الابل في خمس شاة : وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه . وفي
 عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين بنت مخاض . فان لم تكن بنت مخاض فابن
 لبون ذكر ، الى خمس وثلاثين . فان زادت واحدة ففيها بنت لبون . الى خمس وأربعين
 فان زادت واحدة ففيها حقة طروقة الفحل . الى ستين : فان زادت واحدة ففيها جذعة
 الى خمس وسبعين فان زادت واحدة ففيها ابنة لبون الى تسعين . فان زادت واحدة ففيها
 حقتان طروقتا الفحل ، الى عشرين ومائة : فان زادت فمئى كل أربعين بنت (٢) لبون
 وفي كل خمسين حقة*
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا
 محمد بن العلاء — هو أبو كريب — ثنا عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد عن

(١) ما هنا هو الذى فى النسخة رقم (١٦) وهو نسخة بحاسية رقم (١٤) والذى أصلها « الا ان يضمه للوقت »
 والمضى واحد (٢) فى النسخة رقم (١٦) فى هذا الاثر « لبة » مكنى « بنت » حينا وقت *

ابن شهاب قال: هذه نسخة كتاب رسول الله ﷺ الذي كتبه في الصدقة ، وهي عند آل عمر بن الخطاب ، قال ابن شهاب : أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر ، فوعيتها على وجهها ، وهي التي انتسخ عمر بن عبد العزيز من عبد الله وسالم ابني عبد الله بن عمر قال : « اذا كانت (١) احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون ، حتى تبلغ تسعا وعشرين ومائة ، فاذا كانت ثلاثين ومائة ، ففيها ابنتا لبون وحقه ، حتى تبلغ تسعا وثلاثين ومائة ، فاذا كانت أربعين ومائة ففيها حقتان وابنة لبون ، حتى تبلغ تسعا وأربعين ومائة ، فاذا كانت خمسين ومائة ففيها ثلاث حقا ، حتى تبلغ تسعا وخمسين ومائة ؛ فاذا كانت ستين ومائة ففيها أربع بنات لبون ، حتى تبلغ تسعا وستين ومائة ، فاذا كانت سبعين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وحقه ، حتى تبلغ تسعا وسبعين ومائة ، فاذا كانت ثمانين ومائة ففيها حقتان وبنات لبون ، حتى تبلغ تسعا وثمانين ومائة ، فاذا كانت تسعين ومائة ففيها ثلاث حقا وبنات لبون ، حتى تبلغ تسعا وتسعين ومائة ، فاذا كانت مائتين ففيها أربع حقا ، أو خمس بنات لبون ، أى السنين وجدت أخذت وفي سائمة الغنم » فذكر نحو حديث سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه .

قال أبو محمد : فهذا قول عمر ، هو قولنا نفسه ، مخالف لقولهم *

والعجب كله تعلم في هذا الخبر بأنه انفرد به يونس بن يزيد *

قال علي : * وتلك شكاة ظاهر عنك عارها *

ثم لا يستحيون من تصحيحه والاحتجاج به موهمين (٢) أنه موافق لرأيهم في ان لازكاة الا في السائمة *

فظهر فساد قولهم ، وخلافهم لله تعالى ، وللسنن الباقية عن رسول الله ﷺ ، ولابي بكر وعمر ، وعلي ، وأنس ، وابن عمر ، وسائر الصحابة رضي الله عنهم ، دون ان يتعلقوا برواية صحيحة عن احد منهم بمثل قولهم ، الا عن ابراهيم وحده . وبالله تعالى التوفيق *

٦٧٥ — مسألة — قال أبو محمد : ويعطى المصدق الثابتين أو العشرين درهما بما أخذ من صدقة الغنم ، أو يبيع من الابل ، لانه للسلبين من أهل الصدقات يأخذ ذلك فمن مالهم يؤديه *

ولا يجوز له التماس ، وهو : أن يجب على المسلم بنتا لبون فلا يجدهما عنده ، ويجد عنده حقة وبنات منخاض ، فانه يأخذهما ويعطي مائتين أو عشرين درهما ويأخذ منه مائتين

(١) في أبي داود (ج ٢ ص ٩) « فاذا كانت » (٢) في النسخة رقم (١٤) « موهمين ،

أو عشرين درهما ولا بد ، وجائز له ان يأخذ ذلك ثم يرده بعينه ، أو يعطيه ثم يرده بعينه لأنه قد أوفى واستوفى ! وإما التقاص — بأن يترك كل واحد منهما صاحبه ما عليه من ذلك — فهو ترك لحق الله تعالى قد وجب لم يقبض ، وهذا لا يجوز ، ولا يجوز إبراء المصدق من حق أهل الصدقة ، لأنه مال غيره . وبالله تعالى التوفيق (١) *

٦٧٦ — مسألة — والزكاة تكرر في كل سنة في الأبل ، والبقر والغنم ، والذهب والفضة ، بخلاف البري والشعير والتمر ، فإن هذه الأصناف اذا زكيت فلا زكاة فيها بعد ذلك أبداً ، وإنما ترك عند تصفيتها ، أو كيلها ، أو بيع التمر ، أو كيله ، وهذا لا خلاف فيه من أحد ، إلا في الحلى والعوامل ، وسند كرهه ان شاء الله تعالى ، وكان رسول الله ﷺ يخرج المصدقين كل سنة *

٦٧٧ — مسألة — والزكاة واجبة في الأبل ، والبقر ، والغنم ، بالتقصاء الحول ، ولا حكم في ذلك لمحى الساعى — وهو المصدق — وهو قول أبى حنيفة والشافعى وأصحابنا . وقال مالك ، وأبو ثور : لا تجب الزكاة إلا بمحى المصدق *
ثم تناقضوا فقالوا : ان أبطأ المصدق عاماً أو عامين لم تسقط الزكاة بذلك ، ووجب أخذها لكل عام خلا *

وهذا إبطال قولهم في ان الزكاة لا تجب إلا بمحى الساعى ، وإنما الساعى وكيل مأمور بقبض ما وجب ، لا بقبض ما لم يجب ، ولا باسقاط ما وجب .
ولا خلاف بين أحد من الأمة — وهم في الجملة — في ان المصدق لو جاء قبل تمام الحول لما جاز أن يعطى منها شيئاً ، فبطل ان يكون الحكم لمحى الساعى *
ولا يخلو الساعى من أن يكون بعنه الإمام الواجبة طاعته . أو أميره . أو بعنه من لا تجب طاعته ، فإن بعنه من لا تجب طاعته فليس هو المأمور من الله تعالى أو رسوله عليه السلام بقبض الزكاة ، فاذ ليس هو ذلك فلا يجزى ما قبض . والزكاة باقية (٢) وعلى صاحب المال أدائها ولا بد ، لأن الذى أخذ منه مظلة لا صدقة واجبة ، وإن كان بعنه من تجب طاعته ، فلا يخلو من أن يكون باعته يضعها مواضعها ، أو لا يضعها مواضعها . فإن كان يضعها مواضعها فلا يحل لأحد دفع زكاته إلا إليه لأنه هو المأمور بقبضها من الله تعالى ورسوله ﷺ ، فمن دفعها إلى غير المأمور بدفعها إليه فقد تعدى ، والتعدى

(١) تمسك المؤلف تمسكاً شديداً بالظاهر ما ، فأتى إلى العت أو إلى التكلف ، فإذا أعطى المصدق عشرين درهما أو شائى ثم أخذ ذلك من صاحب المال بعنه أو أحد مثله عاد الأمر إلى التقاص ، وكان الواحد والاعطاء عملاً عتاً (٢) في السعة رقم (١٦) والزكاة واحدة .

مردود ، قال رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » (١) *

زكاة السائمة وغير السائمة من الماشية

٦٧٨ — مسألة — قال مالك، والليث، وبعض أصحابنا: تزكى السوائم، والمعلوقة، والمتخذة للركوب والحرث وغير ذلك، من الإبل والبقر والغنم *
وقال بعض أصحابنا، أما الإبل فتعمر، وأما الغنم والبقر فلا زكاة إلا في سائمتهما. وهو قول أبي الحسن بن المغلس (٢) *

وقال بعضهم: أما الإبل والغنم فتزكى سائمتهما وغير سائمتهما، وأما البقر فلا تزكى إلا سائمتهما. وهو قول أبي بكر بن داود رحمه الله *

ولم يختلف أحد من أصحابنا في أن سائمة الإبل وغير السائمة منها تزكى سواء سواء، وقال أبو حنيفة والثياقي: لا زكاة إلا في السائمة من كل ذلك *

وقال بعضهم: تزكى غير السائمة من كل ذلك مرة واحدة في الدهر، ثم لا تعود الزكاة فيها *

فاحتج أصحاب أبي حنيفة والثياقي بأن قالوا: قولنا هو قول جمهور السلف من الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم *

كما روينا من طريق سفیان، ومعمّر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي: ليس على عوامل البقر صدقة *

وقد ذكرنا آنفاً قول عمر رضي الله عنه. في أربعين من الغنم سائمة مشاة إلى عشرين ومائة *

وعن ليث عن طاوس عن معاذ بن جبل: ليس على عوامل البقر صدقة *

وعن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر: لا صدقة في المتيرة *

ولا يعرف عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف في ذلك *

وعن ابن جريج عن عطاء: لا صدقة في المحولة والمتيرة *

وهو قول عمرو بن دينار، وعبد الكريم *

والمحولة هي الإبل المحالة، والمتيرة بقر الحرث، قال تعالى: (لا ذلول تثير الأرض) *

(١) سي المؤلف أن يذكر حكم الصور والآخرى، وهي ما إذا كان الإمام الواجبة طاعة لا ينعها مواضعها، أوله تعدد ترك ذكره، حية استبداد الملوك والأمراء بهيات سبهم ينع الحقوق وانحطت ١٤ (٢) في نسخة رقم (١٦) «أبي الحسن المغلس» وسيأتي في نسخة ٦٨١ قول المؤلف «وأبي الحسن بن المغلس أصحابنا» *

وعن سعيد بن جبير : ليس على ثور عامل ^(١) ولا على جمل ظئفة صدقة *
 وعن إبراهيم النخعي : ليس في عوامل البقر صدقة *
 وعن مجاهد : من له أربعون شاة في مصر يحلبها فلا زكاة عليه فيها ، ولا صدقة في
 البقر العوامل *

وعن الزهري : ليس في السواني من البقر وبقر الحرث صدقة ، وفيما عداهما من
 البقر الصدقة كصدقة الابل ، وأوجب الزكاة في عوامل الابل *
 وعن عمر بن عبد العزيز : ليس في الابل والبقر العوامل صدقة *
 وعن الحسن البصري : ليس في البقر العوامل والابل العوامل صدقة *
 وعن موسى بن طلحة بن عبيد الله : ليس في البقر العوامل صدقة *
 وعن سعيد بن عبد العزيز ^(٢) : ليس في البقر الحرث صدقة *
 وعن الحكم بن عتيبة . ليس في البقر العوامل صدقة *
 وعن طاوس : ليس في عوامل البقر ، والابل صدقة ، الا في السوائم خاصة *
 وعن الشعبي : ليس في البقر العوامل صدقة *
 وهو أيضاً قول شهر بن حوشب والضحاك *
 وعن ابن شبرمة : ليس في الابل العوامل صدقة *
 وقال الأوزاعي : لا زكاة في البقر العوامل ، وأوجبها في الابل العوامل *
 وقال سفيان : لا زكاة في غير السائمة من الابل والبقر والغنم ، ولا زكاة في الغنم المتخذة
 للذبح ، وهذا قول مالك في إيجاب الزكاة في ذلك ، فوجب هو قال : ما ظننت أن أحداً يقول هذا *
 وهو قول أبي عبيد وغيره *

وروي عن عمر بن عبد العزيز وقتادة ، ومحمد بن أبي سليمان إيجاب الزكاة في الابل العوامل *
 وعن يحيى بن سعيد الأنصاري إيجاب الزكاة في كل غنم وبقر وابل ، سائمة أو غير سائمة *
 واحتجوا بأنه قد صح عن النبي ﷺ . « في سائمة الغنم » قالوا : ولا يجوز أن يقول عليه
 السلام كلاماً لا فائدة فيه ، فدل أن غير السائمة بخلاف السائمة *
 وقد جاء في بعض الآثار « في سائمة الابل » قالوا . فحسن سائمة البقر على ذلك *

(١) عامل صفة ثور لا مضاف اليه (٢) هو التترخي العمق تليذ عطاء والزهري وربيعة ومكرول وغيرهم.
 وروى عنه الثوري وشعبة ، وما من إقراره ، قال الحاكم « هو لاهل الشام كالك لاهل المدينة في التقدم والتفضل
 والفقه والإمامة » وله سنة ٩٠ ومات سنة ١٦٢ *

وقالوا : انما جعلت الزكاة فيها فيه النماء ، وأما فيما فيه الكلفة فلا ، ما نعلم لهم شيئاً شغبوا به غير ما ذكرنا *

واحتج أصحابنا في تخصيص عوامل البقر خاصة بأن الأخبار في البقر لم تصح ، قالوا يجب أن لا تجب الزكاة فيها الا حيث اجتمع على وجوب الزكاة فيها ، ولم يجمع على وجوب الزكاة فيها في غير السائمة *

واحتج من رأى الزكاة في غير السائمة مرة في الدهر بأن قال : قد صحت الزكاة فيها بالنص المجمل ، ولم يأت نص بأن تكرر الزكاة فيها في كل عام ، فوجب تكرار الزكاة في السائمة بالاجماع المتيقن ، ولم يجب التكرار في غير السائمة ، لا بنص ولا باجماع *

قال أبو محمد : أما حجة من احتج بكثرة القائلين بذلك ، وبأنه قول أربعة من الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف :- فلاحجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ *

ثم نقول للحنيفيين والشافعيين في احتجاجهم بهذه القضية ، فإن الحنيفيين نسوا أنفسهم في هذه القضية ، اذ قالوا بزكاة خمسين بقرة يقرقور يع ، ولا يعرف ذلك عن أحد من الصحابة ولا من غيرهم الا عن ابراهيم ، وتقسيمهم في الميتات تقع في البقر فموت فيه ، فلا يعرف أن أحد أقسمه قبلهم ، وتقديرهم المسح في الرأس بثلاث أصابع مرقور يع الرأس مرة

ولا يعرف هذا الموضع عن أحد قبلهم ، ولوددنا أن نعرف بأى الأصابع هي ؟ أم بأى خيط يقدر ربع الرأس ؟ واجازتهم الاستئجار بالروث ؛ ولا يعرف أن أحد أجازهم قبلهم ، وتقسيمهم فيما ينقص الوضوء مما يخرج من الجوف ولا يعرف عن أحد قبلهم ، وقولهم في صفة صدقة الخيل ، ولا يعرف عن أحد قبلهم ، ومن هذا كثير جداً وخلافهم لكل رواية

جاءت عن أبي هريرة في غسل الاناء من ولوغ الكلب ، ولا مخالف له يعرف من الصحابة ، وخلافهم عمر بن الخطاب وأبا حنيفة وابنه سهل بن أبي حنيفة في ترك ما يأكله الخمر ووص عليه من التمر ، ومعهم جميع الصحابة يقينون ، لا مخالف لهم في ذلك منهم . ومن هذا كثير جداً *

وكذلك نسي الشافعيون (١) انفسهم في تقسيمهم ما تؤخذ منه الزكاة مما يخرج من الارض (٢) ولا يعرف عن أحد قبل الشافعي ، وتحديدهم ما ينجز من الماء مما لا ينجز

بخمسائة رطل بغدادية وما يعرف عن أحد قبلهم ، وخلافهم جابر بن عبد الله في استق بالطنع وبالعين أنه يزكى على الأغلب ، ولا يعرف له مخالف من الصحابة ومن هذا كثير جداً لهم *

وأما احتجاجهم بما جاء في بعض الأخبار من ذكر السائمة فنع ، صح هذا اللفظ في حديث أنس عن أبي بكر رضي الله عنه في الغنم خاصة . فلو لم يأت غير هذا الخبر لوجب

(١) في النسخة رقم (١٦) «الشافعيين» وهو لحن (٢) في النسخة رقم (١٦) وما يعجز جهن ثمرة الارض :

أن لا يزكى غير السائمة ، لكن جاء في حديث ابن عمر — كما آوردنا قبل — إيجاب الزكاة في الفتم جملة ، فكان هذا زائداً على ما في حديث أبي بكر ، والزائدة لا يجوز تركها ^(١) .
 وأما الخبر في سائمة الابل فلا يصح ، لأنه لم يرد الا في خبر بهز بن حكيم فقط ^(٢) .
 ثم لو صح لكان ما في حديث أبي بكر وابن عمر زيادة حكم عليهم الزيادة لايجل خلافها .
 ولا فرق بين هذا وبين قول الله تعالى : (قل لا أجد فيها أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا) مع قوله تعالى : (حرمت عليكم الميتة والدم) فكان هذا زائداً على ما في تلك الآية ، وقوله تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم خشية اطلاق) مع قوله تعالى : (قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفهاً بغير علم) فكان هذا زائداً على ما في تلك الآية .
 وهما استعمال الخفيفون والشافعيون هذا العمل حيث كان يلزمهم استعماله من قوله تعالى : (فمن قتل منكم متعمداً جزاء مثل ما قتل من النعم) فقالوا : وكذلك من قتله مخطئاً .
 ولعمري ان قياس غير السائمة على السائمة لأشبه من قياس قاتل الخطأ على قاتل العمد .
 وحيث قال الله تعالى : (وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن) فقالوا : نعم ، وان لم يكن في حجورنا .

ومثل هذا كبير جداً ، لا يتفقون فيه الى أصل ^(٣) ! فمرة يمتنعون من تعدى ما في النص حيث جاء نص آخر بزيادة عليه ، ومرة يمتنعون النص حيث لم يأت نص آخر بزيادة عليه ! فهم أبداً يعكسون الحقائق ، ولو أنهم أخذوا بجميع النصوص ، ولم يتركوا بعضها لبعض ، ولم يعدوها الى ما لا نص فيه — : لكان أسلم لهم من النار والمار .
 وأما قولهم : ان الزكاة انما جعلت على ما فيه الفناء ، فباطل . والزكاة واجبة في الدراهم والدنانير ، ولا تنمى ^(٤) أصلاً ، وليست في الخير ، وهي تنمى ، ولا في الخضر عند أكثرهم ، وهي تنمى .

وايضاً فان العوامل من البقر والابل تنمى أعمالها وكراؤها : وتنمى بالولادة أيضاً .
 فان قالوا : لها مؤنة في العلف .

قلنا : وللسائمة مؤنة الراعي ، واتم لا تلتفتون الى عظيم المؤنة والثقة في الحرث ، وان استوعبه كله ، بل ترون الزكاة ^(٥) فيه ، ولا تراعون الخسارة في التجارة ، بل ترون

(١) في النسخة رقم (١٦) ولايجل تركها . . (٢) انظر الكلام عليه في بيل الاوطار (ج ٤ ص ١٧٩)

(٣) هذا تمييز مبتكر غير معروف ، واطل اخذه من قولهم « قمت الشيء » بمعنى حذته ومن دققته ، اذا غطرت به (٤) يقال « نمتي نمتي » بكسر الميم فالمخارع « ويقال اينامي ينمي » والاولاكثر (٥) في النسخة رقم (١٤) « دفيا » .

الزكاة فيها فسقط هذا القول جملة . والله تعالى التوفيق *
وأما من خص من أصحابنا البقر بأن لا تتركى الاسائمتها فقط فانهم قالوا : قد صح
عن النبي ﷺ زكاة الابل والغنم عموماً ، وحذركاها ، ومن كم تؤخذ الزكاة منها ، فلم
يجز ان يخص أمره ﷺ برأى ولا بقياس ، وأما البقر فلم يصح نص في صفة زكاتها ،
فوجب ان لا تجب الزكاة الا في بقر صرح الاجماع على وجوب الزكاة فيها ، ولا إجماع
الا في السائمة ، فوجب الزكاة فيها ، دون غيرها التي لا إجماع فيها *

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، بل قد صح عن النبي ﷺ إيجاب الزكاة في البقر ،
بقوله عليه السلام الذي قد أوردناه قبل باسناده — : « ما من صاحب ابل ولا بقر
لا يؤدى زكاتها الا فعل به كذا » . فصح بالنص وجوب الزكاة في البقر جملة ، الا أنه لم
يأت نص في العدد الذي تجب فيه الزكاة منها ، ولا كم يؤخذ منها ، ففى هذين الأمرين يراعى
الاجماع ، وأما تخصيص بقر دون بقر فهو تخصيص للثابت عنه عليه السلام من إيجابه الزكاة في البقر
بغير نص ، وهذا لا يجوز *

ولا فرق بين من أسقط الزكاة عن غير السائمة بهذا الدليل وبين من أسقطها عن الذكور
بهذا الدليل نفسه ، فقد صح الخلاف في زكاتها *

كما حدثنا حمام قال ثنا عبد الله بن محمد بن علي البايجي ثنا عبد الله بن يونس ثنا يونس بن مخلد ثنا
أبو بكر بن أبي شيبة ثنا جرير — هو ابن عبد الحميد — عن المغيرة هو ابن مقسم ^(١) الضبي —
عن ابراهيم النخعي قال : ليس في شيء من السوائم صدقة الا لانات الابل ، وانات البقر ، والغنم *
قال أبو محمد : ولا يقول بهذا أحد من أصحابنا ، ولا الخفيفيون ولا المالكيون ولا
الشافعيون ولا الحنبلون ، ولا يجوز القول به أصلاً ، لأنه تحكم بلا برهان *

فوجب بالنص الزكاة في كل بقر ، أى صفة من صفات البقر كانت ، سائمة أو غير سائمة ،
لا بقر أخصا نص أو اجماع *

وأما العدد والوقت وما يؤخذ منها فلا يجوز القول به الا باجماع متيقن أو بنص صحيح
و بالله تعالى التوفيق *

وأما من قال في السائمة بعودة الزكاة فيها كل عام ، ورأى الزكاة في غير السائمة مرة في
الدهر — : فانه احتج بان الزكاة واجبة في البقر بالنص الذي أوردنا ، ولم يأت بتكرار الزكاة
في كل عام نص ، فلا يجوز عودة الزكاة في مال قد زكى الا بالاجماع ، وقد صح الاجماع بعودة

(١) بكسر الميم واسكان القاف وفتح اللين المهملة

الزكاة في البقر والابل والغنم السائمة ^(١) كل عام ، فوجب القول بذلك ، ولأنص ولا اجماع في عودتها في غير السائمة منها كلها ، فلا يجب القول بذلك *

قال أبو محمد : كان هذا قولاً صحيحاً لولا أنه قد ثبت أن رسول الله ﷺ كان يبعث المصدقين في كل عام لزكاة الابل والبقر والغنم ، هذا أمر منقول نقل الكافة ، وقد صح عن النبي ﷺ : «أرضوا مصدقكم» فاذ قد صح هذا يقين ، وغروج المصدقين في كل عام موجب أخذ الزكاة في كل عام يقين ، فاذا شك في ذلك ، فتخصيص بعض ما وجبت فيه الزكاة عاماً بأن لا يأخذ منه المصدق الزكاة عاماً ثانياً تخصيص للنص ، وقول بلا برهان ، وانما يراعى مثل هذا فيما لا نص فيه وبالله تعالى التوفيق *

٦٧٩ - مسألة - وفرض على كل ذى ابل وبقر وغنم أن يحلبها يوم وردها على الماء ، ويتصدق من لبنها بما طابت به نفسه *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا الحكم بن نافع - هو أبو الهيثم بن عاصم - هو ابن أبي حمزة ثنا أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : «تأتى الابل على صاحبها على خير ما كانت ، اذا هو لم يعط فيها حقها ، تظؤه باخفافها ، وتأتى الغنم على صاحبها على خير ما كانت ، اذا لم يعط فيها حقها ، تظؤه باخلافاها وتطحه بقرونها» قال : ومن حقها أن تحلب على الماء * ^(٢)

قال أبو محمد : ومن قال : إنه لا حق في المال غير الزكاة فقد قال : الباطل . ولا برهان على صحة قوله ، لا من نص ولا اجماع ، وكل ما أوجبه رسول الله ﷺ في الأموال فهو واجب * ونسأل من قال هذا : هل تجب في الأموال كفارة الظهار والايان وديون الناس أم لا ؟ فنقولهم : نعم ، وهذا ناقض منهم *

وأما إعادة الدلو واطراق الفعل فداخل تحت قول الله تعالى : (ويمنعون الماعون) * ٦٨٠ - مسألة - الانسان المذكورات في الابل *

بنت المخاض هي التي آمنت ستودخلت في سنتين ، سميت بذلك لان أمها ما خض ، أى قد حملت ، فاذا آمنت سنتين ودخلت في الثالثة فهي بنت لبون وابن لبون . لان أمها قد وضعت فلها لبن ، فاذا آمنت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة فهي حقة ، لانها قد استحقت أن يحمل عليها الفعل والحمل ، فاذا آمنت أربع سنين ودخلت في الخامسة فهي جذعة ، فاذا آمنت

(١) في نسخة رقم (١٤) و«السائمة» وزيادة الواحداً مفيداً للمنى (٢) هو في البخاري (ج ٢ ص ٢١٧) *

خمس سنين ودخلت في السادسة فهي ثنية . ولا يجوز في الصدقة وهو مال م يتم سنة وهو
فصيل لا يجوز في الصدقة (١) *

حدثنا بهذه الاسماء وتفسيرها عبد الله بن ربيع قال: ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر
ثنا أبو داود بذلك كله ، عن أبي حاتم السجستاني ، والعباس بن الفرج الرياشي ، وعن
أبي داود المصاحفي (٢) عن أبي عبيدة معمر بن المني (٣) *

٦٨١ — مسألة — والخلطة في الماشية أو غيرها لا تحيل حكم الزكاة ، ولكل أحد
حكمه في ماله ؛ خالط أو لم يخالط لافرق بين شيء من ذلك *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عبيد الله بن فضالة أنا
سريج (٤) بن النعمان ثنا محمد بن سنان عن ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك عن أنس بن مالك : أن
أبا بكر الصديق كتب له : « أن هذه فراض الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين ، التي
أمر الله به رسول الله ﷺ » (٥) فذكر الحديث ، وفي آخره : « ولا يجمع بين مفترق (٦) ولا
يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ، وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية » *

قال أبو محمد : فاختلف الناس في تأويل هذا الخبر *

قالت طائفة : إذا تخالط اثنان فأكثر في بل أو في بحر أو في غم فأنهم تؤخذ من ماشيتهم
الزكاة كما كانت تؤخذ لو كانت لواحد ، والخلطة عندهم أن مجتمع الماشية في الراعي والمرح
والمرح والمستقى ومواضع الحلب عاما كاملا متصلا ، ولا فليست خلطة ، سواء كانت
ماشيتهم مشاعة لا تميز ، أو متميزة ، وزاد بعضهم الدلو والفحل *

قال أبو محمد : وهذا القول ملوؤ من الخطأ *

أول ذلك أن ذكرهم الراعي كان يغني عن ذكر المرح والمستقى ، لأنه لا يمكن البتة
أن يكون الراعي واحداً وتختلف مسارحها ومساقياها ، فصار ذكر المرح والمستقى فضولا *

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) ، وفي النسخة رقم (١٤) « ولا يجوز في الصدقة وهو مال يتم سنة فصيل
ولا يجوز في الصدقة » والمراد منها واضح والتركيب في كليها قلق ، ولا توجد هذه البارة في أبي داود ، ، وقد
قل المؤلف تفسير الاسماء عنه كما قال ولكن قدم وأخر واختصر ، وانظر معناه (ج ٢ ص ١٩) (٧) نية إلى
المصاحف ، وهو سليمان بن سلم — بفتح السين واسكان اللام — بن سابق ولم أجد ذكره في أبي داود ،
ولكن قال ابن حجر : أن له ذكرا في الزكاة عدد أبا داود ، (٢) لم أجد ما يضاف هذا الموضع في أبي داود ،
ولكن عبارته « قال أبو داود : سمعت من الرياشي وأبي حاتم وغيرهما ، ومن كتاب الضر بن شميل ، ومن
كتاب أبي عبيد » وأبو عبيد هو القاسم بن سلام (٤) بنهم السين المبعة وآخرون جميع . ووقع في سنن النسائي
في التلخيص (ج ١ ص ٢٤٠ وج ٥ ص ٢٧) « شريح » وهو خطأ وتصحيح (٥) في التلخيص « رسوله »
بالضمة بدل الاسم الظاهر (٦) في التلخيص « مفترق » .

وأيضاً فإن ذكر الفصل خطأ ، لأنه قد يكون لانسان واحد فخلان واكثر ، لكثرة ماشيته ، ورعايان واكثر ، لكثرة ماشيته ، فينبغي على قولهم — اذاً واجب اختلاطهما في الراعى والعمل — أن يزكياها زكاة المنفرد ، وان لا تجمع ماشية انسان واحداً اذا كان له فيها رعايان فخلان ، وهذا لا تخلص منه *

ونسألهم اذا اختلطوا في بعض هذه الوجوه : ألهم احكم الخلطة أم لا ؟ فأى ذلك قالوا ؟ فلا سبيل ان يكون قولهم إلا تحكما فاسداً بلا برهان ، وما كان هكذا فهو باطل بلا شك وبالله تعالى التوفيق *

ثم زادوا في التحكم فأروا في جماعة لهم خمسة من الابل أو أربعون من الغنم أو ثلاثون من البقر — بينهم كلهم — : ان الزكاة مأخوذة منها ، وأن ثلاثة لملك كل واحد منهم أربعين شاة — وهم خطاء فيها — : فليس عليهم إلا شاة واحدة فقط ، كالكواكيت لواحد ، وقالوا : ان خمسة لكل واحد منهم خمسة من الابل — تحالطوا بها عاماً — فليس فيها إلا بنت مخاض وهكذا في جميع صدقات المواشى ، *

وهذا قول الليث بن سعد بن سعد بن حنبل ، والشافعي وأبي بكر بن داود فيمن واقعته من اصحابنا حتى ان الشافعي رأى حكم الخلطة جازماً كذلك في الثمار ، والزرع ، والدرهم ، والدنانير ، فرأى في جماعة بينهم خمسة اوسق فقط ان الزكاة فيها ، وان جماعة يملكون مائتي درهم فقط أو عشرين ديناراً فقط — وهم خطاء فيها — ان الزكاة واجبة في ذلك ، ولو أنهم ألف أو أكثر أو أقل *

وقالت طائفة : ان كان يقع لكل واحد من الخطاء مائة الزكاة زكوا حيث زكاة المنفرد ، وان كان لا يقع لكل واحد منهم مائة الزكاة فلا زكاة عليهم ، ومن كان منهم يقع له مائة الزكاة فعليه الزكاة ، ومن كان غيره ^(١) منهم لا يقع له مائة الزكاة فلا زكاة عليه * فرأى هؤلاء في اثنين — فصاعداً — يملكان أربعين شاة أو مائتي أو مائتين ، أو ثلاثين من البقر أو مائتي السنين ، وكذلك في الابل — : فلا زكاة عليهم فان كان ثلاثة يملكون مائة وعشرين شاة ، لكل واحد منهم ثلثها ، فليس عليهم إلا شاة واحدة فقط ، وهكذا في سائر المواشى *

ولم ير هؤلاء حكم الخلطة الا في المواشى فقط * وهو قول الأوزاعي ، ومالك ، وأبي ثور ، وأبي عبيد ، وأبي الحسن بن المغلس من اصحابنا * وقالت طائفة : لا تحيل الخلطة حكم الزكاة أصلاً ، لا في الماشية ولا في غيرها ، وكل خطيئ

ليزكى مامعه كما لو لم يكن خليطاً ، ولا فرق ، فان كان ثلاثة خطاء لكل واحد أربعون شاة فليهم ثلاث شياه ، على كل واحد منهم شاة بولان كان خمسة لكل واحد منهم خمس من الابل وهم خطاء فلي كل واحد شاة وهكذا القول في كل شيء ، وهو قول سفيان الثوري وأبي حنيفة ، وشريك بن عبد الله ، والحسن بن حي * .

قال أبو محمد : لم نجد في هذه المسألة قوله لأحد من الصحابة ، ووجدنا أقوالاً عن عطاء وطاوس ، وابن هرمز ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، والزهرى فقط * .

روينا عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طاوس أنه كان يقول : إذا كان الخليطان يعلبان أموالها فلا تجمع أموالها في الصدقة ، قال ابن جريج : قد كرت هذا لعطاء من قول طاوس فقال : ما أراه إلا حقاً * .

وروينا عن معمر بن الزهرى قال : إذا كان راعيها واحداً ، وكانت ترد جميعاً وتروح جميعاً صدقت جميعاً * .

ومن طريق ابن وهب عن الليث عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه قال : إن الابل إذا جمعها الراعي والفحل والحوض تصدق جميعاً ثم يتحاص أصحابها على عدة الابل في قيمة الفريضة التي أخذت من الابل ، فان كان استودعه إياها — لا يريد مخالطة ولا وضعها عنده يريد تاجها — فان تلك تصدق وحدها * .

وعن ابن هرمز مثل قول مالك * .

قال أبو محمد : احتج كل طائفة لقولها بحكم رسول الله ﷺ الذي صدرنا به * . فقال من رأى أن الخلطة تحيل الصدقة وتحمل مال الاثنين فصاعداً بمنزلة كما (١) لو أنه لواحد : أن معنى قوله عليه السلام : « لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة » أن معنى ذلك : هو أن يكون ثلاثة مائة وعشرون شاة ، لكل واحد منهم ثلثها ، وهم خطاء ، فلا يجب عليهم كلهم إلا شاة واحدة ، فهي المصدق أن يفرقوا يأخذ من كل واحد شاة فيأخذ ثلاث شياه ، والرجلان يكون لهما مائتا شاة وشاتان ، لكل واحد نصفها ، فيجب عليها ثلاث شياه فيفرقها خشية الصدقة ، فيلزم كل واحد منها شاة ، فلا يأخذ المصدق إلا شاتين * .

وقالوا : معنى قوله عليه السلام « كل خليطين يراجحان بينها بالسوية » هو أن يفرقاً ما أخذ الساعي فيقع على كل واحد حصته على حسب عددهما شيتا كاتنين لأحدهما أربعون شاة وللآخر ثمانون وهاخليطان ، فليهما شاة واحدة ، على صاحب الثمانين ثلثها وعلى صاحب الأربعين ثلثها * .

وقال من رأى أن الخلطة لا تحيل حكم الصدقة: معنى قوله ﷺ «لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة» هو أن يكون لثلاثة مائة وعشرون شاة، لكل واحد ثلثها، فيجب على كل واحد شاة، فهو اثنان مجتمعان وهي مفترقة ^(١) في ملكهم تليسا على الساعى أنها الواحد فلا يأخذ الا واحدة، والمسلم يكون له مائة شاة وشاتان فيجب عليه ثلاث شياه، فيفرقها قسمين ويلبس على الساعى أنها لاثنين، لثلاثي على الاثنتين، وكذلك نهى المصدق أيضا عن أن يجمع على الاثنين — فصاعدا — ما لهم ليكثر ما يأخذ، وعن أن يفرق مال الواحد في الصدقة، وإن وجد في مكانين متباعدين ^(٢) ليكثر ما يأخذ *

وقالوا: ومعنى قوله عليه السلام: «كل خيطين يترادان بينهما بالسوية» هو أن الخليطين في اللغة التي بها عاطبنا عليه السلام — هما المختلط مع غيره فلم يتميز، ولذلك سمي الخليطان من التمييز بهذا الاسم، وأما ما لم يختلط مع غيره فليسا خليطين، هذا ما لا شك فيه، قالوا: فليس الخليطان في المال الا الشريكين فيه اللذين لا يتميز مال أحدهما من الآخر، فان تميز فليسا خليطين، قالوا: فاذا كان خليطان كما ذكرنا وجاء المصدق ففرض عليه أن يأخذ من جملة المال الزكاة الواجبة على كل واحد منهما في ماله، وليس عليه أن ينتظر قسمتهما للمال، ولعلهما لا يريدان القسمة، وإن كانا حاضرين فليس له أن يجبرهما على القسمة، فاذا أخذت كاتهما فانهما يترادان بالسوية، كاثنتين لأحدهما ثمانون شاة وللآخر أربعون، وهما شريكان في جميعها، فيأخذ المصدق شاتين، وقد كان لأحدهما ثلثا كل شاة منهما وللآخر ثلثها، فيترادان بالسوية؛ فيبقى لصاحب الأربعين تسع وثلاثون، ولصاحب الثمانين تسع وسبعون *

قال أبو محمد: فاستوت دعوى الطائفتين في ظاهر الخبر، ولم تكن لأحدهما منزلة على الأخرى في الخبر ^(٣) المذكور.

فظفرنا في ذلك فوجدنا تأويل الطائفة التي رأت أن الخلطة لا تحيل حكم الزكاة أصح، لأن كبيراً من تفسيرهم المذکور متفق من جميع أهل العلم على صحته، وليس شيء من تفسير الطائفة الأخرى بجما عليه، فبطل تأويلهم لتعريضه من البرهان، وصح تأويل الأخرى ^(٤) لأنه لا شك في صحته ما اتفق عليه، ولا يجوز أن يضاف إلى رسول الله ﷺ قول لا يدل على صحته نص ولا إجماع، فهذه حجة صحيحة *

ووجدنا أيضاً الثابت عن رسول الله ﷺ قوله: «ليس فيما دون خمس ذود صدقة» وأن من لم يكن له الأربع من الابل فلا صدقة عليه، «وليس فيما دون أربعين شاة شيء»

(١) في النسخة رقم (١٦) «مقدمة» (٢) في النسخة رقم (١٦) «مفترقين» (٣) في النسخة رقم (١٦) «الحديث

(٤) في النسخة رقم (١٦) «الأخرى»

وسائر ما نصه عليه السلام في صدقة الغنم والابل، من ان في اربعين شاة شاة، وفي خمس وعشرين من الابل (١) بنت مخاض، وغير ذلك، ووجدنا من لم يحل بالخلطة حكم الزكاة قد أخذ بجميع هذه النصوص ولم يخالف شيئا منها، ووجدنا من أحال بالخلطة حكم الزكاة يرى في خمسة لكل واحد منهم خمس من الابل ان على كل واحد منهم خمس بنت مخاض، وان ثلاثة لهم مائة وعشرون شاة على السواء بينهم ان على كل امرىء منهم ثلث شاة، وان عشرة رجال لهم خمس من الابل بينهم فان بعضهم يوجب على كل واحد منهم عشر شاة، وهذه زكاة ما أوجبها الله تعالى قط، وخلاف لحكمة تعالى وحكم رسوله ﷺ *

وسألناهم عن انسان له خمس من الابل، خالط بها صاحب خمس من الابل في بلد، وله أربع من الابل، خالط بها صاحب أربع وعشرين في بلد آخر، وله ثلاث من الابل، خالط بها صاحب خمس وثلاثين في بلد ثالث؟ فاعلمناهم أنوافق ذلك بحكم يعقل أو يفهم أو سألنا أياهم في هذا الباب يتسع جدا، فلا سبيل لهم الى جواب يفهمه أحد البتة، فبيننا بهذا السؤال على ما زاد عليه (٢) *

وقال تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) * ومن رأى حكم الخلطة يحل الزكاة قد جعل زيدا (٣) كاسبا على عمرو، وجعل مال أحدهما حكما في مال الآخر، وهذا باطل وخلاف للقرآن والسنة * وما عجز رسول الله ﷺ قط — وهو المفترض عليه البيان لنا — عن أن يقول: المختلطان في وجه كذا ووجه كذا يركيان (٤) زكاة المنفرد، فاذ لم يقله فلا يجوز القول به * وأيضا فان قولهم بهذا الحكم انما هو في المختلط (٥) في الدلو والراعي والمراح والمختلب — : تحكم بلا دليل أصلا، لا من سنة ولا من قرآن ولا قول صاحب ولا من قياس، ولا من وجه يعقل. وبعضهم اقتصر على بعض الوجوه بلا دليل، وليت شعري أمن قوله عليه السلام مقصوراً على الخلطة في هذه الوجوه دون (٦) ان يريد به الخلطة في المنزل أو في الصناعة أو في الشركة في الغنم كما قال طاووس وعطاء؟ وفي هذا كفاية *

فان ذكروا ما حدثناه أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد ثنا أبو الاسود — هو النضر بن عبد الجبار مصري (٧) — ثنا

(١) قوله «من الابل» محذوف في النسخة رقم (١٦) خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) «عما زاد عليه» وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) «زائدان» وهو تصحيح (٤) كلمة «يركيان» محذوف خطأ من النسخة رقم (١٦) (٥) في النسخة رقم (١٦) «انما هو المختلط» وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) «خلفت كلمة دون» وجعل للدلو وار الطلف وهو خطأ (٧) هو ثقة ولمسة ١٤٥ ومات سنة ٢١٩ في اواخر ذي الحجة *

ابن لبيبة عن يحيى بن سعيد أنه كتب إليه : أسمع السائب بن يزيد يقول : أسمع سعد بن أبي وقاص يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال : « الخيلطان ما اجتمع على الفحل ، والمرعى ، والحوض » .

قلنا : هذا لا يصح ، لا عن ابن لبيبة (١) .

ثم لو صح فإخالفنا كم (٢) قط في أن ما اجتمع على فحل ومرعى وحوض أنهما خيلطان في ذلك ، وهذا حق لا شك فيه ، ولكن ليس فيه حالة حكم الزكاة المفترضة بذلك ولو وجب بالاختلاط في المرعى إحالة حكم الزكاة لوجب ذلك في كل ماشية في الأرض لأن المراعى متصلة في أكثر الدنيا ، إلا أن يقطع بينهما بحر ، أو نهر ، أو عمارة .
وأيضاً فليس في هذا الخبر ذكر لثنا لهما بالرأى ، وهو الذي عول عليه مالك والشافعي ، والاقدي بخلاف في المسقى والمرعى والفحل أهل الحلة (٣) كلهم ، وهما لا يريان ذلك خلطة تحيل حكم الصدقة .

وزاد ابن حنبل : والمختل .

وقال بعضهم : إن اختلطاً أكثر الحول كان لهما حكم الخلطة .
وهذا تحكم بارد ١ ونسألهم عن غائط آخر ستة أشهر ؟ بأي شيء أجابوا فقد زادوا في التحكم بلا دليل ١ ولم يكونوا بأحق بالدعوى من غيرهم ؟ !!
وأما قول مالك فظاهر الحروالة جدا ، لأنه خص بالخلطة المواشى فقط ، دون الخلطة في الثمار والزرع (٤) والناسخ ، وليس هذا التخصيص موجوداً في الخبر .
فإن قال : إن النبي ﷺ إنما قال ذلك بعقب ذكره حكم الماشية .
قلنا : فكان ماذا ؟ فإن كان هذا حجة لكم فاقصروا بحكم الخلطة على الغنم فقط ، لأنه عليه السلام لم يقل ذلك إلا بعقب ذكره زكاة الغنم ، وهذا ما لا مخلص منه .
فإن قالوا : فسنالابل والبقر على الغنم .

قبل لهم : فلاقسم الخلطة في الزرع والثمرة على الخلطة في الغنم ١٥
وأيضاً فإن مالكا استعمل إحالة الزكاة بالخلطة في النصاب فرائداً (٥) ولم يستعمل في عموم الخلطة كما فعل الشافعي ، وهذا تحكم ودعوى بلا برهان ، وإن كان فرعاً عن إحالة النص في

(١) الحديث رواه أيضا البار قلبي (ص ٢٠٤) وفيه « الراعى » بدل « المرعى » ، وهو حديث ضعيف
إضافة إلى ابن لبيبة وانفرده ، وأظر الكلام عتيق التلخيص (ص ١٧٥) (٢) في النسخة رقم (١٤) « ما لفاهم »
(٣) الحلة - بكر الحارث - جماعة يوثق الناس لأنها تحل ، والجمع حلال ، بالكسر أيضا (٤) في النسخة رقم (١٦) « والزرع » (٥) كلمة « فرائدا » مغلوبة في النسخة رقم (١٦) .

أن لازكاة فمادون النصاب — : قد وقع فيه فيما فوق النصاب ، ولا فرق بين الاحالتين .
وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : وأما أبو حنيفة وأصحابه فانهم يشنعون بخلاف الجمهور اذا وافق تقليدهم ، وهم هنا قد خالفوا خمسة من التابعين ، لا يعلم لهم — من طبقته ولا من قبلهم — مخالف^(١) وهذا عندنا غير منكر ، لكن أوردناه لنريهم تناقضهم ، واحتجاجهم بشيء لا يرونه حجة اذا خالف أهواهم ! *

وموهوا أيضا بما حدثاه أحد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا يزيد بن هرون عن بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة عن أبيه حكيم بن معاوية بن حيدة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « في كل إبل ساعة في كل أربعين ابنة لبون ، لا تفرق إبل عن حسابها ، من اعطاها مؤجرا فله أجرها ، عزمة من عزمت ربنا ؛ لا يجل آل محمد منها شيء ، ومن منعها فانا آخذوها وشطر إبله »^(٢) . قالوا : فمن أخذ الغنم من أربعين ناقة ثمانية شركاء ؛ لكل واحد منهم خمس ، فقد فرقا عن حسابها ، ولم يخص عليه السلام ملك واحد من ملك جماعة .
قال أبو محمد : فنقول لهم وبالله تعالى تأييد : ان كان هذا الخبر عندكم حجة تغذوا بما فيه ، من ان مانع الزكاة تؤخذ منه وشطر إبله زيادة *

فان قلتم : هذا منسوخ *
قلنا لكم : هذه دعوى بلا حجة ، لا يميز عن مثلها خصومكم ، فيقولوا لكم^(٣) :
والذي تعلقت به منه منسوخ *

وان كان المشغب به مالكم قلنا لهم : فان كان شريكه مكاتباً أو نصرانياً *

فان قالوا : هذا قد خصه أخبار آخر *
قلنا : وهذا نص قد خصه أخبار آخر ، وهي : ان لازكاة فاربع من الإبل فأقل ،
وان في كل خمس شاة الى اربع وعشرين *

ثم نقول : هذا خبر لا يصح ، لأن بهز بن حكيم غير مشهور العدالة ، ووالده حكيم كذلك^(٤) *

(١) في النسخة رقم (١٦) : « لا تعلم لهم طبقته ولا من قبلهم مخالفا » (٢) رواه أبو داود (ج ٢ ص ١٢) والنسائي (ج ٥ ص ١٥ و ١٦) واحد (ج ٥ ص ٢) والمالك (ج ١ ص ٣٩٨ و ٣٩٧) وصححه (٣) في النسخة رقم (١٤) فنقول لكم ، (٤) بل بهز وأبوه ثقتان وقد صحح الحاكم والذهبي بحقيقة بهز عن أبيه عن جده . وانظر الثوكاني (ج ٤ ص ١٧٩) *

فكيف ولو صرح هذا الخبر لما كان (١) لهم فيه حجة، لانه ليس فيه ان حكم المختلطين حكم الواحد، ولا يجوز ان يجمع مال انسان الى مال غيره في الزكاة، ولأن يزكى مال زيد بحكم مال عمرو، لقول الله تعالى: (ولا تزر وازرة وزر أخرى) فلو صرح لكان معناه بلا شك فيما جاوز العشرين ومائة من الابل، لمخالفة جميع الاخبار وأولها عن آخرها، لما خالف هذا العمل لاجماعهم واجماع الاخبار على ان في ست وأربعين من الابل حقة لا بنت ليون، ولسائر ذلك من الاحكام التي ذكرنا *

وايضافه ليس في هذا الخبر الا الابل فقط، فقلهم حكم الخلطة الى الغنم والبقر قياس، والقياس كله باطل، ثم لو كان حاله كان هذا متعينا الباطل، لانه ليس نقل هذا الحكم عن الابل الى البقر والغنم بأولى من نقله الى الثمار والحبوب والعين، وكل ذلك دعوى في غاية الفساد. وبالله تعالى التوفيق *

والثاني حيفة ههنا تاقض طرف (٢) وهو أنه قال في شريكين في ثمانين شاة لكل واحد منها نصفها: أن عليهما شاتين بينهما، واصاب في هذا، ثم قال في ثمانين شاة لرجل واحد نصفها ونصفها الثاني لأربعين رجلا: انه لازكاة فيها أصلا لاعلى الذي يملك نصفها، ولا على الآخرين، واحتج في اسقاطه الزكاة عن صاحب الأربعين بأن تلك التي بين اثنين يمكن قسمتها، وهذه لا يمكن قسمتها *

لجميع (٣) كلامه هذا أربعة أصناف من فاحش الخطأ *

أحدها اسقاطه الزكاة عن مالك أربعين شاة ههنا *

والثاني ايجابه الزكاة على مالك أربعين في المسألة الأخرى، ففرق بلا دليل *

والثالث احتجاجة في اسقاطه الزكاة هنا بأن القسمة تمكن هناك، ولا تمكن ههنا، فكان هذا عجبا إوما ندرى للقسمة وامكانها أو تعذر امكانها (٤) مدخلا في شيء من أحكام الزكاة !!! *

والرابع أنه فقال الباطل. بل ان كانت القسمة هنالك ممكنة فهي ههنا ممكنة وان

كانت ههنا متعذرة فهي هنالك متعذرة، فاعجبوا لقوم هذا مقدار فقههم *

قال أبو محمد: فان قال قائل: فاتم توجبون الزكاة على الشريك في الماشية اذا ملك ما فيه الزكاة في حصته. وتوجبونها على الشريكين في الرقيق في زكاة الفطر، يقولون فيمن له نصف عبد مع آخر ونصف عبد آخر مع آخر، فاعتق النصفين — : انه لا يجوز انة عن

(١) في النسخة رقم (١٤) «كأت» (٢) هو بالهاء المهملة (٣) في النسخة رقم (١٦) «لجميع» وهو خطأ

(٤) في النسخة رقم (١٤) «أو تعذرهما»

رقبة راجبة، ومن له نصف شاة مع انسان، ونصف شاة أخرى مع آخر فذبحهما (١) — :
انه لا يجزئه ذلك عن هدى واجب فكيف هذا ؟

قلنا : نعم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ليس على المسلم في فرسه وعبده صدقة الا صدقة الفطر في الرقيق » قلنا بعموم هذه اللفظة، وقال عليه السلام : « كل خيلتين فانهما يترادان بينهما بالسوية » قلنا بذلك، وأوجب رقبة وهدى شاة ولا يسمى نصفاعدين رقبة ، ولا نصفاً شاة شاة والله تعالى التوفيق *

زكاة الفضة (٢)

٦٨٢ — مسألة — لازكاة في الفضة مضروبة كانت أو مصروغة أو نقاراً أو غير ذلك — حتى تبلغ خمس أواق فضة محضة ، لا يعد في هذا الوزن شيء يخالطها من غيرها فاذا أتمت كذلك سنة قرية متصلة ففيها خمسة دراهم بوزن مكة ، والخمس أواق هي مائتي درهم بوزن مكة الذي قد ذكرنا قبل في زكاة البر والتمر والصغير ، فاذا زادت على ما ذكرنا وأتمت بزيادتها سنة قرية ففيها زاد — قل أو أكثر — ربع عشرها، وهكذا كل سنة ، فان نقص من وزن الاواق المذكورة ولو فلس فلا زكاة فيها *

وان كان فيها خلط ، فان غير الخلط شيئاً من لون الفضة أو محكها أو رزاتها أسقط ذلك الخلط فلم يعد ، فان بقي في الفضة المحضة خمس أواق زكيت ، والا فلا ، وإن كان الخلط لم يغير شيئاً من صفات الفضة زكيت بوزنها *

وهذا كله يجمع عليه الا ثلاثة مواضع ، نذكرها إن شاء الله تعالى *

قال مالك : إن نقصت المائتا درهم نقصاناً تجوز به جواز الوزنة (٣) ففيها الزكاة *

وقال بعض التابعين : ان نقصت نصف درهم ففيها الزكاة *

وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما روينا من طريق سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : اذا بلغت مائتي درهم ففيها (٤) خمسة دراهم ، وان نقص من المائتين فليس فيه شيء . *

وهو قول عمر بن الخطاب ، وهو قول الحسن البصري، والشعبي، وسفيان الثوري وأبي سليمان، والشافعي *

(١) في النسخة رقم (١٤) « هبها » ، وفي النسخة رقم (١٦) « فقبحوها وكلامها خطأ (٢) هذا العنوان لا يوجد في النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٦) « المرواة » وكذا كانت في النسخة رقم (١٤) ولكن مصححاً كاتبها (٤) في النسخة رقم (١٦) « اذا بلغ مائتي درهم ففيه »

وقال أبو حنيفة في قصان الوزن كقول أحمنا ، واضطرب في الخلط يكون فيها .
وقال مالك : ان كان في الدرهم خلط زكيت بوزنها كلها .
وقال الشافعي ، وأبو سليمان كما قلنا .

حدثنا عبدالرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا القريبي ثنا البخاري
ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا مالك ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة (١)
عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : « ليس فيما دون خمسة أوسق
صدقة ، ولا في أقل من خمس من الايل النود صدقة ، ولا في أقل من خمس أواق (٢)
من الورق صدقة » .

ورواه أيضاً عن علي عن النبي ﷺ كما حدثنا حمام ثنا أبو محمد الباجي ثنا عبد الله
ابن يونس ثنا يثاقب ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الله بن نمير عن أبي اسحاق عن عاصم
ابن ضمرة عن علي عن النبي ﷺ قال : « ليس في أقل من مائتي درهم شيء » .
قال أبو محمد : فنع عليه السلام من أن يجب في أقل من خمس أواق من الورق صدقة .
فاذا نقصت — مائل أو أكثر — فهو أقل من خمس أواق ، فصح يقينا أنه لا شيء فيها .
وسواء كان معها خلط يبلغ أزيد من خمس أواق أو لم يكن ، وسقط كل قول مع قول
رسول الله ﷺ وهذا مما خالف فيه المالكيون صاحباً لا يعرف له من الصحابة رضى
الله عنهم مخالف .

وأما اذا لم يغير الخلط شيئاً من حدود القضة وصفاتها فهو فضة ، كالخلط يكون
في الماء لا يغير شيئاً من صفاته ، وهكذا في كل شيء لم يغير حد ما صار فيه . وبالله
تعالى التوفيق .

واختلفوا فيما زاد على المائتين .

فروينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الرحيم بن سليمان عن عاصم الأحول
عن الحسن البصري قال : كتب عمر إلى أبي موسى : فيما زاد على المائتين قهى كل أربعين
درهماً درهم .

وهو قول الحسن ، ومكحول ، وعطاء ، وطاوس ، وعمرو بن دينار ، والزهري وبه
يقول أبو حنيفة ، والأوزاعي .

(١) هو في البخاري (ح ٢ ص ٢٤٠) « محمد بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني ، وهو هو ، قال ابن حزم
في التلخيص : « ومنهم من نسب إلى حده — يعني عبد الرحمن — ومنهم من نسب عبد الله يعني أباه — إلى جده .
والجميع واحد » (٢) ماها هو الذي في النسخة رقم (١٤) وهو المواق البخاري ، وفي النسخة رقم (١٦) ماواق .

وحدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : في ماتي درهم خمسة دراهم ، فما زاد فبحساب ذلك * .

وبه إلى معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : ما زاد على المائتين فبالحساب * وهو قول إبراهيم التيمي ، وعمر بن عبد العزيز ، ومحمد بن سيرين ، وسفيان الثوري والحسن بن حي ، ووكيع ، وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وابن أبي ليلى ، ومالك * .

قال أبو محمد : احتج أهل هذه المقالة بحديث من طريق المنهال بن الجراح — وهو كذاب — عن حبيب بن نجيع — وهو مجهول عن عبادة بن نسي عن معاذ بن جبل : « أن رسول الله ﷺ أمره — حين وجهه إلى اليمن — أن لا يأخذ من الكسور شيئا ، إذا بلغ الورق ماتي درهم خمسة دراهم ، ولا يأخذ مما زاد حتى يبلغ أربعين درهما » (١) * .

وبما روينا من طريق يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود الجوزي — وهو ساقط مطرح باجماع (٢) عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : « في كل خمس أواق خمسة دراهم ، فإذا قفى كل أربعين درهما درهم » (٣) * .

وبما روينا من طريق الحسن بن عمار — وهو ساقط مطرح باجماع — عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ : أنه قال له : « يا علي ، أما علمت أتى غفوت (٤) عن صدقة الخيل ، والرقيق ، فأما البقر ، والأبل ، والشاة فلا ، ولكن هاتوا ربع العشر (٥) ، من كل ماتي درهم خمسة دراهم ، ومن كل عشرين دينارا نصف دينار ، وليس في ماتي درهم شيء حتى يحول عليها الحول ، فإذا حال عليها الحول ففيها خمسة دراهم ، فما زاد قفى كل أربعين درهما درهم » (٦) * .

وبما حدثنا حماد قال : ثنا عباس ثنا ابن أيمن أنا مطلب بن شبيب المصري (٧) ثنا عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث قال : حدثني يونس عن ابن شهاب في الصدقة (٨) نسخة كتاب

(١) رواه القوارق من طريق ابن اسحق عن المنهال (ص ٢٠٠) ثم قال : « المنهال ابن الجراح متروك الحديث » ، وهو أبو الطوف ، واسمه الجراح بن المنهال ، وكان ابن اسحق يقلب اسمه إذا روى عنه ، وعبادة بن نسي لم يسمع من معاذ . وأما حبيب بن نجيع فقد ذكره ابن حبان في الثقات (٢) سبق الكلام عليه في المسألة ٦٧٣ (٣) هذا قطعة من كتاب عمرو بن حزم ، وقد بينا مرارا أنه صحيح (٤) في بعض النسخ « قد غفوت » (٥) في النسخة رقم (١٦) « العشر » (٦) انظر لفظا قريبا من هذا الحديث عند أبي داود ج ٢ ص ١٠ و ١١ من طريق جرير وآخر عن أبي اسحق ، ولعل هذا الآخر هو الحسن بن عمار (٧) هو مروزي ولد بمصر وسكن فيها ، وكان ثقة في الحديث ، مات يوم الأحد التاسع من المحرم سنة ٢٨٢ هـ (٨) في النسخة رقم (١٦) « في الصدقات ١ »

رسول الله ﷺ في الصدقة، وهي عند آل عمر بن الخطاب، أقرأنها سالم بن عبد الله بن عمر، فوعيتها على وجهها، قد كره صدقة الابل، فقال: «فاذا كانت احدى وعشرين ومائة قضيا ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعاً وعشرين ومائة»^(١) ثم قال: «وليس في الورق صدقة حتى تبلغ مائتي درهم، فاذا بلغت مائتي درهم قضيا خمسة دراهم، ثم في كل أربعين زادت على مائتي درهم»^(٢) درهم *.

وحدثنا أيضاً عبد الله بن ربيع قال ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان قال ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا عبد الله بن عمر التميمي^(٣) ثابون بن يزيد سمعت الزهري قال: هذه نسخة كتاب رسول الله ﷺ في الصدقة، وهي عند آل عمر ابن الخطاب، أقرأنها سالم بن عبد الله؛ فوعيتها على وجهها، وهي التي نسخ عمر بن عبد العزيز حين أمر على المدينة، فأمر عماله بالعمل بها، قد كره فيها صدقة الابل؛ وفيها: «فاذا كانت احدى وتسعين قضيا حقتان طروقتا الفحل، حتى تبلغ عشرين ومائة، فاذا كانت ثلاثين ومائة قضيا حقتا بنات لبون، حتى تبلغ تسعاً وثلاثين ومائة؛ فاذا كانت أربعين ومائة، قضيا حقتان وابنة لبون، حتى تبلغ تسعاً وأربعين ومائة، فاذا كانت خمسين ومائة قضيا حقتان وابنة لبون، حتى تبلغ تسعاً وخمسين ومائة، فاذا بلغت ستين ومائة قضيا أربع بنات لبون؛ حتى تبلغ تسعاً وستين ومائة، فاذا بلغت سبعين ومائة قضيا حقتان وثلاث بنات لبون؛ حتى تبلغ تسعاً وسبعين ومائة، فاذا بلغت ثمانين ومائة قضيا حقتان وابنة لبون، حتى تبلغ تسعاً وثمانين ومائة، فاذا كانت تسعين ومائة قضيا ثلاث حقتان وابنة لبون؛ حتى تبلغ تسعاً وتسعين ومائة؛ فاذا كانت مائتين قضيا أربع حقتان؛ أو خمس بنات لبون، أي الستين وجدت فيها أخذت» وذكر صدقة الفتم، قال الزهري: «وليس في الرقة صدقة حتى تبلغ مائتي درهم، فاذا بلغت مائتي درهم قضيا خمسة دراهم» ثم قال: «في كل أربعين درهماً زادت على المائتي درهم درهم؛ وليس في الذهب صدقة حتى يبلغ صرفها مائتي درهم؛ فاذا بلغ صرفها مائتي درهم قضيا خمسة دراهم؛ ثم في كل شيء منها يبلغ صرفه أربعين درهماً درهم، حتى يبلغ أربعين ديناراً قضيا دينار. ثم ما زاد على ذلك من الذهب قضى كل صرف أربعين درهماً درهم، وفي كل أربعين ديناراً دينار»^(٤) *.

حدثنا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر نا أبو داود نا عمرو بن عون

(١) كلمة «ومائة» سقطت من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) «مائتين درهم» وهو خطأ

(٣) نعم البون وضع الميم. وهو قلة (٤) اطر المشترك (ج ١ ص ٣٦٣ و ٣٦٤) بالبارقضي (ص ٢٠٩ و ٢١٠)

أخبرنا أبو عروانة عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال قال رسول الله ﷺ: « قد عفوت عن الخيل والرقيق ، فهاتوا صدقة الرقة ، من كل أر بعين درهما درهم ، وليس في تسعين ومائة شيء ، فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم » *

هذا كل ما هو أبان قالوا : قد صححت الزكاة في الأر بعين الزائدة على المائتين باجماع ، واختلفوا فيما بين المائتين وبين الأر بعين ، فلا تجب فيها زكاة باختلاف *

وقالوا من جهة القياس : لما كانت الدراهم لها نصاب لا تتخذ الزكاة من أقل منه ، وكانت الزكاة تكرر فيها كل عام — : أشبهت المواشي ، فوجب أن يكون فيها أوقاص كافي المواشي ولم يجز أن تقاس على الثمار والزرع ، لأن الزكاة هناك مرة في الدهر لا تكرر ، بخلاف العين والماشية *

هذا كل ما شغبوا به من نظر وقياس *

وكل ما احتجوا به من ذلك لاجتماعهم في شيء منه ، بل هو حجة عليهم ، على ما نيين أن شاء الله تعالى *

أما حديث ما عذف ساقط مطرح ، لأنه عن كذاب واضح للأحاديث ، عن مجبول * وأما حديث أبي بكر بن عمرو بن حزم فصحيفة مرسل ، ولا حجة في مرسل ، وأيضا فاتها عن سليمان بن داود الجزري ، وهو ساقط مطرح *

ثم لو صح كان قول رسول الله ﷺ : « في الرقة ربع العشر » زائداً على هذا الخبر ، والزيادة لا يحل تركها ، لأنه ليس في هذا الخبر إلا أن في كل أر بعين درهما درهم فقط ، وليس فيه أن لازكاة فيما بين المائتين وبين الأر بعين *

وأما حديث الحسن بن عماره فساقط ، للاتفاق على سقوط الحسن بن عماره * ولو صح لكانوا قد خالفوه ، فأنهم يرون الزكاة في الخيل السائمة وفي الخيل والرقيق المتخذين للتجارة ، وفي هذا الخبر سقوط الزكاة عن كل ذلك جملة ، فمن أقبح سيرة ممن يحتج بخبر ليس فيه بيان ما يدعي ، وهو يخالف في نص ما فيه 17 *

ولو صح هذا الخبر لكان قوله عليه السلام : « في الرقة ربع العشر ، زائداً ، والزيادة لا يجوز تركها » *

وأما حديث الزهري فرسل أيضا ، ولا حجة في مرسل ، والذي فيه من حكم زكاة الورق والذهب (٢) فاتها هو كلام الزهري ؛ كما أوردناه آخفا من رواية الحجاج بن المنهال *

(١) في النسخة رقم (١٤) « قصينا ما ، (٧) في النسخة رقم (١٤) » من حكم الزكاة ، الورق والذهب .

والعجب كل العجب تركهم ما فى الصحيفة التى رواها الزهرى نصاً من صفة زكاة الابل ، واحتجاجهم بما ليس منها ! وغالفوا الزهرى أيضاً فيما ذكر من زكاة الذهب بالقيمة وهذا تلاعب بالديانة وبالحقائق وبالعقول ! *

وأما حديث على — الذى ختمنا به — فصحيح مسند ، ولا حجة لهم فيه ، بل هو حجة عليهم ، لأن فيه : « قد عفوت عن الخيل والريق » وهم يرون الزكاة فى الخيل السائمة والتى للتجارة وفى الرقيق الذى للتجارة ، ومن الشناعة احتجاجهم بحديثهم أول مخالف له فى نص ما فيه (١) ! *

ولا دليل فيه على ما يقولون لوجهين : *

أحدهما أن نفسه : « هاتوا صدقة الرقة من كل أربعين درهما درهما ، وليس فى تسعين ومائة شيء فإذا بلغت مائة درهم قضيها خمسة دراهم » ونعم ، هكذا هو ، لأن فى المائتين أربعين مكررة خمس مرات ، قضيها خمسة دراهم ، ونحن لا نتكر أن فى أربعين درهما زائدا درهم (٢) ، وليس فى هذا الخبر إسقاط الزكاة عن أقل من أربعين زائدة على المائتين ، فلا حجة لهم فيه *

وأيضاً فهم يقولون : أن الصحاح إذا روى خبراً ثم غالفه فهو دليل على ضعف ذلك الخبر ، كما ادعوا فى حديث (٣) أبى هريرة فى غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا وقد صح عن على — كما ذكرنا فى صدر هذه المسألة أن ما زاد على مائة درهم فالزكاة فيه بحساب المائتين ، فلو كان فى رواية على ما يدعونه من إسقاط الزكاة عما بين المائتين والأربعين الزائدة لكان قول على بإيجاب الزكاة فى ذلك على أصلهم مستقلاً لما روى من ذلك (٤) والقوم متلاعبون ! *

قال أبو محمد : فسقط كل ما موهوا به من الآثار ، وعادت حجة عليهم كما أوردنا . وأما قولهم : قد صححت الزكاة فى الأربعين الزائدة على المائتين بإجماع ، واختلفوا فيما دون الأربعين ، فلا يجب الزكاة فيها باختلاف — : فإن هذا كان يكون احتجاجاً صحيحاً لو لم يأت نص بإيجاب الزكاة فى ذلك ، ولكن هذا الاستدلال يعود عليهم فى قولهم فى زكاة الخيل وزكاة البقر ومادون خمسة أوسق بما أخرجت الأرض والحلى وغير ذلك ، ويهدم عليهم أكثر مذاهيبهم *

(١) فى النسخة رقم (١٤) « وهم أول مخالف لنص ما فيه ، (٢) فى النسخة رقم (١٤) « درهما ، وهو لحن وكلمة « زائداً سقطت من النسخة رقم (١٦) ومقتضى السياق اثباتها (٣) فى النسخة رقم (١٤) « فى رواية حديث ، (٤) هنا فى النسخة رقم (١٤) زيادة « على أصلهم ، وهو تكرار »

وأما قياسهم زكاة العين على زكاة المواشى بلمة تكرار الصدقة في كل ذلك كل عام بخلاف زكاة الزرع - فقياس فاسد ، بل لو كان القياس حقا لكان قياس العين على الزرع أولى لان المواشى حيوان ، والعين هو الزرع هو الثمر ليس شيء من ذلك حيوانا ، فقياس زكاة مالهيس حيا (١) على زكاة مالهيس حيا أولى من قياس مالهيس حيا على حكم الحيا .

وأیضا فان الزرع، والتمر، والعين كلها خارج من الارض وليس الماشية كذلك ، فقياس ماخرج من الارض على ماخرج من الارض أولى من قياسه على ما لم يخرج من الارض .

وأیضا فانهم جعلوا وقص الورق تسعة وثلاثين درهما ، وليس في شيء من الماشية وقص من تسعة وثلاثين ، فظهر فساد قياسهم . وبالله تعالى التوفيق . فسقط كل ما هو اياه . ثم وجدنا الرواية عن عمر رضي الله عنه بمثل قولهم لا تصح ، لاننا عن الحسن عن عمر ، والحسن لم يولد الالستين باقيتين من خلافة عمر ، فبقيت الرواية عن علي ، وابن عمر رضي الله عنهما بمثل قولنا ، ولا يصح عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف لذلك . قال أبو محمد : فاذ لم يبق لأهل هذا القول متعلق نظرننا في القول الثاني .

فوجدنا ما حدثاه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا القريبري ثنا البخاري ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثني أبي - هو عبد الله بن المنثي - ثنا ثمامة بن أنس بن مالك أن أنسا (٢) حدثه : ان أبا بكر الصديق كتب له هذا الكتاب لما وجهه الى البحرين : « بسم الله الرحمن الرحيم ، هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ » فذكر الحديث وفيه : « وفي الرقة ربع عشرها (٣) ، فان لم تكن الا تسعين ومائة فليس فيها شيء ، الا أن يشاء ربها » .

فأوجب رسول الله ﷺ الصدقة في الرقة ، وهي الورق ، ربع العشر عموما : لم يخص من ذلك شيئا الا ما كان أقل من خمس أواق ، فبقى ما زاد على ذلك على وجوب الزكاة فيه ، فلا يجوز تخصيص شيء منه (٤) أصلا . وبالله تعالى التوفيق .

(١) في النسخة رقم (١٦) « حيوانا » (٢) في النسخة رقم (١٤) « وان اياه موماها هو المواق البخاري

(ج ٢ ص ٢٣٨) (٣) في البخاري ربع العشر ، (٤) في النسخة رقم (١٦) « منها »

زكاة الذهب^(١)

٦٨٣ - مسألة - قالت طائفة : لازكاة في أقل من أربعين مثقالاً من الذهب الصريف الذى لا يخالطه شيء بوزن مكة ، سواء مسكو كحولييه ونقاره^(٢) ومصوغه ، فإذا بلغ أربعين مثقالاً - كما ذكرنا - وأتم في ملك المسلم الواحد عاماً قرياً متصلاً بقيه ربع عشره ، وهو مثقال ، وهكذا في كل عام ، وفي الزيادة على ذلك إذا أتم أربعين مثقالاً أخرى وبقيت عاماً كاملاً دينار آخر ، وهكذا أبداً في كل أربعين ديناراً زائدة دينار ، وليس في الزيادة شيء زائد حتى تم أربعين ديناراً *
فإن كان في الذهب خلط لم يغير لونه أو رزاته أو حده^(٣) سقط حكم الخلط . فإن كان فيها بقي العدد المذكور زكى ، وإلا فلا ، فإن نقص من العدد المذكور ما قل أو كثر فلا زكاة فيه ، وفي كثير مما ذكرنا اختلاف نذكره إن شاء الله تعالى *
قال جمهور الناس : بإيجاب الزكاة في عشرين ديناراً لأقل *

وروي عن عمر بن عبدالعزيز ما حدثناه أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى ثنا علي ابن عبدالعزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا سعيد بن غفير^(٤) عن مالك بن أنس عن يحيى ابن سعيد الأنصاري عن رزيق بن حيان^(٥) قال : كتب الى عمر بن عبدالعزيز : أنظر من مربك من المسلمين نخذ مما ظهر من أموالهم مما يدبرون في التجارات من كل أربعين ديناراً ديناراً ، وما نقص في حساب ذلك حتى تبلغ عشرين ديناراً . فإن نقصت ثلث دينار فدعها *
قال أبو محمد : فهذا عمر بن عبدالعزيز يرى في الذهب أن فيها الزكاة^(٦) وإن نقصت ، فإن نقصت ثلث دينار فلا صدقة فيها *

وقال مالك : إن نقصت نقصاً تجاوز به جواز الموازنة زكيت . وإلا فلا . وقال :
إن كان في الدنانير الذهب حولي الخلط زكى الدنانير بوزنها *

(١) هذا العنوان في النسخة رقم (١٦) ولا يوجد في النسخة رقم (١٤) (٢) البقرة هم النور أو سكة النقود من الذهب والفضة : القطعة المدانة ، وحما - عار ، مكر النور (٣) في النسخة رقم (١٤) لم يذكر لونه ولا دراهم ولا حده ، (٤) غيير - نعم العين المهمة وفتح لها : وسعد هو ابن كثير بن غيير المصري ، ولد سنة ١٤٦ ومات سنة ٢٢٦ ، قال الحاكم . يقال : انصهر لم تحرج اجمع للعلومه وفي النسخة رقم (١٦) : سعيد بن عبيد وهو خطأ (٥) رزيق - هم الراي وفتح الراي . وحده - منع الخاء المهمة وتسديد الياء التامة : وقد احتضن مصطفى رزيق هذا الصلة الحارثي والهي وعصرها تقديم الراي كاقلا ، وصطه أو ردة المتعقبة تقديم الراي على الراي : وهو الموافق للنسخة رقم (١٦) . والاولى أرجح (٦) الذهب يذكر ويؤت

وقال الشافعي : لا يزكى إلا ما فضل عن الخلط من الذهب المحض ، ولا يزكى ما نقص عن عشرين ديناراً ، لا بما قل ولا بما كثر .

وقال أبو حنيفة وغيره : الزكاة في عشرين ديناراً نصف دينار ، فإن زادت فلا صدقة فيها حتى تبلغ الزيادة أربعين ديناراً ، فإذا زادت أربعين ديناراً فبعضها ربع دينار ، وهكذا بدأ وقال مالك ، والشافعي : ما زاد — قل أو كثر — ففيه ربع عشرة .

وروي عن بعض التابعين : أنه لا زكاة فيما زاد حتى تبلغ الزيادة عشرين ديناراً (١) وهكذا أبداً .

وروي عن الزهري وعطاء : أن الزكاة إنما تجب في الذهب بالقيمة ، كما حدثنا عبد الله ابن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا عبد الله بن عمر الثميري ثنا يونس بن يزيد الأيلي قال سمعت الزهري يقول : ليس في الذهب صدقة (٢) حتى يبلغ صرفها مائتي درهم ، فإذا بلغ صرفها مائتي درهم ففيها خمسة دراهم ، ثم في كل شيء منها يبلغ صرفه أربعين درهماً درهم ، حتى يبلغ أربعين ديناراً ، ففيها دينار ، ثم ما زادت على ذلك من الذهب ففي صرف كل أربعين درهماً درهم ، وفي كل أربعين ديناراً دينار (٣) . حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال عطاء ، وعمر بن دينار : لا يكون في مال زكاة حتى يبلغ عشرين ديناراً ، فإذا بلغ عشرين ديناراً ففيها نصف دينار ، ثم في كل أربعة دنانير يزيد بها المال درهم ، حتى يبلغ المال أربعين ديناراً ، ففي كل أربعين ديناراً دينار . قال ابن جريج : فلما كان بعد ذلك بحين قلت لعطاء : لو كان لرجل تسعة عشر ديناراً ليس له غيرها والصرف اثنا عشر أو ثلاثة عشر ديناراً ، فيها صدقة ...؟ قال : نعم ، إذا كانت لو صرفت بلغت مائتي درهم ، إنما كانت إذ ذلك الورق (٤) ولم يكن ذهب .

ومن قال بأن لا زكاة في الذهب إلا بقيمة ما يبلغ مائتي درهم فصاعداً من الورق سليمان بن حرب الواسطي (٥) .

قال أبو محمد : أما من قال : لم يكن يومئذ ذهب خطأ ، كيف هذا ؟ والله عز وجل يقول : (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) والأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كون الذهب عندهم كثيرة جداً ، كقوله عليه السلام

(١) في السبعة رقم (١٦) مثلاً ، (٢) كلمة صدقة سقطت حاشيئة النسخة رقم (١٦) (٣) اطر حديث الزهري بطوله في المسئلة السابقة ٦٨٢ (٤) في النسخة رقم (١٦) « الوزن » وهو تحريف (٥) الذين المجمة والماء المهمة ، سبأ إلى « واشع » حتى من الازد . وفي الأصلين بالجيم وهو تصحيف .

« الذهب حرام على ذكرور أمتي حل لاناتها » واتخاذها عليه السلام غاتماً من ذهب ثم رمى به ، وغير ذلك كثير *

وإيجاب الزكاة في الذهب بقيمة الفضة قول لادليل على صحته من نص ولا إجماع ولا نظر ، فسقط هذا القول وبالله تعالى التوفيق *

ثم نظرنا هل صح في إيجاب الزكاة في الذهب شيء أم لا ؟ *

فوجدنا ما حدثناه حماد بن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا معمر بن سويل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكر الحديث ، وفيه « من كانت له ذهب أو فضة لم يؤد ما فيها جعلت له يوم القيامة صفائح من نار فوضعت على جنبه ^(١) وظهره وجبته ، حتى يقضى بين الناس ، ثم يرى سبيله » *

فوجب الزكاة في الذهب بهذا الوعيد الشديد ، فوجب طلب الواجب في الذهب الذي من لم يؤده عذب هذا العذاب الفظيع ، نعوذ بالله منه ، بعد الإجماع المتيقن المقطوع به على أنه عليه السلام لم يرد كل عدد من الذهب ، ولا كل وقت من الزمان ، وأن الزكاة إنما تجب في عدد معدود ، وفي وقت محدود ، فوجب فرضاً طلب ذلك العدد وذلك الوقت *

فوجدنا من حدد في ذلك عشرين ديناراً احتج بما روينا من طريق ابن وهب : أخبرني جرير بن حازم وآخر عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة والحارث الأعور عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم — قد ذكر كلاماً ، وفيه — « وليس عليك شيء حتى يكون — يعني في الذهب — لك عشرون ديناراً ^(٢) فإذا كان لك عشرون ديناراً ^(٣) وحال عليها الحول فقبا نصف دينار ، فما زاد فبحساب ذلك » قال : لأدري ، أعلى يقول « بحساب ذلك » أرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؟ *

ومن طريق عبد الرزاق عن الحسن بن عمار عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال قال رسول الله ﷺ : « ومن كل عشرين ديناراً نصف دينار » *

(١) في نسخة رقم (١٦) « حده » وهو تصحيف واطر الحزب في مسلم (ح ١ ص ٢٧٠) والتوكان (ح ٤ ص ١٧٢) وجمع العوائد (ح ١ ص ١٤١) (٢) في نسخة رقم (١٤) « حتى يكون يس في البع ذلك عشرون ديناراً » وفي نسخة رقم (١٦) « في ذلك » رواية ، في « وكلاماً حقاً وماها هو العوائد المقلوب لما في أبي داود (ح ٢ ص ١٠ — ١١) من طريق ابن وهب (٣) في نسخة رقم (١٦) « فإذا كان ذلك عشرون ديناراً » وهو خطأ ولحن ، والله في أبي داود « حتى تكون » « فإذا كانت

ومن طريق ابن أبي ليلى عن عبد الكريم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : « ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب ولا في أقل من مائتي درهم صدقة » *

ومن طريق أبي عبيد عن يزيد ^(١) عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن هرم عن محمد بن عبد الرحمن ^(٢) الأنصاري إن في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي كتاب ^(٣) عمر في الصدقة : « أن الذهب لا يؤخذ منها شيء حتى تبلغ عشرين ديناراً ، فإذا بلغ عشرين ديناراً ففيه نصف دينار » *

وذكر فيه قوم من طريق عبد الله بن واقد عن ابن عمر عن عائشة عن النبي ﷺ : « إن في عشرين ديناراً الزكاة » *

قال علي : هذا كل ما ذكرنا في ذلك عن رسول الله ﷺ *

وأما عن دونه عليه السلام فروينا من طريق الليث بن سعد عن يحيى بن أيوب عن حيد عن أنس ^(٤) قال : ولاني عمر الصدقات ، فأمرني أن آخذ من كل عشرين ديناراً نصف دينار ، فأزاد فبلغ أربعة دنانير ففيه درهم *

ومن طريق وكيع : ثنا سفيان الثوري عن أبي إسحق عن حاصم بن ضمرة عن علي قال : ليس في أقل من عشرين ديناراً شيء ، وفي عشرين ديناراً نصف دينار ، وفي أربعين ديناراً دينار *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال : كان لامرأة عبد الله بن مسعود طوق فيه عشرون مثقالاً فأمرها أن تخرج عنه خمسة دراهم *

ومن طريق وكيع عن سفيان عن علقمة بن مرثد عن الشعبي قال : في عشرين مثقالاً نصف مثقال ؛ وفي أربعين ^(٥) مثقالاً مثقال *

ومن طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه : ثنا هشيم بن المعتمر بن سليمان قال هشيم : أنا منصور ، ومنيرة ، قال منصور : عن ابن سيرين ، وقال منيرة : عن إبراهيم وقال المعتمر : عن هشام عن الحسن ، ثم اتفق الحسن ، وابن سيرين ، وإبراهيم ، قالوا

(١) في النسخة رقم (١٦) « زيد » وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) « محمد بن عبد الله » وهو خطأ ، وقد سبق هذا الإسناد (٣) في النسخة رقم (١٦) « في كتاب » بخط الوار ، وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٤) « عن حيد بن أس » وهو خطأ ، فانه حيد بن ابن حيد الطويل التابعي المعروف بروايته عن أنس (٥) في النسخة رقم (١٤) « وفي كل أربعين » *

كلهم : في عشرين ديناراً نصف دينار ، وفي أربعين ديناراً دينار *
وقد ذكرناه في أول الباب عن عمر بن عبد العزيز *
ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية ^(١) عن أبيه
عن الحكم — هو ابن عتيبة — أنه كان لا يرى في عشرين ديناراً زكاة حتى تكون
عشرين مثقالاً ، فيكون فيها نصف مثقال *
وقد ذكرناه قبل عن عطاء ، وعمر بن دينار ، وذكرنا رجوع عطاء عن ذلك *
قال أبو محمد : ما نعلم عن أحد من التابعين غير ما ذكرنا *
فأما كل ما ذكرناه عن رسول الله ﷺ فلا يصح منه شيء ولو صح لما استحلنا
خلافه ، وأعوذ بالله من ذلك *

أما حديث علي — الذي صدرنا به — فإن ابن وهب عن جرير بن حازم عن أبي اسحاق
قرن فيه بين عاصم بن ضمرة وبين الحارث الأعور ، والحارث كذاب ، وكثير من الشيوخ
يخوز عليهم مثل هذا ، وهو أن الحارث أسنده ، وعاصم لم يسنده ، لجمعهما جرير ، وأدخل
حديث أحدهما في الآخر ، وقد رواه عن أبي اسحاق عن عاصم عن علي شعبة بن يوسفان ،
ومعمر ، فأوقفوه على علي ، وهكذا كل ثقة رواه عن عاصم ^(٢) *
وقد روى حديث الحارث وعاصم زهير بن معاوية ^(٣) فشكل فيه ، كما حدثنا عبد الله
ابن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا زهير
ابن معاوية ثنا أبو اسحاق عن عاصم بن ضمرة . وعن الحارث عن علي . قال زهير : أحسبه
عن النبي ﷺ . قد كرصدته الورق . : « إذا كانت ^(٤) مائة درهم ففيها خمسة دراهم ،
فما زاد فعلى حساب ذلك » وقال في البقر : « في كل ثلاثين تبيع . وفي كل أربعين مسنة ،
وليس على العوامل شيء » وقال في الابل : « في خمس وعشرين خمس ^(٥) من الغنم ، فإذا
زادت واحدة ففيها بنت مخاض . فإن لم تكن فابن لبون ذكر » قال زهير : وفي حديث عاصم :
« إذا لم يكن في الابل بنت مخاض ولا ابن لبون فعشرة دراهم أو شاتان » *

قال علي : قد ذكرنا أنه حديث مالك . ولو أن جريراً أسنده عن عاصم وحده لأخذنا
به . لكن لم يسنده إلا عن الحارث معه . ولم يصح لنا إسناده من طريق عاصم . ثم لما شك

(١) فتح الممتع وكسر ثون وتثنية ثيام «مائة المفتوحة» (٢) مجمع المؤلف عن هذا الرأي في آخر
المنهاج ويرجع الحديث منه صحيح ولا ما له بها «هو مثل الأصل مثل لا يجوز» (٣) في نسخة رقم (١٦)
« وقد روى الحديث وعاصم وزهير بن معاوية » وهو حديث ملط (٤) في نسخة رقم (١٤) « كان وهو خطأ
وم هذا هو المؤلف لابي داود (ج ٢ ص ١٠) (٥) في نسخة في «نود» نسخة *

زهير فيه بطل إسناده *

ثم يلزم من صححه أن يقول بكل ما ذكرناه ، وليس من المخالفين لنا طائفة إلا وهي تخالف ما فيه ، ومن الباطل أن يكون بعض ما في الخبر حجة وبعضه غير حجة ، فبطل تعليقهم بهذا الخبر *

وأما خبر الحسن بن عمارة قال حسن مطرح *

وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فصحيحة مرسلة ، ورواه أيضاً ابن أبي ليلى وهو سيء الحفظ *

فإن لجوا على عادتهم ومحموا حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا وافقهم فليستمعوا ! *

روىنا من طريق داود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ :
« لا يجوز لامرأة أمر في مالها إذا ملك زوجها عصمتها » *

ومن طريق حسين ^(١) المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ :
« لا يجوز لامرأة عطية إلا باذن زوجها » *

ومن طريق العلاء بن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي عليه السلام
« أنه قضى في العين القائمة السادة لمكانها ثلث الدية » *

وعن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار ثمانية آلاف درهم ، ودية أهل الكتاب على النصف من دية المسلم ، وكانت كذلك حتى استخلف عمر ، فقام خطيباً فقرضها على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثنى عشر ألف درهم ، وعلى أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاة ألفي شاة ، وعلى أهل الحلل مائتي حلة ، وترك دية أهل الذم لم يرضها فبارفع من الدية ، » *

وعن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن رسول الله ﷺ تمنى أن من قتل خطأ فديته مائة من الإبل ، ثلاثون بنت مخاض ، وثلاثون بنت لبون ، وعشرون ابن لبون ذكر ، وعشرون حقة ، وقضى رسول الله ﷺ على أهل البقر مائتي بقرة — يعني في الدية — ومن كانت ديته في الشاة فألفا شاة » *

وكل هذا لجمع الخفية والمالكية والشافعية مخالفون لأكثره ، ولو أردنا أن نزيد من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لأمكن ذلك ، وفي هذا كفاية *

ولا أرق ديناً عن يوق رواية إذا واقته هواه ، ويوهنها إذا خالفت هواه ! فما تمسك
فاعل هذا من الدين الا باللاعب ! *

وحديث محمد بن عبد الرحمن مرسل وعن مجهول أيضا *

وأما حديث ابن عمر فبداقه بن واقد مجهول (١) *

فقط كل ما في هذا عن النبي ﷺ ، ولم يصح منه شيء *

وأما ما روى في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم فلا يصح عن عمر لأن راويه يحيى
ابن أيوب ، وهو ضعيف ، وقدرنا عن عمر ما هو أصح من هذا . وكلهم يخالفونه *
كما حدثنا حامد بن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن هشام بن حسان
وسفيان الثوري يومئذ قال هشام : عن أنس بن سيرين ، وقال سفيان : يومئذ : عن أيوب
السختياني عن أنس بن سيرين ، ثم اتفقوا كلهم عن أنس بن سيرين قال : بئس أنس
ابن مالك على الابل فأخرج الى كتابنا من عمر بن الخطاب : « خدمت المسلمين من كل أربعين
درهما درهما (٢) ومن أهل الذمة من كل عشرين درهما درهما (٣) ومن لاذمة له من كل
عشرة دراهم درهما » *

فهذا أنس ، وعمر بأصح إسناد يمكن . فان تأولوا فيه تأويلا لا يقتضيه ظاهره فإمام
بأقوى على ذلك من غيرهم فيما يحتجون به . وما يجوز أحد عن أن يقول : إنما أمر عمر
في العشرين ديناراً بنصف دينار كما أمر في الرقيق والحيل بعشرة دراهم من كل رأس — :
إذا طابت نفس مالك كل ذلك به ، والا فلا ! ! *

وأما الخبر في ذلك عن ابن مسعود فرسل ، ولا يأخذ به المالكيون ولا الشافعيون ،
ومن الباطل أن يكون قول ابن مسعود حجة في بعض حكمه ذلك ولا يكون حجة
في بعضه ، والمسافة في الدين هلاك *

وأما قول على فهو صحيح ، وقد روينا عن على من هذه الطريق نفسها أشياء كثيرة
قد ذكرناها : منها : في كل خمس وعشرين من الابل خمساً من الغنم . وكلهم مخالف
لهذا : ومن الباطل أن يكون قول على حجة في مكان غير حجة في آخر *
فبطل كل ما تعلقوا به من آثار الصحابة رضي الله تعالى عنهم *

(١) كيف يكون مجهولاً وهو عبد الله بن واقد بن عدي بن عمر ؟ ما في عمر - ده لايه . وهو فقير
عن حماد بن عدي . مات سنة ١١٩ وحدثه هذا رواه « التاريخ » (ص ١٩٩) من طريق إبراهيم بن اسمعيل بن
يحيى عن عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر عن أنس بن سيرين وعدي ، خطه من حديثه ما . لأن حديث
أنس عن عائشة كما نقل ابن حزم (٢) في « المستدرق » (١٤) درهما درهم * وهو لح (٣) في نسخة رقم
(١٤) « درهم » وهو لح .

ثم حتى لو صحت هذه الآثار كلها عن النبي ﷺ وعن الصحابة رضي الله عنهم — :
 لكانوا مخالفين لها ، لان الحنفيين والمالكيين يقولون : إن كانت عشرة دنانير ومائة
 درهم قفياً الصدقة ، وكل هذه الآثار تبطل الزكاة عن أقل من عشرين ديناراً ، وهم
 يوجبونها في أقل من عشرين ديناراً ، فصارت كلها حجة عليهم ، وعاد ما صححوا من
 ذلك قاطعاً بهم أقبح قطع !! ونعوذ بالله من الخذلان *
 والمالكيون يوجبونها في عشرين ديناراً ناقصة اذا جازت جواز الموازنة ، وهذا خلاف
 ما في هذه الاخبار كلها *

وأما التابعون فقد اختلفوا كما ذكرنا ، وصح عن الزهري وعطاء : أنه لا يزكي من
 الذهب بالذهب إلا أربعين ديناراً ، لا أقل ، ثم كذلك إذا زادت أربعين ديناراً ، ورأوا
 الزكاة فيما دون ذلك وما بين كل أربعين وأربعين بعدها بالقيمة ، وكانت القيمة قولاً
 لا يوجهه قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا دليل أصلاً ، فسقط هذا القول *
 وقد حدثنا حماد بن ثعالب عن أبي محمد بن علي الباغي ثنا عبد الله بن يونس ثابتي بن غنم
 ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حماد بن مسعدة عن أشعث — هو ابن عبد الملك الحراني
 عن الحسن البصري قال : ليس في أقل من أربعين ديناراً شيء *

قال أبو محمد : نصحت الزكاة في أربعين من الذهب ثم في كل أربعين زائدة — بالاجماع
 المتيقن المقطوع به فوجب القول به ولم يكن في إيجاب الزكاة في أقل من ذلك ولا فيما
 بين النصابين — قرآن ولا سنة صحيحة ولا إجماع ، ولا يجوز أن تؤخذ الشرائع في دين
 الاسلام إلا بأحد هذه الثلاثة . وبالله تعالى التوفيق *

قال علي : فليس إلا هذا القول أو قول من قال : قد صح أن في الذهب زكاة بالنصب
 الثابت ، فالواجب أن يزكي كل ذهب ، إلا ذهباً صح الاجماع على اسقاط زكاتها . فن
 قال هذا فوجب عليه أن يزكي كل مادن العشرين بالقيمة ، وأن يزكي حلي الذهب ،
 وأن يزكي كل ذهب حين يملكه مالكة . فكل هذا قد قال به جماعة من الأئمة الذين هم
 أجل من أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي *

قال أبو محمد : ولم تقل بهذا لما قدمناه من أنه لا يحل أن ينسب الى الله تعالى ولا الى
 رسوله ﷺ قول الا يتيقن نقل صحيح من رواية الاثبات أو بنقل تواتر أو مجمع عليه ،
 وليس شيء من هذه الأحوال موجوداً في شيء من هذه الأقوال ، وقد قلنا : ان
 الاجماع قد صح على أنه عليه السلام لم يوجب الزكاة في كل عدد من الذهب ، ولا في كل

وقت من الدهر وبالله التوفيق *

قال أبو محمد : وأما قول أبي حنيفة فالتعلق بما روى في ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ، لأن الرواية عن عمر رضي الله عنه بأن مازاد على عشرين ديناراً فإنه يزكى بالدرهم ، وعن ابن مسعود تزكية الذهب بالدرهم ، وهذا يخرج على قول الزهري ، وعطاء ، وما وجدنا عن أحد من الصحابة ولا من التابعين أن الوقص في الذهب يزكى بالذهب ، فخرج قوله عن أن يكون له سلف *

ونسألهم أيضاً من أين جعلتم الوقص في الذهب أربعة دنائير ؛ وليس هذا في شيء من الآثار التي احتجتم بها ، بل الأثر الذي روى عن علي في ذلك إلى النبي ﷺ بأن مازاد على عشرين ديناراً فإنه يزكى بالحساب ، وإنما جاء عن عمر في ذلك قول لا يصح ومع ذلك فقد خالفتموه ، ورأيتم تزكيته بالذهب ورآه هو بالورق (١) بالقيمة ، وقد خالفه علي ، وابن عمر برواية أصح من الرواية عن عمر (٢) *

فلا ملجأ لهم إلا أن يقولوا : فسناه على الفضة *

قال علي : وهذا قياس ، والقياس كله باطل ، ثم لو صح القياس لكان هذا منه قياساً للخطأ على الخطأ وعلى أصل غير صحيح لم يأت به قط قرآن ولا سنة صحيح ولا رواية سقيمة ولا إجماع من أن كل عشرة دراهم بازاء دينار ، وإنما هو شيء قالوه في الزكاة والقطع في السرقة والدية ، والصدقات ، وكل ذلك خطأ منهم ؛ ليس شيء منه صحيحاً . على ما بيناه ونبين أن شاء الله تعالى ، إذ ليس في شيء من ذلك قرآن ولا سنة صحيح ولا إجماع وبالله تعالى التوفيق * وبالدليل الذي ذكرنا وجب أن يزكى الذهب إلا حتى يتم عند مالكم حولاً كما قدمنا * ثم استدركنا فرأينا أن حديث جرير بن حازم مسند صحيح لا يجوز خلافه . وأن الاعتلال فيه بأن عاصم بن ضمرة أو أبا إسحاق أو جريراً خلط أسناد الحارث بأرسال عاصم — : هو الظن الباطل الذي لا يجوز . وما علينا من مشاركة الحارث لعاصم ، ولا لأرسال من أرسله ، ولا لشك زهير فيه شيء ، وجرير ثقة . فالأخذ بما أسنده لازم . وبالله تعالى التوفيق (٣) *

(١) في النسخة رقم (١٦) « بالوزن » وهو تصحيح (٢) في النسخة رقم (١٦) « ص على ، وهو خطأ » (٣) قد ذكر أبو محمد بن حزم ، رأى خطأه فعارضه في مداركه . وحكم بأنه « من الخطأ الذي لا يجوز وهذا شأن المصنفين من اتباع السنة للكرامة وإصدار الحق وهم الهداة » فتأمة ، وقيل ما هو . رحمه الله جميعاً وهنا بحاشية النسخة رقم (١٤) ما هو : « هذا لازم لأبي محمد في حديث قتبة الذي رواه مع حلاله الداني في صلاة الجمعة بقوله ، أنه وأما قول المؤلف في ذلك و« غرضنا تعليمه » المشقة ٣٣٥ (٣٣٣ ١٧٤ و ١٧٥) ثم أن هذه المسئلة هي ختام الجزء الثاني من النسخة رقم (١٦) « دار الكتب المصرية وفي آخره ما هو : » كل

٦٨٤ - مسألة - والزكاة واجبة في حلي الفضة والذهب اذا بلغ كل واحد منهما المقدار الذي ذكرنا وآتم عند مالكة عاماً قريماً ، ولا يجوز أن يجمع بين الذهب والفضة في الزكاة ولا أن يخرج أحدهما عن الآخر ولا قيمتهما في عرض أصلاً ، وسواء كان حلي امرأة أو حلي رجل ، وكذلك حلية السيف والمصحف والحاتم وكل مصوغ منهما حل اتخاذه أولم يحل *

وقال أبو حنيفة: بوجوب الزكاة في حلي الذهب والفضة *
وقال مالك: إن كان الحلي لامرأة تلبسه أو تتركه أو كان لرجل يعده لنسائه فلا زكاة في شيء منه ، فإن كان لرجل يعده لنفسه عدة ^(١) فيه الزكاة ، ولا زكاة على الرجل في حلية السيف ، والمنطقة ، والمصحف ، والحاتم *

وقال الشافعي : لا زكاة في حلي ذهب ، أو فضة *
وجاء في ذلك عن السلف ما قد ذكرناه في الباب الذي قبل هذا عن ابن مسعود من إيجابه الزكاة في حلي امرأته ، وهو عنه في غاية الصحة *

وروينا من طريق محمد بن المثنى عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن علقمة قال قالت امرأة لعبد الله بن مسعود: لي حلي؟ فقال لها: اذا بلغ ما تدين فيه الزكاة *

وعن عمر بن الخطاب أنه كتب الى أبي موسى: مر نساء المسلمين يزكين حلين *
ومن طريق جرير بن حازم عن عمرو بن شعيب عن أبيه قال: كان عبد الله بن عمرو بن العاصي يأمر بالزكاة في حلي بناته ونسائه *

ومن طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن سالم عن عبد الله بن عمر ^(٢) أنه كان يأمره بذلك كل عام *

وعن عمرو بن شعيب عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت ^(٣): لا بأس بلبس الحلي اذا أعطيت زكاته *

الجزء الثاني يوم الأحد تسع بقين من ربيع الأول سنة خمس وسبعين وسبعمائة على يد الفقير الى الله تعالى أحمد بن سعد الصفطي الشافعي رحمه الله بالمسلم انه على كل شيء تقدير ، وصل الله على محمد عبده ورسوله وسلم تسليماً ، ويظهر ان شاء الله تعالى في الجزء الثالث : مسألة والزكاة واجبة في حلي الفضة والذهب *

(١) العدة - بضم الميم وتحديد المال المملكتين - ما أعدته لحواشي النحر من المال والصلاح ، قاله في القاموس . وعجالة المدونة (ج ٢ ص ٦) « وماورث الرجل من أمه أو من بعض أهله نفسه للبيع أو الحاجة ان احتاج اليه يرصده له يحتاج اليه في المستقبل ليس يجبه ليس » وهو صريح في تفسير ما هنا (٢) في السنن (٤٥) . « عبد الله بن عمرو » وهو خطأ (٣) في السنن رقم ٤٥ « قال » وهو خطأ

وهو قول مجاهد، وعطاء، وطائوس، وجابر بن زيد، وميمون بن مهران، وعبد الله ابن شداد، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، وذو الهمداني (١) وابن سيرين، واستحبه الحسن *

قال الزهري: مضت السنة أن في الحلى الزكاة *

وهو قول ابن شبرمة، والاوزاعي، والحسن بن حنبل *

وقال الليث: ما كان من حلى يلبس ويحارب فلا زكاة فيه، وما كان من حلى اتخذ ليحرز من الزكاة ففيه الزكاة *

وقال (٢) جابر بن عبد الله، وابن عمر: لا زكاة في الحلى *

وهو قول أسامة بنت أبي بكر الصديق، وروى أيضا عن عائشة، وهو عنها صحيح، وهو قول الشعبي، وعمر بن عبد الرحمن، وأبي جعفر محمد بن علي، وروى أيضا عن طائوس بن الحسن، وسعيد بن المسيب *

واختلف فيه قول سفيان الثوري، فمرة رأى فيه الزكاة، ومرة لم يرها *

قال أبو محمد: وهنا قول ثالث، وهو قول أنس: إن الزكاة في مرة واحدة، ثم لا تعود فيه الزكاة *

وروي عن أبي أمامة الباهلي، وغالب بن معدان: إن حلية السيف من الكنوز * وعن إبراهيم التيمي وعطاء (٣): لا زكاة في قدح مفضض ولا في منطقة محلاة ولا في سيف محلى *

قال علي: أما قول مالك فتقسم غير صحيح، وما علمنا ذلك التقسيم عن أحد قبله ولا تقوم على صحته حجة من قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأى له وجه *

والعجب أنهم احتجوا في ذلك بأن الزكاة إنما سقطت عن الحلى المتخذ للنساء لأنه مباح لهن، وكذلك عن المنطقة والسيف، وحلية المصحف، والحاتم للرجال *

قال أبو محمد: فكان هذا الاحتجاج عجبا! ولقد علم كل مسلم أن الدنانير والدرهم وقطار الذهب والفضة — مباح اتخاذ كل ذلك للرجال والنساء. فينبغي على هذا أن تسقط الزكاة عن كل ذلك، أن كانت هذه العلة صحيحة!! ويلزم على هذه العلة أن من

(١) ذكر — ففتح الذال المعجمة وتشديد الراء (٢) من أول المستة التي ما خاع بتقطيع الورق من النسخة رقم (١٦)، ونقلناه من النسخة رقم (٤٥)، ثم عدنا إلى النسخة رقم (١٦) مع القابلة في الكل على النسخة رقم (١٤) (٣) سقط اسم «عطاء» من النسخة رقم (١٦) *

أخذ (١) مالا زكاة فيه — عالم يسح له اتخاذه — ان تكون فيه الزكاة عقوبة له ، كما أسقط الزكاة عما فيه الزكاة من الذهب والفضة اذا اتخذ منه حلي مباح اتخاذه ١١ *

فان قالوا : انه يشبه متاع البيت الذي لازكاة فيه من الثياب ونحوها *
قلنا لهم : فأسقطوا بهذه العلة نفسها — إن صحتموها — الزكاة عن الابل المتخذة للركوب والسنى (٢) والحمل والطحن ، وعن البقر المتخذة للحراث *

وقبل كل شيء وبعد : فمع فساد هذه العلة وتناقضها ، من أين قلتم بها ؟ ومن أين صح لكم ان مالم يسح اتخاذه من الحلي تسقط عنه الزكاة ؟ وما هو إلا قولكم بجهلهم وجهة لقولكم ولا مزيد ! *

ثم أين وجدتم إباحة اتخاذه المنطقة المحلاة بالفضة المصنف الحلي بالفضة للرجال دون السرج والجام ، بالمهاميز (٣) المحلاة بالفضة ١٢ *

فان ادعوا في ذلك رواية عن السلف ادعوا مالا يجمعونه *

وأوجدناهم عن السلف بأصح طريق من طريق البخاري ومحمد بن اسماعيل في تاريخه عن عبيد الله بن محمد المسندي عن سفيان بن اسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن عمه مصعب بن سعد قال : رأيت علي سعد بن أبي وقاص ، وطلحة بن عبيد الله ، وصيب بن خواتيم ذهب *
وصح أيضا عن البراء بن عازب *

فأسقطوا لهذا الزكاة عن خواتيم الذهب للرجال : أو قيسوا حلية السرج والجام والدرع والبيضة على المنطقة والسيف ، والأفلا النصوص اتبعتم ، ولا القياس استعملتم ! فسقط هذا القول يقين *

وأما قول الليث ففاسد أيضا : لأنه لا يخلو حلي النساء من أن تكون فيه الزكاة ولا تكون فيه الزكاة . فان كانت فيه الزكاة ففي كل حال فيه الزكاة ، وان كان لازكاة فيه فما علينا على من اتخذ مالا زكاة فيه ليحرزه من الزكاة زكاة ! ولو كان هذا لوجب على من اشترى بدرامه دارا أو ضيعة ليحرزها من الزكاة أن يزكيها ، وهو لا يقول بهذا *

وأما الشافعي فانه علل ذلك بالنماء : فأسقط الزكاة عن الحلي (٤) وعن الابل والبقر والغنم غير السوائم *

(١) في النسخة رقم (١٠٦) « ان متى اتخذ » الخ (٢) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) « يعني السانية » وهو ظاهر اما المراد . ولكن يسكن ان فعل « سنا » بمعنى سقى وأرى ، وانما صاعده هي « السن » بضم السين والثون وتحديد الواو . « والسنة والسنة » بفتح السين فيها (٣) المهزوم والمهاز حديدة في مؤخر خف الرافض ، جمعه مهاميز ومهايز . قوله في التماموس . هو معروف (٤) في النسخة رقم (١٦) « وأسقط ذلك عن الحلي »

ابو حمد : وهذا قليل فاسد ، لانه لم يأت به قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا نظر صحيح ؛ وقد علمنا أن الثمار والخضر تسمى ، وهو لا يرى الزكاة فيها كراه الابل وعمل البقر ينسب ، وهو لا يرى الزكاة فيها ، والدرهم لا تسمى اذا بقيت عند مالكها ، وهو يرى الزكاة فيها ، والحلى ينسب كراؤه وقيمه ، وهو لا يرى الزكاة فيه *
وأما أبو حنيفة فأوجب الزكاة فى الحلى ، وأسقط الزكاة عن المستعملة من الابل والبقر والغنم ، وهذا تناقض *

واحتمل له بعض مقلديه بأن الذهب والفضة قبل أن يتخذ حليا كانت فيها (١) الزكاة ، ثم قالت طائفة : قد سقط عنهما (٢) حق الزكاة ، وقال آخرون : لم يسقط ، فوجب أن لا يسقط ما أجمعوا عليه باختلاف *

قلنا : هذه حجة صحيحة ؛ لأنها لازمة لكم فى غير السوائم ؛ لاتفاق الكل على وجوب الزكاة فيها قبل أن تلحق ، فلما اختلفت اختلفوا فى سقوط الزكاة أو تملأها ، فوجب أن لا يسقط ما أجمعوا عليه باختلاف *

وقال هذا القائل : وجدنا المعلوقة تنفق عليها وتأخذ منها ، ووجدنا السوائم تأخذ منها ولا تنفق عليها ؛ والحلى يؤخذ منه كراؤه (٣) وينفق به ولا ينفق عليه ، فكان أشبه بالسوائم منه بالمعلوقة *

ف قيل له : والسائمة أيضا تنفق عليها أجر الراعى ، وهذه كلها أهواس وتحكم فى الدين بالضلال !! *

قال أبو محمد : واحتج من رأى إيجاب الزكاة فى الحلى بآثار واهية ، لا وجه للاشتغال بها ، الا اتانبه عليها بكتيبات اللالكين المحتجين بمثلها وما هو دونها اذا وافق تقليدهم ! وهى *

خبر رويناه من طريق خالد بن الحارث عن الحسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن امرأة دخلت على رسول الله ﷺ وفي يدها مسكتان (٤) غليظتان من ذهب فقال لها : أتودين زكاة هذا ؟ قالت : لا قال : أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار ؟ قالت : نعم ، وقالت : هما لله ولرسوله (٥) » *

(١) فى النسخة رقم (١٦) « فيه » وفى النسخة رقم (١٤) « فيها » وصحاحه مكذبا لقوله بعد : عنهما (٢) فى النسخة رقم (١٦) « عنها » (٣) فى النسخة رقم (١٦) « يأخذ منه كراه » (٤) بالميم والسين المهملة المقترحتين . الواحدة مسكة والجمع مسك ، بفتح السين فيها ، وهى الاسورة والمخلاخيل (٥) رواه قرنا من هذا القصد أبو داود (ج ٢ ص ٤) ورواه أيضا النسائي (ج ٢ ص ٣٨) كلاهما من طريق حسين المعلم عن عمرو ؛ وعندهما ان المسكين كانتا قيد لينة للراة ؛ ورواه الترمذى (ج ١ ص ٨١ هند) من طريق ابن لينة عن عمرو . وفيه ما امرأته أتا ، الخ .

والمالكيون يحتجون برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا وافق أهواءهم ، ولم يروه هنا حجة *

وخبر من طريق عتاب عن ثابت بن عجلان عن عطاء عن أم سلة أم المؤمنين قالت : « كنت ألبس أوضاعا ^(١) لي من ذهب ، فقلت : يا رسول الله ، أكنز هو ؟ قال : ما بلغ أن تؤدى زكاته فزكي فليس بكنز ^(٢) » *

وعتاب مجهول ، إلا أن المالكيين يحتجون بمثل حرام بن عثمان ، وسوار بن مصعب ، وهذا خير منه *

ومن طريق يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر أن محمد بن عمرو — هو ابن عطاء أخبره عن ^(٣) عبد الله بن شداد بن الهاد قال : دخلنا على عائشة أم المؤمنين فقالت : « دخل على رسول الله ﷺ فرأى في يدي سخابا من ورق ، فقال : أتودين زكاته ؟ قلت : لا ، أو ماشاء الله تعالى ، فقال : هو حبيبك ^(٤) من النار » *

قال أبو محمد : يحيى بن أيوب ضعيف ، والمالكيون يحتجون بروايته ، وإذا وافق أهواءهم ، ونقول للحنيفين : أتم قد تركتم رواية أبي هريرة في غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا من أجل أنكم روئتم من طريق لا خير فيها أنه خالف ما روى من ذلك لاجحة لكم في ترك ذلك الخبر الثابت الابهذا ، ثم أخذتم برواية عائشة هذه التي لا تصح . وهي قد خالفته من أصح طرق ، فما هذا التلاعب بالدين ؟ *

فان قالوا : قدروى عنها الأخذ بما روت من هذا *

قلنا لهم : وقد صح عن أبي هريرة الأخذ بما روى في غسل الاناء من ولوغ الكلب *
فان قالوا : قد روى زكاة الحلي كما أوردتم غير عائشة ، وهو عبد الله بن عمرو ^(٥) *

(١) هو ما نضد المعصية والمخالفة الممعة : نوع من الخلل (٢) رواه أبو داود (ج ٧ ص ٤٤) من طريق عتاب بن يثير والدارقطني (ص ٧٠ - ٢٠٥) وإماما كذا (ج ١ ص ٣٩٠) كلاهما من طريق محمد بن ماجر عن ثابت بن عجلان : فلم يفرده عتاب بن مسدد كما يروى عن المولى عن عتاب بن مسدد ولا كما زعم ابن حزم ، بل هو ثقة معروف بروايته البخاري : وأما أنكره وعليه أسادت رواها عن حبيب ، ورجح أحسان تكرارها انتهى من قبل خفيف ، والحديث صحيح الحاكم انتهى على شرط البخاري (٣) كلمة عن « زيادة من النسخة رقم ١٤ » (٤) رواه أبو داود (ج ٧ ص ٤٥) والدارقطني (ص ٧٠ - ٢٠٥) وإماما كذا (ج ١ ص ٣٨٩) وعبد الله بن داود والدارقطني فتنحت ، بدل « سخابا » ، والسخاب - بكسر السين وباءه - لمعة - كل قلاية كانت ذات جهر أولم تكن : والفتنة والفتنة بفتح التاء وباسكانها وبالحاء المنصعة فيها - حاء يكون في التاء والرحل بقص وغير قص : وقيل : هي الخاتم إما كان ، والجمع فتح وقضات فتح ش. فيها وهو ح. أيضا . واخذت صححه الحاكم والذهبي على شرط الشيخين .

(٥) في نسخة ١٦١ وهو عطاء بن عمر وهو خطأ ، فانه يشير إلى حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : فهو حديث عبد الله بن عمرو بن قيس

قلنا لم يوقدوى غسل الاناء من ولوغ الكلب سباً غير أبي هريرة ، وهو عبد الله بن مغفل ؛ وهذا مالا انفكك لم منه *

قال أبو عبد : لو لم يكن الا هذه الآثار لما قلنا ^(١) بوجوب الزكاة فى الحلى ، لكن لما صح عن رسول الله ﷺ « فى الرقة ربيع العشر » « وليس فيما دون خمس أواق ^(٢) من الورق صدقة فاذا بلغ مائتى درهم قضى خمسة دراهم » وكان الحلى ورقا - وجب ^(٣) فيه حق الزكاة ، لمعموم هذين الاثرين الصحيحين *

وأما الذهب فقد صح عن رسول الله ﷺ : « ما من صاحب ذهب لا يؤدى ما فيها الا جعل له يوم القيامة صفائح من نار يكوى بها » فوجب الزكاة فى كل ذهب بهذا النص ، وانما تسقط الزكاة من الذهب عن لايمان فى هذا النص بايجابها فيه ؛ وهو العدد والوقت ، لاجماع الأمة كلها - بلا خلاف منها أصلا - على أنه عليه الصلاة والسلام لم يوجب الزكاة فى كل عدد من الذهب ، ولا فى كل وقت من الزمان ، فلباصح ذلك ولم يأت نص فى العدد والوقت وجب أن لا يضاف الى رسول الله ﷺ الا ما صح عنه بنقل آحاد أو بنقل اجماع ، ولم يأت اجماع قط بأنه عليه الصلاة والسلام لم يرد الا بعض أحوال الذهب وصفاته ، فلم يجوز تخصيص شيء من ذلك بغير نص ولا اجماع * فان قيل : فهلا أخذتم بقول أنس فى الحلى بهذا الدليل نفسه ، فلم توجبوا فيه الزكاة الامر واحدة فى الدرهم ؟

قلنا لهم : لانه قد صح عن النبي ﷺ ايجاب الزكاة فى الذهب عموما ، ولم يخص الحلى منه بسقوط الزكاة فيه ، لا بنص ولا باجماع ، فوجب الزكاة بالنص فى كل ذهب وفضة ، وبخص اجماع المتيقن بعض الأعداد منهما وبعض الأزمان ، فلم تجب الزكاة فيهما الا فى عدد أو وجه نص أو إجماع ، وفى زمان أو وجه نص أو إجماع ، ولم يجوز تخصيص شيء منهما ، إذ قد عمهما النص . فوجب ان لا يفرق بين أحوال الذهب بغير نص ولا اجماع . وصح يقينا - بلا خلاف - أن رسول الله ﷺ كان يوجب الزكاة فى الذهب والفضة كل عام ، والحلى فضة أو ذهب . فلا يجوز ان يقال : « لا الحلى » بغير نص فى ذلك ولا اجماع . وبالله تعالى التوفيق *

وأما الجمع بين الفضة والذهب فى الزكاة فان مالكا وأبا يوسف ومحمد بن الحسن قالوا : من كان معه من الدرهم والدنانير ما اذا حسبهما على ان كل دينار بازاء عشرة

(١) فى التفسير رقم ١٤ « ما نقل » (٢) فى السعة رقم ١٤ « أواق » (٣) فى التفسير رقم ١٤ « فأوجب » -

دراهم فاجتمع من ذلك عشرون ديناراً أو مائتا (١) درهم — : زكى الجميع زكاة واحدة ، مثل ان يكون له دينار ومائة وتسعون درهما ، أو عشرة دراهم وتسعة عشر ديناراً (٢) ، أو عشرة دنانير ومائة درهم ، وعلى هذا الحكم أبداً . فان كان له أقل من ذلك فلا زكاة عليه ، ولم يلتفتوا الى غلاء قيمة الدنانير ، أو الدراهم أو رخصها ، وهو قول أبى حنيفة الأول *

ثم رجع فقال : يجمع بينهما بالقيمة ، فاذا بلغ قيمة ما عنده منهما جميعاً عشرين ديناراً أو مائتي درهم فعليه الزكاة ، وإلا فلا ، فيرى على من عنده دينار واحد يساوى — لغلاء الذهب — مائتي درهم غير درهم وعنده درهم واحد — : أن الزكاة واجبة عليه ، ولم ير على من عنده تسعة عشر ديناراً ومائتي درهم (٣) غير درهم — لا يساوى ديناراً — : زكاة *

وقال ابن أبى ليلى : وشريك : الحسن بن حى ، والشافعى ، وأبو سليمان : لا يضم ذهب نل ورق أصلاً : لا بقيمة ولا على الاجزاء ، فن عنده مائتا درهم غير جفت عشرون ديناراً غير حبة — : فلا زكاة عليه فيها ، فان كل أحدهما نصاباً زكاة ولم يرك الآخر *

قال أبو محمد : واحتج من رأى اجمع بينهما بأنهما أثمان الأشياء *

قال على : فيقال له : والفلس قد تكون أثماناً أيضاً ، فزكاة على هذا رأى الفاسد ، والأشياء كلها قد يباع بعضها ببعض ، فتكون أثماناً ، فزكاة على هذه العلة *

وأيضاً : فن لكم بأنهما لما كانا أثماناً للأشياء (٤) وجب ضمهما في الزكاة ؟ فهذه علة لم يصحها قرآن ، ولا سنة ، ولا رواية فاسدة ، ولا إجماع ؛ ولا قول صاحب ، ولا قياس يعقل ، ولا رأى سديد ؛ وإنما هي دعوى في غاية الفساد *

وأيضاً : فاذا (٥) محتسبوا فاجمعوا بين الابل والبقر في الزكاة ، لانهما يؤكلان وتشرب ألبانها . ويجزى كل واحد منهما عن سبعة في الهدى !! نعم ، واجمعوا بينهما وبين النعم في الزكاة ، لانها كلها تجوز في الأضاحى وتجب فيها الزكاة ! *

فان قيل : النص فرق بينهما *

قلنا : والنص فرق بين الذهب ، والفضة في الزكاة ، ولا يخلو الذهب ، والفضة من أن يكونا جنساً واحداً (٦) أو جنسين ، فان كانا جنساً واحداً خرموا بيع أحدهما بالآخر

(١) في نسخة رقم (١٦) « مائتي درهم » وهو على (٢) في نسخة رقم (١٦) « أو تسعة عشر ديناراً » وهو خطأ

(٣) في نسخة رقم (١٦) « أو مائتي درهم » وهو خطأ (٤) كلمة « للأشياء » ليست في نسخة رقم (١٤)

(٥) في نسخة رقم (١٤) « فان » (٦) في نسخة رقم (١٦) « واحد وهو على »

متفاضلا ، وإن كانا جنسين فالجمع بين الجنسين لا يجوز ، إلا بنص وارد في ذلك *
 ويلزمهم الجمع بين التمر ، والزبيب في الزكاة ، وهم لا يقولون : هذا : لانهما قوتان
 حلوان فظهر فساد هذا القول ييقن *
 وأيضا : فيلزم من رأى الجمع بينهما بالقيمة أن يزكى في بعض الأوقات ديناراً أو
 درهما فقد شاهدنا الدينار ^(١) يبلغ بالاندلس أزيد من مائتي درهم . وهذا باطل
 شنيع جداً ! *

ويلزم من رأى الجمع بينهما بتكامل الاجزاء أنه إن كان الذهب رخيصا أو غاليا فانه
 يخرج الذهب عن الذهب ، والفضة بالقيمة ، أو يخرج الفضة عن الذهب والفضة بالقيمة
 وهذا عند ما جمع به بينهما ، فرة راعى القيمة لا الاجزاء ، ومرة راعى الاجزاء
 لا القيمة ، في زكاة واحدة وهذا خطأ ييقن *

ولافرق بين هذا القولين من قال : بل أجمع الذهب مع الفضة بالقيمة وأخرج
 عنها أحدهما بمراعاة الاجزاء ، وكلاهما تحكم بالبطل *

وأيضاً فيلزمه اذا اجتمع له ذهب وفضة تجب فيها عنده الزكاة — وكان الدينار
 قيمته أكثر من عشرة دراهم — فانه ان أخرج ذهباً عن كليهما فانه يخرج ربع دينار
 وأقل عن زكاة عشرين ديناراً ، وهذا باطل عندهم ، وإن أخرج دراهم عن كليهما —
 وكان الدينار لايساوى إلا أقل من عشرة دراهم — وجب أن يخرج أكثر من عشرة
 دراهم عن مائتي درهم ، وهذا باطل باجماع *

فان قالوا : إنكم تجمعون بين الضأن ، والماعز في الزكاة . وهما نوعان مختلفان *
 قلنا : نعم لأن الزكاة جاءت فيهما ^(٢) باسم يجمعهما . وهو لفظ الغنم و«النساء»
 ولم تأت الزكاة في الذهب ، والفضة بلفظ يجمعهما . ولو لم تأت الزكاة في الضأن الا باسم
 «الضأن» ولا في الماعز الا باسم «الماعز» لما جمعنا بينهما . كالم تجمع بين البقر والابل ^(٣) ،
 ولو جاءت الزكاة في الذهب والفضة بلفظ واسم جامع بينهما لجمعنا بينهما *

قال أبو محمد : وهم يجمعون على أن الذهب غير الفضة . وأنه يجوز بيع درهم من
 أحدهما بمائة من الآخر . وأن أحدهما حلال للنساء والرجال . والآخر حلال للنساء
 حرام على الرجال ، وهم مقرون أن الزكاة لا تجب في أقل ^(٤) من مائتي درهم . ولا

(١) في المسحوق (١٦) «الدينار» وهو حط (٢) في النسخة رقم (١٤) «لأن الزكاة فيها حات» *

(٣) في النسخة رقم (١٤) «الابل والبقر» (٤) في المسحوقه (١٦) . وهم يعرفون بالحق في أقل
 الحق وهو حط طاهر

في أقل من عشرين ديناراً ، ثم يوجبونها في عشرة دنانير ومائة درهم ! وهذا تناقض لاخفاء به *

قال أبو محمد : وحجتنا في أنه لايجل الجمع بينهما في الزكاة هو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليس فيما دون خمس أواق ^(١) من الورق صدقة » فكان من جمع بين الذهب والفضة قد أوجب الزكاة في أقل من خمس أواق ^(٢) وهذا خلاف مجرد لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٣) وشرع لم يأذن الله تعالى به وهم يصحون الخبر في إسقاط الزكاة في أقل من عشرين ديناراً ثم يوجبونها في أقل ، وهذا عظيم جداً ! وقد صح عن علي ، وعمر ، وابن عمر إسقاط الزكاة في أقل من مائتي درهم ، ولا يخالف لهم من الصحابة رضي الله عنهم وبالله تعالى التوفيق *

وأما إخراج الذهب عن الورق والورق عن الذهب فإن مالكا وأبا حنيفة أجازاه ^(٤) ومنع منه الشافعي ، وأبو سليمان ، وبه نأخذ ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « في الرقة ربع العشر ، وفي مائتي درهم خمسة دراهم » فمن أخرج غير ما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإخراجه فقد تعدى حدود الله ، ومن يقطع الرسول فقد أطاع الله ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، ولم يأت بما أمر ، ومن لم يأت بما أمر فمرك * وأما الأمة كلها فجمعة على أنه ان أخرج في زكاته الذهب ^(٥) فقد أدى ما عليه ، ووافق ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم *

واختلفوا فيمن أخرج فضة عن ذهب ، أو عرضا عن أحدهما ، أو غير ما جاء به النص (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) ^(٦) فيما عداهما فلا يجوز أن ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حكما يغير نص ولا إجماع . وبالله تعالى التوفيق *

المال المستفاد

٦٨٥ — مسألة — قال أبو محمد : صح عن ابن عباس إيجاب الزكاة في كل مال يركب حين يملكه المسلم *
وصح عن ابن عمر : لا زكاة فيه حتى يتم حولا *

(١) في النسخة رقم (١٦) ، « أواق » ، (٢) في النسخة رقم (١٦) ، « أواق » ، (٣) في النسخة رقم (١٤) ، « رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، (٤) في النسخة رقم (١٦) ، « أجازاه » ، وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) ، « وأما الذهب فالأمة كلها خمسة على أنه ان أخرج في زكاتها الذهب ، الخ ، ومائتا أصح وأقوم (٦) قوله « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، ليس في النسخة رقم (١٤) بل هو من النسخة رقم (١٦) »

وقال أبو حنيفة : لا يزكى المال المستفاد إلا حتى يتم حولا إلا إن كان عنده مال يجب في عدد ماعنده منه الزكاة في أول الحول — : فانه إن اكتسب بعد ذلك — ولو قبل تمام الحول بساعة — شيئا — قل أو أكثر من جنس ماعنده : فانه يزكى المكتسب مع الاصل ، سواء عنده الذهب ، والفضة ، والماشية ، والأولاد وغيرها *

وقال مالك : لا يزكى المال المستفاد إلا حتى يتم حولا ، وسواء كان عنده ما فيه الزكاة من جنسه أو لم يكن ، إلا الماشية ، فان من استفاد منها شيئا بغير ولادة منها ، فان كان الذى عنده منها نصابا — : زكى الجميع عند تمام الحول ، وإلا فلا ، وإن كانت من ولادة زكى الجميع بحول الأمهات ^(١) ، سواء كانت الأمهات نصابا أو لم تكن *
 وقال الشافعى : لا يزكى مال مستفاد مع نصاب كان عند الذى استفاده من جنسه البتة ، إلا أولاد الماشية مع أمهاتها فقط اذا كانت الأمهات نصابا والا فلا *

قال أبو محمد : وقد ذكرنا قبل فساد هذه الأقوال كلها ، ويكفى من فسادها أنها كلها مختلفة ! وكلها دعاء مجردة ، وتقاسيم فاسدة متناقضة ، لا دليل على صحة شئ منها ، لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ، ولا من رواية سقيمة ، ولا من إجماع ولا من قياس ، ولا من رأى له وجه *

وقال أبو حنيفة : من كان عنده مائتا درهم في أول الحول فلما كان بعد ذلك يوم تلفت كلها أو أفقها إلا درهما واحداً فانه يبقى عنده ، فلما كان قبل تمام الحول بساعة اكتسب مائة درهم وتسعة وتسعين درهما — : فالزكاة عليه في الجميع ^(٢) لحول التى تلفت ، فلم يبق منها ولا درهم فلا زكاة عليه فيما اكتسب ولو أنها مائة ألف درهم — حتى يتم لها حول *

فألت شعري ! ماشأن هذا الدرهم ؟ وما قوله لم ^(٣) يبق منها إلا فلس ؟! وكذلك قوله فيمن عنده نصاب من ذهب ، أو من بقر ، أو من إبل ، أو من غنم ثم تلفت كلها إلا واحدة ثم اكتسب من جنسها قبل الحول ما يتم بما بقى عنده النصاب ؟! وهذا قول يفتى ذكره عن تكلف الرد عليه *

ولئن كانت الزكاة باقية في الدرهم الباقى فان الزكاة واجبة فيه وإن لم يكتسب غيره نعم . وفيما اكتسب اليه ولو أنه درهم آخر ! ولئن كانت الزكاة غير باقية فيه فان الواجب عليه استئناف الحول بما اكتسب معه *

ومن روى عنه تعجيل الزكاة من القائمة ابن مسعود ، ومعاوية . وعمر بن عبد العزيز

(١) فى النسخة رقم (١٤) وللحول الأمهات ، (٢) فى النسخة رقم (١٤) والحسم (٣) فى النسخة رقم ١٦ ، ولم وهو خطأ

والحسن ، والزهرى *

وعن صح عنه : لازكاة في مال حتى يتم له حول ^(١) — : علي ، وأبو بكر الصديق ، وعائشة أم المؤمنين ، وابن عمر ، وقد ذكرناها في ابذ كرنا أولاد الماشية *

وأما تقسيم أبي خنيفة ، هو مالك ، والشافعي فلا يحفظ عن أحدهما الصحابي رضي الله عنهم ، نعم ، ولا عن أحدهما التابعين *

قال أبو محمد : كل فائدة فانما ^(٢) تركي لحولها ، لالحول ما عنده من جنسها وان اختلطت عليه الأحوال *

تفسير ذلك ^(٣) : لو ان امرءاً ملك نصاباً — وذلك مائتا درهم من الورق ، أو أربعين ديناراً من الذهب : أو خمساً من الابل ، أو خمسين من البقر — ثم ملك بعد ذلك بكرة — قرية أو بعيدة ، إلا أنها قبل تمام الحول — من جنس ما عنده أقل مما ذكرنا ، أو ملك أربعين شاة ثم ملك في الحول تمام مائة وعشرين — : فان كان ما اكتسب لا يغير ما كان عليه من الزكاة فإنه يعم التي ملك الى ما كان عنده ، لأنها لا تغير حكماً كان عليه من الزكاة ، في تركي ذلك لحول التي كانت عنده ^(٤) ثم يستأنف بالجميع حولا ، فان استفاد في داخل الحول ما يغير الفريضة فيما عنده ، إلا أن تلك الفائدة لو اقررت لم تجب فيها الزكاة — وليس ذلك إلا في الورق خاصة — على كل حال ، وفي سائر ذلك في بعض الأحوال — : فانه تركي الذي عنده وحده تمام حوله ، وضم ^(٥) حيثئذ الذي استفاده اليه — لا قبل ذلك — واستأنف بالجميع حولا *

مثل : من كان ^(٦) عنده مائة شاة وعشرون شاة ثم استفاد شاة فأكثر ، أو كان عنده تسع وتسعون بكرة فأفاد بكرة فأكثر ، أو كان عنده تسع من الابل فأفاد واحدة فأكثر أو تسع وسبعون ديناراً فأفاد ديناراً فأكثر ، لأن الذي يبقى بعد الذي تركي لازكاة فيه ، ولا يجوز أن يركي مال ^(٧) مرتين في عام واحد *

فلو ملك نصاباً — كما ذكرنا — ثم ملك في داخل الحول نصاباً أيضاً من الورق أو الذهب أو الماشية فانه يركي كل مال لحوله ، فان رجع الأول منهما الى مال لازكاة فيه فأذا حال حول الفائدة زكاهما ثم ضم الأول حيثئذ الى الآخر ، لأن الأول قد صار لازكاة فيه ،

(١) في النسخة رقم (١٦) — حتى يحول عليه الحول ، (٢) في النسخة رقم (١٦) — فانها ، (٣) في النسخة رقم (١٦) — من جنسها فان اختلطت عليه الأحوال ضمير ذلك ، ومائتا أصح (٤) في النسخة رقم (١٦) — في تركي ذلك الحول الذي كانت عنده ، وهو خطأ صرف (٥) في النسخة رقم (١٤) — ضم ، بدون الواو ، وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) — ثم من كان ، الخ وهو خطأ (٧) في النسخة رقم (١٦) — مالا ، ،

ولا يجوز أن يزكيه مع ما قد زكاه من المال الثاني ، فيكون يزكي الثاني مرتين في عام ، ويستأنف بالجميع حولا *

فإن رجع المال الثاني إلى مالا زكاة فيه وبقي الأول نصاباً فإنه يزكاه إذا حال حوله ، ثم يضم الثاني إلى الأول من حيث ذلك لما قد ذكرنا فيستأنف بهما حولا *
قلو خلطهما فلم يميزا فإنه يزكي كل عدد منهما لحوله ، ويجعل ما أخرج من ذلك كله نقصاناً (١) من المال الثاني ، لأنه لا يوقن بالنقص إلا بعد إخراج الزكاة من الثاني ، وأما قبل ذلك فلا يقين عنده بأن أحدهما نقص ، فلا يزال كذلك حتى يرجع كلاهما إلى ما يوقن أن أحدهما قد نقص ولا بد عفايه الزكاة *

وذلك مثل أن يرجع الثمان إلى أقل من عشرين ومائة ، لأنه لا يجوز أن يزكي عن هذا العدد بشاتين ، أو أنه قد رجع البقران إلى أقل من مائة ، والذهبان إلى أقل من ثمانين ديناراً ، والابلان إلى أقل من عشرة ، والفضتان إلى أقل من أربع مائة درهم *

فإذا رجع المالان إلى ما ذكرنا قد يمكن أن النقص دخل في كليهما ، ويمكن أن يكون دخل في أحدهما ، إلا أنه بلا شك قد كان عنده مال يجب فيه الزكاة ، فلا تسقط عنه بالشك فإذا كان هذا ضم المال الثاني إلى الأول فزكي الجميع لحول الأول أبداً ، حتى يرجع الكل إلى مالا زكاة فيه *

قلو اتقنى خمساً من الابل أو أكثر — إلا أنه عدد يزكي بالغنم — ثم اتقنى في داخل الحول عدداً يزكي وحده لو اتفرد — إما بالغنم وإما بالابل — فإنه يزكي ما كان عنده عند تمام حوله بالغنم ، ثم ضمه إثر ذلك إلى ما استفاد ، إذ لا يجوز أن يكون إنسان واحد عنده ابل له قد تم لجميعها حول فيزكي بعضها بالغنم وبعضها بالابل ، لأنه خلاف أمر رسول الله ﷺ في زكاة الابل *

فلو ملك خمساً وعشرين من الابل ثم ملك في الحول إحدى عشرة زكي الأول لحولها بنت مخاض ، ثم ضمها إلى الفائدة من حيث ذلك على كل حال فزكي الجميع لحول — من حيث ذلك مستأنف — بينت لبون ، لما ذكرنا من أنه لا يختلف زكاة ابل واحدة للمالك واحد . وهكذا في كل شيء *

فإن قيل : فإنكم تخرجون زكاة بعضها عن حوله شهوراً (٢) *
قلنا : نعم ؛ لأننا لا نقدر على غير ذلك البتة ، إلا بإحداث زكاتين في مال واحد ، وهذا خلاف النص ، وتأخير الزكاة إذا لم يمكن (٣) التججيل مباح لأخرج فيه .

(١) في المسخر رقم (١٦) دفعاً ، (٢) في المسخر رقم (١٦) شهراً ، (٣) في نسخة رقم (١٦) ديكين بومرغطاً

وبالله تعالى التوفيق *

٦٨٦ — مسألة (١) — من اجتمع في ماله زكاتان فصاعداً وهو حي؟ *

قال أبو محمد: تؤدى كلها لكل سنة على عدد ماوجب عليه في كل عام؛ وسواء كان ذلك لهروبه بما له؛ أو لتأخير (٢) الساعي، أو لجهله، أو لغير ذلك؛ وسواء في ذلك العين والحرق، والماشية، وسواء أتت الزكاة على جميع ماله أو لم تأت، وسواء رجع ماله بعد أخذ الزكاة منه إلى مالا زكاة فيه أو لم يرجع، ولا يأخذ الغرماء شيئاً حتى تستوفى الزكاة *

وقال مالك: إن كان ذلك عينا — ذهباً أو فضة — فانه تؤخذ منه زكاة كل سنة (٣) حتى يرجع الوزن إلى ما تبقى درهم، والذهب إلى عشرين ديناراً؛ فتؤخذ الزكاة لسنة واحدة، ثم لا شيء عليه لما بعد ذلك من السنين *

وان كانت زكاة زرع فرط فيها سنين أخذت كلها وان اصطلت جميع ماله *

وان كانت ماشية، فان كان هو مرب لإمام الساعي فان الزكاة تؤخذ منه على حسب ما كان عنده في كل عام، فاذا رجع ماله باخراج الزكاة إلى مالا زكاة فيه لم يؤخذ منه شيء لسائر ما بقى من الاعوام، وان كان الساعي هو الذى تأخر عنه فانه تؤخذ منه زكاة ما وجد يده لكل عام خلا، سواء كان يده فيما خلا أكثر أو أقل، مالم يخرج إلى مالا زكاة فيه (٤)، فاذا رجع إلى مالا زكاة فيه لم يؤخذ منه شيء *

وقال أبو حنيفة فيمن كان له عشر من الابل عامين لم يؤد زكاتها (٥): إنه يزكى للعام الأول شاتين، وللعام الثانى شاة واحدة *

وقال هو ومحمد بن الحسن فيمن كان عنده مائتا درهم — لا مال له غيرها — فلم يزكها سنتين فصاعداً: انه لا زكاة عليه؛ لان الزكاة صارت عليه ديناً فيها؛ هذا نص كلامه *

وقال أبو يوسف: عليه زكاتها لعام واحد فقط *

وقال زفر: عليه زكاتها لكل عام أبداً، وبه يقول أبو سليمان وأصحابنا *

قال أبو محمد: أما قول مالك فظاهر التناقص، وتقسيم فاسد، لا برهان على صحته لانه دعوى بلا دليل. وما العجب الا من رققهم بالمحارب أمام المصدق؛ وتحرهم العدل (٦) فيه؛ وشدة حلمهم على من تأخر عنه الساعي، فيوجبون عليه زكاة الف

(١) لفظ د مسنة، زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٦) د تأخر، (٣) في النسخة رقم (١٦) د الزكاة كل سنة، وما هنا أصبح (٤) في النسخة رقم (١٤) د مالم يخرج الامالا زكاة فيه بوهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) د زكاتها (٦) في النسخة رقم (١٦) د وتحريم العدل بوهو خطأ فاحش *

ناقة لعشر سنين ، ولم يملكها الا سنة واحدة ، وانما ملك في سائر الاعوام خمسا من الابل فقط ١١ واحتجوا في هذا بأن هكذا زكى الناس إذ أجمعوا على معاوية *
قال ابو محمد : وهم قد عانقوا معاوية في أخذ الزكاة من الاعطية ومعه ابن مسعود ، وقلوبها هنا سعاة من لا يعتد به ، كروان ، وسعيد بن العاصي وما هنالك : ومعاذ الله أن تؤخذ الزكاة ^(١) من إبل لم يملكها المسلم وتمطل ^(٢) زكاة قد أوجبها الله تعالى *
وأما قول ابى يوسف فانه عمول على أن الزكاة — في العين وغيره — في المال نفسه ، لافي الذمة ، وهذا أمر قد بينا فسادہ قبل : وأوضحنا أنها في الذمة لافي العين ولو كانت في العين لما أجزأه أن يعطى الزكاة من غير ذلك المال نفسه : وهذا أمر يجمع على خلافه ؛ وعلى أن له أن يعطيا من حيث شاء ؛ فاذ صح أنها في الذمة فلا يسقطها عنه ذهاب ماله ، ولا رجوعه الى مالا زكاة فيه *
واحتج بعضهم بأن امرأاً لو باع ^(٣) ماشيته بعد حلول الزكاة فيها ان للساعي أخذ الزكاة من تلك الماشية المبيعة *

قال ابو محمد : وهذا باطل ؛ وماله ذلك ؛ لأنها قد صارت مالا من مال المشتري ؛ ولا يحل أن تؤخذ زكاة من عمرو لم يحب عليه وانما وجبت على زيد . لكن يتبع البائع بها ديناً في ذمته . وبالله تعالى التوفيق *

٦٨٧ — مسألة — فلو مات الذى وجبت عليه الزكاة سنة أو سنتين فانها من رأس ماله ، أقربها أو قامت عليه بينة موثوقه أو كلاله ؛ لاحق للفرماء والالوصية والالورثة حتى تستوفى كلها ؛ سواء في ذلك العين والماشية والزرع . وهو قول الشافعي . وأبى سليمان وأصحابها *

وقال أبو حنيفة : من مات بعد وجوب الزكاة في ذمته وفضته فانها تسقط بموته ، لا تؤخذ ^(٤) أصلاً ، سواء مات اثر ^(٥) الحول ييسير أو كثير ، أو كانت كذلك لسنتين *
وأما زكاة الماشية فانه روى عنه ابن المبارك : أنه يأخذها المصدق منها ، وان وجدها بأيدي ورثته *

وروى عنه أبو يوسف : أنها تسقط بموته ،

واختلف قوله في زكاة الثمار والزرع : فروى عنه عبد الله بن المبارك : أنها تسقط بموته . وروى عنه محمد بن الحسن عن أبى يوسف عن أبى حنيفة : أنها تؤخذ بعد موته .

(١) في السحرقم (١٦) مركاة ، (٢) في السحرقم (١٦) ، وتمطل ، (٣) في نسخة رقم (١٤) واحتج بعضهم : بأن امرأاً باع ، الخ . (٤) في نسخة رقم (١٤) ، ولا تؤخذ ، (٥) في نسخة رقم (١٤) ، باع .

ويرى ان قوله المذكور في الماشية هو الزرع انما هو في زكاة تلك السنة فقط ؛ فأما زكاة فرط فيها حتى مات فانه يقول : بأنها تسقط عنه *

وقال مالك فيمن مات بعد حلول الزكاة في ماله — أى مال كان ، حاشا المواشى — : فانها تؤخذ من رأس ماله ، فان كان فرط فيها أكثر من عام فلا تخرج عنه الا أن يوصى بها ، فتكون من ثلثه مبداءة على سائر وصاياه كلها ، حاشا التدبير في الصحة ، وهي مبداءة على التدبير في المرض *

قال : وأما المواشى فانه ان حال الحول عليها ثم مات قبل مجيء الساعى ثم جاء الساعى فلا سبيل للساعى عليها ، وقد بطلت ، إلا أن يوصى بها ، فتكون في الثلث غير مبداءة على سائر الوصايا *

واختلف قول الأوزاعي في ذلك : فرة رأها من الثلث ، ومرة رأها من رأس المال . قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة ، ومالك ففى غايه الخطأ ، لأنهما أسقطا بموت المرم ديتاً لله تعالى وجب عليه في حياته ، بلا برهان أكثر من أن قالوا : لو كان ذلك لما شاء انسان أن لا يرث ورثته شيئاً إلا أمكنه ! *

فقلنا : فما تقولون في انسان أكثر من إتلاف أموال الناس ليكون ذلك ديناً عليه ولا يرث ورثته شيئاً ، ولو أنها ديون يهودى أو نصرانى في خمر أو أهرقها لهم ؟ *

فنقولهم : لأنها كلها من رأس ماله ، سواء ورث ورثته أو لم يرثوا ، فنقضوا علمهم بأوحش نقض ! وأسقطوا حق الله تعالى — الذى جعله للفقراء ، والمساكين من المسلمين ، والغارمين منهم ، وفى الرقاب منهم ، وفى سبيله تعالى ، وابن السبيل فريضة من الله تعالى — : وأوجبوا ديون الآدميين ^(١) وأطعموا الورثة الحرام ! *

والعجب كله من إيجابهم الصلاة بعد خروج وقتها على العامد لتركها ، وإسقاطهم الزكاة ووقتها قائم عن المتعمد لتركها ! *

ثم تقسيم مالك بين المواشى وغير المواشى ، وبين زكاة عامه ذلك وسائر الأعيان ، فرأى زكاة عامه من رأس المال ، وأن لم يبق للورثة شيء يعيشون منه ، ولم ير زكاة سائر الأعيان إلا ساقطة ! *

ثم تفرقه بين زكاة الناض يوصى بها فتكون في الثلث وتبدي على الوصايا الاعلى التدبير ^(٢) في الصحة وتبدي على التدبير في المرض — : وبين زكاة الماشية يوصى بها

(١) فى السنقرقم (١٦) ، ديون الناس ، (٢) فى النسخة رقم (١٦) ، لاعلى التدبير ، وهو خطأ .

تكون في التلك ولا تبدى على الوصايا ، وهذه أشياء غلط فيها من غلط وتقصد الخير ،
ولأنما العجب من انشرح صدره لتقليد قائلها ! ثم استعمل نفسه في إبطال السنن الثابتة
نصرأ لها ١١ *

قال أبو محمد : وبين صحة قولنا وبطلان قول المخالفين قول الله عز وجل في
الموارث (١) (من بعد وصية يوصى بها أو دين) فم عز وجل الديون كلها ، والزكاة
دين قائم لله تعالى بولسأ كين ، والفقراء ، والغارمين وسائر من فرضها تعالى لهم في نص القرآن *
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد
ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أحمد بن عمر الوكيي ، وأبو سعيد الأشج ، قال
الوكيي : ثنا حسين بن علي عن زائدة ؛ وقال أبو سعيد ثنا أبو خالد الأحمر (٢) ثم اتفق
زائدة ، وأبو خالد الأحمر كلاهما عن الأعمش عن مسلم البطين ، والحكم بن عتيبة ، وسلمة
ابن كيل ، قال مسلم البطين : عن سعيد بن جبير ، وقال الحكم وسلمة : سمعنا مجاهداً
ثم اتفق سعيد بن جبير ، ومجاهد عن ابن عباس قال : « جاء رجل الى رسول الله ﷺ
فقال : ان أمي ماتت وعليها صوم شهر ، أفأقضيه عنها ؟ فقال : لو كان على أمك دين ،
أكنت قاضيه عنها ١٢ قال : نعم ، قال : فدين الله أحق أن يقضى » قال أبو خالد : في روايته
عن الأعمش عن مسلم البطين ، والحكم بن عتيبة ، وسلمة بن كيل عن سعيد بن جبير ، ومجاهد ،
وعطاء عن ابن عباس ، وذكر زائدة في حديثه أن الأعمش سمعه من الحكم ، وسلمة ،
ومسلم (٣) *

ورواه أيضاً من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية
قال : سمعت سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، فذكره ، وفيه
أنه عليه الصلاة والسلام قال : « فاقضوا الله فهو أحق بالوفاء » *

فهؤلاء عطاء ، وسعيد بن جبير ، ومجاهد يروونه عن ابن عباس ، فقال هؤلاء بأرأهم
بل دين الله تعالى ساقط ! ودين الناس أحق أن يقضى ! والناس أحق بالوفاء ! *
قال أبو محمد : وسألون عن الزكاة في الذمة هي أم في عين المال ؟ ولا سئل الى قسم ثالث *
فان قالوا : في عين المال ، فقد صح أن أهل الصدقات شركاء في ذلك المال ،
فن أين وجب أن يبطل حقهم وتبقى ديون اليهود والنصارى ؟ وان قالوا : في الذمة فن
أين أسقطوها بموته ١٢ ولا يختلفون ان اقرار الصحيح لازم في رأس المال (٤) ، فن

(١) قوله في الموارث ، سقط من المتن رقم (١٦) (٢) في السبعة رقم (١٦) ، قاله الأحمر ، وهو خطأ
(٣) هو في صحيح مسلم (ج ١ ص ٣١٥) (٤) في المتن رقم (١٦) ، قاله الأحمر

أين وقع لهم إبطال إقرار المريض ١٢ *
 فان قالوا : لا نصحية ، كذبوا وتافهوا ! لأن الإقرار ان كان وصية فهو من الصحيح
 أيضاً في الثلث ، ولا فأتوا فرقا بين المريض والصحيح ١ *
 وان قالوا : لاتا تبهم ، قلنا : فيلا اتهمم الصحيح فهو أحق بالثمة ١٢ لاسيا
 المالكيين الذين يصدقون قول المريض في دعواه أن فلاناً قتله ، ويطلقون إقراره
 في ماله ، وهذه أمور كما ترى ! ونسأل الله العافية *
 روتنا من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري في الرجل يموت ولم
 يؤد زكاة ماله : أنها تؤخذ من ماله اذا علم بذلك ، وقال ربيعة : لا تؤخذ (١) وعليه
 ما تحمل *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا جرير عن سليمان التيمي عن الحسن بن مطاوس : أنهما
 قالاني حجة الاسلام والزكاة : هما (٢) بمنزلة الدين *
 قال علي : وللشافعي قول آخر : ان كل ذلك يتخاص مع ديون الناس *
 قال علي : وهذا خطأ ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فدين الله أحق أن
 يقضى » *
 قال علي : وهذا مما خالفوا فيه القرآن والسنة الثابتة — التي لا معارض لها —
 والقياس ، ولم يتعلقوا بقول صاحب نعله *

٦٨٨ — مسألة — ولايجزىء أداء الزكاة اذا أخرجها المسلم عن نفسه أو وكيله
 بأمره إلا بنية أنها الزكاة المفروضة عليه ، فان أخذها الامام ، أو ساعيه ، أو أميره ،
 أو ساعيه فبنية كذلك ، لقول الله تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين)
 ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انما الاعمال بالنيات » *

فلو أن امرأ أخرج زكاة مال لمغائب فقال : هذه زكاة مالي إن كان سالماً ، ولا فبى
 صدقة تطوع : — لم يجزه ذلك عن زكاة ماله ان كان سالماً ، ولم يكن تطوعاً لانه لم
 يخلص النية للزكاة محضة كما أمر ، وانما يجزئه إن أخرجها على أنها زكاة ماله فقط ،
 فان (٣) كان المال سالماً أجزأه ، لانه أداها كما أمر مخلصاً لها ، وان كان المال قد تلف ،
 فان قامت له بينة فله أن يسترد ما أعطى ، وان فانت (٤) أدى الامام اليه ذلك من سهم
 الغارمين لانهم أخذوها وليس لهم أخذها ، فهم غارمون بذلك ، وهذا كمن شك : عليه

(١) في النسخة رقم (١٦) « تؤخذ » بخلاف « لا وهو خطأ (٢) كلمة « هما » سقطت من النسخة رقم (١٦)
 (٣) في النسخة رقم (١٦) « وان » ، (٤) في النسخة رقم (١٦) « فأتوا » وهو خطأ *

يوم من رمضان أم لا؟ وهل عليه صلاة فرض أم لا؟ فضلى عدد ركعات تلك الصلاة وقال: إن كنت أنسيها فهي هذه، والا فهي تطوع؛ وصام يوماً فقال: إن كان على يوم فهو هذا؛ والا فهو تطوع؛ فإن هذا لا يخرج عن تلك الصلاة ولا عن ذلك اليوم إن ذكر بعد ذلك أنهما عليه *

٦٨٩— مسألة— من خرج المال عن ملكه في داخل الحول قبل تمامه — بأى وجه خرج عن ملكه — ثم رجع إليه — بأى وجه رجع إليه ، ولو لآخر خروجه بطرفة عين أو أكثر — : فإنه يستأنف به الحول من حين رجوعه ، لا من حين الحول الأول ، لأن ذلك الحول قد بطل بيطلاق الملك ، ومن الباطل أن يعد عليه وقت كان فيه المال لغيره * وكذلك من باع إبلاً بابل ، أو بقرأ يقر ، أو غنماً بغنم ، أو فضة بفضة ، أو ذهباً بذهب — : فإن حول الذى خرج عن ملكه من ذلك قد بطل ، ويستأنف الحول بالذى صار فى ملكه من ذلك ، لما ذكرنا (١) *

وسواء فى كل ذلك فعل ذلك فراراً من الزكاة أو لغير فرار ، فهو عاص بنيته السوء فى فراغه من الزكاة (٢) *

وقال بعض الناس : إن كان فعل ذلك فراراً من الزكاة فعليه الزكاة ، ثم ناقض من قرب فقال : من اشترى بدراهمه أو بدنانيره عقاراً أو متاعاً فراراً من الزكاة فلا زكاة عليه فيما اشترى *

قال أبو محمد : ومن المحال الذى لم يأمر الله تعالى به أن يزكى الإنسان مالا هو فى يد غيره لم يحمل حوله عنده (٣) . قال تعالى : (ولا تسكب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) (٤) *

وقولنا فى هذا كله هو قول أبى حنيفة ، والشافعى ، وأبى سليمان * وقال مالك : إن بادل إبلاً يقر أو بغنم أو بقرأ بغنم فكذلك ، سواء فعله فراراً من الزكاة أو لغير فرار ، وإن بادل إبلاً بابل ، أو بقرأ يقر ، أو غنماً بغنم ، أو ذهباً بذهب ، أو فضة (٥) بفضة — : فعليه الزكاة عند انقضاء حول (٦) الذى خرج عن يده * قال أبو محمد : وهذا خطأ ظاهر ، ودعوى لادليل على محبتها ، لا من قرآن ، ولا سنة

(١) كلمة « ذكرنا » سقطت من النسخة رقم (١٦) (٢) قوله « من الزكاة » سقط من النسخة رقم (١٦)

(٣) فى النسخة رقم (١٤) « ما لم يحمل حوله عنده » وما هنا أحسن جداً (٤) قوله « قال تعالى » الى آخر الآية

ليس فى النسخة رقم (١٦) (٥) كلمة « فضة » محذوفة من النسخة رقم (١٦) (٦) فى النسخة رقم (١٤) « الحول »

وما هنا أصح ، بل هو الصواب *

صحیحة (١) بولاروایة سقیمة بولاجامع ، بولاقول صاحب ، بولاقیاس ، ولارای یصح ؟ ونسأل من قال بهذا : أهذه التي صارت اليه (٢) هي التي خرجت عنه ؟ أم هي غيرها ؟ فان قال : هي غيرها ، قيل : فكيف يزكي عن مال لا يملكه ؟ ولعلها أموات أو عند كافر (٣) *

وان قال بل هي تلك ، كابر العيان ! وصار في مسلاخ من يستسهل الكذب جهاراً * فان قال : ليست هي ، ولكنها من نوعها ، قلنا : نعم ، فكان ماذا ؟ ومن أين لكم زكاة غير المال الذي ابتدأ الحول في ملكه اذا كان من نوعه ؟ ! * ثم يسألون إن كانت الأعداد مختلفة : أي العديدين يزكي ؟ العدد الذي خرج عن ملكه ؟ أم العدد الذي اكتسب ؟ ولعل أحدهما ليس نصاباً * وهذا كله خطأ لاخفاء به ، وبالله تعالى التوفيق وأي شيء قالوا (٤) في ذلك كان تحكما وباطلا بلا يرهان *

فان قالوا : إنه لم يزل مال كل ثلاثة شاة أول عشر (٥) من الابل أو لما تقي درهم (٦) حولا كاملا متصلا *

قلنا : إنما الزكاة تجب في ذمة المسلم عن مال ملكه بعينه حولا كاملا من كل ماذ كرنا بلاخلاف ، فعليكم البرهان في وجوب الزكاة عن عدد بغير عينه لكن في أعيان مختلفة ، وهذا ما لا سبيل الى وجوده ، إلا بالدعوى - وبالله تعالى التوفيق *

٦٩٠ — مسألة — ومن تلف ماله أو غصبه غاصب أو حيل بينه وبينه فلا زكاة عليه فيه (٧) أي نوع كان من أنواع المال ، فان رجع اليه يوما ما استأنف به (٨) حولا من حيثن ، ولا زكاة عليه (٩) لما خلا ، فلو زكاة الغاصب ضمنه كله ، وضمن ما أخرج (١٠) منه في الزكاة * لأنه لا خلاف (١١) بين الأمة كلها في أن صاحب المال إن أحب أن يؤدي الزكاة من نفس المال الذي وجبت فيه الزكاة — لامن غيره — كان ذلك له ، ولم يكلف الزكاة من سواه (١٢) ما لم يبعه هو أو يخرجه عن ملكه باختياره ، فانه حيثن يكلف أداء الزكاة من عند نفسه ، فسقط بهذا الاجماع تكليفه أداء زكاة من عند نفسه ، ثم لما صح ذلك ، وكان غير قادر على أداء الزكاة من نفس المال المنصوب ، أو المتلف ، أو الممنوع منه — :

(١) كلمة ، صحیحة ، زيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) دغلبه ، وهو خطأ (٣) كذا في الأصلين (٤) في النسخة رقم (١٦) مقال وهو خطأ (هـ) في النسخة رقم (١٦) « أو لعشرين » (٦) في النسخة رقم (١٦) « والماتى درهم ، وهو خطأ (٧) في النسخة رقم (١٦) « في » وهو خطأ (٨) كلمة « به » زيادة من النسخة رقم (١٦) (٩) كلمة « عله » زيادة من النسخة رقم (١٤) (١٠) في النسخة رقم (١٦) « خرج » (١١) في النسخة رقم (١٦) « ولا خلاف » (١٢) قوله من سواه « زيادة من النسخة رقم (١٤) »

سقط عنه ما عجز عنه من ذلك ، بخلاف ما هو قادر على إحضاره واستخراجه من مدفته هو أو وكيله ، وما سقط يبرهان لم يعد إلا بنص أو إجماع *
وقد كانت الكفار يغيرون على سرح المسلمين في حياة رسول الله ﷺ ؛ فما كلف قط أحداً زكاة ما أخذه الكفار من ماله *

وقد يسرق المال ويتصب فيفرق ولا يدرى أحد مكانه ، فكان تكليف أداء الزكاة عنه ^(١) من المخرج الذي قد أسقطه الله تعالى ، اذ يقول : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) * وكذلك تغلب الكفار على بلد نخل ، فن الحمال تكليف ربهما أداء زكاة ما أخرجت * وأما الغاصب فإنه محرم عليه التصرف في مال غيره ، بقول رسول الله ﷺ ^(٢) : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فاعطاؤه الزكاة ^(٣) من مال غيره تعدى منه ، فهو ضامن لما تعدى فيه . قال تعالى : (فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقال أبو حنيفة : بمثل هذا كله ، إلا أنه قال : ان كان المال المدفون بثلث مكانه ^(٤) في منزله أدى زكاته ؛ وان كان خارج منزله فلا زكاة عليه فيه . وهذا تقسيم فاسد مانع من أحداً قاله قبله *

وقال مالك : لا زكاة عليه فيه ، فانرجع اليه ^(٥) زكاة لسنة واحدة فقط وان غاب عنه سنين . وهذا قول ظاهر الخطأ ، وما نعلم لهم حجة ، إلا أنهم قلندوا في ذلك عمر ابن عبد العزيز في قول له رجع اليه ، وكانت قال قبل ذلك : بأخذ الزكاة منه لكل سنة خلت *

والعجب أنهم قلندوا عمر هنا ، ولم يقلندوه في رجوعه الى القول بالزكاة في العسل وإنما قال عمر بالقول الذي قلندوه فيه لأنه كان يرى الزكاة في المال المستفاد حين يفاد غالفوه هنا وهذا كله تخليط ! *

وقال سفيان : — في أحد قوله — وأبو سليمان : عليه الزكاة لكل سنة خلت * وقد جاء عن عثمان ، وابن عمر إيجاب الزكاة في المقدور عليه ، فدل ذلك ^(٦) على أنها لا يريان الزكاة في غير المقدور عليه ، ولا يخالف لما من الصحابة رضي الله عنهم * وقلنا في هذا هو قول قتادة ، والليث وأحد قول سفيان ، وروى أيضاً عن عمر بن عبد العزيز *

(١) في النسخة رقم (١٤) : فكان تكليف الزكاة منه ، (٢) في النسخة رقم (١٦) : لقوله صلى الله عليه وسلم ،

(٣) في النسخة رقم (١٦) : فاعطاه الزكاة ، (٤) في النسخة رقم (١٦) : فكانه ، وهو تصحيح

(٥) في النسخة رقم (١٦) : عليه ، (٦) كلمة ذلك ، زيادة من النسخة رقم (١٦) *

كما روينا من طريق الحاج بن المنهال عن همام بن يحيى ثنا أبو عثمان عامل عمر ابن عبدالعزيز قال : كتب إلى عمر بن عبد العزيز في مال رده على رجل كان ظله : أن أخذ منه الزكاة لما أتت عليه ، ثم صبحني يريد عمر : لا تأخذ منه زكاة ، فانه كان ضهاراً أو غوراً ^(١) .

٦٩١ — مسألة — ومن رهن ماشية أو ذهباً أو فضة أو أرضاً فزرعها أو نخلها فأثمرت ، وحال الحول على الماشية والعين — : فالزكاة في كل ذلك ، ولا يكلف الراهن عوضاً عما خرج من ذلك في زكاته .

أما وجوب الزكاة فلا تته مال من ماله ، عليه فيه الزكاة المفروضة ، ولم ينتقل ملكه عنه ، ولم يأت نص ولا إجماع بتكليفه أداء الزكاة من غيره ولا بد .
وأما المنع من تكليفه العوض فانه لم يخرج ما أخرج منه يياطل وعدوان ، فيقضى عليه برده وإنما أخرجه بحق مفترض لإخراجه ، فتكليفه حكماً في ماله باطل ، لا يجوز الابتنى أو إجماع ، قال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » .

٦٩٢ — مسألة — وليس على من وجب ^(٢) عليه الزكاة إيصالها إلى السلطان لكن عليه أن يجمع ماله للصدق ويدفع إليه الحق ، ثم مؤنة نقل ذلك من نفس الزكاة وهذا ما لا خلاف فيه من أحد ، وبالله تعالى التوفيق ، وكذلك كان رسول الله ﷺ يبعث المصدقين ^(٣) — وهم السعاة — فيقبضون الواجب ويبرأ أصحاب الأموال من ذلك .

فان ^(٤) لم يكن مصدق فعلي من عليه الزكاة إيصالها إلى من يحضره من أهل الصدقات ولا مزيد ، لأن تكليف النقل مؤنة وغرامة لم يأت بها نص ولا إجماع ، وبالله تعالى التوفيق ، ولا فرق بين من كلفه ذلك ميلاً أو من ^(٥) كلفه إلى خراسان أو أبعد .

٦٩٣ — مسألة — ولا يجوز تعجيل الزكاة قبل تمام الحول ، ولا بطريقة عين

(١) أما أبو عثمان عامل عمر بن عبدالعزيز فاني لم أحده ، وأما قوله « ضهاراً » فانه في النسخة رقم (١٤) « صار » بدون نقط وهو خطأ ، والضمير يكسر الضاد المعجمة ، قال أبو عبيد : هو الغائب الذي لا يرجى ، فإذا رعى فليس بضار ، من أضمرت الشيء إذا غيبه ، وأما قوله « غوراً » فانه يفتح الغين المعجمة واسكان الواو وأخطه بمعنى أنه كان بعيداً عنه لا تاله يده ، من التورى وهو القعر أو من قولهم « غار الماء » بمعنى ذهب في الأرض وسفل فيها . وقد قل هذا الاثر في اللسان (ج ٦ ص ١٦٤) فقال « ومنه قول عمر بن عبدالعزيز رحمه الله في كتابه إلى يمين بن مهران في الأموال التي كانت في بيت الخياط ان يردّها ولا يأخذ زكاتها فانه كان مالا ضهاراً لا يرجى » ولم يذكر قوله « غوراً » (٢) في النسخة رقم (١٤) « وجبت » (٣) في النسخة رقم (١٦) « مصدقين » (٤) في النسخة رقم (١٦) « وان » (٥) كلمة « من » زيادتين في النسخة رقم (١٦) .

فان فعل لم يجره ، وعليه إعادتها ، ويرد اليه ما أخرج قبل وقته ، لانه أعطاه بغير حق *
وصح تسجيل الزكاة قبل وقتها عن سعيد بن جبير ، وعطاء ، وابراهيم ، والضحاك
والحكم ، والزهرى *

وأجازه الحسن ثلاث سنين *

وقال ابن سيرين : في تسجيل الزكاة قبل أن تحل . لا أدري ما هذا !! *

وقال ابو حنيفة : وأصحابه بجواز ^(١) تسجيل الزكاة قبل وقتها *

ثم لهم في ذلك تخليط كثير *

مثل قول محمد بن الحسن : لا يجوز ذلك في مال عنده ، ولا في زرع قد زرعه ،
ولا في نخل ^(٢) قد أطلعت *

وقال أبو يوسف : يجوز ذلك كله ^(٣) قبل اطلاق النخل وقبل زرع الأرض ،

ولو عجل زكاة ثلاث سنين أجزاء *

وأكثر من هذا مستذكره — ان شاء الله تعالى — في ذكر تخاليف أقوالهم

في كتاب « الاعراب » والله المستعان *

وقال الشافعى : بتسجيل الزكاة عن مال ^(٤) عنده ، لاعت مال لم يكتسبه ^(٥) بعد ،

وقال : ان استغنى المسكين بما أخذ مما عجله صاحب المال قبل الحول أجزاء صاحب

المال ، فان استغنى من غير ذلك لم يجرى عن صاحب المال *

وقال مالك : يجرى تسجيل الزكاة بشهرين أو نحو ذلك ، لا أكثر ، في رواية

ابن القاسم عنه ، وأما رواية ابن وهب فمما قلنا نحن *

وهذه كلها ^(٦) تقاسم في غاية الفساد ، لا دليل على صحتها من قرآن ، ولا سنة ،

ولا إجماع ، ولا قول صاحب يصح ، ولا قياس . وقول الليث : وأبي سليمان كقولنا *

واحتج من أجاز تسجيلها بجميع *

منها الخبر الذى ذكرناه ^(٧) في زكاة المواشى ، في هل تجزى قيمة أم لا ؟ من أن

النبي ﷺ استسلف بكرأ قضاء من إبل الصدقة جملاً رباعياً *

وهذا الدليل فيه على تسجيل الصدقة ، لانه استسلف كما ترى ، لاستعجال صدقة

بل فيه دليل على أن تسجيلها لا يجوز ، إذ لو جاز لما احتاج عليه الصلاة والسلام الى

الاستقراض بل كان يستعجل زكاة لحاجته الى البكر *

(١) في النسخة رقم (١٤) « يجوز » (٢) في النسخة رقم (١٦) يحذف ولا ، في الموصين (٣) كلمة « كله »

زاده من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (١٦) « عند مال » وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) « مال

يكفه » وهو خطأ (٦) كلمة « كلها » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٧) في النسخة رقم (١٦) « الذى ذكر » -

وذكروا ما روينا من طريق أبي داود : ثنا سعيد بن منصور ثنا اسماعيل بن زكرياء عن الحجاج بن دينار عن الحكم بن عتيبة عن حجة عن علي بن أبي طالب : « أن العباس سأل رسول الله ﷺ (١) في تسجيل صدقته قبل أن تحمل فأذن له » *

قال أبو داود : روى هذا الحديث هشيم عن منصور عن زاذان عن الحكم عن الحسن عن أنس عن النبي ﷺ (٢) *

ومن طريق وكيع عن إسرائيل عن الحكم : « أن (٣) النبي ﷺ بعث عمر مصداقا وقال له عن العباس : إنا قد استسلفنا زكاته لعام عام الأول » *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني يزيد أبو خالد قال : « قال عمر للعباس : أد زكاة مالك فقال العباس : قد أديتها قبل ذلك ، قد كر عمر ذلك للنبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ : صدق (٤) » *

هذا كل ما شغبوا به من الآثار *

وقالوا : حقوق الأموال كلها جازت تسجيلها قبل أجلها ، قياسا على ديون الناس المؤجلة ، وحقوقهم ، كالنفقات وغيرها *

وقالوا : إنما أخرت الزكاة إلى الحول فسحة على الناس فقط *

وهذا كل ما موهوا به من النظر والقياس *

وهذا كله لا حجة لهم في شيء منه *

أما حديث حجة : فحجة غير معروف بالعدالة ، ولا تقوم الحجة إلا برواية العدول المعروفين (٥) *

وأما حديث هشيم فلم يذكر أبو داود من بينه وبين هشيم ، ولو كان فيه لبند (٦) به

(١) في النسخة رقم (١٤) « سأل النبي عليه السلام ، (٢) مكذاعة المؤلف كافي الأصلين ، وتكلم عليه بما يأتي بما يؤيد أنه مستعمل حديث أنس ، ولكن هذا خطأ ، ويظهر أن النقط كان في نسخة أبي داود التي هي ابن حزم ، فإن الذي في أبي داود (٣٣ ص ٢٣) « عن منصور بن زاذان عن الحكم عن الحسن بن مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والحسن بن مسلم من أتباع التابعين ، فالحديث منقطع على رواية هشيم ، وقد رجحنا أبو داود ، وقد صدقنا في داود التي في أبي داود خطأ ما نقله المؤلف من جملته من حديث أنس قول ابن حجر في التلخيص (ص ١٧٨) : « وذكر المارغني الاختلاف في فعل الحكم ورجح رواية منصور عن الحكم عن الحسن بن مسلم بن نافع عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا ، وكذا رجحه أبو داود » (٣) في النسخة رقم (١٦) « عن » وما هنا أصح (٤) في النسخة رقم (١٤) « قد كر ذلك عمر للنبي عليه السلام فقال عليه السلام : صدق » (٥) أما حجة — بعدم إلزام المهمة المقترحة الجمل وتعدد البلاء المقترحة — فهو ابن عدي الكندي ، وهو تابعي ثقة ، وثقه السجلي وابن حبان ، وأما حديثه فهو ما أيضا أحد (ج ١ ص ١٠٤) والترمذي (ج ١ ص ٨٦) طبع الهند) والمالك ومحمد هو والذهبي (ج ٣ ص ٣٣٦) (٦) كذا في الأصلين بالبلاء والتون والقال ، وما أدى ما هو ؟ والبد — باسكان التون — العلم الكبير وهو مررب ، فهل اشتق منه المؤلف فعلا ؟ كما يريد : لا عنه ؟ واقطاع

فصار منقطعاً، ثم لم يذ كر أيضاً لفظ (١) أنس، ولا كيف رواه، فلم يحز القطع به على الجلالة *
وأما سائر الأخبار فرسلة *

وهذا بما ترك فيه المالكين المرسل، وهم يقولون — اذا وافق تقليدهم — (٣) :
انه كالمسند، وردوا فيه رواية المجهول، وهم يأخون بها اذا وافقتهم (٣) فبطل كل
ما موهوا به من الآثار *

وأما قياسهم الزكاة على ديون الناس المؤجلة فالقياس كله باطل، ثم لو صح لكان
هذا منه عين الباطل ! لأن تعجيل ديون الناس المؤجلة قد وجب بعد ثم اتفقا على
تأجيلها (٤) ، والزكاة لم تجب بعد، فقياس ما لم يجب على ما قد وجب في الأداء باطل *
وأيضاً : فتعجيل ديون الناس المؤجلة لا يجوز الا برضا من الذى له الدين، وليست
الزكاة كذلك، لأنها ليست لانسـان بعينه، ولالقوم بأعيانهم دون غيرهم، فيجوز
الرضا منهم بالتعجيل، وانما هى لأهل صفات تحدث فيمن لم يكن من أهلها، وتبطل
عن كان من أهلها *

ولا خلاف في أن القاضين لها الآن — عند من أجاز تعجيلها — لو أبرؤا منها
دون قبض لم يحز ذلك، ولا برى منها من تلزمه الزكاة بأبرائهم . بخلاف ابراء من
له دين مؤجل *

وكذلك ان دفعها الى الساعى : قد يأتى وقت الزكاة والساعى ميت أو معزول،
والذى بعثه كذلك، فبطل قياسهم ذلك على ديون الناس *

وكذلك قياسهم على النفقات الواجبة . ولو أن امرأ عجل نفقة لامراته أو من
تلزمه نفقته، ثم جاء الوقت الواجبة فيه النفقة، والذى تجب له مضطر — : لم يحزه
تعجيل ما عجل، وألزم الآن النفقة، وأمر باتباعه بما عجل له ديناً، لاستهلاك ما لم
يجب له بعد *

بل لو كان القياس حقا لكان قياس تعجيل الزكاة قبل وقتها على تعجيل الصلاة
قبل وقتها والصوم قبل وقته أصح، لأنها كلها عبادات محدودة بأوقات لا يجوز تعديها
وهذا مما تركوا فيه القياس *

فان ادعوا اجماعا على المنع من تعجيل الصلاة أ كذبهم الاثر الصحيح عن ابن عباس
والحسن . وهبك لو صح لهم الاجماع لكان هذا حجة عليهم، لان من أصلهم أن

(١) قوله لمطأس سقط من نسخة (١٦) (٢) والنسخة (١٤) : اذا وافق المرسل . (٣) في النسخة
دقم (١٤) : وهم يأخون بينا اذا وافقهم (٤) كذا في الأصلين وفيه تركيب مكلف .

قياس ما اختلف فيه على ما أجمع عليه هو القياس الصحيح *
وأما قولهم : إن الزكاة وجبت قبل ، ثم فسح للناس في تأخيرها — فكذب وباطل
ودعوى بلا برهان ، وما وجبت الزكاة قط إلا عند انقضاء الحول ، لا قبل ذلك ، لصحة
النص بإخراج رسول الله ﷺ المصدقين عند الحول ، لا قبل ذلك ، وما كان عليه
السلام ليضيق قبض حق قد وجب ، ولا يجامع الأمة على وجوبها عند الحول ، ولم
يجمعوا على وجوبها قبله ، ولا تجب الفرائض إلا بنص أو إجماع *

فبطل كل ما موهوا به من أثر ونظر *
ثم نسألهم : أوجبت الزكاة قبل الحول أم لم تجب (١) ؟ فإن قالوا : لم تجب قلنا :
فكيف تميزون أداء ما لم يجب ؟ وما لم يجب فله تطوع ، ومن تطوع فلم يرد الواجب (٢)
وان قالوا : قد وجبت قلنا (٣) : قالوا يجب لإجبار من وجب عليه حق على أدائه . وهذا
برهان لا يحيد عنه أصلاً *

ونسألهم : كيف الحال إن مات الذي يحمل الصدقة قبل الحول ؟ أو تلف المال قبل
الحول ؟ أو مات الذين أعطوها قبل الحول ؟ أو خرجوا عن الصفات التي بها تستحق
الزكوات (٤) ؟ فصح أن تعجيلها باطل وإعطاء لمن لا يستحقها ، ومنع لمن (٥) يستحقها ،
وإبطال الزكاة الواجبة وكل هذا لا يجوز *

والعجب من إجازة الخفيفين تعجيل الزكاة ومنعهم من تعجيل الكفارة قبل الحنث !
وكلاهما مال معجل ، إلا أن النص قد صح بتسجيل ما منعوا تعجيله ، ولم يأت بتعجيل
ما أباحوا تعجيله ! فتناقضوا في القياس ، وصحروا الآثار الفاسدة ، وأبطلوا الآثار
الصحيح ! *

وأما المالكيون فانهم — مع ما تناقضوا — خالفوا في هذه الجمهور من العلماء ،
وهم يعظمون هذا إذا وافقهم ، وخالف الشافعيون فيه القياس ، وقبلوا المرسل الذي
يردونه . وبالله تعالى التوفيق *

٦٩٤ — مسألة — ومن عليه دين — دراهم ، أو دنانير ، أو ماشية تجب الزكاة
في مقدار ذلك (٦) لو كان حاضراً فإن كان حاضراً عنده لم يلق وأثم عنده حولاً منه
ما في مقداره الزكاة (٧) — : زكاة ، والا فلا زكاة عليه فيه أصلاً ، ولو أقام عليه سنين *

(١) في السنن رقم (١٤) « أولم تجب » (٢) في السنن رقم (١٦) . الواحة . ومما أصح (٣) في السنن رقم (١٦)
« طيباً . يدل على ما هو حلال » (٤) في السنة رقم (١٤) « الزكاة » (٥) في السنن رقم (١٦) « ومن . ينفذ
اللام (٦) في السنة رقم (١٦) « في مقدار ذلك » (٧) في السنن رقم (١٤) « ما في مقداره الزكاة »

وقال قوم : يركبه *

روينا من طريق ابن أبي شيبة عن محمد بن بكر عن ابن جريج عن يزيد بن يزيد ابن جابر أن عبد الملك بن أبي بكر ^(١) أخبره أن عمر قال : إذا حلت — يعنى الزكاة — فأحسب دينك وما عندك وأجمع ذلك جميعاً ثم زكه *

وبينه عبد الرزاق ^(٢) عن ابن جريج أخبرني يزيد بن يزيد بن جابر عن عبد الملك ابن أبي بكر ^(٣) عن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام — هو جد عبد الملك أبو أبيه قال : قال رجل لعمر : يحيى إيان صدقتى فأبادر الصدقة فأنفق على أهلى وأقضى دينى؟ قال عمر : لا تبادر بها ، واحسب دينك وما عليك ، وزك ذلك أجمع ^(٤) *

وهو قول الحسن بن حى *

ورويانا من طريق حماد بن سلة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعى فى الدين يكون للرجل على الرجل فيمطله ، قال : زكاته على الذى يأكل منها ^(٥) *

ومن طريق حماد بن سلة عن قيس عن عطاء أو غيره نحوه *

ومن قال بقولنا — فى إسقاط الزكاة عن الذى عليه الدين فيما عليه منه — ابن عمر وغيره *

كما رويانا من طريق عبد الوهاب ^(٦) بن عبد المجيد الثقفى ، وسفيان الثورى قالوا : ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : أنه ولى ^(٧) مال يتيم فكان يستسلف منه ، يرى أن ذلك أحرز له ، ويؤدى زكاته من مال اليتيم *

فهذا ابن عمر عليه الدين لا يركبه عن نفسه *

وعن حماد بن سلة عن حميد عن الحسن : إذا كان للرجل على الرجل الدين فالزكاة على الذى له الدين *

وعن الحجاج بن المنهال عن يزيد بن إبراهيم عن مجاهد : إذا كان عليك دين فلا زكاة عليك ، أما زكاته على الذى هو له *

(١) فى النسخة رقم (١٤) «عبد الملك بن أبي بكر» وهو خطأ ، فأعبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام بن المغيرة الخزرجي (٢) فى النسخة رقم (١٤) «هو مال جد الرزاق» ، وما هنا أحسن وأصح (٣) فى النسخة رقم (١٦) «زيد بن يزيد بن جابر بن عبد الملك بن أبي بكر» وفى النسخة رقم (١٤) «زيد بن يزيد بن جابر عن عبد الملك ابن أبي بكر» وكل منهما خطأ فى موضع ، والصواب ما هنا كما هو ظاهر (٤) انظر نحوه عن سفيان بن سعيد عن حجاج يحيى بن آدم رقم ٩٣٥٩٤ «يفتح الميم والثون ويضعهما الما سا كة» ، هو ما تى بلا مشقراً كل متناً (٥) فى النسخة رقم (١٦) «عبد الوارث» وهو خطأ (٦) فى النسخة رقم (١٦) «أولى» وهو صحيح على أن يكون يعنى المهر قبضاً للمهر فاقطه ، يقال وأوليت القوم ، بمعنى ولىته *

وعن وكيع عن سفيان عن المغيرة عن الفضيل عن ابراهيم التيمي قال : ترك ما في
تديك من مالك ، ومالك على الملاء ، ولا ترك ما للناس عليك *

وهو قول سفيان ، ومالك ، وأبي حنيفة ، وأصحابهم ووكيع *

قال ابو محمد : إنما واقتنا قول (١) هؤلاء في سقوط الزكاة عن الذي عليه الدين فقط *

ومن طريق عبيد الله بن عمر (٢) عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن
عائشة أم المؤمنين : ليس في الدين زكاة *

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي الزناد عن عكرمة
قال : ليس في الدين زكاة (٣) *

ومن طريق وكيع عن مسعر عن الحكم بن عتيبة قال : خالفني ابراهيم في الدين ،
كنت أقول : لا يزكي ، ثم رجعت الى قولي *

ورويانا عن أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا ابو معاوية عن حجاج عن عطاء قال : ليس
على صاحب الدين الذي هو له ولا على الذي هو عليه زكاة (٤) *

وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن عطاء قال : ليس
في الدين زكاة *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لعطاء : السلف يسلفه (٥) الرجل ؟
قال : ليس على سيد المال ولا على الذي استسلفه (٦) زكاة *

ومن طريق أبي عبيد عن أبي رائدة (٧) عن عبد الملك عن عطاء بن أبي رباح :
لا يزكي الذي عليه الدين ، ولا يزكيه الذي هو له حتى يقبضه *

وهو قول أبي سليمان وأصحابنا *

قال أبو محمد : إذا خرج الدين عن ملك الذي استقرضه فهو معدوم عنده ، ومن
الباطل المتيقن أن يزكي عن لائىء ، وعما لا يملك ، وعن شيء لو سرقة قطعت يده ،
لأنه في ملك غيره *

٦٩٥ — مسألة — ومن عليه دين — كما ذكرنا — وعنده مال يجب في مثله
الزكاة سواء (٨) كان أكثر من الدين الذي عليه أو مثله أو أقل منه ، من جنسه كان

(١) كلمة وقوله زيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) هكذا في النسخة رقم (١٤) براختصاص ، وفي النسخة رقم (١٦)
«عبد الله بن عمر» (٣) سقط من النسخة رقم (١٦) لفظ : زكاة في آخر امرأته تسقط اثر عكرمة كله باستاءه لفظه ،
وهو خطأ (٤) كلمة زكاة سقطت خطاً من النسخة رقم (١٦) (٥) سبق للم يسم فاعله (٦) في النسخة رقم (١٦) ، واسلفته
وهو خطأ (٧) كذا في الاصلين ، ولم اعرف من هو ؟ (٨) في النسخة رقم (١٦) «وسواء» بما هنا اصح *

أو من غير جنسه — فإنه يزكى ماعنده ، ولا يسقط من أجل الدين الذى عليه شيء .
 . من زكاة ما يديه . وهو قول الشافعى بؤأى سليمان وغيرهما *

وقال مالك : يجعل الدين فى العروض التى عنده التى لازكاة فيها ، ويزكى ماعنده
 فإن لم يكن عنده عروض جعل دينه فيها يديه بما فيه الزكاة ، وأسقط بذلك الزكاة ، فإن
 فضل عن دينه شيء يجب فى مقداره الزكاة زكاة ، والا فلا . وإنما هذا عنده فى الذهب
 والفضة فقط ، وأما المواشى والزرع والثمار فلا ، ولكن يزكى كل ذلك ، سواء كان
 عليه دين مثل ماله من ذلك أو أكثر أو أقل *

وقال آخرون : يسقط الدين زكاة العين والمواشى ، ولا يسقط زكاة الزرع والثمار .
 وقال أبو يوسف ومحمد : يجعل ماعليه من الدين فى كل مال يجب فيه الزكاة ، سواء
 فى ذلك الذهب ، والفضة ، والمواشى ، والحرث ، والثمار ، وعروض التجارة ، ويسقط به
 زكاة كل ذلك ، ولا يجعل دينه فى عروض القنية مادام عنده مال يجب فيه الزكاة ، أو
 مادام عنده عروض للتجارة . وهو قول الليث بن سعد ، وسفيان الثورى *

وقال زفر : لا يجعل دين الزرع الا فى الزرع ، ولا يجعل دين الماشية الا فى الماشية ،
 ولا يجعل دين العين إلا فى العين ، فيسقط (١) بذلك ماعنده بما عليه دين مثله *

ومن طريق ابن جريج : قلت لمطاء : حرث لرجل دينه أكثر من ماله ، أى أدى
 حقه ؟ قال : مانرى على رجل دينه أكثر من ماله صدقة ، لافى ماشية ولا فى أصل *

قال ابن جريج : سمعت أبا الزبير سمعت طاوساً يقول : ليس عليه صدقة .
 قال أبو محمد : إسقاط الدين زكاة ما يدين المدين لم يأت به قرآن ولا سنة صحيحة ولا
 سقيمة ولا إجماع ، بل قد جاءت السنن الصحاح بإيجاب الزكاة فى المواشى ، والحب ،
 والتمر ، والذهب ، والفضة ، بغير تخصيص من عليه دين عن لادين عليه *

وأما من طريق النظر فإن ما يديه له أن يصدقه (٢) ويبتاع منه بارية يعطوها ويأكل
 منه وينفق منه ، ولولم يكن له لم يحمل له التصرف فيه (٣) بشيء من هذا ، فأذ هو له ولم
 يخرجه (٤) عن ملكه ويده ماعليه من الدين فزكاة ماله عليه (٥) بلا شك *

وأما تقسيم مالك فى غايبة التفاض ، وما فعله عن أحد قبله ، وكذلك قول أصحاب
 أبى حنيفة أيضاً . وبالله التوفيق *

والمالكيون ينكرون على أبى حنيفة هذا بعينه فى إيجابه الزكاة فى زرع اليتيم

(١) فى النسخة رقم (١٤) «فقط» ، (٢) مضارع «صدق» أى يطيه صدقات (٣) فى النسخة رقم (١٦) «منه»

(٤) فى النسخة رقم (١٤) «ولم يخرجه» ، وما هنا صح (٥) «كله عليه» سقط خطأ من النسخة رقم (١٦) .

وثماره دون ماشيته وذبه وقضته *

فان احتجوا بأن قبض زكاة المواشي والزرع الى المصدق *

قيل : فكان ماذا ؟ وكذلك أيضاً قبض زكاة العين الى السلطان اذا طلبها ولا فرق *
٦٩٦ — مسألة — ومن كان له على غيره دين فسواء كان حالاً أو مؤجلاً عند
مليء مقر يمكنه قبضه أو منكر ، أو عند (١) عديم مقر أو منكر ؛ كل ذلك سواء ، ولا زكاة
فيه على صاحبه ، ولو أقام عنه سنين حتى يقبضه ، فاذا قبضه استأنف به حولا كسائر
القوائد ولا فرق . فان قبض منه مالا تجب فيه الزكاة فلا زكاة فيه ، لا حيث
ولا بعد ذلك ، الماشية ، والذهب ، والفضة في ذلك سواء ، وأما النخل (٢) ، والزرع
فلا زكاة فيه أصلاً ، لأنه لم يخرج من زرعه ولا من ثماره *
وقالت طائفة : يزكيه *

كما روينا من طريق ابن أبي شيبة عن جرير عن الحكم بن عتيبة قال : سئل على عن الرجل
يكون له الدين على آخر ؟ فقال : يزكيه صاحب المال ، فان خشي أن لا يقبضه (٣)
فانه يجهل ، فاذا خرج الدين زكاه لما مضى *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا يزيد بن هرون أنا هشام — هو ابن حسان —
عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني : سئل على عن الدين الظنون : يزكيه ؟ قال :
ان كان صادقاً فليزكه (٤) لما مضى . وهذا في غاية الصحة ، والظنون هو الذي لا يرجح *
ومن طريق طاوس : اذا كان لك دين فزكه *

ومن طريق أشعث عن أبي الزبير عن جابر قال : يزكيه ، يعني ماله من الدين
على غيره *

ومن طريق عمر بن الخطاب كما ذكرنا قبل : احسب دينك وما عليك وزك
ذلك أجمع *

ومن طريق ابن جريج قال : كان سعيد بن المسيب يقول : اذا كان الدين على
مليء فعلي صاحبه أداء زكاته ، فان كان على معدم فلا زكاة فيه حتى يخرج ، فيكون
عليه زكاة السنين التي مضت *

ومن طريق معمر عن الزهري مثل قول سعيد بن المسيب سواء سواء *
وعن مجاهد : اذا كان لك الدين فعليك زكاته ، واذا كان عليك فلا زكاة عليك فيه *

(١) في النسخة رقم (١٦) « غير » وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) « الحب » بدل « النخل » ، (٣) في النسخة رقم (١٦)
« يقبضه » وكذلك كانت في النسخة رقم (١٤) ولكن صححتها نسخة الجاهلي (٤) في النسخة رقم (١٦) « فليزكيه » *

وهو قول سفيان الثوري، والحسن بن حي *
وقالت طائفة : لازكاة فيحتمى يقبضه ، فاذا قبضه أو قبض منه مقدار ما فيه الزكاة
زكاه لسنة واحدة ، وإن بقى سنتين وهو قول مالك *
وقالت طائفة : إن كان على ثقة زكاه ؛ وإن كان على غير ثقة فلا زكاة عليه
فيه حتى يقبضه . وهو قول الشافعى *

ورويانا من طريق عبد الله بن عمر أنه قال : زكوا أموالكم من حول الى حول ،
فما كان في دين في ثقة (١) فاجعلوه بمنزلة ما كان في أيديكم ، وما كان من دين ظنون
فلا زكاة فيه حتى يقبضه صاحبه *

وعن طاوس من طريق ثالثة : اذا كان لك دين تعلم أنه يخرج فزكه *
وعن ابراهيم من طريق صحيحة : زك ما في يدك ومالك على الملىء ، ولا تزك ما للناس
عليك . ثم رجع عن هذا *

وعن ميمون بن مهران : ما كان من دين في ملىء (٢) ترجوه فاحسبه ، ثم أخرج
ما عليك وزك ما بقى *

وعن مجاهد : إن كنت تعلم أنه خارج فزكه *
وعن محمد بن علي بن الحسين ليس في الدين زكاة حتى يقبضه *
وأما قولنا قد رويانا قبل عن عائشة أم المؤمنين مثله ، وعن عطاء *
ورويانا أيضا عن ابن عمر : ليس في الدين زكاة *

قال أبو محمد : أما قول الحسن بن حي فظاهر الخطأ ، لأنه جعل زكاة الدين على الذي
هو له وعلى الذي هو عليه ، فأوجب زكاةين في مال واحد في عام واحد ، لحصل في العين
نصف العشر ، وفي خمس من الابل شاتان ، وكذلك ما زاد *

وأما تقسيم مالك فما نعله عن أحد إلا عن عمر بن عبد العزيز ، وقد صح عنه
خلاف ذلك ومثل قولنا *

وأما أبو حنيفة فانه قسم ذلك تقاسيم (٣) في غاية الفساد ، وهى : أنه جعل كل دين
ليس عن بدل أو كان عن بدل مالا يملك كالميراث والمهر والجعل ودية الخطأ والعمد
اذا صالح عليها والخلع — : أنه لازكاة على مالكة أصلا حتى يقبضه ، فاذا قبضه
استأنف به حولا ، وجعل كل دين يكون عن بدل لو بقى في ملكه لوجب فيه الزكاة

(١) كنا في الاصلين وهو صواب ، وبماشية للتشويق (١٤) ان في نسخة فا كان من دين ، الخ (٢) في النسخة

وقم (١٦) في ملك وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) «تقاسم» وهو ملحق *

كقرض الدراهم وفيما وجب ^(١) في ذمة الغاصب والمتعدى ومن عبد التجارة — : فانه لازكاة فيه ، كان على ثقة أو غير ثقة ، حتى يقبض أربعين درهما ، فاذا قبضها زكاها لعام ^(٢) خال ثم يزكى كل أربعين يقبض ، وجعل كل دين يكون عن بدل لو بقي في يده لم تجب فيه الزكاة كالعروض لغير التجارة يبيعها — : قسما آخر ، فاضطرب فيه قوله ، فمرة جعل ذلك بمنزلة قوله في الميراث ، والمهر ، ومرة قال : لازكاة عليه حتى يقبض مائتي درهم ، فاذا قبضها زكاها لعام خال ، وسواء عنده ما كان عند عديم أو مليء اذا كانا مقرين *

وأما قول أبي حنيفة تخطيط لاخفاء به *

قال أبو محمد : إنما لصاحب الدين عند غريمه عدد في الذمة وصفة فقط ، وليس له عنده عين ^(٣) مال أصلا ، ولعل الفضة أو الذهب اللذين له عنده في المعدن بعد ، والفضة تراب بعد ، ولعل المواشي التي له عليه لم تخاق بعد ، فكيف تلزمه زكاة ما هذه صفته؟! فصح أنه لا زكاة عليه في ذلك . وبالله تعالى التوفيق *

واعلم أن تقسيم أبي حنيفة ومالك لا يعرف عن أحد قبلهما ، لأن الرواية عن عمر ابن عبد العزيز إنما هي في النصب لا في الدين . وبالله تعالى التوفيق *

٦٩٧ — مسألة — وأما المهور ^(٤) ، والخلع ، والديات فبمنزلة ما قلنا ، مالم يتعين المهر ، لأن كل ذلك دين ، فان كان المهر فضة معينة — دراهم أو غير ذلك — أو ذهباً بعينه — دنائير أو غير ذلك — أو ماشية بعينها ، أو نخلا بعينها ، أو كان كل ذلك ميراثا — : فالزكاة واجبة على من كل ذلك له ، لأنها أموال صحيحة ظاهرة موجودة ، فالزكاة فيها . ولا ^(٥) معنى للقبض في ذلك مالم يمنع صاحبه ^(٦) شيء من ذلك ، فان منع صار مفضوبا وسقطت الزكاة كما قدمنا . وبالله تعالى التوفيق *

٦٩٨ — مسألة — ومن كان له دين على بعض أهل الصدقات — وكان ذلك الدين براء أو شعيرا . أو ذهباً أو فضة أو ماشية — فصدق عليه بدينه قبله ، ونوى بذلك أنه من زكاته أجرأه ذلك ، ^(٧) وكذلك لو تصدق بذلك الدين على من يستحقه وأحاله به على من هو له عنده ونوى بذلك الزكاة فانه يجوز له *

(١) في النسخة رقم (١٦) «ورما وجب» (٢) كلمة «لعام» سقطت خطاً من النسخة رقم (١٢) وقوله «خال» بالخاء المعجمة ، وفي النسخة رقم (١٦) بالمهملة وهو تصحيف (٣) كلمة «عين» سقطت من النسخة رقم (١٦) (٤) في النسخة رقم (١٤) «المهر» (٥) في النسخة رقم (١٦) «لا» بدون الواو وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) «صاحب» وهو خطأ (٧) قوله «ذلك» زائدة من النسخة رقم (١٦) *

برهان ذلك : أنه مأمور بالصدقة الواجبة ، وإن يتصدق على أهل الصدقات من زكاته الواجبة بما عليه منها ، فإذا كان إبراهيم من الدين يسمى صدقة فقد أجزأه *
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث — هو ابن سعد — عن بكير — هو ابن الأشج — عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال : « أصيب رجل على عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها فكثر دينه ، فقال رسول الله ﷺ : تصدقوا عليه » وذكر الحديث . وهو قول عطاء بن أبي رباح وغيره *

٦٩٩ — مسألة — ومن أعطى زكاة ماله من وجبت لمن أهلها ، أو دفعها إلى المصدق المأمور بقبضها فباعها من قبض حقه فيها أو من له قبضها فظراً لأهلها — : لجائز للذي أعطاهما أن يشتريها ، وكذلك لو رجعت إليه هبة أو هدية أو ميراث أو صداق أو إجارة أو سائر الوجوه المباحة ، ولا يجوز له شيء من ذلك البتة قبل أن يدفعها ، لأنه ابتاع شيئاً غير معين ، وهذا لا يجوز ، لأنه لا يدرى مال الذي ابتاع ، ولم يعط الزكاة التي اقترض الله تعالى عليه ^(١) أن يؤديها إلى أهلها ، وبهذا نفسه يحرم عليه أن يعطى غير مالزومه بنية القيمة ، وأما بعد أن يؤديها إلى أهلها فإن الله تعالى قال ^(٢) : (وأحل الله البيع) فهو قد أدى صدقة ماله كما أمر ، وباعها الآخذ لها كما أبيع له *

ولم يحز ذلك أبو حنيفة ، وكرهه مالك ، وأجازه الليث بن سعد *
واحتج من منع من ذلك بالحديث الذي رويناه من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعت عمر يقول : « حملت على فرس في سبيل الله ، فأضاعه الذي كان عنده فأردت أن أشتريه ، وطنت أنه بائمه برخص ، فقال له رسول الله ﷺ : لا تشتريه ، ولا تصد في صدقتك وإن أعطاك بدرهم ، فإن العائد في صدقته كالعائد في قبته » ^(٣) *

ومن طريق حماد بن سلمة عن عاصم الأحول عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي : « أن الزبير حمل على فرس في سبيل الله تعالى ، فوجد فرساً من ضئضئها ^(٤) يعني من نسلها — فأراد أن يشتريه ، فبني . ونحو هذا أيضاً عن أسامة بن زيد . ولا يصح *
قال أبو محمد : وكل هذا لاحجة لهم فيه ، لأن فرس عمر كان بنص الحديث حمل

(١) كلمة « عليه » راجع في المستقرم (١٤) (٢) في المستقرم (١٤) ويقول (٣) أطراً لما طفق صحيح مسلم (ح ٢ ص ٤) (٤) بكسر الضادين المصمتين وبينهما مزة ساكنة ، ويقال أيضاً « ضئضئ » بوزن قنديل ويقال « متؤؤؤ » بضمها

عليه في سبيل الله ، فصار حبا في هذا الوجه ، فبيعه اخراج له عما سبل فيه ، ولا يحل هذا أصلا فاتباعه حرام على كل أحد *
وكذلك القول في الخبرين الآخرين ، لو صحا ، لاسيا بحرف حديث أبي عثمان النهدي أنه نهى تاجها ، وهذه صفة الجلبس *

وأما ما لم يحرم بيه وكان صدقة مطلقة يملكها المتصدق بها عليه ويبيعها ان شاء - فليس ابتاع المتصدق بها عودا في صدقته ، لاني اللغة ولا في الديانة ، لأن العود في الصدقة هو اتزاعها وردھا الى نفسه بغير حق ، وإبطال صدقته بها فقط هو الحاضر من المخالفين يمينون أن يملكها المتصدق بها بالميراث ، وقد عادت الى ملكه كما عادت بالشراء ولا فرق ، فصح أن العود هو ما ذكرنا فقط *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا آدم ثنا شعبة ثنا الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت : « أتى رسول الله ﷺ بلحم ، فقلت : هذا بما تصدق به على بريرة فقال : هو لها صدقة ولنا هدية » *

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسمعيل الترمذي ثنا الحبيدي ثاسفيان ثنا الزهري أنه سمع عبيد بن السباق (١) أنه سمع جورية أم المؤمنين تقول : « دخل على رسول الله ﷺ فقال : هل من طعام ؟ فقلت : لا ، الاغطا أعطيته مولاة لنا من الصدقة فقال : فريه فقد بلغت محلها » (٢) *
ولاخلاف في أن الصدقة حرام عليه ﷺ ، فقد استباحها بعد بلوغها محلها ، اذ رجعت اليه بالهدية *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثاعمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا الحسن ابن علي ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ : « لا تحمل الصدقة لغنى الا خمسة لغاز في سبيل الله ، أو لعامل عليها ، أو لغارم ، أو لرجل اشتراها بماله ، أو لرجل كان له جار مسكين . فتصدق على المسكين فأهداها (٣) المسكين لغنى » *

(١) عبيد - بالصغير - والسباق - بفتح السين المهملة وتشديد الباء الموحدة - وهو تابعي ثقة (٢) رواه أيضا مسلم (ج ١ ص ٢٩٦) من طريق أبي اليقطين عن الزهري (٣) في نسخة رقم (١٤) « فأهدى » وما هو الغارم لاني داود (٢٨ ص ٢٤) وقد رواه مالك بغير معنى عطاء مرسلا ، وكذا رواه مسمر بن باهبة عن أبي سعيد ، اسادها صحيح جدا والرائضن القسقية .

فهذا نص من النبي ﷺ (١) بجواز ابتياع الصدقة ، ولم يخص المتصدق بها من غيره *
وروينا عن أبي هريرة قال : لا تشتري (٢) الصدقة حتى تعقل ، يعنى حتى تؤدبها .
وهذا نص قولنا *

وعن ابن عباس في الصدقة قال : ان اشتريتها أو ردت عليك أو ورثتها حلت لك *
وعن عمر بن الخطاب قال : من تصدق بصدقة فلا يبتاعها (٣) حتى يصير الى غير
الذى تصدق بها عليه *

قال أبو محمد : فهذا عمر يميز للمتصدق بالصدقة ابتياعا . اذا انتقلت عن الذى تصدق
بها عليه الى غيره ، ولا فرق عندنا بين الأمرين *
وقولنا هذا (٤) هو قول عكرمة بن مكرحول ، وبه يقول أبو حنيفة : والأوزاعي ،
وأجازاه الشافعى ولم يستجبه ، ومنع منه مالك ، وأجاز رجوعها اليه (٥) بالميراث *
وروينا عن ابن عمر : أنه كان اذا تصدق بشئ فرجع اليه بالميراث تصدق به .
ويفتى بذلك *

فخرج قول مالك عن ان يكون له من الصحابة رضى الله تعالى عنهم موافق *
٧٠٠ — مسألة — قال أبو محمد : ولاشئ في المعادن كلها ، وهى فائدة ، لا خمس
فيها ولا زكاة معجلة ، فان بقى الذهب والفضة عند مستخرجها حولا قريبا ، وكان ذلك
مقدار ما يجب فيه الزكاة — : زكاة ، ولا فلا *

وقال أبو حنيفة : عليه في معادن الذهب والفضة ، والنحاس ، والرصاص ، والقزدير
والحديد — : الخمس ، سواء كان في أرض عشر أوفى أرض خراج ، سواء أصابه مسلم
أو كافر ، عبد ، أو حر قال : فان كان في داره فلا خمس فيه ، ولا زكاة ، ولاشئ فيما عدا
ذلك من المعادن . واختلف قوله في الزئبق : فرة رأى فيه الخمس ، ومرة لم يرفه شيئا *
وقال مالك : في معادن الذهب والفضة الزكاة (٦) معجلة في الوقت ، ان كان مقدار
ما فيه الزكاة (٧) ، ولاشئ في غيرها ، ولا يسقط الزكاة في ذلك دين يكون عليه ،
فان كان الذى أصاب في معدن الذهب أو الفضة نذرة (٨) بغير كبير عمل ، ففي ذلك الخمس *
قال أبو محمد : احتج من رأى فيه الخمس بالحديث الباب : « وفي الر كاز الخمس » *

(١) في النسخة رقم (١٤) نص رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) في النسخة رقم (١٢) « لا تشتري وماتها اصح (٣) وكذا
في الاملين على الفى (٤) كلمة « هذا » زائدة في النسخة رقم (١٤) (٥) كلمة « اليه » زائدة في النسخة رقم (١٤) (٦) كلمة
« الزكاة » سقطت عن طائفة النسخة رقم (١٦) (٧) في النسخة رقم (١٦) « ان كان ما يجب فيه الزكاة » (٨) التذرة — بفتح التاء
واسكان الدال المهملة — القطعتين الذهب والفضة ترجع في المعادن .

وذكروا حديثاً من طريق عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن جده عن أبي هريرة: « أن رسول الله ﷺ سئل عن الركا ز فقال : هو الذهب الذي خلقه الله في الأرض يوم خلق السماوات والأرض » *

قال أبو محمد : هذا حديث ساقط ؛ لأن عبد الله بن سعيد متفق على أطراح روايته (١) ثم لو صح لكان في الذهب خاصة *

فان قالوا : قلنا سائر المعادن المذكورة على الذهب * قلنا لهم : قيسوا عليه أيضاً معادن الكبريت ، والكحل ، والورنيغ وغير ذلك * فان قالوا : هذه حجارة *

قلنا (٢) : فكان ماذا ؟ ومعدن الفضة والنحاس أيضاً حجارة ولا فرق * وأما الركا ز فهو دفن (٣) الجاهلية فقط ، لا المعادن ، لا خلاف بين أهل اللغة في ذلك (٤) *

والعجب كله احتجاج بعضهم في هذا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ في اللغة : « ما كان منها في الخراب والأرض الميتة » (٥) فيه وفي الركا ز الخس * ولم يقولون بهذا ، وهذا كما ترى !! *

ولو كان المعدن ركا ز لكان الخس في كل شيء من المعادن ، بما أن الخس في كل دفن للجاهلية (٦) ، أي شيء كان ، فظهر فساد قولهم (٧) وتناقصهم *

لاسيما في إسقاطهم الركا ز المفروضة بالخراج ، ولم يسقطوا الخس في المعادن بالخراج وأوجبوا فيها خسا في أرض العشر ، وعلى الكافر ، والعبد ، وفرقوا بين المعدن في الدار وبينه خارج الدار ، ولا يعرف كل هذا عن أحد قبلهم ، (٨) وهم يقولون : برد الأخبار الصحاح إذا خالفت الأصول وحكمهم هنا مخالف للأصول *

(١) الحديث نسب إلى حبر في التلخيص (ص ١٨٥) إلى أبي يحيى من طريق عبد الله بن سعيد . وجدنا هذا ضعيفاً جداً إلى رماه بعضهم بالكذب (٢) في التلخيص رقم (١٦) « قلنا » (٣) في التلخيص رقم (١٦) « دفن » (٤) الخلاف بين أهل اللغة في هذا ثابت ، قال أبو عبيد : اختف أهل الحجاز والرق : فقال أهل الرقاق الركا ز المعادن كلها ، وكذلك المال الماص يوجد مدفوناً ، ومثل المعدن سول ، قالوا : وأما أصل الركا ز المعدن ، والمال الماص الذي يملكه الناس مثله بالمعدن . وقال أهل الحجاز : إنما الركا ز كنوز الجاهلية ؛ فأما المعادن فليست بركا ز ، وهذا القولان تحتلها اللغة ، لأن كلاهما مركوز في الأرض أي ثابت ، يقال : ركزه بركه ركزه ركواً — من أبطل — إذا دفنه ، والحديث إنما على رأي أهل الحجاز ، وورد الأزهري عن القاضي أعتال : « الذي لا شك في أن الركا ز دفن الجاهلية ، والذي أنار أفت هذا الركا ز في المدفن وقبر الخلق في الأرض » قلنا في السان (٥) الميتة — بكسر الميم والمد — الطريق المملوك ، ما نحن في الآتيان ، وانظر شرح هذا الحديث في التلخيص (ص ١٨٥) (٦) في النسخة رقم (١٤) « كالحس في كل دفن للجاهلية » (٧) كلمة « قولهم » سقطت خطاً من النسخة رقم (١٦) (٨) في النسخة رقم (١٦) « قبله » *

وأما من رأى فيه الزكاة فاحتجوا بحديث مالك عن ربيعة عن غير واحد من علمائهم : « أن رسول الله ﷺ قطع لبلال بن الحارث معادن القبيلة — وهى فى ناحية الفرع » (٦) قال : فذلك المعادن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم *

وقالوا أيضا : المعدن كالزورع ^(٧) ، يخرج شيء بعد شيء *
قال علي : قياس المعدن على الزورع كقياسه على الركاز ، وكل ذلك باطل ، ولو كان
القياس حقا لتعارض هذان القياسان ، وكلاهما فاسد ، أما قياسه على الركاز فيلزمهم ذلك
في كل معدن ، والا فقد تناقضوا ، وأما قياسه على الزورع فيلزمهم أن يراعوا فيه خمسة
أوسق ^(٨) ، والا فقد تناقضوا ، ويلزمهم أيضا أن يقيسوا كل معدن — من حديد
أو نحاس — على الزورع *

واحتج كلتا الطائفتين بالخبر الثابت من طريق مسلم عن قتية : نسا عبد الواحد عن عمارة بن القعقاع ثنا عبد الرحمن بن أبي نعم ^(أ) قال : سمعت أبا سعيد الخدري يقول : « بعث على أنى طالب الرسول الله ﷺ مذهباً في أديم مقروظ لم تحصل من ترابها ،

(١) في النسخة رقم (١٦) « فرأى الحسن » والظاهر أن النسخة رقم (١٤) (٢) القليلة — جنح القاصوإلبا الموحدة — تاحية من ساحل البحر بينا وبين المدينة عتايام ، والفرح — يضم القاصوا سكان الزا قرعة على تماية يرد من المدينة ، وضبط في النسخة رقم (١٤) يضم الزا. وهو حلا واطل الكلام على هذا الحديث وطرقه في كتاب المراجع ليحيى ابن آدم رقم ٢٩٤ ومستند واحد (ج ص ٦٠ - ٣٠) وطبقات ابن سعد (ج ١ ص ٢٤٥) (٣) في النسخة رقم (١٤) « وهذا ليس شيء » (٤) في النسخة رقم (١٦) « كثير » (٥) في النسخة رقم (١٦) « والكبير » (٦) في النسخة رقم (١٦) « كالمند كالزورع » وهو حلا (٧) في النسخة رقم (١٦) « قيمة خمسة اوسق » (٨) مم - يضم التونوا سكان المين الجملة ، وفي النسخة رقم (١٦) « دسم » وهو تصحيف .

فقسما بين أربعة نفر : عينة بن بدر، والأقرع بن حابس، وزيد الخليل، وذكرا رابعاً. وهو علقمة بن علاثة (١) « قال : من رأى في المعدن الزكاة : هؤلاء من المؤلفعة قلوبهم ، وحقمهم في الزكاة لافي الخس ، وقال الآخرون : على من بنى هاشم ، ولا يحل له النظر في الصدقة ، وإنما النظر في الأختاس (٢) » .

قال علي : كلا القولين دعوى فاسدة ، ولو كانت تلك الذهب من خمس واجب . أو من زكاة لما جاز البتة أخذها الا بوزن وتحقيق ، لا يظلم معه المعطى ولا أهل الأربعة الأختاس ، فلما كانت (٣) لم تحصل من ترابها صح يقينا أنها ليست من شيء من ذلك ، وإنما كانت هدية من الذي أصابها ، أو من وجه غير هذين الوجهين ، فأعطاهما عليه السلام من شاء ، وقد قدمنا أنه لازكاة في مال غير الزرع الا بعد الحول ، والمعدن من جملة الذهب والفضة ، فلا شيء فيها الا بعد الحول .

وهذا قول الليث بن سعد وأحد أقوال الشافعي وقول أبي سليمان . ورأى مالك أن من ظهر في أرضه معدن فانه يسقط ملكه عنه ، ويصير للسلطان ، وهذا قول في غاية الفساد ، بلا يرهان من قرآن ، ولا سنة صحيحة ، ولا رواية سقيمة ، ولا اجماع ؛ ولا قول صاحب ، ولا قياس ، ولا رأى له وجه .

وعلى هذا ان ظهر في مسجد أن يصير ملكه للسلطان ويبطل حكمه ولو أنه الكعبة ! وهذا في غاية الفساد ، وقال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فصح ان من ظهر في أرضه معدن فهو له ، يورث عنه ويعمل فيه ما شاء .

٧٠١ — مسألة — ولا تؤخذ زكاة من كافر ، لا مضاعفة ولا غير مضاعفة ، لا من بني تغلب ولا من غيرهم . وهو قول مالك .

وقال أبو حنيفة . والشافعي كذلك الا في بني تغلب خاصة ، فانهم قالوا : تؤخذ منهم الزكاة مضاعفة .

واحتجوا بخبر واهي مضطرب في غاية الاضطراب ، رويناه من طريق أبي اسحاق الشيباني عن السفاح بن مطر (٤) عن داود بن كردوس التغلبي قال : صالحت عمر بن الخطاب عن بني تغلب (٥) — بعد أن قطعوا الفرات وأرادوا الحقوق بالروم — على أن

(١) اختصر المؤلف الحديث هذا ، وهو في مسلم (١٦ ص ٢٩١ و ٢٩٢) ولكن فيه « بنية » بالتكثير لا التصغير (٢) ان صح انه من الصدقة طس ارسال على ايام من باب الطرق في الصدقة ، وإنما هو والذين قبل النبي صل الله عليه وسلم تهيأ اليه الصدقة . والحرم هو العمل بها ليدركوا مصداقاً لحسن امتها (٣) في السنن (١٦) وهو كات ، وهو خطأ (٤) في الاصلين « السفاح ابن مطر » وهو خطأ وصحاح من كتب الرجال الذين خراج يحيى بن آدم رقم ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ و ١٢٥١ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٢٥٤ و ١٢٥٥ و ١٢٥٦ و ١٢٥٧ و ١٢٥٨ و ١٢٥٩ و ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ و ١٢٦٦ و ١٢٦٧ و ١٢٦٨ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٢٧١ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ و ١٢٧٤ و ١٢٧٥ و ١٢٧٦ و ١٢٧٧ و ١٢٧٨ و ١٢٧٩ و ١٢٨٠ و ١٢٨١ و ١٢٨٢ و ١٢٨٣ و ١٢٨٤ و ١٢٨٥ و ١٢٨٦ و ١٢٨٧ و ١٢٨٨ و ١٢٨٩ و ١٢٩٠ و ١٢٩١ و ١٢٩٢ و ١٢٩٣ و ١٢٩٤ و ١٢٩٥ و ١٢٩٦ و ١٢٩٧ و ١٢٩٨ و ١٢٩٩ و ١٣٠٠ و ١٣٠١ و ١٣٠٢ و ١٣٠٣ و ١٣٠٤ و ١٣٠٥ و ١٣٠٦ و ١٣٠٧ و ١٣٠٨ و ١٣٠٩ و ١٣١٠ و ١٣١١ و ١٣١٢ و ١٣١٣ و ١٣١٤ و ١٣١٥ و ١٣١٦ و ١٣١٧ و ١٣١٨ و ١٣١٩ و ١٣٢٠ و ١٣٢١ و ١٣٢٢ و ١٣٢٣ و ١٣٢٤ و ١٣٢٥ و ١٣٢٦ و ١٣٢٧ و ١٣٢٨ و ١٣٢٩ و ١٣٣٠ و ١٣٣١ و ١٣٣٢ و ١٣٣٣ و ١٣٣٤ و ١٣٣٥ و ١٣٣٦ و ١٣٣٧ و ١٣٣٨ و ١٣٣٩ و ١٣٤٠ و ١٣٤١ و ١٣٤٢ و ١٣٤٣ و ١٣٤٤ و ١٣٤٥ و ١٣٤٦ و ١٣٤٧ و ١٣٤٨ و ١٣٤٩ و ١٣٥٠ و ١٣٥١ و ١٣٥٢ و ١٣٥٣ و ١٣٥٤ و ١٣٥٥ و ١٣٥٦ و ١٣٥٧ و ١٣٥٨ و ١٣٥٩ و ١٣٦٠ و ١٣٦١ و ١٣٦٢ و ١٣٦٣ و ١٣٦٤ و ١٣٦٥ و ١٣٦٦ و ١٣٦٧ و ١٣٦٨ و ١٣٦٩ و ١٣٧٠ و ١٣٧١ و ١٣٧٢ و ١٣٧٣ و ١٣٧٤ و ١٣٧٥ و ١٣٧٦ و ١٣٧٧ و ١٣٧٨ و ١٣٧٩ و ١٣٨٠ و ١٣٨١ و ١٣٨٢ و ١٣٨٣ و ١٣٨٤ و ١٣٨٥ و ١٣٨٦ و ١٣٨٧ و ١٣٨٨ و ١٣٨٩ و ١٣٩٠ و ١٣٩١ و ١٣٩٢ و ١٣٩٣ و ١٣٩٤ و ١٣٩٥ و ١٣٩٦ و ١٣٩٧ و ١٣٩٨ و ١٣٩٩ و ١٤٠٠ و ١٤٠١ و ١٤٠٢ و ١٤٠٣ و ١٤٠٤ و ١٤٠٥ و ١٤٠٦ و ١٤٠٧ و ١٤٠٨ و ١٤٠٩ و ١٤١٠ و ١٤١١ و ١٤١٢ و ١٤١٣ و ١٤١٤ و ١٤١٥ و ١٤١٦ و ١٤١٧ و ١٤١٨ و ١٤١٩ و ١٤٢٠ و ١٤٢١ و ١٤٢٢ و ١٤٢٣ و ١٤٢٤ و ١٤٢٥ و ١٤٢٦ و ١٤٢٧ و ١٤٢٨ و ١٤٢٩ و ١٤٣٠ و ١٤٣١ و ١٤٣٢ و ١٤٣٣ و ١٤٣٤ و ١٤٣٥ و ١٤٣٦ و ١٤٣٧ و ١٤٣٨ و ١٤٣٩ و ١٤٤٠ و ١٤٤١ و ١٤٤٢ و ١٤٤٣ و ١٤٤٤ و ١٤٤٥ و ١٤٤٦ و ١٤٤٧ و ١٤٤٨ و ١٤٤٩ و ١٤٥٠ و ١٤٥١ و ١٤٥٢ و ١٤٥٣ و ١٤٥٤ و ١٤٥٥ و ١٤٥٦ و ١٤٥٧ و ١٤٥٨ و ١٤٥٩ و ١٤٦٠ و ١٤٦١ و ١٤٦٢ و ١٤٦٣ و ١٤٦٤ و ١٤٦٥ و ١٤٦٦ و ١٤٦٧ و ١٤٦٨ و ١٤٦٩ و ١٤٧٠ و ١٤٧١ و ١٤٧٢ و ١٤٧٣ و ١٤٧٤ و ١٤٧٥ و ١٤٧٦ و ١٤٧٧ و ١٤٧٨ و ١٤٧٩ و ١٤٨٠ و ١٤٨١ و ١٤٨٢ و ١٤٨٣ و ١٤٨٤ و ١٤٨٥ و ١٤٨٦ و ١٤٨٧ و ١٤٨٨ و ١٤٨٩ و ١٤٩٠ و ١٤٩١ و ١٤٩٢ و ١٤٩٣ و ١٤٩٤ و

لا يصبقوا (١) صياً ولا يكرهوا على غير دينهم (٢) ، على أن عليهم العشر مضاعفاً في كل عشرين درهماً درهم ، قال داود بن كردوس : ليس لبنى تغلب ذمة ، قد صبغوا (٣) في دينهم *

ومن طريق هشيم عن المغيرة بن مقسم عن السفاح بن المثنى عن زرعة بن النعمان أو النعمان (٤) بن زرعة : أنه كلم عمر في بني تغلب ، وقال له : انهم عرب يأفنون من الجزية ، فلا تكن عدوك بهم ، فصالحهم عمر على أن أضعف عليهم الصدقة ، فاشترط عليهم : أن لا ينصروا أولادهم قال مغيرة : فحدث أن علي بن أبي طالب قال : لن تفرغت لبنى تغلب لأقتل مقاتلتهم ولأسبين ذراريهم ، فقد تقضوا ، ويرث منهم الذمة حين نصروا أولادهم (٥) *

وروى أيضاً من طريق عبد السلام بن حرب قال : فيه عن داود بن كردوس عن عمارة بن النعمان ، وذكر مثله سواء سواء ، وذكر أنهم لازمة لهم اليوم (٦) *
وروي أيضاً (٧) من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث عن يونس ابن يزيد عن الزهري : لا نعلم في مواشي أهل الكتاب صدقة الا الجزية غير أن نصارى بني تغلب — الذين جل أموالهم المواشي — تضعف عليهم حتى تكون مثل الصدقة (٨) *
هذا كل ما هو به . ولو كان هذا الخبر عن رسول الله ﷺ لما حل الأخذ به لا نقطاعه وضعف روايته ، فكيف وليس هو عن رسول الله ﷺ (٩) ١ *

٢٠٨٧ عن داود اخباره بأن عماراً بن تغلب ، وكذلك قتله ابن حجر في التلخيص (ص ٣٨٠) عن ابن أبي شيبة وكذلك شارح أبي داود (ج ٣ ص ١٣٢) ، وروى يحيى بن آدم بإسناد رقم (٢٠٧) عن داود عن عباد بن النعمان «انما قال لمصر» الخ وكذلك قتله الجصاص في أحكام القرآن (ج ٣ ص ٩٤) عن يحيى بن آدم الا انما قال «عمار بن النعمان» كما سيذكر المؤلف في طريق عبد السلام بن حرب ، وكذلك برواه ابو يوسف في الخراج (ص ١٤٣ طبع السلفية) فقال «عن داود بن كردوس عن عباد بن النعمان التلبي» ، فيظهر من هذا انما عماراً بن النعمان . وانظر نصب الراية (ج ١ ص ٣٩٥ و ٣٩٦) (١) بالاضافة لمقتولها . والتين المسجمة ، وفي النسخة رقم (١٦) ويصبر ، وهو تصحيف . قال الا زهري «وسمى النصارى غنم اولادهم في الماء صيتا أنفسهم ايام فيه ، والصبح النفس» . (٢) في بعض الروايات لا اثر على دين غيرهم . (٣) في النسخة رقم (١٦) ويصبر ، وهو تصحيف كما سبق (٤) في النسخة رقم (١٦) مواليتهم ، وهو خطأ ، وزرعة ابن النعمان والنعمان بن زرعة هذا لا جدله ترجمة ، والاثر رواه ابو عبيد في الاموال عن سيد بن سليمان عن هشيم كاتفه الرطبي في نصب الراية (٥) قوله على هذا رواه ابو طو جلفظ : «لن يفتي نصارى بني تغلب لأقتل مقاتلتهم ولا يسبين ذرية» ، قال كتيب الكتاب بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم على ان لا ينصروا البنائهم ، ثم قال ابو داود : وهذا حديث منكرو ، وبلغني عن احبائه كان يكره هذا الحديث انكاراً شديداً ، ويريد ان يرضى منكراً ان المعروف ان الذي ما همم هو عمر بن الخطاب (٦) طريق عبد السلام بن حرب برواه عنه يحيى بن آدم في الخراج رقم ٧٠٧ ولكن قال عباد بن النعمان ، (٧) كلمة وايضا ، زافضن النسخة رقم (١٦) (٨) رواه يحيى بن آدم عن عمر بن النعمان عن عمار بن النعمان عن الزهري رقم ٢٠١ (٩) خبر بني تغلب هذا روى من طرق كثيرة مطمئن النفس الى انه لا صلاح فيها ، وروى عنه زافضن حذير الآق الذي صححه ابن حزم

فكيف وقد خالفوا هذا الخبر نفسه وهدموا به أكثر أصولهم ؟ لأنهم يقولون : لا يقبل خبر الآحاد الثقات ^(١) التي لم يجمع عليها فيما ^(٢) إذا كثرت به البلوى ، وهذا أمر تكثر به البلوى ، ولا يعرفه أهل المدينة وغيرهم ! قبلوا فيه خبراً لاخبريه * وهم قد ردوا بأقل من هذا خبر الوضوء من مس الذكر ، ويقولون : لا يقبل خبر الآحاد الثقات إذا كان زائداً على ما في القرآن أو مخالفه ، وردوا بهذا حديث العيين مع الشاهد ، وكذبوا ما هو مخالف لما في القرآن *

ولا خلاف للقرآن أكثر من قول الله تعالى : (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فقالوا هم : إلا بني تغلب فلا يؤدون الجزية ولا صغار عليهم ، بل يؤدون الصدقة مضاعفة ، خالفوا القرآن ، والسنن المنقولة نقل الكافة ^(٣) بخبر لاخبر فيه ! * وقالوا : لا يقبل خبر الآحاد الثقات إذا خالف الأصول ، وردوا بذلك خبر القرعة في الأعباء الستة ، وخبر المصرة ، وكذبوا ، ما هما مخالفين للأصول ! بل هما أصلاً من كبار الأصول *

وخالفوا هنا جميع الأصول في الصدقات ، وفي الجزية بخبر لايساوى بمره ! * وتعللوا بالاضطراب في أخبار الثقات ، وردوا بذلك خبر « لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان » وخبر « لا قطع إلا في ربيع دينار فصاعداً » وأخذوا هنا بأسقط خبر وأشدّه اضطراباً ، لأنه يقول راويه مرة : عن السفاح بن مطرف ، ومرة : عن السفاح ابن المثنى ، ومرة : عن داود بن كردوس أنه صالح عمر عن بني تغلب ، ومرة : عن داود ابن كردوس عن عبادة بن النعمان أو زرعة بن النعمان بن زرعة أنه صالح عمر * ومع شدة هذا الاضطراب المفرط فإن جميع هؤلاء لا يدرى أحد من هم من خلق الله تعالى ؟ *

وكم من قضية ^(٤) خالفوا فيها عمر ، ككلامه مع عثمان في الخطبة ، ونفيه في الزنا ، وإغرامه في السرقة بعد القطع ، وغير ذلك *

، ولذلك قال الجصاص في أحكام القرآن (ج ٣ ص ٩٤) بهذا كرواية طودين كردوس : « هنا خبر مستفيض عند أهل الكوفة » ، قد وردت به الرواية والنقل القاطع عملاً وعقداً بأعاصمهم راجع هناك ، وكذلك أبو يوسف في الخراج (ص ١٤٣) وكذلك البلاذري في فتوح البلدان (ص ١٨٩) طبع مصر سنة ١٣١٩ (١) كلمة الثقات ، زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) كلمة « فيما » زيادة من النسخة رقم (١٦) (٣) من قوله ولا صغار عليهم بل يؤدون ، إلى هنا سقط خطا من النسخة رقم (١٦) (٤) في النسخة رقم (١٦) « قصة »

وقد صح عن عمر — بأصح طريق — من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة (١) عن الحكم بن عثية عن إبراهيم النخعي عن زياد بن حدير (٢) قال : أمرني عمر بن الخطاب أن أخذ من نصارى بني تغلب العشر ، ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر (٣) * قال أبو محمد : فكما لم يسقط أخذ نصف العشر من أهل الكتاب الجزية عنهم فكذلك لا يسقط أخذ العشر من بني تغلب أيضاً الجزية عنهم ، وهذا أصح قياس ، لو كان شيء من القياس صحيحاً ، فقد خالفوا القياس أيضاً *

ثم لو صح وثبت لكانوا (٤) قد خالفوه ، لأن جميع من روه عنه — أولهم عن آخرهم — يقولون كلهم : أن بني تغلب قد تقضوا تلك الذمة ، فبطل ذلك الحكم * ورووا ذلك أيضاً عن علي ، وخالفوا عمر . وعلياً والخبر الذي به احتجوا والقرآن والسنة — : في أخذ الجزية من كل كتابي في أرض العرب وغيرها ، ككهر ، واليمن وغيرها وفعل الصحابة رضي الله عنهم والقياس ، ونعوذ بالله من الخذلان *

٧٠٢ — مسألة — ولا يجوز أخذ زكاة ولا تعشير مما يتجر به تجار المسلمين ، ولا من كافر أصلاً ، تجر في بلاده (٥) أوفى غير بلاده ، إلا أن يكونوا صلحو على ذلك مع الجزية في أصل عقدهم ، فتؤخذ حيثئذ منهم والا فلا *

أما المسلمون فقد ذكرنا قبل أنه لا زكاة عليهم في المروض لتجارة كانت أو لغير تجارة (٦) وأما الكفار فانما أوجب الله تعالى عليهم الجزية فقط ، فان كان ذلك صلحاً مع الجزية فهو حق وعهد صحيح ، وإلا فلا يحل أخذ شيء من أموالهم بمدة صحة عقد الذمة بالجزية والصغار ، مالم ينقضوا العهد . وبالله تعالى التوفيق *

وقال أبو حنيفة : يؤخذ من أهل الذمة إذا سافروا نصف العشر في الحول مرة فقط ولا يؤخذ منهم من أقل من مائتي درهم شيء ، وكذلك يؤخذ من الحرق العشر إذا بلغ مائتي درهم ، وإلا فلا ، إلا أن كانوا لا يأخذون من تجارنا شيئاً ، فلا نأخذ من تجارهم شيئاً * وقال مالك : يؤخذ من أهل الذمة العشر إذا تجروا إلى غير بلادهم ، مما قل أو أكثر إذا باعوا ، ويؤخذ منهم في كل سفرة كذلك ، ولو مراراً في السنة ، فان تجروا في بلادهم

(١) في النسخة رقم (١٦) د شيب «وهو خطأ» (٢) حدير — بضم الحاء. وفتح الدال المهملة ، وفي النسخة رقم (١٦) د جابر ، وفي نصب الراية (ج ١ ص ٣٩٦) د جريرو كل خطأ (٣) نقل الزبيدي في نصب الراية أنه رواه عبد الرزاق في مصنفه عن علقمة بن كثير عن شعبة ، وروى يحيى في الخراج عن شريك عن إسرائيل كلاهما عن إبراهيم بن مهاجر عن زياد ابن حدير نحوه ولكن فيه أنه يأخذ من بني تغلب نصف العشر ، رقم (٢٠٢ و ٢٠٣) ، وروى أبو يوسف في الخراج (ص ١٤٤) عن اسمعيل بن إبراهيم بن مهاجر عن إسماعيل بن زياد التلطيظ علي بن تغلب ، واسمعيل وابوه ضعيفان من قبل حفظهما (٤) في النسخة رقم (١٤) د لكان وما هنا أصوب (٥) في النسخة رقم (١٦) د بده (٦) في النسخة رقم (١٤) د أوليتها *

لم يؤخذ منهم شيء ، ويؤخذ من الحريرين كذلك إلا فيما حلوا (١) إلى المدينة خاصة من الخطة ، والزيب (٢) خاصة ، فإنه لا يؤخذ منهم إلا نصف العشر فقط .

قال أبو محمد : احتجوا في ذلك بما روى من طريق معمر عن الزهري عن السائب ابن يزيد : كنت أعشر مع عبد الله بن عتبة زمن عمر بن الخطاب ، فكان يأخذ من أهل الذمة أنصاف عشر أموالهم فيما تجروا به .

وبحديث أنس بن سيرين عن أنس بن مالك عن عمر بن الخطاب : خذ (٣) من المسلمين من كل أربعين درهما درهما ؛ ومن أهل الذمة من كل عشرين درهما درهما ، ومن لازمة له من كل عشرة دراهم درهما (٤) .

ومن طريق زياد بن حدير : أمرني عمر بأن آخذ من بني تغلب العشر ، ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر .

ومن طريق مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد قال : كنت غلاماً مع عبد الله ابن عتبة على سوق المدينة زمان عمر بن الخطاب ، (٥) فكان يأخذ من النبط العشر .

قال أبو محمد : هذا كله لاجبة فيه ، لأنه ليس عن رسول الله ﷺ .
وأيضاً فرب قضية خالفوا فيها عمر قد ذكرناها آنفاً ، وليس يجوز أن يكون بعض حكم عمر حجة وبمعنه ليس بحجة .

وأيضاً فإن هذه الآثار (٦) مختلفة عن عمر ، في بعضها العشر من أهل الكتاب ، وفي بعضها نصف العشر ، فما الذي جعل بعضها أولى من بعض ؟

وقد خالف المالكيون هذه الآثار في تفرقهم بين تجارتهم في أقطار بلادهم أو غيرها .
وخالفها (٧) الحنفيون في وضعهم ذلك مرة في العام فقط ، وليس ذلك في هذه الآثار .
وذكروا في ذلك خبراً فاسداً من طريق ابن أبي ذئب (٨) عن عبد الرحمن بن مهران :

أن عمر كتب (٩) إلى أيوب بن شرحبيل : خذ من المسلمين من كل أربعين ديناراً ديناراً ، ومن أهل الكتاب من كل عشرين ديناراً ديناراً ، إذا كانوا يدبرونها ، ثم لا تأخذ منهم شيئاً حتى رأس الحول ، فاني سمعت ذلك من سمعه ممن سمع النبي ﷺ .

قال أبو محمد : وهذا عن مجهولين ، وليس أيضاً فيه بيان أنه سمع من النبي ﷺ (١٠) .

(١) في النسخة رقم (١٦) ، «الماحلوا» (٢) في النسخة رقم (١٦) «والزيب» بدل «والزيب» (٣) كلمة «خذ» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٤) في النسخة رقم (١٦) «الذمة» بدل «الذمة» (٥) في النسخة رقم (١٦) «زمن عمر» (٦) في النسخة رقم (١٦) «الذمة» بدل «الذمة» (٧) في النسخة رقم (١٦) «الذمة» بدل «الذمة» (٨) كلمة «ذئب» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٩) في النسخة رقم (١٦) «الذمة» بدل «الذمة» (١٠) قوله «قال أبو محمد : وهذا عن مجهولين ، إلى هنا سقط من النسخة رقم (١٦)»

قال أبو محمد: فكيف وقد رويت عن عمر رضى الله عنه بيان هذا كله؟ كما حدثنا أحمد
ابن محمد بن الجصور ثنا أحمد بن عيسى ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد ثنا الأنصاري — هو
القاضي محمد بن عبد الله بن المثنى — عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي مجلز قال :
بعت عمر عماراً ، وابن مسعود ، وعثمان بن حنيف إلى الكوفة — قد كرا الحديث وفيه — :
أن عثمان بن حنيف مسح الأرض فوضع عليها كذا وكذا ، وجعل في أموال أهل الذمة
الذين يختلفون بها من كل عشرين درهماً درهماً ^(١) وجعل على رؤوسهم — وعطل من
ذلك النساء والصبيان — : أربعة وعشرين ، ثم كتب بذلك إلى عمر فأجازه ^(٢) .
فصح أن هذا كان في أصل العهد والعقد وذمتهم .

وبه إلى أبي عبيد : ثنا عبد الرحمن بن مهدى ثنا سفيان الثوري عن عبد الله بن خالد العيسى
قال : سألت زياد بن حدير : من كنتم تعشرون ^(٣) قال ^(٤) ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً
كنا نعشر تجار أهل الحرب كما يعشروننا إذا أتيناهم ^(٥) .
فصح أنه لم يكن يؤخذ ذلك ممن لم يعاقده على ذلك .

وبه إلى أبي عبيد : ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق بن سبرة عن مسروق قال :
والله ما عملت عملاً أخوف عندي أن يدخلني النار من عملكم هذا ، وما بي أن أكون
ظلمت فيه مسلماً أو معاهداً ديناراً ولا درهماً ، ولكن لأدري ما هذا الجبل ^(٦) الذي
لم يسنه رسول الله ﷺ بولا أبو بكر ، ولا عمر ؟ قالوا : فما حملك على أن دخلت فيه ؟
قال : لم يدعني زياد بولا شريح ، ولا الشيطان حتى دخلت فيه ^(٧) .

(١) كلمة «درهما» الثانية سقطت خطاً من النسخة رقم (١٦) (٢) انظر خراج أبي يوسف (ص ٢٩ و ٣١) في مسح
أرض السواد ، وقد روي هذا الاثر بطولاً عن سعيد بن أبي عروبة (ص ٤٢) وانظره أيضاً في (ص ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧) في
النسخة رقم (١٦) «تشر» وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٦) «قالوا» وهو خطأ (٥) رواه يحيى بن آدم رقم
(٦٤٠) عن سفيان بن سعيد — هو الثوري — عن عبد الله بن خالد العيسى عن عبد الله بن مغفل عن زياد بن حدير قال : وما كنا
نعشر مسلماً ولا معاهداً ، قال قلت : فمن كنتم تعشرون ؟ قال : تجار أهل الحرب كما يعشروننا إذا أتيناهم بواطن أن
أصل الحلى سقط منه عن عبد الله بن مغفل ، في الاستناد ، وعبد الله بن خالد العيسى لم أجده ترجع ولا ذكر (٦) لأدري
ما المراد بالجبل هنا ، يوفى النسخة رقم (١٤) «والجبل» بالهم وهو شكل ايها ، وانما رجعت الذي بالنسخة رقم (١٦)
لموافقة ما في طبقات ابن سعد كما ذكره انشاء الله (٧) قال ابن سعد في الطبقات (ج ٥ ص ٥٥) «اخبرنا عبد الله
ابن نعيم ثنا الأعمش عن شقيق قال : كان مسروق على السلسلة بين فكان يصلي ركعتين ركعتين يعني بذلك السنة .
انا أبو معاوية ثنا الأعمش عن شقيق قال : قلت لمسروق ما حملك على هذا العمل ؟ قال : لم يدعني ثلاثة : زياد وشريح
والشيطان حتى أقفوني فيه ! انا يحيى بن حماد ثنا أبو عروبة عن سليمان — هو الأعمش — عن شقيق قال : كنت مع مسروق
بالسلسلة ستين يصلي ركعتين يريد بذلك السنة ، قال فسمعت يقول : ما عملت عملاً أخوف علي من أن يدخلني النار
من عمل هذا ، وما بي أن أكون أصيب درهماً ولا ديناراً ولا ظلمت مسلماً ولا معاهداً ، ولكن لأدري ما هذا الجبل (٩)
الذي لم يسنه رسول الله ﷺ بولا أبو بكر ولا عمر ؟ قال قلت : فأردك عليه وقد كنت تركه ؟ قال : اكتبني

قال أبو محمد : فصح أنه عمل محدث ، ولا يجوز أن يظن بعمر رضى الله عنه أنه تعدى ما كان في عقدهم ، كما لا يظن به في أمره أن يؤخذ من المسلمين من كل أربعين درهماً درهم أنه فيما هو أقل من مائتي درهم . وبالله تعالى التوفيق *

٧٠٣ — مسألة — وليس في شيء مما أصيب من العنبر والجواهر ^(١) والياقوت والزمرّد — بحريه ويريه — شيء أصلاً ، وهو كله لمن وجده *

وقد روى من طريق الحسن بن عماره عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب : أن في العنبر ، وفي كل ^(٢) ما استخرج من حلية البحر الحسن ^(٣) ، وبه يقول أبو يوسف *

قال أبو محمد : الحسن بن عماره مطرح *

وقد صح عن ابن عباس أنه قال في العنبر : إن كان فيه شيء فقيه الحسن ، من طريق سفیان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس ، وروى أيضاً عن ابن عباس : لا شيء فيه ^(٤) *

قال أبو محمد : قال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فصح أنه لا يحل اغرام مسلم شيئاً بغير نص صحيح ، وكان ^(٥) — بلاخلاف — كل ما لا ريب له فهو لمن وجده . وبالله تعالى التوفيق *

زيد وخرج والفيضان ثم زوالا يزونه لحياتهم وفيه ! أخبرنا همام بن الوليد الطائلي ثنا أبو عروبة عن حسين بن أبي وائل : أن مسروقاً حين حضر الموت قال : اللهم لا موت على امرأته رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر ولا عمر ، ولا عثمان كتم صغراً ، ولا يضاء عند أحد من الناس غير ما في سيفي هذا فكنفوني به وقد قال ابن سعد قال هذا أن مسروقاً كان خدياً وأنه كان لا يأخذ من القضاة رزقاً ، وقال أخبرنا أن مسروقاً مات ودفن بالسلسلة بواسطة فلما من هذا أن السلسلة مكان واسطوان مسروقاً كان متروكاً لساناً من شؤعه وعمره كان قاعياً ، وأنه تمى الخروج من حمله بل خرج منه ثم طأليه ثم قدموني أن يتركه . فما هذا العمل ؟ هل هو القضاء أو عمل آخر ؟ أما القضاء فقد ستر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر ، وهل ابن حزم في الأيمان بالآثر متايد لحال أن مسروقاً كان عاملاً على شيء ما يتعلق بالمال من خراج أوجرية أو غيرهما والذي ساءه الحبل ، ١٤ ولما توفى إلى عمر فتهان شأله الله تعالى

(١) في النسخة رقم (١٤) « أو الجواهر » (٢) في النسخة رقم (١٦) « وكل » (٣) استترى بالظن في نصب الولاية عن عمر بن الخطاب لما قلعه صاحب الهداية فهو ناسد ولكن ما هنا يدل على العمود ولم يطلع عليه الزلمي وإن كان الاستناد حقيقاً (٤) قلعه الزلمي في نصب الولاية (ج ١ ص ٤٠٧) عن عبد الرزاق « أخبرنا الثوري عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس أن إبراهيم بن سعد كان عاملاً بدمشقلابن عباس عن العنبر ؟ فقال : إن كان في شيء فالحسن ، ثم قاله ورواه القاضي أنا سفیان الثوري به ، (٥) في النسخة رقم (١٦) « ووجد » بدلاً « وكان » وهو خطأ *

زكاة الفطر

٧٠٤ - مسألة (١) - زكاة الفطر من رمضان فرض واجب على كل مسلم ، كبير أو صغير ، ذكر أو أنثى ، حر أو عبد ، وإن كان من ذكرنا جنيثاني بطن أمه (٢) عن كل واحد صاع من تمر أو صاع من شعير ، وقد قدمنا أن الصاع أربعة أمداد بمقدار النبي ﷺ وقد فسرناه قبل ، ولا يجزئ شيء غير ما ذكرنا ، لا قمح ولا دقيق قمح أو شعير ، ولا خبز (٣) ولا قيمة ؛ ولا شيء غير ما ذكرنا *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن رافع ثنا ابن أبي فديك أنا الضحاك ابن عثمان عن نافع عن ابن عمر قال : « فرض رسول الله ﷺ على كل نفس من المسلمين - حر أو عبد ، رجل أو امرأة ، صغير أو كبير - : صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا أبو اسحاق البلخي ثنا الفريرى ثنا البخاري ثنا أحمد بن يونس ثنا الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر قال : « أمر رسول الله ﷺ بزكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير » *

وقال مالك : ليست فرضاً . واحتج لمن قلده بأن قال : معنى « فرض رسول الله ﷺ » أي قدر مقدارها *

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لأنه دعوى بلا برهان وإحالة اللفظة عن موضوعها (٤) بلا دليل ، وقد أوردنا أن رسول الله ﷺ أمر بها (٥) وأمره فرض ، قال تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) *

وذكروا خبراً رويناه من طريق قيس بن سعد : « أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة ، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ، ونحن نفعله » * وعنه أيضاً : « كنا نصوم عاشوراء ونعطي زكاة الفطر لما لم ينزل علينا صوم رمضان

(١) كلمة مسألة ، زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) سياتي ابن حزم به ؛ فانه قال في آخر المسألة ٧١٨ « ومن ولدين ابناض الشمس من يوم الفطر فابعد ذلك أو اسلم كذلك ليس عليه زكاة فطر » (٣) في النسخة رقم (١٤) « لا قمح ولا دقيق ولا خبز » (٤) في النسخة رقم (١٦) وإحالة اللفظ عن موضوعه (٥) قوله أمرها ، سقط خطأ من النسخة رقم (١٦) *

والزكاة ، فلما نزل لم يقر ولم تنه عنه ، ونحن فعله » (١) *

قال أبو محمد : وهذا الخبر حجة لنا عليهم ، لأن فيه أمر رسول الله ﷺ بزكاة الفطر ، فصار أمراً مقترضاً ثم لم ينه عنه ، فبقي فرضاً كما كان ، وأما يوم عاشوراء فلولا أنه عليه السلام صح أنه قال بعد ذلك : « من شاء صامه ومن شاء تركه » لكان فرضه باقياً ، ولم يأت مثل هذا القول في زكاة الفطر ، فبطل تعليقهم بهذا الخبر ، وقد قال تعالى : (أقموا الصلاة وآتوا الزكاة) وقد سمي رسول الله ﷺ زكاة الفطر زكاة ، فهي داخلة في أمر الله تعالى بها ، والدلائل (٢) على هذا تكثر جداً *

وروينا عن وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن سليمان الأحول عن محمد بن سيرين وأبي قلابة قالاً جميعاً : زكاة الفطر فرضة هو قول الشافعي وأبي سليمان وغيرهما * وأجاز قوم أشياء (٣) غير ما أمر به رسول الله ﷺ فقال قوم : يجزئ فيها التمتع وقال آخرون : والزيب والأقط (٤) *

واحتجوا بأشياء منها : أنهم قالوا : إنما يخرج كل أحد ما يأكل ومن قوت أهل بلده ، قلنا : هذه دعوى باطل بلا برهان ، ثم قد تقتضوها لأنه إنما يأكل الخبر لا الحب ، فأوجبوا أن يعطى خبزاً لأنه هو أكله ، وهو قوت أهل بلده ، فان قالوا : هو غير ما جاء به الخبر ، قلنا : صدقتم وكذلك ما عدا التمر والشعير *

وقالوا : إنما خص عليه السلام بالذكر التمر والشعير لأنهما كانا قوت أهل المدينة * قال أبو محمد : وهذا قول فاحش جداً ؛ أول ذلك أنه كذب على رسول الله ﷺ مكشوف !! لأن هذا القائل قوله عليه السلام ما لم يقل ؛ وهذا عظيم جداً *

(١) هذا الحديث بلفظه رواه النسائي (ج ٤ ص ٤٩) بإسنادين : أحدهما من طريق الحكم بن حنيفة عن القاسم عن عمرو ابن شريك عن قيس ؛ والآخر من طريق سلمة بن كيل عن القاسم عن أبي عمار الهذلي عن قيس ، وهما إسنادان صحيحان رواتهما غات ، والسجبان بن حمير قال فيفتح (ج ٣ ص ٢٩١) : « وتجب بأن يستأذروا بأهلها » ويعني هذا السبيل في شرح النسائي والثوري كافٍ في الأوطار (ج ٤ ص ٢٥٠) ؛ وهو خطأ ؛ فليس فيه بهر لفظ ؛ بل هو الحق لا دليل فيعمل النسخ كما قال ابن حجر : لا احتمال إلا اكتشاف بالامر الأول ؛ لأن نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخره ، وكما قال المؤلف ، وأما حكاية ابن حزم عن مالك القول بأنها ليست فرضاً فهو موهوم بل قيل عنه ، قال مالك في الموطأ (ص ١٢) : « يجب زكاة الفطر على أهل البادية كما يجب على أهل القرى ، وذلك أن رسول الله ﷺ لم يفرق بين زكاة الفطر من رمضان على الناس ، على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين ، وإنما أحكام السبيل في شرح النسائي عن إمامهم علي بن أبي حمزة الأصبهاني عن أبيه عن مالك بن أنس عن ابن أبي نعيم ، وحكام ابن رشد في بداية المتهجد (ج ١ ص ٢٥٣) عن بعض المتأخرين من أصحاب مالك . (٢) في النسخة رقم (١٦) « والليل » وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) « د شيتا » وهو خطأ (٤) يفتح المدة مع كسر الفاء أو وضها أو إسكانها ؛ ويكسر المدة مع كسر الفاء أو إسكانها ؛ ويعني المدة مع إسكان الفاء فقط ، وهو شيء يتخذ من اللبن الخبيض ، كما تنوع من اللبن الجاف .

وقال له: من أين لك أن رسول الله ﷺ أراد أن يذكر القمع، والزبيب فسكت
عنهما وقصد إلى التمر والشعير لأنهما قوت أهل المدينة؟ وهذا لا يعطيه إلا من أخبره
عليه السلام بذلك عن نفسه؛ أو من نزل عليه وحى بذلك *
وأيضاً: قلوا صح لم ذلك لكان القرض في ذلك لا يلزم إلا أهل المدينة فقط *
وأيضاً: فإن الله تعالى قد علم وأنذر بذلك رسوله ﷺ أن الله تعالى سيفتح لهم
النشأ، والعراق بمصر، وما وراء البحار، فكيف يجوز أن يلبس على أهل هذه البلاد
دينهم؟ فيريد منهم أمراً ولا يذكره لهم؟ ويلزمهم بكلامه ما لا يلزمهم من التمر والشعير؟
ونعوذ بالله من مثل هذا الظن الفاسد المختلط *
واحتجوا بأخبار فاسدة لا تصح *

منها خبر رويته من طريق اسمعيل بن أمية عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي
ذباب عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري «فرض رسول الله ﷺ صدقة
القطر صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط» (١) *
والحارث ضعيف، ثم لو صح لما كان فيه إلا الألفاظ لا سائر ما يجوزون *
ومن طريق ابن وهب عن كثير بن عبد الله بن عمرو المزني عن ربيع بن عبد الرحمن
عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قد ذكر «صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب أو صاعاً
من أقط أو صاعاً من شعير» *
وكثير بن عبد الله ساقط، لا يجوز الرواية عنه، (٢) ثم لو صح لم يكن فيه
إلا الألفاظ، والزبيب *

(١) حرق السامي (ج ١ ص ١٠١) (٢) مكناجيه هذا الاستاد هنا: «ربيع بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري، المعروف أنزيما يروي عن أبي عبد الرحمن عن عبد الله بن سعيد؛ قاله ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، وقد رويته ابن سعد في الطبقات (ج ٢ ص ٨) ونحوه: «أخبرنا محمد بن عمرنا عبد الله بن عبد الرحمن الجعفي عن الزهري عن عروة بن عائفة، قال: وأخبرنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، قال: وأخبرنا عبد العزيز بن محمد عن ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه عن جدنا قالوا: نزل فرض شهر رمضان بعدما صرفت القبلة إلى الكعبة بشهر، في شعبان، على رأس ثمانية عشر شهراً من هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه السنة بركة القطر، وذلك قبل أن تخرس الزكاة الأموال، وأن تخرج عن الصغير والكبير، والمروءة، والذكور والاشخاص، صاع من تمر، أو صاع من شعير، أو صاع من زبيب، أو مدق من بر، وكان يخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل القطر يومين، فأمر بأخراجه قبل أن يندو إلى المصلى، وقال: اعترهم - يعني المساكين - عن طواف هذا اليوم، وكان يتسبوا إذا رجع إلى الخ وقلنا ابن حجر في التلخيص (ص ١٨٦) عن ابن سعد بعض اختلاف، ولولا ضعف عبد بن عمر الواقدي لكان طريق الزهري وطريق عبد الله بن عمر صحيحين، ولكنه يصلح المتابعات ويدل على أن الحديث أصلاً من اختلاف طرقهما يريدان حرم، وتبين من هذا أن كثير بن عبد الله لم يفرق بينهما ربيع، «دائمة: ربيع بالصغير

ومن طريق نصر بن حماد عن أبي معشر المسدني عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قد ذكر: «صاعا من تمر أو من شعير أو من زبيب أو من قح، ويقول: أغنهم عن تطواف هذا اليوم» (١) •

وأبو معشر المدني هذا نجيح مطرح يحدث بالموضوعات عن نافع وغيره •
ومن طريق يعلى عن حماد بن زيد عن النعمان بن راشد عن الزهري عن ثعلبة بن أبي صعير (٢) عن أبيه عن النبي ﷺ «صاعا من بر عن كل ذكر أو أنثى، صغير أو كبير، غنى أو فقير، حر أو مملوك» •
والنعمان بن راشد ضعيف كثير الغلط، ثم لو صح لكان أبو حنيفة قد خالفه، لأنه لا يوجب إلا نصف صاع من بر •

ومن طريق همام بن يحيى: ثنا بكر بن وائل بن داود ثنا الزهري عن عبد الله بن ثعلبة أو ثعلبة بن عبد الله عن النبي ﷺ: «أنه أمر في صدقة الفطر صاع تمر أو صاع شعير على كل واحد، أو صاع قح بين اثنين» •
وعن ابن جريج عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة عن النبي ﷺ •
وهذان مرسلان •

ومن طريق مسدد عن حماد بن زيد عن النعمان بن راشد عن الزهري عن ثعلبة بن أبي صعير عن أبيه عن النبي ﷺ (٣) في صدقة الفطر: «صاع من قح على كل اثنين» •
ومن طريق سليمان بن داود العتكي (٤) عن حماد بن زيد عن النعمان بن راشد عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة أو ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعير (٥) عن أبيه عن النبي ﷺ (٦) في صدقة الفطر: «صاع من بر على كل اثنين» •
فصل هذا الحديث راجعا إلى رجل مجهول الحال، مضطرب عنه، مختلف في اسمه، مرة عبد الله بن ثعلبة، ومرة ثعلبة بن عبد الله، ولا خلاف في أن الزهري لم يلق ثعلبة ابن أبي صعير، وليس لعبد الله بن ثعلبة صحة •

وبه ضعف (١) رواه القارظي بمناه (ص ٢٢٤) من طريق وكيع عن أبي معشر، ونسبه ابن حجر في التلخيص (ص ١٨٦) إلى أبيه أيضا. وقد طرعا رواه ابن سماعة أصلا (٢) صغير - بضم الصاد وضع العين المهملةين، وأصله ألفاظ هذا الحديث بوطرقة في أبي داود (٢٠ ص ٣١) والقارظي (ص ٢٢٢ و ٢٢٤) (٣) كلمة «في» زاد في المتن في نسخة (٤) متحسين المهملة والثاني التثنية بالكاف، وهو الواو الريح الزهراني الحافظ، وفي النسخة رقم (١٦) «الثنى» وهو خطأ فاقش (٥) في النسخة رقم (١٦) «عن النعمان بن راشد» ثعلبة أو ثعلبة بن أبي صعير، وهو خطأ (٦) كلمة «في» زاد في المتن في نسخة رقم (١٤) -

وأحسن حديث في هذا الباب ما حدثاه حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك ابن أيمن ثنا أحمد بن زهير بن حرب (١) ثنا موسى بن إسماعيل ثنا همام بن يحيى عن بكر بن وائل ، أن الزهري حدثه عن عبد الله بن ثعلبة بن أبي صعب (٢) عن أبيه « أن النبي ﷺ قام خطيباً فأمر بصدقة الفطر ، صاع تمر أو صاع شعير عن كل واحد » * ولم يذكر البر ولا شيئاً غير التمر والشعير ، ولكننا لا نحتاج به . لأن عبد الله بن ثعلبة مجهول ، ثم هذا كله مخالف لقول مالك ، والشافعي *
ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب عن أبي يزيد المدني (٣) : « أعطى رسول الله ﷺ المظاهر شعيراً وقال : أطعم هذا فان مدين من شعير يقضيان مدّاً من قح » *
وهذا مرسل *

ومن طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب : « أن رسول الله ﷺ لما حج بعث صارخاً في بطن مكة : ألا ان زكاة الفطر حتى واجب على كل مسلم ، مدان من حنطة أو صاع مما سوى ذلك من الطعام » *
وهذا مرسل *

وعن جابر الجعفي عن الشعبي : « كانوا يخرجون على عهد رسول الله ﷺ زكاة الفطر (٤) صاع من تمر أو صاع من شعير (٥) أو نصف صاع من بر » *
وهذا مرسل *

ومن طريق الليث عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر . وعقيل بن خالد . وعمرو بن الحارث (٦) قال عبد الرحمن وعقيل : عن الزهري وقال عمرو : عن يزيد بن عبد الله بن قسيط (٧) ، ثم اتفق يزيد والزهري عن سعيد بن المسيب : « فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر مدين من حنطة (٨) » *

(١) في النسخة رقم (١٦) « تناه زهير بن حرب وهو خطأ فاحش ، فلنا بن أيمن وليسته ٢٥٢ وزهير أمات سنة ٢٣٤ ، وأما عبد بن أيمن بالرواية عن أحمد بن زهير بن حرب (٢) في النسخة رقم (١٦) « بن صعب وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) « أن زيداً المدني وهو خطأ ، وأبو زيد هنا تابعي ثقة (٤) قوله « زكاة الفطر » سقط من النسخة رقم (١٦) (٥) رسم في الأصلين « صاع » مصحوباً بفتح الهمزة في الموضعين ، ووضع عليها في النسخة رقم (١٤) كلمة « كنا » أشار إلى احتمال الخطأ ، والحق أنه صواب ، ففي البخاري في أبواب الصبر وفي حديث ابن عمر : « كاعتبر النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : أربع « فانه في رواية ابن عمر بالنصب ، وفي حاشية النسخة لغير ثنية من متناصه على رواية ابن عمر بين واحد على لتاريخه من الوقت على التصويب بصورة المرفوع والمجوز ، وانظر (شرح ابن عيمش على المفضل) طبع الادارة بالثبوتية (ج ١ ص ٢١٩ و ٢٠) (٦) في النسخة رقم (١٦) ، عمرو بن خالد وهو خطأ (٧) بضم التاء وقيل الذين المهمة وآخره طاء مهمة ايضاً (٨) في النسخة رقم (١٦) « من كل حنطة ، وهو خطأ » *

وهذا مرسل *

ومثله أيضا عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن القاسم بن محمد بن أبى بكر، وع سالم
ابن عبد الله بن عمر، وأبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف كلهم عن رسول الله ﷺ
وهى مراسيل *

ومن طريق حميد عن الحسن عن ابن عباس: « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فرضها — يعنى زكاة الفطر — صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو نصف صاع من بر *
ولا يصح للحسن سماع من ابن عباس (١) »

وروى أيضا من طريق أبى هريرة، وأوس بن الحارث، وعمرو بن شعيب عن
أبيه عن جده وكل ذلك لا يصح، ولا يشتغل به، ولا يعمل به الا جاهل (٢) *
قال أبو محمد: وهذا بما نقصت كل طائفة منهم (٣) فيه أصلا *

فأما الشافعيون فانهم يقولون عن الشافعى: بأن مرسل سعيد بن المسيب حجة،
وقد تركوا ههنا مرسل سعيد بن المسيب *

وقال الشافعى: فى أشهر قوله لا تجزى زكاة الفطر الا من حب تخرج منه الزكاة،
وتوقف فى الأقط، وأجازة مرة أخرى *

وأما المالكيون فأجازوا المرسل وجعلوه كالمسند، وغالفوا ههنا من المراسيل
مالو جاز قبول شيء منها لجاز ههنا، لكثرة ما وشهرتها ومجبتها من طريق (٤) فقهاء المدينة *
وأما الحنفيون فانهم — فى أشهر رواياتهم عنه — جعل الزيب كالبرقى أنه يجزى
منه نصف صاع، ولم يجز الأقط إلا بالقيمة ولا أجاز غير البر والشعير وديقهما
وسويقهما والتمر والزيب (٥) فقط إلا بالقيمة، وهذا خلاف لبعض هذه الآثار (٦)
وخلاف جميعها فى إجازة القيمة، والعجب كله من إطباقهم (٧) على أن راوى الخبر اذا تركه

(١) حديث الحسن بن ابن عباس رواه أبو داود (ج ٢ ص ٣١١) والنسائى (ج ٥ ص ٥٠) والدارقطنى (ص ٢٢٧) وروى
نعمه الدارقطنى ص ٢٢٢ عن ابن سيرين عن ابن عباس ورجالهم قاتلوا انهم قطعوا لان ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس شيئا
وروى الحاكم فى نسخة (ج ١ ص ٤١) والدارقطنى (ص ٢٢١) من طريق يحيى بن عباد عن ابن جريح عن عطاء بن ابن عباس،
وصححه الحاكم وضمه النهدي يحيى بن عباد السجدي وقل عن القليل انه قال حديثه يدل على الكذب، (٢) حديث شافعى
هريرق رواه الحاكم (ج ١ ص ٤١٠) والدارقطنى (ص ٢٢١) وصححه الحاكم، وضمه النهدي بكر بن الاسود هو كمال. وروى
نعمه الدارقطنى موقوفا سنادا صحيح (ص ٢٢٤). وحديث أوس بن الحارث لم أجده. وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جمعه والترمذى (ج ١ ص ٥٨ طبع الهند) والدارقطنى (ص ٢٢٠) وقال الترمذى: « حديث غريب حسن » (٣) كلمة منهم
زيادة من التسنقرقم (١٤) (٤) فى التسنقرقم (١٤) « طرق » (٥) فى التسنقرقم (١٤) « والغدير » بدل « والزيب »
وهو خطأ (٦) فى التسنقرقم (١٤) « الاخبار » (٧) فى التسنقرقم (١٦) « اطايم » وهو خطأ لا معنى له *

كان ذلك دليلا على سقوط الخبر ، كما فعلوا في خبر غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا *
وقد حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا علي بن ميمون
الرقبي عن محمد — هو ابن الحسين — عن هشام — هو ابن حسان — عن ابن سيرين
عن ابن عباس قال : ذكر في صدقة الفطر قال : « صاع من بر ، أو صاع من تمر ، أو صاع
من شعير ، أو صاع من سلت » (١)

فهذا ابن عباس قد خالف ما روى بإصح إسناده يكون عنه (٢) ، فواجب عليهم رد
تلك الرواية ، والا فقد تقضوا أصلهم *

وذكر رواف ذلك حديثا صحيحا رويناه من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن عياض
ابن عبد الله أنه سمع أباسعيد الخدري يقول : « كنا نخرج زكاة الفطر ، صاعا من طعام ،
أو صاعا من شعير ، أو صاعا من تمر ، أو صاعا من أقط ، أو صاعا من زبيب » (٣) *
قال أبو محمد : وهذا غير مستند ، وهو أيضا مضطرب فيه على أبي سعيد *

فرويناه من طريق البخاري : ثنا معاذ بن فضالة (حدثنا أبو عمر) (٤) عن زيد — هو
ابن أسلم — عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال : « كنا نخرج على عهد (٥)
رسول الله ﷺ يوم الفطر صاعا من طعام ، وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط (٦)
والتمر » *

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن اسماعيل بن أمية أخبرني عياض بن عبد الله أنه
سمع أباسعيد الخدري يقول : « كنا نخرج زكاة الفطر — رسول الله ﷺ — فينا —
عن كل صغير وكبير حرم وملوك — من ثلاثة أصناف : صاعا من تمر ، صاعا من أقط ،
صاعا من شعير ، قال أبو سعيد : فأما أنا فلا أزال أخرجه كذلك » (٧) *

ومن طريق سفيان بن عيينة : ثنا ابن عجلان سمعت عياض بن عبد الله يخبر عن أبي سعيد
الخدري قال : « لم نخرج على عهد رسول الله ﷺ إلا صاعا من تمر أو صاعا من شعير
أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط أو صاعا من دقيق أو صاعا من سلت » ثم شك سفيان

(١) رواه الترمذي (ج ٥ ص ٥٠) ولكن فيه « صاعا » بالصب في المواضع الأربعة (٢) في المتن رقم (١٦) « يكون
فيه » وهو خطأ ، وائر ابن عباس هذا موقوف كآثرى ، وقد اشتهر تأمينا سبق الى المرفوع الذي عند الفارقي ، وقد
جعل ابن حزم هذا إسنادا صحيحا وليس كما قال ، فامتنع ، قال احمد وابن المديني وابن معين والبيهقي « محمد بن سيرين لم
يسمع من ابن عباس شيئا » قال شارح الفارقي ، وفي المراسيل لابن أبي حاتم نحوه عن احمد وابن المديني (ص ٦٨)
(٢) في الموطأ (ص ١٢٤) والبخاري (ج ٢ ص ٣١٠) ومسلم (ج ١ ص ٢٦٩) (٤) قوله « حدثنا أبو عمر » سقط خطأ من
الاصليين ، وزاد من البخاري (ج ٢ ص ٢٦١) وأبو عمر هو شخص بن ميسرة (هـ) في البخاري وفي عهد (٦) قوله « والبر »
والا لقط سقط خطأ من المتن رقم (١٦) (٧) هو في مسلم (ج ١ ص ٢٦٩) *

قال: «دقيق أوسلت» (١) ، *

ومن طريق الليث عن يزيد — هو ابن أبي حبيب — عن عبد الله (٢) بن عبد الله ابن عثمان أن عياض بن عبد الله حدثه أن أبا سعيد الخدري قال: «كنا نخرج في عهد رسول الله ﷺ صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من أقط ، لا نخرج غيره» يعني في زكاة الفطر *

قال أبو محمد: فقي بعض هذه الأخبار إبطال إخراج البرجيلة ، وفي بعضها إنبات الزبيب . وفي بعضها نقي ، وإنبات الأقط جملة ، وليس فيها شيء غير ذلك ، وهم يميون الأخبار المستندة — التي لا مغزى فيها — بأقل من هذا الاضطراب ، كحديث إبطال تمرهم الرضعة والرضعتين وغير ذلك (٣) *

ثم إنه ليس من هذا كله خبر مسند ، لأنه ليس في شيء منه أن رسول الله ﷺ علم بذلك فأقره . ولا عجب أكثر من يقول في خبر جابر الثابت: «كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ» وحديث أسماء بنت أبي بكر الثابت: «ذبحنا على عهد رسول الله ﷺ فرساً فأكلناه» — ابن هذان (٤) ليسا مستدين ، لأنه ليس فيما أن رسول الله ﷺ علم بذلك فأقره ، ثم يجعل حديث أبي سعيد هذا مستنداً على اضطرابه وتعارض رواته فيه !! *

فليقل كل ذي عقل: أيما أولى (٥) أن يكون لا يخفى على رسول الله ﷺ بيع رجل من أصحابه أمولده ، أو ذبح فرس في بيت أبي بكر الصديق أو بيت الزبير وبيتهما معطبان (٦) بيت رسول الله ﷺ وابنته عنده ، على عزة الخيل عندهم وقتها وحاجتهم إليها ، أم صدقة رجل من المسلمين في بني خندرة في عوالي المدينة بصاع أقط أو صاع زبيب

(١) طريق سفيان بخلاف داود (ج ٢ ص ٢٩ و ٣٠) والسنائي (ج ٥ ص ٥٢) والدارقطني (ص ٢٢٣) قال أبو داود: «زاد سفيان: أو صاعاً من دقيق قال حامد: فأذكروا عليه ذكره سفيان ، قال أبو داود: فهذا الزاد قوم من ابن حبة» وقال الدارقطني: «قال أبو الفضل: قال لعل بن الدبني — يعني لسفيان — وهو منا: يابا بعد لا يدكر في هذا الدقيق ، قال: بل هو فيه» وهو يدل على أن سفيان شك فيه ، ومرترة ، ومرقاس ترقته ، وأيقن أن الزاد من بيت منه (٢) كذا في الأصلين بالتكثير ، وفي السنائي (ج ٥ ص ٥٣) «عبد الله» بالتصغير ، وهو على الاختلاف في اسمه ، والذي في أبي داود (ج ٢ ص ٢٩) بالتكثير ، ووافقه الراجح (٣) ليس هذا من الاضطراب في شيء ، بل إن بعض الرواة يطيل بعضهم مختصر ، ومنهم من يذكر شيئاً وسبع غيره ، وزيادة لثقة مقبولة ، فالواجب جمع كل ما ورد في الروايات الصحيحة ، ألا تعارض فيها أصلاً (٤) هكذا في النسخة رقم (١٦) وهو صحيح عري ، وفي النسخة رقم (١٤) «هذين» (٥) في النسخة رقم (١٦) «في الأول» وما هنا هو الصحيح (٦) بتدريج التون المقترحة ، يعني إلى جانبه ، وأصله المحدود بالأطاس هو جبال الاخية ،

١٢ ولو ذبح فرس للأكل في جانب من جوانب بغداد ما كان يمكن أن يخفى في الجانب الآخر، ولو تصدقت امرأة أحدنا أو جاره الملاصق بصاع أقط أو صاع زبيب وصاع قح ما كان هو يعلمه في الأغلب، فأعجبوا لعكس هؤلاء القوم الحقائق (١) ثم إن هذه الطوائف الثلاثة مخالفة لما في هذا الخبر * أما أبو حنيفة فأشهر أقواله أن نصف صاع زبيب يجرىء وأن الأقط لا يجرىء إلا بالقيمة *

وأما الشافعي فأشهر أقواله أن الأقط لا يجرىء، وأجاز إخراج ما منعت هذه الأخبار من إخرجه، بما لم يذكر فيها من الذرة وغير ذلك * وأما المالكيون، والشافعيون مخالفوها حلة، لأنهم لا يجيزون إخراج شيء من هذه المذكورات في هذا الخبر إلا لمن كانت قوته، وخبر أبي سعيد لا يختلف فيه أنه على التخيير، وكلهم يجيز إخراج ما منعت هذه الأخبار من إخرجه * فمن أضل ممن يحتاج بما هو أول مخالف له ١٢ ما هذا من التقوى، ولا من البر : ولا من النصح لمن اغتر بهم (٢) من المسلمين !! *

وأما نحن فوالله لو أنشد (٣) صحيحاً شيء من كل ما ذكرنا من الأخبار لبادرنا إلى الأخذ به، وما توقعنا عند ذلك، لكنه ليس منها مسند صحيح ولا واحد، فلا يحل الأخذ بها في دين الله تعالى *

وقال بعضهم : إنما قلنا بجواز القمح لكثرة القائمين به، وجمع فرس بعضهم فادعى الاجماع في ذلك جرأة وجهلاً (٤) *

فذكروا ما رووه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر : « فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر على الذكر، والأنثى، والحرة، والعبد؛ صاع من تمر أو صاع (٥) من شعير، قال ابن عمر : ففعله الناس بعد مدين (٦) من قح » *

(١) أخط المؤلف وشدهذا وزعمه حديث أبي سعيد ليس مسنداً، وألفاظه تدل على أنه كان يعمل ما معروفاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما أحاط من روى عن جرح أمهات الأئمة ولا يوجد في الفرس موقوفان. (٢) في نسخة رقم (١٤) «د»، (٣) في نسخة رقم (١٦) «و» أما عن طرأسه، (٤) في نسخة رقم (١٦) «في ذلك حلاً» (٥) رسم صاع، ها في الموصفين يدون الألف في الأصلين، وأطروا كتابه قريبا، ويحتمل أيضاً أن يكون ما مر موعاً (٦) في نسخة رقم (١٤) «ينده بمدين» -

ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر: «فعدل الناس بعد (١) نصف صاع من بر، وكان ابن عمر يعطى التمر، فأعوز أهل المدينة التمر عما فأعطى الشعير» *.

قال أبو محمد: لو كان فعل الناس حجة عند ابن عمر ما استجاز خلافه، وقد قال الله تعالى: (إن الناس قد جعوا لكم). ولا حجة على رسول الله ﷺ بالناس، لكن حجة على الناس وعلى الجن معهم، ونحن نتقرب إلى الله تعالى بخلاف الناس الذين تقرب ابن عمر إليه بخلافهم *.

وذكروا ما روياه من طريق حسين عن زائدة ثنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر: «كان الناس يخرجون صدقة الفطر في عهد رسول الله ﷺ صاعاً من شعير، أو تمر، أو زبيب، أو سلت (٢)» *.

قال أبو محمد: هذا لا يستند، لأنه ليس فيه أن رسول الله ﷺ علم ذلك وأقره، ثم خلافهم له — لو استند وصح — كخلافهم لحديث أبي سعيد الذي ذكرنا، وإبطال تهويلهم بما فيه من «كان الناس يخرجون» بخلاف ابن عمر المخبر عنهم كما في خبر أبي سعيد سواء سواء *.

وأيضاً فإن راوى هذا الخبر عبد العزيز بن أبي رواد، وهو ضعيف مكر الحديث * حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا فاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن عمران بن حدير عن أبي مجلز قال قلت لابن عمر: إن الله تد أوسع، والبر أفضل من التمر! يعني في صدقة الفطر، فقال له ابن عمر: إن أمحاي (٣) سلكوا طريقاً فأنا أحب أن أسلكه *.

قال أبو محمد: فهذا ابن عمر قد ذكرنا أنه كان لا يخرج إلا التمر، أو الشعير، ولا يخرج البر، وقيل له في ذلك. فأخبر (٤) أنه في عمله ذلك على طريق (٥) أصحابه، فهو لا هم الناس الذين يستوحش من خلافهم (٦). وهم الصحابة رضی الله عنهم، بأصح طريق

(١) كلمة معدة. مخطوطة السحق رقم (١٦)، والذي في البحار (ج ٢ ص ٢٦١) وعدل الناس نصف صاع، الجوهري كذا في مسلم (ج ١ ص ٢٦٩) من طريق يونس بن ربيع عن أيوب. والذي هو إمامنا في داود (ج ٢ ص ٢٨) (٢) رواه أبو داود (ج ٣ ص ٢٨٧) والسنائي (ج ٥ ص ٥٣) والحاكم (ج ١ ص ٤٠٩) وصححه هو والهي، وعبد العزيز ابن أبي رواد ثقة عال، وقته أسعفين وأوصاهم وغيرهما، وتعالى المؤلف في تضعيفه وتبع ابن حبان أذعن أنه روى عن نافع عن ابن عمر صدقة موصوعة، قال الهي في الميزان: «هكذا قال ابن حبان مبرية» (٣) في السحق رقم (١٦) «أصحاي» بخطه، (٤) في السحق رقم (١٦) «أخبره» وهو خطأ (٥) في السحق رقم (١٦) «طريقة» وهو خطأ (٦) في السحق رقم (١٦) «من حالهم» وهو خطأ

وانهم ليدعون الاجماع بأقل من هذا اذا وجدوه *
وعن أفلح بن حيد : كان القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق يخرج زكاة الفطر
صاعا من تمر *

ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه : أنه كان اذا كان يوم الفطر أرسل صدقة كل
إنسان من أهله صاعا من تمر *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا حماد بن مسعدة (١) عن خالد بن أبي بكر قال : كان
سالم بن عبد الله لا يخرج الا تمرا ، يعنى فى صدقة الفطر *

فهؤلاء ابن عمر ، والقاسم ، وسالم ، وعروة لا يخرجون فى صدقة الفطر إلا التمر ، وهم
يقتاتون البر بلا خلاف ، وإن أموالهم لتسع الى اخراج (٢) صاع دراهم عن أنفسهم ،
ولا يؤثر ذلك فى أموالهم رضى الله عنهم *

فإن قيل : هم من أهل المدينة *
قلنا : ما خص رسول الله ﷺ بحكم صدقة الفطر أهل المدينة من أهل الصين ،
ولا بمثل أهل (٣) المدينة دون غيرهم *

والعجب كل العجب من إجازة مالك لإخراج الذرة ، والدخن ، والارز لمن كان ذلك
قوته ، وليس شيء من ذلك مذكورا فى شيء من الاخبار أصلا ، ومنع من إخراج
الذيق لانه لم يذكر فى الاخبار ، ومنع من اخراج القطاني وإن كانت قوت المخرج ،
ومنع من التين ، والزيتون ، وإن كانا قوت المخرج وهذا كله تناقض وخلاف للأخبار ،
وتخاذل فى القياس ، وإبطالهم لتعليلم بأن البر أفضل من الشعير ! ولا شك فى أن الذيق
والخبز من البر والسكر أفضل من البر وأقل مؤنة وأجمل نفعا ! فمرة يميزون ما ليس فى
الخبز ، ومرة يمنعون مما ليس فى الخبز ! والله تعالى التوفيق *

وهكذا القول فى الشافعيين ولا فرق *

قال أبو محمد : وشغب الخفيفون بأخبار نذكر منها طرفا إن شاء الله تعالى :
منها خبر رويته من طريق سفيان وشعبة كلاهما عن عاصم بن سلمان الأحول سمع
أبا قلابة قال : حدثني من أدى الى أبي بكر الصديق نصف صاع برى فى صدقة الفطر (٤)
ومن طريق الحسين (٥) بن علي الجعفي عن زائدة عن عبد العزيز بن أبي رواد عن

(١) فى النسخة رقم (١٦) «حامد ميسرة» وهو خطأ (٢) فى النسخة رقم (١٦) «لاخراج» (٣) فى النسخة رقم (١٦)
«لاهل» (٤) برواه البارقي من طرق عبد الرزاق عن الثوري عن معمر كلاهما عن عاصم (ص ٢٢) (٥) فى النسخة رقم
(١٤) «الحسن» وهو خطأ .

نافع عن ابن عمر قال : « كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله ﷺ صاعاً من شعير ، أو تمر ، أو زبيب ، قال ابن عمر : فلما كان عمر وكثرت الخنطة جعل عمر نصف صاع خنطة مكان صاع من تلك الأشياء ، (١) »

ومن طريق حماد بن زيد عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث (٢) : أنه سمع عثمان بن عفان رضي الله عنه وهو يخطب. قال في صدقة الفطر : صاع من تمر ، أو صاع من شعير ، أو نصف صاع من بر *

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الأعلى عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب قال : صاع من تمر أو صاع من شعير أو نصف صاع من بر (٣) * ومن طريق جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين قالت : (٤) « كان الناس يعطون زكاة رمضان نصف صاع ، فأما إذ أوسع الله تعالى على الناس غافى أرى أن يتصدق بصاع » *

ومن طريق وكيع عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر : كانت أسماء بنت أبي بكر الصديق تعطي زكاة الفطر — عن تمر — صاعاً من تمر ، صاعاً من شعير ، أو نصف صاع من بر *

ومن طريق ابن جريج : أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : صدقة الفطر على كل مسلم مدان من قح ، أو صاع من تمر ، أو شعير (٥) *

ومن طريق معمر عن الزهري عن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : زكاة الفطر على كل قدير وغنى (٦) صاع من تمر أو نصف صاع من قح *

وعن ابن جريج : أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع ابن الزبير يقول على المنبر : زكاة الفطر مدان من قح أو صاع من شعير أو تمر ، قال عمرو بن دينار : وبلفظ هذا أيضاً عن ابن عباس *

ومن طريق عبد الكريم أبي أمية عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن الأسود عن عبد الله

(١) معنى الحديث قريباً من رواية داود وأبو داود والنسائي والحاكم، ولكن الزيادة التي في آخرها « ما عني عني » لا بد من حذفها ، ووقع في نسخة داود المطبوع « معمر بن الزبير » بدل « من نصف صاع خنطة من تلك الأشياء » وعليها شرح الفارح ، وهي خطأ ، وأما ما هنا ، وهو الموافق لآي داود المطبوع بالمطبعة الكسبية بمصر سنة ١٢٨٠ (ج ١ ص ١٦٢) (٢) في النسخة رقم (١٦) « عن الأشعث » وهو خطأ . وأما الأشعث فهو شراحيل الصفاني تابعي قديم عهد فتح دمشق ومات زمن معاوية (٣) رواه الفاروق (ص ٢٢٥) من طريق عبد الرزاق عن الثوري (٤) كلمة « قالت » زيادة في بعض النسخ (٥) رواه الفاروق من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج (ص ٢٢٥) (٦) في النسخة رقم (١٦) « قدير أو غنى »

ابن مسعود قال : مدان من قح أو صاع من تمر أو شعير ، يعنى فى صدقة الفطر (١) *
ومن طريق مسلم بن الحجاج : ثنا عبد الله بن مسلة بن قنبل ثنا داود - يعنى
ابن قيس - عن عياض بن عبد الله عن ابي سعيد الخدرى قال : « كنا نخرج - اذ
كان فينا رسول الله ﷺ - (٢) زكاة الفطر صاعا من أقط أو صاعا من طعام أو صاعا
من زبيب ، فلم نزل نخرج ذلك (٣) حتى قدم معاوية حاجا ومعتبرا ؛ فحكم الناس على المنبر
قال : انى أرى أن مدين من سمراء الشام (٤) تعدل صاعا من تمر ، فأخذ الناس بذلك ،
قال أبو سعيد : فاما انا فلا ازال أخرجه أبدا ما عشت كما كنت أخرجه » *
ومن طريق حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن : ان مروان بعث الى
ابى سعيد : ان ابعث الى بركة رقيقك ، قال أبو سعيد : ان مروان لا يعلم ، انما علينا (٥)
ان نعلم عن كل رأس عند كل فطر صاع تمر أو نصف صاع بر *
وروينا من طريق محمد بن اسحاق ثنا عبد الله (٦) بن عبد الله بن عثمان بن حكيم بن

حزام عن عياض بن سعد (٧) قال : « ذكرت لابي سعيد الخدرى صدقة الفطر ، قال
لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله ﷺ : صاعا من تمر أو صاعا من شعير
أو صاع زبيب (٨) أو صاع أقط ، قيل له : أو مدين من قح ؟ فقال : لا ، تلك قيمة
معاوية ، لأقبلها ولا أحمل بها » *

فهذا أبو سعيد يمنع من البر جملة وماعدا ما ذكر (٩) *
وصح عن عمر بن عبد العزيز إيجاب نصف صاع من بر على الانسان فى صدقة الفطر ،
أو قيمته على أهل الديوان نصف درهم *

من طريق (١٠) وكيع عن قرعة بن خالد قال : كتب عمر بن عبد العزيز الينا بذلك *
وصح أيضا عن طاوس ، ومجاهد ، وسعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، وأبى سلمة

(١) رواه البخاري عن طريق عبد الرزاق عن ابن جريح عن عبد الكريم (ص ٢٢٥) (٢) فى مسلم (ج ١ ص ٢٦٩)
زيادة « عن كل شعير وكبير ، حرا وعلوك » (٣) فى مسلم « صاعا من طعام أو صاعا من أقط أو صاعا من شعير أو صاعا
من تمر أو صاعا من زبيب فلم نزل نخرجه » (٤) يعنى الخلقة (٥) فى النسختين (٦) « وانما علينا ، وهو خطأ فى الرسم
فى المتن (٦) فى النسختين (٧) « وانما عليه ، الخ وهو خطأ (٨) فى النسختين (٩) « عياض بن سعيد » وهو خطأ ،
فانه عياض بن عبد الله بن سعيد بن ابي سرح (٨) فى النسختين (١٠) « أو صاعا من زبيب (٩) وقع الحديث
للمؤلف مختصرا أو ناقصا ، فظن انه كما وقع له ، واستنبط منه هذا ، ولكن الحديث رواه الدارقطني (ص ٢٢٢)
والحاكم (ج ١ ص ١١١) كلاهما من طريق محمد بن اسحق بإسناده هنا بقول : « لا أخرج الا ما كنت أخرجه على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم : صاعا من تمر أو صاعا من خنقا أو صاعا من شعير أو صاعا من أقط » فزاد المختصر
الزبيب ، وهذا ما يختلف فيه الرواة ، يذكر بعضهم نواويز كالأخر غيره ، وكل صحيح ، وزيادة لثقة
(١٠) فى النسختين (١٦) « ومن طريق ، وهو خطأ - »

ابن عبد الرحمن بن عوف بن سعيد بن جبير ، وهو قول الأوزاعي ، والليث ، وسفيان الثوري .
قال أبو محمد : تناقض هنا المالكيون الممولون بعمل أهل المدينة مخالفوا بأبي بكر ، وعمر ،
وعثمان ^(١) ، وعلى بن أبي طالب ، وعائشة وأسما بنت أبي بكر ، وأبا هريرة وجابر بن عبد الله
وابن مسعود ، وابن عباس ، وابن الزبير ، وأبا سعيد الخدري ، وهو عنهم كلهم صحيح إلا عن
أبي بكر ، وابن عباس ، وابن مسعود ، إلا أن المالكين يحتجون بأضعف من هذه الطرق
إذا واقفتهم ! ثم قهء المدينة : ابن المسيب وعروة وأبأسلة بن عبد الرحمن ^(٢) ، وغيرهم
أفلا يتقى الله من يزيد في الشرائع ما لم يصح قط ، من جلد الشارب للخمر ثمانين ، برواية
لم تصح قط عن عمر ، ثم قد صح خلافا عنه وعن أبي بكر قبله ، وعن عثمان وعلى بعده ،
والحسن . وعبد الله بن جعفر بحضرة الصحابة رضى الله عنهم لا يخالفهم منهم أحد ، ومعهم
السنة الثابتة — : ثم لا يلتفت هنا إلى هؤلاء كلهم !! *

وأما الخفيفون — المتزينون في هذا المكان باتباعهم ! — فقد خالفوا بأبي بكر ، وعمر ،
وعلى بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وابن عباس ، والمنيرة بن شعبة ، وأنس بن مالك ، يوم أسلمة
أم المؤمنين في المسح على العمامة ، وخالفوا على بن أبي طالب ، وأبا مسعود وعمار بن ياسر ،
والبراء بن عازب ، وبلا ، وأبا أمامة الباهلي ، وأنس بن مالك ، وابن عمر ، وموسى بن سعد
في جواز المسح على الجوربين ، ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة من كل من
يجوز المسح على الخفين !! ومثل هذا لهم كثير جداً ، وبالله تعالى تأييد ، ولا سجة
إلا فيما صح عن النبي ﷺ وقد ذكرناه *

قال أبو محمد : وروينا عن عطاء : ليس على الأعراب وأهل البادية زكاة الفطر .
وعن الحسن : أنها عليهم ، وأنهم يخرجون في ذلك اللبن *

قال أبو محمد : لم يخص رسول الله ﷺ أعرابيا ولا بدويا من غيرهم ، فلم يجوز ^(٣)
تخصيص أحد من المسلمين ، ولا يجزىء لبن ولا غيره ، إلا الشعير أو التمر فقط ^(٤) . *

(١) حذف اسم «عثمان» من النسخة رقم (١٦) رواياهما عن الصواب قد تقدمت الرواية عن ذلك رضى الله عنه .
(٢) في النسخة رقم (١٦) «وابسلة وغيرهم» ، (٣) في النسخة رقم (١٦) «فلا يجوز» (٤) من تأمل في طريقة
الاحاديث الواردة في زكاة الفطر وقه منها مع اختلاف الفاظها عن الصحابة رضى الله عنهم — : فإن ابن حزم
لاحقه في الاختصار على إخراج التمر والشعير ، وهذا مما يؤيد بحضرة الصحابة رضى الله عنهم رأى مدني من
سراء الشام يدل صاح من شعير أو غيره ، ولم ينكر عليه ذلك أحد — أي إخراج التمر موضع الشعير — وأما
انكر أبو سعيد المقدار فرأى إخراج صاع من قح ، وابن عمر إنما كان يخرج في خاصة قحسما كان يخرج على عهد
رسول الله ﷺ أو قبله وسلم ، ولم ينكر على من أخرجه غير ذلك ، ولو رأى عمل الناس بأطلاوم الصحابة والتابعين
لأنكره أشد أنكار ، وقد كان رضى الله عنه يتشدد في أشياء ، لا على سبيل التشريع — بل على سبيل الحرص على

وأما المحلى فإن رسول الله ﷺ أوجبها على كل صغير أو كبير ، والجنين يقع عليه اسم صغير ، فإذا أكل مائة وعشرين يوما في بطن أمه قبل انصداع الفجر من ليلة الفطر وجب أن تؤدى عنه صدقة الفطر •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا حفص ابن عمر القرى ، ومحمد بن كثير ، قال حفص : ثنا شعبة ، وقال ابن كثير : ثنا سفيان النورى ، ثم اتفق سفيان وشعبة كلاهما عن الأعمش : ثنا زيد بن وهب ثنا عبد الله ابن مسعود ثنا رسول الله ﷺ : « إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوما ، ثم يكون علقه مثل ذلك ، ثم يكون مضغه مثل ذلك ، ثم يبعث الله إليه ملكا فيؤمر بأربع كلمات : رزقه يوم عمله ، وأجله ، ثم يكتب شق أو سعيد ، ثم ينفخ فيه الروح » •

قال أبو محمد : هو قبل ما ذكرنا موات ، فلا حكم على ميت ، فأما إذا كان حيا كما أخبر رسول الله ﷺ فكل حكم وجب على الصغير فهو واجب عليه •

روينا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل : ثنا أبي ثنا المتتمر بن سليمان التيمي عن حميد عن بكر بن عبد الله المزني ^(١) وقادة : أن عثمان بن عفان كان يعطى صدقة الفطر عن الصغير والكبير ، والمحلى •

وعن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة قال : كان يعجبهم أن يعطوا زكاة الفطر عن الصغير والكبير ، حتى عن المحلى في بطن أمه . وأبو قلابة أدرك الصحابة ومعههم وروى عنهم •

ومن طريق عبد الرزاق عن مالك عن رجل عن سليمان بن يسار : أنه سئل عن المحلى أيزكى عنه ؟ قال : نعم •

ولا يعرف لعثمان في هذا مخالفة من الصحابة ، وهم يعظمون بمثل هذا إذا وافقهم ^(٢) •
٧٥٥ - مسألة - ويؤدها المسلم عن رقيقه ، مؤمنهم وكافرهم ، من كان منهم تجارة ^(٣) أو لنير تجارة كما ذكرنا ، وهو قول أبي حنيفة ، وسفيان الثوري في الكفار •
وقال مالك ، والشافعي ، وأبو سليمان : لا تؤدى إلا عن المسلمين منهم •

الاتباع قط ، كما كان يؤول في مواضع نزول رسول الله ﷺ ، ولم يراهم من المسلمين ذلك واجبا ، والزكاة إنما جعلت لأغلاء الفقراء عن الطوائف يوم العيد والاختيار يتبعون عالمهم وعيالهم ، وليتظار مروءة نفسه ، هل يرى المقتدر من الطوائف إذا انصاع ما عثر أوصاع شعير في يملك القاهرة في هذه الأيام ؟ أو ماذا يفعل بها الفقير إلا أن يطوف ليجد من يشترى بها يرضى من القيمة قليلا عن نفسه ولأولاده ما يتقوتون به ؟ والله المأبى إلى سوا السيل ^(١) في التفسير رقم (١٤) « حين يذكر بن عبد الله المزني » وهو خطأ ، بل حميد بن محمد بن عيسى ^(٢) ولكن هل في شيء مما أتى بالمرأف حقيقة وجوب زكاة الفطر عن المحلى ؟ ^(٣) في التفسير رقم (١٦) « التجارة » •

وقال أبو حنيفة : لا تؤدى زكاة الفطر عن رقيق التجارة *
 وقال مالك ، والشافعي ، وأبو سليمان : تؤدى عنهم زكاة الفطر *
 وقالوا كلهم — حاشا أبا سليمان — : يخرجها السيد عنهم ، وبه تقول *
 وقال أبو سليمان : يخرجها الرقيق عن أنفسهم *
 واحتج من لم ير اخراجها عن الرقيق الكفار بما روى عن رسول الله ﷺ :
 « فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر على كل حر ، أو عبد ذكر أو أنثى ، صغير أو كبير من المسلمين » *

قال أبو محمد : وهذا صحيح ، وبه تأخذ ، إلا أنه ليس فيه إسقاطها عن المسلم في الكفار من رقيقه ولا لإيجابها ، فلم يكن إلا هذا الخبر وحده لما وجبت علينا زكاة الفطر إلا عن المسلمين من رقيقنا فقط *

ولكن وجدنا ما حدثناه يوسف بن عبد الله النخعي قال ثنا عبد الله بن محمد ابن يوسف الأزدي القاضي ثنا يحيى بن مالك بن عائد ثنا عبد بن سليمان بن أبي الشرف ثنا محمد بن مكي الخولاني وأبراهيم بن اسمعيل الغافقي قال جميعاً : ثنا محمد بن عبد الله ابن عبد الحكم ثنا سعيد بن أبي مريم أخبرني نافع بن يزيد ^(١) عن جعفر بن ربيعة عن عراك بن مالك عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « ليس على المسلم في فرسه وعبدته صدقة ، إلا صدقة الفطر في الرقيق » وقد رويناه من غير هذا الطريق ^(٢) *
 قال أبو محمد : فأوجب عليه الصلاة والسلام صدقة الفطر على المسلم في رقيقه عموماً ، فكان هذا زائداً على حديث أبي سعيد الخدري ، وكان مافى حديث أبي سعيد ^(٣) بعض مافى هذا الحديث ، لا معارضاً له أصلاً ، فلم يحز خلافاً لهذا الخبر ^(٤) *
 وبهذا الخبر يجب تأدية زكاة الفطر على السيد عن رقيقه ، لا على الرقيق *

(١) في الأصلين « نافع بن زيد » و « مخاض » ، وليس في الرواة — فيأخرف — من اسمه هكذا ، وإنما هو نافع ابن يزيد الكلاعي المصري الثقة ، وكان من خيارمة محمد صلى الله عليه وسلم كالأئمة الذين أجمع عليهم . مات سنة ١٦٨
 (٢) في صحيح مسلم (١٣ ص ٢٦٨) من حديث أبي هريرة مرفوعاً « ليس على العبد صدقة إلا صدقة الفطر » ، وروى أبو طرد (٢١ ص ٢١٣) باستاد فيه مجهول من طريق عراك عن أبي هريرة نحو ما رواه المؤلف ، ورواه البارقي (ص ٢١٤) من طريق ابن أبي مريم كاهنا ، ومن طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن عبيد الله بن عمر بن أبي الزناد عن الأخرج عن أبي هريرة ، ومن طريق أبي أسامة عن أسامة بن زيد عن مكحول عن عراك عن أبي هريرة عن أسامة عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة ، كلهم رواه مرفوعاً كاهنا . واستاد المؤلف واستاد البارقي من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة استادان صحيحان جداً (٣) في النسخة رقم (١٤) « وكان باقي حديث أبي سعيد » وما هاتبعه واحسن (٤) غلط المؤلف وغلط كعادته فيهم يقول الزياتن الثقة *

وبه أيضاً يسقط مادعوه من زكاة التجارة في الرقيق ، لأنه عليه السلام أبطل كل زكاة في الرقيق إلا زكاة الفطر * .

والعجب كل العجب من أن أباحيفة وأصحابه أتوا الى زكاتين مفروختين ، إحداهما في الموائى ، والآخرى زكاة الفطر في الرقيق — فأسقطوا بإحداهما زكاة التجارة في الموائى المتخذة للتجارة ، وأسقطوا الأخرى بزكاة التجارة في الرقيق أو حسبك بهذا تلاعياً * . والعجب أنهم غلبوا ما روى في بعض الأخبار «في سائمة الغنم في كل أربعين شاة شاة» ولم يغلبوا ما جاء في بعض الأخبار أن «صدقة الفطر على كل حر ، أو عبد صغير ، أو كبير ، أو أثنى من المسلمين» على ما جاء في سائر الأخبار «الاصدقة الفطر في الرقيق» وهذا تحكم فاسد وتناقض ، ولا بد من تغليب الأعم على الأخص في كل موضع ، إلا أن يأتي بيان نص في الأخص بنفى ذلك الحكم في الأعم ، وبالله تعالى التوفيق * .

٧٠٦ — مسألة — فإن كان عبد أو أمة بين اثنين فصاعداً فعلى سيديهما إخراج زكاة الفطر ، يخرج عن كل واحد من مالكيه بقدر حصته فيه ، وكذلك إن كان الرقيق كثيراً بين سيدين فصاعداً * .

وقال أبو حنيفة ، والحسن بن حنبل ، وسفيان الثوري : ليس على سيديه ولا عليه أداء (١) زكاة الفطر ، وكذلك لو كثر الرقيق المشترك * .

وقال مالك ، والشافعي : يخرج عنه سيدها بقدر ما يملك كل واحد منهما ، وكذلك لو كثر الرقيق * .

قال أبو محمد : ما نعلم لمن أسقط عنه صدقة الفطر وعن سيده حجة أصلاً ، إلا أنهم قالوا : ليس أحد من سيديه يملك عبداً ، ولا أمة . وقال بعضهم : من ملك بعد الصاع لم يكن عليه أدائه ، فكذلك من ملك بعض عبد ، أو بعض كل عبد ، أو أمة من رقيق كثير * . قال أبو محمد : أما قولهم : لا يملك عبداً ، ولا أمة فصدقوا ، ولا حجة لهم فيه ، لأن رسول الله ﷺ لم يقل : يخرجها كل أحد عن عبده وأمته ، وإنما قال : (٢) «ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق» فهو لاء رقيق ، والعبد المشترك رقيق ، فالصدقة فيه واجبة بنص الخبر المذكور على المسلم ، وهذا اسم يعم النوع كله وبعضه ، ويقع على الواحد والجميع ، وبهذا النص لم يجر في الرقة الواجبة نصفاً رقتين ، لأنه لا يقع عليهما (٣) اسم «رقة» والنص جاء بعقب رقة * .

(١) في النسخة رقم (١٦) «إنا» وهو خطأ (٢) كلمة «قال» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٣) في النسخة رقم (١٦) «عليها» وهو خطأ .

وقال الحنفيون : من أعطى نصفى شاتين في الزكاة أجزأته ، ولو أعتق نصفى رقتين في رقبة واحدة لم يجزه *

وقال محمد بن الحسن : من كان من مملوك بين اثنين فصاعداً فعلى ساداته فيه زكاة الفطر ؛ فان كان عبدان فصاعداً بين اثنين فلا صدقة فطر على الرقيق ولا على من يملكهم * وأما قولهم : إنه قياس على من لم يجد إلا بعض الصاع فالقياس كله باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، لأنه قياس للخطأ على الخطأ ، بل من قدر على بعض صاع لزمه أدائه ، على ما بين بعد هذا ان شاء الله تعالى (١) *

وقد روينا من طريق وكيع عن سفيان عن أبي الحريرث عن محمد بن عمار عن أبي هريرة قال : ليس زكاة الفطر الا عن مملوك تملكه ، قال وكيع : يعنى في المملوك بين الرجلين ، وهذا بما خالف فيه المالكيون صاحباً لا يعرف له من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ، وهذا مما خالف فيه الحنفيون حكم رسول الله ﷺ في إيجابه صدقة الفطر على كل حر ، وعبد صغير ، أو كبير ذكر أو أنثى ، وخالفوا فيه القياس ، لأنهم أوجبوا الزكاة في الغنم المشتركة وأسقطوا زكاة الفطر عن الرقيق المشترك *

٧٠٧ — مسألة — وأما المكاتب الذى لم يؤد شيئاً من كتابته فهو عبد ، يؤدى سيده عنه زكاة الفطر (٢) *

فان أدى من كتابته ما قل أو كثر ، أو كان عبد بعضه حر وبعضه رقيق ، أو أمة كذلك : — فان الشافعى قال فيمن بعضه حر وبعضه مملوك : على مالك بعضه إخراج صدقة الفطر عنه بمقدار ما يملك منه ؛ وعليه أن يخرج عن نفسه بمقدار ما فيه من الحرية ، ولم ير على سيد المكاتب أن يعطى زكاة الفطر عن مكاتبه *

وقال مالك : يؤدى السيد زكاة الفطر عن مكاتبه وعن مقدار ما يملك عن الذى بعضه حر وبعضه رقيق (٣) ، وليس على الذى بعضه رقيق وبعضه حر أن يخرج باقى الصاع عن بعضه الحر *

وقال أبو حنيفة : لا تجب زكاة الفطر في شيء من ذلك ، لا على المكاتب (٤) ولا على سيده * واحتج من لم ير على السيد أداء الزكاة عن مكاتبه برواية موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يؤدى زكاة الفطر عن رقيقه ورقيق امرأته ، وكان له مكاتب فكان لا يؤدى عنه ، وبأن لا يرى على المكاتب زكاة ، قالوا : وهذا صاحب لا مخالف له

(١) يابن المؤلف في المسألة ٧١٣ (٢) قوله « زكاة الفطر » عنوف في نسخة رقم (١٦) (٣) في نسخة رقم (١٤) « عبد »

(٤) قوله « لا على المكاتب » سقط خطأ من نسخة رقم (١٦)

يرف من الصحابة *

قال أبو محمد : لأحجة فيمن دون رسول الله ﷺ ، والعجب كل العجب أن الخنفيين المحتجين بهذا الأثر أول مخالف له ! لم يوجبوا على المرء (١) إخراج صدقة الفطر عن رقيق امرأته ! ومن العجب أن يكون فعل ابن عمر بعضه حجة وبعضه ليس بحجة !

فان قالوا : لعله كان يتطوع بإخراجها عن رقيق المرأة *

قيل : ولعل ذلك المكاتب كلفه إخراجها من كسبه ، كما للمرء أن يكلف ذلك عبده ، كما يكلفه الضريبة ، ولعله كان يرى أن يخرجها المكاتب (٢) عن نفسه ؛ ولعله قد رجح عن قوله في ذلك ، فكل هذا يدخل فيه لعل ١١ *

وأما قول مالك فظاهر الخطأ ، لأنه جعل زكاة الفطر نصف صاع ؛ أو عشر صاع ، أو تسعة أعشار صاع فقط ، وهذا خلاف ما أوجبه الله تعالى فيها ، وأوجبها على بعض إنسان دون سائرهم ، وهذا خلاف ما أوجبه الله تعالى فيها *

وأما قول الشافعي خطأ ، لأنه أوجب الزكاة في الفطر فيمن لا يقع عليه اسم رقيق من بعضه حر وبعضه عبد ، وهذا ما لم يأت به نص ولا إجماع *

قال أبو محمد : والحق من هذا أن رسول الله ﷺ أوجبها على الحر ، والعبد ، والذكر ، والأنثى ، والصغير ، والكبير من المسلمين ، فمن بعضه حر وبعضه عبد فليس حراً ، ولا هو أيضاً عبد ، ولا هو رقيق ، فسقط بذلك عن أن يجب على مالك بعضه شيء ، ولكنه ذكر ، أو أنثى ، صغير ، أو كبير فوجبت عليه صدقة الفطر عن نفسه ولا بد بهذا النص ، وهو قول أبي سليمان . وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا في المكاتب يؤدى بعض كتابته إنه يؤديها عن نفسه — : فهو لأن بعضه حر وبعضه مملوك كما ذكرنا ، فاذهر كذلك كما ذكرنا فعليه إخراجها عن نفسه لما ذكرنا *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عيسى الدمشقي (٣) ثنا يزيد — هو ابن هرون — أنا حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن قتادة ، قال قتادة : عن خلاص (٤) عن علي بن أبي طالب ، وقال أيوب : عن عكرمة عن ابن عباس ، ثم اتفق علي ، وابن عباس عن النبي ﷺ : أنه قال : « المكاتب يعتق منه بمقدار ما أدى (٥) ،

(١) رمت في النسخة رقم (١٦) « المرء » بالياء (٢) في النسخة رقم (١٦) « المكاتب » وهو خطأ (٣) في الأصلين أحمد بن عيسى الدمشقي ، وهو خطأ أصحاه من النسائي (ح ٨ ص ٤٦) أنه « أحمرنا محمد بن عيسى القاش » وليس فرواه الكتب الستة من اسمه « أحمد بن عيسى » إلا أحمد بن عيسى بن حسان المصكري ، وهو مصري لا دمشقى ، وأما محمد بن عيسى القاش فابن عبد الله بن زهير (٤) تكرار الحاء المصحف تخفيف اللام وآخره سين مهملة (٥) في النسخة رقم (١٦) « يعتق عليه بمقدار ما أدى » وفي النسائي « يعتق قدر ما أدى » *

ويقام عليه الحد بمقدار ما عتق منه « وهذا أسناد في غاية الصحة »

وهو قول علي بن أبي طالب وغيره *

وروينا عن الحسن : أن علي المكاتب صدقة الفطر *

وعن ميمون بن مهران ، وعطاء : يؤديها عنه سيده *

٧٠٨ — مسألة — ولا يجزى إخراج بعض الصاع شعيراً أو بعضه تمرأ ، ولا تجزى قيمة أصلاً ، لأن كل ذلك غير ما فرض رسول الله ﷺ ، والقيمة في حقوق الناس لا تجوز الا براض منها ، وليس للزكاة مالك بعينه فيجوز رضاه أو إيراؤه (١) *

٧٠٩ — مسألة — وليس على الانسان أن يخرجها عن آيه . ولا عن أمه . ولا عن زوجته . ولا عن ولده . ولا عن أحد ممن تلزمه نفقته ، ولا تلزمه (٢) الا عن نفسه وريقه فقط ، ويدخل في الرقيق أمهات الأولاد والمدبرون ، غائبهم وحاضرم ، وهو قول أبي حنيفة ، وأبي سليمان ، يوسف بن الوري ، وغيرهم *

وقال مالك ، والشافعي : يخرجها عن زوجته وعن خادمها التي لا بد لها منها (٣) ، ولا يخرجها عن أجيره *

وقال الليث : يخرجها عن زوجته وعن أجيره الذي ليست أجرته معلومة ، فان كانت أجرته معلومة فلا يلزمه إخراجها عنه ، ولا عن رقيق امرأته *

قال أبو محمد : مانع لمن أوجبها على الزوج عن زوجته وعادمها إلا خبراً رواه ابراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ فرض صدقة الفطر على كل حر ، أو عبد ، ذكر أو أنثى ممن تمونون » *

قال أبو محمد : وفي هذا المكان عجب عجيب ! وهو أن الشافعي لا يقول بالمرسل ، ثم أخذ منها بآتين مرسل في العالم ! من رواية ابن أبي يحيى !! وحسبنا الله ونعم الوكيل * وأبو حنيفة ، وأصحابه يقولون : المرسل كالمسند ، ويعتجون برواية كل كذاب ، وساقط ثم تركوا هذا الخبر وعابوه بالارسال وبضعف راويه ! وتناقضوا فقالوا : لا يزكي زكاة الفطر عن زوجته ، وعليه — فرض — أن يضحي عنها ! تحسبكم بهذا تخايلاً ! * وأما تقسيم الليث فظاهر الخطأ *

وأما المالكيون فاحتجوا بهذا الخبر ثم خالفوه ، فلم يروا أن يؤدي زكاة الفطر عن

(١) فالنسخة رقم (١٦) . وإيراؤه ، (٢) في النسختين (١٤) . ولا تلزمه ، وهو خطأ (٣) في النسختين (١٦) . لها نهاء ، وهو خطأ

الاجير ، وهو بمن يمون * .

قال أبو محمد : إيجاب رسول الله ﷺ زكاة الفطر على الصغير ، والكبير ، والحر ، والعبد (١) ، والذكر ، والأنثى هو إيجاب لها عليهم ، فلا تجب على غيرهم فيه إلا من أوجبه النص وهو الرقيق فقط ، قال تعالى : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) * .

قال أبو محمد : وواجب (٢) على ذات الزوج إخراج زكاة الفطر عن نفسها وعن رقيقها ، بالنص الذى أوردنا . وبالله تعالى التوفيق * .

٧١ — مسألة — ومن كان من العبد له رقيق فعليه إخراجها عنهم (٣) لأعلى سيده ، لما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ : « ليس على المسلم في فرسه ، ولا عبده صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق » فالعبد مسلم ، وهو رقيق لغیره ، وله رقيق ، فعلى من هو له رقيق أن يخرجها عنه ، وعليه أن يخرجها عن رقيقه بالنص المذكور . وبالله تعالى التوفيق * .

فان قيل : كيف (٤) لا تلزمه عن نفسه وتلزمه عن غيره ؟ * .

قلنا : كما حكم في ذلك رب العالمين على لسان نبيه ﷺ * .

ثم نقول للبالكيين والشافعيين : أتم تقولون بهذا حيث تختطون ، فتقولون : ان الزوجة لا تخرجها عن نفسها ، وعليها أن تخرجها عن رقيقها حائتا من لا بد لها منه (٥) لخدمتها * .

ولوددنا أن نعرف (٦) ما يقول الحنفيون في نصراني أسلمت أم ولده أو عبده لحبس ليأخذه لجام الفطر ، على من صدقة الفطر عنهما ١٢ وهاتان المسألتان لا تنعان (٧) في قولنا أبداً . لأنه ساعة تسلم أم ولده أو عبده عتقا في الوقت * .

٧١١ — مسألة — ومن له عبدان فأكثر فله أن يخرج عن أحدهما تمراً وعن الآخر شعيراً ، صاعاً صاعاً ، وإن شاء التمر عن الجميع ، وإن شاء الشعير عن الجميع ؛ لأنه نص الخبر المذكور * .

٧١٢ — مسألة — وأما الصغار فعليه أن يخرجها الأب والولى عنهم (٨) من مال ان كان لهم . وإن لم يكن لهم مال فلا زكاة فطر عليهم حيثئذ ولا بعد ذلك * .

(١) في السحق رقم (١٦) د والعد والحر ، (٢) في السحق رقم (١٦) د والحب ، وهو خطأ (٣) كلمة د عنهم سقطت من السحق رقم (١٦) (٤) كلمة كيف سقطت خطأ من السحق رقم (١٦) (٥) في السحق رقم (١٦) د بها وهو خطأ (٦) قوله « ان عرف » سقط خطأ من السحق رقم (١٦) (٧) في السحق رقم (١٦) د فقال بخلاف « لا » وهو خطأ فاحت (٨) في السحق رقم (١٦) د ان يخرجها الولي عنهم والاب عنهم * .

وقال ابو حنيفة : يؤديها الأب عن ولده الصغار الذين لا مال لهم ، فان كان لهم مال ، فان أداها من مالهم كرهت له ذلك وأجزأه ، قال : ويؤديها عن اليتيم وصيه من مال اليتيم ، وعن رقيق اليتيم أيضاً * .

وقال زفر، ومحمد بن الحسن : ليس على اليتيم زكاة الفطر ، كان له مال ، أو لم يكن فان أداها وصيه ضمنها * .

وقال مالك : على الأب أن يؤدي زكاة الفطر عن ولده الصغار ان لم يكن لهم مال فان كان لهم مال فبى في أموالهم ، وهى على اليتيم في ماله . وهو قول الشافعى * .

ولم يختلفوا في أن الأب لا يؤديها عن ولده الكبار ، كان لهم مال ، أو لم يكن * . قال ابو محمد : ما نعلم لم حجة أصلاً ، إلا الدعوى . في أن القصد بذكر الصغار إنما هو الى آباؤهم لا إليهم * .

قال ابو محمد : وهذه دعوى في غاية الفساد ، لأنه اذا لم يقصد بالخطاب إليهم في إيجاب زكاة الفطر ، وإنما قصد الى غيرهم — فن جعل الآباء مخصوصين بذلك دون سائر الأولياء ، والأقارب ، والجيران ، والسلطان ؟ * .

فان قالوا : لأن الأب يتفق عليهم رجوع الخفيفون الى ما أنكروا من ذلك * . ويلزم المالكيين ، والشافعيين في هذا أن يؤديها الأب — أحب أم كره — عنهم ، كان لهم مال ، أو لم يكن ، لأنه هو المخاطب بذلك دونهم ، فوضح (١) فساد هذا القول يبين الحق في هذا أن الله تعالى فرضها على لسان نبيه ﷺ على الكبير ، والصغير ، فمن فرق بين حكمهما (٢) فقد قال الباطل ، وادعى على رسول الله ﷺ ما لم يقله ، ولادل عليه ، ثم وجدنا الله تعالى يقول : (٣) (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) . وقال رسول الله ﷺ : « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فوجدنا من لا مال له — من كبير أو صغير — ليس في وسعه أداء زكاة الفطر ، فقد صح أنه لم يكلفها قط ، ولما كان لا يستطيعها لم يكن مأموراً بها ، بنص كلامه عليه الصلاة والسلام ، وهى لازمة لليتيم اذا كان له مال ، وإنما قلنا : إنها لا تلزمه بعد ذلك فلأن زكاة الفطر محدودة بوقت محدود الطرفين ، بخلاف سائر الزكوات ، فلما خرج وقتها لم يجوز أن تجب بعد خروج وقتها وفي غير وقتها ؛ لأنه لم يأت بإيجابها بعد ذلك نص ولا إجماع . وبالله تعالى التوفيق * .

٧١٣ — مسألة — والذى لا يجحد من أن يؤدي زكاة الفطر فليست عليه ، لما ذكرنا في المسألة التي قبل هذه ، ولا تلزمه وإن أيسر بعد ذلك ، لما ذكرنا أيضاً * .

(١) في السبعة رقم (١٦) . فصح ، (٢) في السبعة رقم (١٦) « حكمها » (٣) في السبعة رقم (١٤) « قد قال ،

فن قدر على التمر ولم يقدر على الشعير لغلته ، أو قدر على الشعير ولم يقدر على التمر لغلته — : أخرج صاعا ولا بد من الذى يقدر عليه ، لما ذكرنا أيضاً *
فان لم يقدر إلا على بعض صاع أداه ولا بد ، لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعياً) . ولقول رسول الله ﷺ : « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وهو واسع لبعض الصاع ، فهو مكلف إياه ، وليس واسعاً لبعضه ، فلم يكلفه *
وهذا مثل الصلاة ، يجوز عن بعضها ويقدر على بعضها ، ومثل الدين ، يقدر على بعضه ولا يقدر على سائرته *

وليس هذا مثل الصوم ، يجوز فيه عن تمام اليوم ، أو تمام الشهرين المتتابعين ، ولا مثل الرقة الواجبة . والاطعام الواجب في الكفارات . والهدى الواجب ، يقدر على البعض من كل ذلك ولا يقدر على سائرته ، فلا يجزئه شيء منه ^(١) *
لأن من افترض عليه صاع في زكاة الفطر فلا خلاف في أنه جائز له أن يخرج بعضه ثم بعضه ثم بعضه ^(٢) *

ولا يجوز تفريق اليوم ، ولا يسمى من لم يتم صوم اليوم صائماً يوم ، إلا حيث جاء به النص ^(٣) فيجزئه حيث *
وأما بعض الرقة فان الله تعالى نص بتعويض ^(٤) الصيام من الرقة اذا لم توجد

فلم يجز تعدى النص ، وكان معتق بعض رقة مخالفاً لما أمر به واقترض عليه من الرقة التامة ، أو من الاطعام المعوض منها ، أو الصيام المعوض منها *
وأما بعض الشهرين فن بعضهما ، أو فرقهما فلم يأت بما أمر به متابعاً ، فهو عليه أو حوضه حيث جاء النص بالتعويض منه *

وأما الهدى فان بعض الهدى مع بعض هدى آخر لا يسمى هدياً ، فلم يأت بما أمر به ، فهو دين عليه حتى يقدر عليه *
وأما الاطعام فيجزئه ما وجد منه حتى يجد باقية ؛ لأنه لم يأت مرتبطاً بوقت محدود الآخر . وبالله تعالى التوفيق *

٧١٤ — مسألة — وتجب زكاة الفطر على السيد عن عبده المراهون ، والآبق ؛ والغائب ، والمغضوب ؛ لأنهم رقيقه ، ولم يأت نص بتخصيص هؤلاء *
وللسيد ان كان للبد مال أو كسب أن يكلفه لإخراج زكاة الفطر من كسبه أو ماله

(١) في النسخة رقم (١٦) من ذلك (٧) في النسخة رقم (١٦) زيادة « ثم بعضه » مرة أخرى (٣) في النسخة رقم (١٦)

نص (٤) في النسخة رقم (١٦) « لتعويض » *

لأن له انتزاع ماله متى شاء ، وله أن يكلفه الخراج بالنص والاجماع ، فإذا كان له ذلك فله أن يأمره بأن يصرف ما كلفه من ذلك فيما شاء . *

٧١٥ — مسألة — والزكاة للفطر وأجبة على المجنون أن كان له مال ، لا يذكروا أثر ، حر أو عبد ، صغير أو كبير . *

٧١٦ — مسألة — ومن كان فقيراً فأخذ من زكاة الفطر أو غيرها مقدار ما يقوم بقوت يومه وفضل له منه ما يعطى في زكاة الفطر — : لزمه أن يعطيه — وهو قول عطاء ، وأبي سليمان ، والشافعي . *

وقال أبو حنيفة : من له أقل من مائتي درهم فليس عليه زكاة الفطر ، وله أخذها ، ومن كان له مائتا درهم فعليه أن يؤديها . *

وقال سفيان : من له خمسون درهما فهو غني ، ومن لم يكن له خمسون درهما فهو فقير . *
وقال غيرهما : من له أربعون درهما فهو غني ، فإن كان له أقل فهو فقير . *

وقال أبو محمد : سنتكلم بعد هذا — أن شاء الله تعالى — في هذه الأحوال ، وأما ههنا فنخصيص الفقير باسقاط صدقة الفطر عنه — إذا كان واجداً لمقدارها أو لمعضه — قول لا يجوز ، لأنه لم يأت به نص ، نفي باسقاطها عن الفقير ، (١) وإنما جاء النص باسقاط تكليف ماليس في الوسخ فقط ، فإذا (٢) كانت في وسع الفقير فهو مكلف لإياها ، بصوم قوله عليه السلام : « على كل حر أو عبد ، ذكر أو أنثى ، صغير أو كبير ، » وقد رويناه عن عطاء عن الفقير : أنه يأخذ الزكاة ويعطيها . *

٧١٧ — مسألة — ومن أراد إخراج زكاة الفطر عن ولده الصغير أو الكبار أو عن غيرهم — : لم يجز له ذلك إلا بأن يبها لهم ، ثم يخرجها عن الصغير والمجنون ، ولا يخرجها عن يعقل من البالغين إلا بتوكيل منهم له على ذلك . *

برهان ذلك ما تقدمنا من أن الله تعالى إنما فرضها على من فرضها عليه فيما يجد بما هو قادر على إخراجها منه ، أو يكون وليه قادراً على إخراجها منه ، ولا يكون مال غيره مكاناً لأداء الفرض عنه ، إذ لم يأت بذلك نص ولا إجماع ، فإذا وهبها له فقد صار مالاً لمقدارها ، فعليه إخراجها ، فإما من لم يبلغ ولا يعقل فقلول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى) . وأما البالغ فقلول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) . وبالله تعالى التوفيق (٣) . *

(١) في النسخة رقم (١٦) ، والقول (٢) في النسخة رقم (١٦) « وإياها » (٣) كثرة ما لا ينحصر في دفع زكاة الفطر ومطر ، والنظر هنا في الوجه على عرج الزكاة لا ولا على ما يأت بوجوبها ضرورة إجماع . *

٧١٨ - مسألة - ووقت زكاة الفطر - الذي لا تجب قبله ، وانما تجب بدخوله ، ثم لا تجب بخروجه - : فهو أثر طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر ، يمتد إلى أن تبيض الشمس وتحل الصلاة من ذلك اليوم نفسه . فن مات قبل طلوع الفجر من اليوم المذكور فليس عليه زكاة الفطر ، ومن ولد حين ايضاض الشمس من يوم الفطر فما بعد ذلك ، أو أسلم كذلك - : فليس عليه زكاة الفطر ، ^(١) . ومن مات بين هذين الوقتين أو ولد أو أسلم أو تمادت حياته وهو مسلم - : فعليه زكاة الفطر ، فان لم يؤدها وله من ابن يؤدها ^(٢) فهي دين عليه أبداً حتى يؤدها متى أداها *
وقال الشافعي : وقتها مغيب الشمس من آخر يوم من رمضان ، فن ولد ليلة الفطر أو أسلم فلا زكاة فطر عليه ، ومن مات فيها فهي عليه *

وقال أبو حنيفة : وقتها انشقاق الفجر من يوم الفطر ، فن مات قبل ذلك أو ولد بعد ذلك أو أسلم بعد ذلك فلا زكاة فطر عليه *
وقال مالك مرة كقول ^(٣) الشافعي في رواية أشبه عنه ، ومرة قال : ان ولد يوم الفطر فعليه زكاة الفطر *

قال أبو محمد : أما من رأى وقتها غروب الشمس من آخر يوم من رمضان فانه قال : هي زكاة الفطر ، وذلك هو الفطر من صوم رمضان والخروج عنه جملة *
وقال الآخرون الذين رأوا وقتها طلوع الفجر من يوم الفطر : ان هذا هو وقت الفطر ، لا ما قبله لأنه في كل ليلة كان يفطر كذلك ثم يصبح صائماً ، فانما أفطر من صومه صبيحة يوم الفطر ، لا قبله ، وحيث دخل وقتها باتفاق منا ومنكم *
قال أبو محمد : قال الله عز وجل : (فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم قومون بالله واليوم الآخر) *

فوجدنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن رافع ثنا ابن أبي فديك أخبرنا الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر قال : « أمر رسول الله ﷺ بأخراج زكاة الفطر أن تؤدي قبل خروج الناس إلى المصلى » *

(١) بحاشية النسخة رقم (١٤) مانعه ، مناظر ، قد قال قبل هذا : يؤدى من المصل ، ووضعت هذه الحاشية امام المسألة السابقة خطأ ، ولقد نفيها صحيح فقد قال المؤلف في سابق المسألة ٧٠٤ « وإن كان من ذكرنا يجنبنا بطراجه » فهذا تأليف من ابن حزم ، والحق انها لا تجب من المصل ، إذ هو لا يتعلق به الاحكام حتى يولد حياً (٢) فكنا رسم حرف « ابن » في الاصليين بدون قطع ، فيحمل ان يكون « ابن » وان يكون « ابن » والتركيب غير واضح على الحالين ، وللمراد انهما في بادئها (٣) في النسخة رقم (١٦) « بقوله وهو خطأ ظاهر »

قال أبو محمد: فهذا وقت أدائها بالنص ، وخروجهم إليها إنما هو لإدراكها ، ووقت صلاة الفطر هو (١) جواز الصلاة ببيضاض الشمس يومئذ ، فإذا تم الخروج إلى صلاة الفطر بدخول وقت دخولهم في الصلاة قد خرج وقتها *
وبقي القول في أول وقتها : فوجدنا الفطر المتيقن إنما هو بطلوع الفجر من يوم الفطر ، ويطل قول من جعل وقتها غروب الشمس من أول ليلة الفطر ، لأنه خلاف الوقت الذي أمر عليه السلام بأدائها فيه *

قال أبو محمد : فمن لم يؤدها حتى خرج وقتها فقد وجبت في ذمته وماله لمن هي له ، فهي دين لهم ، وحق من حقوقهم ، قد وجب إخراجها من ماله ، وحرّم عليه إمساكها في ماله ، فوجب عليه أدائها أبداً ، (٢) وبالله تعالى التوفيق ، ويسقط بذلك حقيهم ، ويبقى حق الله تعالى في تضييعه الوقت ، لا يقدر على جبره إلا بالاستغفار والتداسة ..
وبالله تعالى تأييد *

ولا يجوز تقديمها قبل وقتها أصلاً *

فان ذكروا خبر أبي هريرة إذ أمره رسول الله ﷺ بالمبيت على صدقة الفطر فأنه الشيطان ليلة ، وثانية ، وثالثة — فلا حجة لهم فيه ، لأنه (٣) لا تخلف تلك الليالي أن تكون من رمضان أو من شوال ، ولا يجوز أن تكون من رمضان ، لأنه ليس ذلك في الخبر ، ولا يظن (٤) برسول الله ﷺ أنه حبس صدقة وجب أدائها عن أهلها ، وإن كانت من شوال فلا يمنع من ذلك ، إذ لم يكمل وجود أهلها . وفي تأخيرها عليه الصلاة والسلام إعطاؤها برهان على أن وقت إخراجها لم يحن بعد ، فان كانت ذلك في ليالي رمضان فلم يخرجها عليه السلام ، فصح أنه لم يجوز تقديمها قبل وقتها ولا يجوز .
وان كانت من ليالي شوال فلا شك أن أهلها لم يوجدوا ، فربص عليه الصلاة والسلام وجودهم (٥) . فبطل تعلقهم بهذا الخبر *

قسم الصدقة (٦)

٧١٩ — مسألة — ومن تولى تزيين زكاة ماله أو زكاة فطره أو تولاهما الامام أو أميره — فان الامام أو أميره يفرقها ثمانية أجزاء مستوية : للمساكين سهم ،

(١) في النسخة رقم (١٦) وهي وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) وقد يجب إخراجها من مال المحرم عليه ما كره فوجب عليه إلقاؤه إبداء (٣) في النسخة رقم (١٦) فلا حجة لهم لإلزامهم المحرم خطأ (٤) في النسخة رقم (١٦) ولا يظن ، (٥) كلمة «وجودهم» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٦) هذا العنوان ليس في النسخة رقم (١٤) ووزننا من .

والفقراء سهم، وفي المكاتبين ^(١) وفي عتق الرقاب سهم، وفي أصحاب الديون سهم، وفي سبيل الله تعالى سهم، ولأبناء السبيل سهم، وللعمال الذين يقضونهم سهم، والمؤلفة قلوبهم سهم * وأما من فرق زكاة ماله قس ستة أسهم كما ذكرنا، ويسقط سهم العمال وسهم المؤلفة قلوبهم *

ولا يجوز أن يعطى من أهل سهم أقل من ثلاثة أنفس، إلا أن لا يجزى، فيعطى من وجد * ولا يجوز أن يعطى بعض أهل السهام دون بعض، إلا أن لا يجزى، فيعطى من وجد * ولا يجوز أن يعطى منها كافراً، ولا أحداً من بنى هاشم والمطلب ابني عبد مناف، ولا أحداً من موالهم *

فإن أعطى من ليس من أهلها — عامداً أو جاهلاً — لم يجزه، ولا جاز للأخذ، وعلى الآخذ أن يرد ما أخذ، وعلى المعطى أن يوفى ذلك الذى أعطى فى أهله * برهان ذلك قول الله تعالى: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) *

وقال بعضهم: يجزى أن يعطى المرء صدقته ^(٢) فى صنف واحد منها * واحتجوا بأنه لا يقدر على عموم جميع الفقراء وجميع المساكين، فصح أنها فى البعض * قال أبو محمد: وهذا لا حاجة لهم فيه، لقول رسول الله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» ولقول الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) فصح أن ما يجزى عنه المرء فهو ساقط عنه، وبقي عليه ما استطاع، لا بد له من إيفائه، فسقط عموم كل فقير وكل مسكين، وبقي ما قدر عليه من جميع الأصناف، فإن عجز عن بعضها سقط عنه أيضاً، ومن الباطل أن يسقط ما يقدر ^(٣) عليه من أجل أنه سقط عنه ما لا يقدر عليه * وذكروا حديث النهاية التى قسمها عليه الصلاة والسلام بين الأربعة * قال أبو محمد: وقد ذكرنا هذا الخبر، وأنه لم تكن تلك النهاية ^(٤) من الصدقة أصلاً، لأنه ليس ذلك فى الحديث أصلاً، ولا يتمتع أن يعطى عليه الصلاة والسلام المؤلفة قلوبهم من غير الصدقة، بل قد أعطاهم من غنائم حنين *

وذكروا حديث ^(٥) سليمان بن يسار عن سلبة بن صخر: «أن رسول الله ﷺ

النسخة رقم (١٦) (١) كنا فى الأصلين بحذف «سهم» على تقدير إتيائه (٢) فى النسخة رقم (١٦) ويجزى المرء أن يعطى صدقته (٣) فى النسخة رقم (١٦) «ما قدر» (٤) فى النسخة رقم (١٦) «ذلك للذهب» والحديث معنى فى المسألة رقم (٧٠٠) (٥) فى النسخة رقم (١٦) «وحديث» بحذف كلمة «ذكروا»

أعطاه صدقة بنى زريق (١) * .

قال أبو محمد : وهذا مرسل ، ولو صح لم يكن لم (٢) فيه حجة ، لأنه ليس فيه أن رسول الله ﷺ حرم سائر الأصناف من سائر الصدقات * .

وادعى قوم أن سهم المولفة قلوبهم قد سقط * .

قال أبو محمد : وهذا باطل ، بل هم اليوم (٣) أكثر ما كانوا ، وإنما يسقطونهم والعاملون (٤) إذا تولى المرء قسمة صدقة نفسه ، لأنه ليس هنالك عاملون عليها ، وأمر المولفة إلى الامام لا إلى غيره * .

قال أبو محمد : ولا يختلفون في أن من أمر (٥) لقوم بمال — وسياهم — أنه لا يملك أن يخص به بعضهم دون بعض ، فن المصيبة قول من قال : إن أمر الناس أو كد من أمر الله تعالى ! * .

حدثنا أحمد بن عمر بن أنس ثنا عبد الله بن الحسين بن عقال ثنا إبراهيم بن محمد الدينوري ثنا محمد بن الجهم ثنا محمد بن مسلمة ثنا يعقوب بن محمد ثنا رفاعه عن جده : أن بعض الأمراء استعمل رافع بن خديج على صدقة المشاة ، فأناه لشيء معه (٦) فسأله ، فقال رافع : « إن عهدي برسول الله ﷺ حديث وإن جزيتها (٧) ثمانية أجزاء قسمتها ، وكذلك كان رسول الله ﷺ يصنع (٨) » * .

وصح عن ابن عباس أنه قال في الزكاة : ضعوها مواضعها * .

وعن إبراهيم النخعي ، والحسن مثل ذلك * .

وعن أبي وأثل مل ذلك ، وقال في نصيب المولفة قلوبهم : رده على الآخرين * .

وعن سعيد بن جبير : ضمها حيث أمرك الله * .

وهو قول الشافعي ، وأبي سليمان ، وقول ابن عمر ، ورافع كما أوردنا ، وروينا القول الثاني عن حذيفة ، وعطاء ، وغيرهما * .

(١) موهبت الطمار ، وقد رواه مطولاً أحد في المسد (ج ٤ ص ٣٧) وأبو داود (ج ٢ ص ٢٣٢) وابن ماجه (ج ١ ص ٣٢٤) والحاكم (ج ٢ ص ٢٠٣) ورواه مختصراً أحد (ج ٤ ص ٤٣١) والترمذي (ج ١ ص ١٤٤ طبع الهند) وصححه الحاكم والنسفي على شرط مسلم ، رواه الترمذي فلا عن البخاري بالارسال ، لأن سليمان بن يسار لم يدرك سلمة بن صخر ، مكنا قله ليس حجر في التلميح (ص ٣٢٢) عن الترمذي وكذلك قاله شارح أبي داود (٢) كلمة لهم سقطت من النسفة رقم (١٦) (٣) في النسفة رقم (١٦) «بل هو اليوم ، وهو خطأ (٤) في النسفة رقم (١٤) » والعامل ، (٥) في النسفة رقم (١٤) «ممن أمر ، (٦) في النسفة رقم (١٦) «عليه ، وماها أصح (٧) بتسويل حمزة ، حواتها ، (٨) هذا الحديث لم أحده في شيء من الأصول * .

وأما قولنا : لا يجزئ أقل من ثلاثة من كل صنف إلا أن لا يحد - : فلأن اسم الجمع لا يقع إلا على ثلاثة فصاعداً ، ولا يقع على واحد ، وللتثنية بنية في اللغة ، تقول : مسكين الواحد ، ومسكينان للثنتين ، ومسكين الثلاثة ، فصاعداً ، وكذلك اسم الفقراء وسائر الأسماء المذكورة في الآية . وهو قول الشافعي وغيره (١) .

وأما أن (٢) لا يعطى كافراً فلما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم ابن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أبو عاصم الضحاك بن عثد عن زكرياء بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صفى عن أبي معبد عن ابن عباس : « أن النبي ﷺ بمث معاذاً إلى اليمن وقال له في حديث : » : فأعلمهم أن الله أقرض (٣) عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقراتهم » .

فإنما جعلها عليه الصلاة والسلام لفقراء المسلمين فقط .

وأما بنو هاشم وبنو المطلب فلما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج ثنا هرون ابن معروف ثنا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عبد الله بن الحارث ابن نوفل عن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب : أن رسول الله ﷺ قال له وللفضل بن عباس بن عبد المطلب : « إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ القوم ، وإنما لتعمل محمد ولا لآل محمد » .

قال أبو محمد : فاختلف الناس في : من هم آل محمد ؟ .

فقال قوم : هم بنو عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف فقط ، لأنه لا عقب لهاشم من غير عبد المطلب ، واحتجوا بأنهم آل محمد يقرن ، لأنه لا عقب لعبد الله والرسول الله ﷺ ، فلم يبق له عليه الصلاة والسلام أهل إلا ولد (٤) العباس ، وأبي طالب والحارث ؛ وأبي طالب بن عبد المطلب (٥) فقط .

وقال آخرون : بل بنو عبد المطلب بن هاشم وبنو المطلب بن عبد مناف فقط ومواليهم .

(١) أغرب ابن حزم في أكثر ما قال ، وما تدل الآية والأحاديث إلا على حصر الصدقات في الأصناف الثمانية . ولا دليل فيها ولا في غيرها على وجوب أن يعطى صاحب المال ستة أصناف من الثمانية ، ولا على وجوب أن يستوعب الأمام لو تأتبه كل الأصناف ، ولا على وجوب أن يعطى ثلاثة من كل صنف . إلا أن الإمام يجب عليه أن يضمها حيث يرى المصلحة للمسلمين عاينهم وخاصتهم . بالأداة العامة فيما يجب على مروي شيئا من أمور الناس . (٢) كلمة ، لأنه زيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في البخاري (ج ٢ ص ٢١٥) . أن الله قد أقرض ، وفي النسخة رقم (١٤) « أن الله مرض » (٤) في النسخة رقم (١٦) « ولد » ، وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) « وأبو طالب والحارث ، وأبو طالب بن عبد المطلب » .

وقال أصبغ بن الفرج المالكي: آل محمد جميع قريش ، وليس الموالى منهم *
قال أبو محمد : فوجب النظر في ذلك *

فوجدنا ما حدثناه عبد الله بن ربيع قال ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمرو
ابن علي ثنا يحيى — وهو ابن سعيد القطان — ثنا شعبة ثنا الحكم — هو ابن عتيبة —
عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ استعمل رجلا من بني غزوم
على الصدقة ، فأراد أبو رافع أن يتبعه ، فقال رسول الله ﷺ : ان الصدقة لا تحل لنا ،
وان مولى القوم منهم ^(١) » *

فبطل قول من أخرج الموالى من حكمهم في تحريم الصدقة *

ووجدنا ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي
ثنا أبو داود السجستاني ثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن
عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد ^(٢) عن الزهري أخبرني سعيد بن المسيب أخبرني
جبير بن مطعم : « أنه جاء هو وعثمان بن عفان يكلان رسول الله ﷺ فيما قسم من
الغنم بين بني هاشم وبني المطلب ، قلت : يا رسول الله ، قسمت لآخواتنا ^(٣) بني المطلب
ولم تعطنا شيئا ، وقرابتنا وقرابتهم منك واحدة ؟ قال رسول الله ﷺ : إنما بنو هاشم
وبنو المطلب شيء واحد » *

فصح أنه لا يجوز أن يفرق بين حكمهم في شيء أصلا لأنهم شيء واحد بنص كلامه
عليه الصلاة والسلام ، فصح أنهم آل محمد ، واذم آل محمد فالصدقة عليهم حرام ،
وخرج بنو عبد شمس وبنو نوفل ابني عبد مناف وسائر قريش عن هذين البطين
وبالله تعالى التوفيق *

ولا يحل لهذين البطين صدقة فرض ولا تطوع أصلا ، لعدم قوله عليه الصلاة
والسلام : « لا تحل الصدقة لمحمد ولا آل محمد » فسوى بين نفسه وبينهم *
وأما ما لا يقع عليه اسم صدقة مطلقه فهو حلال لهم ؛ كالحبة والقطعة والمهدية
والنحل ^(٤) والحبس والصلوات البر وغير ذلك ، لأنهم لم ينص بتحريم شيء من ذلك عليهم *
وأما قولنا : لا تجزئ إن وضعت في يد من لا يجوز له ^(٥) : — فلا ن الله تعالى
سيماها لقوم خصهم بها ؛ فصار حقهم فيها ، فن أعطى منها غيرهم فقد خالف ما أمر الله

(١) هو في النسائي (ج ٥ ص ١٠٧) (٢) في النسائي (ج ١٤) وعن يونس بن يزيد وهو خطأ (٣) في النسائي (ج ١٦)
لاخر تأويلها ما هو الموافق لابي طود (ج ٦ ص ١٠٦) (٤) يعني التون واسكان الماء المهمة وهو العطا - -
عروض ولا استحقاق (٥) في النسائي (ج ١٦) ، انظر مضمين لا يجوز .

تعالى به ، وقال رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » فوجب (١)
على المعطي إيصال ما عليه إلى من هو له ، ووجب على الآخذ رد ما أخذ بغير حق ،
قال تعالى : (ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) *

٧٢٠ — مسألة — الفقراء هم الذين لا شيء لهم أصلاً ، والمساكين هم الذين
لهم شيء لا يقوم بهم . *

برهان ذلك : أنه ليس إلا موسر ، أو غنى ، أو فقير ، أو مسكين ، في الأسماء
ومن له فضل عن قوته ، ومن لا يحتاج إلى أحد وإن لم يفضل عنه شيء . ومن له ما لا يقوم
بنفسه منه ، ومن لا شيء له (٢) ، فله مراتب أربع معلومة بالحس ، فالموسر بلا خلاف
هو الذي يفضل ماله عن قوته وقوت عياله على السعة ، والغنى هو الذي لا يحتاج إلى
أحد وإن كان لا يفضل عنه شيء ، لأنه في غنى عن غيره ، وكل موسر غنى ، وليس كل
غنى موسراً *

فإن قيل : لم فرقم بين المسكين والفقير ؟ (٣) *

قلنا : لأن الله تعالى فرق بينهما ، ولا يجوز أن يقال في شيئين فرق الله تعالى بينهما :
لأنهما شيء واحد ، إلا بنص أو إجماع أو ضرورة حس ، فاذ ذلك كذلك فإن الله تعالى يقول :
(أمما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر) فسامم تعالى مساكين ولهم سفينة ،
ولو كانت تقوم بهم لكانوا أغنياء بلا خلاف ، فصح اسم المسكين بالنص لمن هذه
صفة ، وبقى القسم الرابع ، وهو (٤) من لا شيء له ، أصلاً ولم يبق له من الأسماء إلا الفقير ،
فوجب ضرورة أنه ذاك (٥) *

وروينا ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا
نصر بن علي أخبرنا عبد الأعلى ثنا معمر عن الزهري عن أبي سلفة عن أبي هريرة أن
رسول الله ﷺ قال : « ليس المسكين الذي ترده الأكلتوا الأكلتان ، والتمرقة والتمران ،
قالوا : فما المسكين يا رسول الله ؟ قال : المسكين الذي لا يجد غنى ، ولا يظن لحاجته
فيصدق عليه » *

قال أبو محمد : فصح أن المسكين هو الذي لا يجد غنى إلا أن له شيئاً لا يقوم به ،
فهو يصبر وينطوى ، وهو محتاج ولا يسأل *

وقال تعالى : (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم) فصح أن

(١) في النسخة رقم (١٦) « ووجب » (٢) في النسخة رقم (١٦) « ومن له شيء وهو غنى » (٣) في النسخة رقم (١٤) « دين
الفقير والمسكين » (٤) في النسخة رقم (١٦) « وهي وهو غنى » (٥) في النسخة رقم (١٤) « ذلك » *

الفقير الذي لا مال له أصلاً ، لأن الله تعالى أخبر أنهم أخرجوا من ديارهم وأموالهم (١) ولا يجوز أن يحمل ذلك على بعض أموالهم *

فان قيل : قد قال الله تعالى : (للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف) *

قلنا : صدق الله تعالى ، وقد يلبس المرء في تلك البلاد إزاراً ورداءً خطين غسيلين لا يساويان درهماً ، فن رآه كذلك ظنه غنياً ، ولا يعد مالا مالا بدمته ، بما يستر العورة ، إذا لم تكن له قيمة . وذكروا قول الشاعر :

أما الفقير الذي كانت حلوبته * وفق العيال فلم يترك له سبد (٢)

وهذا حجة عليهم ، لأن من كانت حلوبته وفق عياله فهو غنى ، وإنما صار فقيراً إذ لم يترك له سبد ، وهو قولنا *

والعاملون عليها : هم العمال الخارجون من عند الامام الواجبة طاعته ، وهم المصدقون ، وهم السعاة *

قال أبو محمد : وقد اتفقت الأمة على أنه ليس كل من قال : أنا عامل عاملاً ، وقد قال عليه السلام : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » فكل من عمل من غير أن يوليّه الامام الواجبة طاعته فليس من العاملين عليها ، ولا يجزئ دفع الصدقة اليه ، وهي مظلة ، إلا أن يكون يضمها مواضعها ، فتجزئ . حيثئذ ، لأنها قد وصلت الى أهلها *

وأما عامل الامام الواجبة طاعته فتحن مأمورون بدفعها اليه ، وليس علينا ما يفعل فيها ، لأنه وكيل ، كوصي اليتيم ولا فرق ، وكوكيل الموكل سواء سواء *

والمؤلفة قلوبهم : هم قوم لهم قوة لا يوثق بنصيحتهم للسلطين ، فيتألفون بأن يعطوا من الصدقات ومن خمس الخمس *

والرقاب : هم المكاتبون والعتقاء ، لجائز أن يعطوا من الزكاة *

وقال مالك : لا يعطى منها المكاتب *

وقال غيره : يعطى منها ما يتم به كتابته *

(١) في النسخة رقم (١٤) ، وأخرجوا عن أموالهم (٢) سيه صاحب اللسان الراعي مدح عبد الملك بن مروان وشكوه سعادته (ج ٣ ص ٣٦٢ و ج ١٢ ص ٢٦٢) وقال : يقال : حلوبة فلان فوق عياله ، أي لما لا يقدر كفايتهم لا فضل فيه ، وقيل : قدر ما يقوتهم ، . والسبد — فتح السين المجمة والباء — الوبر ، وقيل الشعر ؛ وهو كناية عن اللال ، يقال : ماله سبد ولا لبد ، أي ماله قليل ولا كثير *

قال أبو محمد : وهذان قولان ^(١) لادليل على صحتهما *
 وبأن المكاتب يعطى من الزكاة يقول أبو حنيفة ، والشافعي *
 وجاز أن يعطى منها مكاتب الهاشمي ، والمطلي ، لأنه ليس منهما ، ولا مولى لهما
 ما لم يعتق كله *
 وإن أعتق الامام من الزكاة رقاباً فولاؤها للمسلمين ، لأنه لم يعتقها من مال نفسه ،
 ولا من مال باق في ملك المعطى الزكاة ^(٢) *
 فإن أعتق المرء من زكاة نفسه فولاؤها له ، لأنه أعتق من ماله وعبد نفسه ، وقد
 قال عليه الصلاة والسلام : « إنما الولاء لمن أعتق » وهو قول أبي ثور *
 وروينا عن ابن عباس : أعتق من زكائك *
 فإن قيل : إنه إن مات ^(٣) رجع ميراثه الى سيده ؟ *
 قلنا : نعم هذا حسن ، اذا بلغت الزكاة محلاً فرجوعها بالوجه المباحة حسن ،
 وهم يقولون فيمن تصدق من زكاته على قريب له ثم مات فوجب ميراثه للمعطى : فإنه
 له حلال ، وإن كان فيه عين زكاته *
 والغارمون : هم الذين عليهم ديون لا تفي أموالهم بها ، أو من تحمل بحمالة وإن
 كان في ماله وفاء بها ، فاما من له وفاء بدينه فلا يسمى في اللغة غارماً *
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن النضر
 ابن مساور ^(٤) ثنا حماد بن سلمة عن هرون بن رثاب ^(٥) حدثني كنانة بن نعيم ^(٦)
 عن قبيصة بن المخارق ^(٧) قال : « تحملت بحمالة ^(٨) ، فاتيت النبي ﷺ وأسأله فيها ، فقال :
 أقم يا قبيصة حتى تأتينا الصدقة فأمر لك بها ^(٩) ، يا قبيصة ، إن الصدقة لا تحل
 إلا لأحد ثلاثة ^(١٠) : رجل تحمل بحمالة ^(١١) ، لحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من
 عيش ، أو قال : سداداً من عيش ^(١٢) » وذكر الحديث ^(١٣) *
 (١) في النسخة رقم (١٤) « وهذان فرقان » وما هنا أصح (٢) في النسخة رقم (١٦) « في ملك المعطى الزكاة »
 (٣) في النسخة رقم (١٦) « أنه إن مات ، وهو خطأ (٤) يضمن الميم وتخفيف الهمزة (٥) بكسر الراء وتخفيف
 الميم (٦) يضمن القير ويضع الهمزة (٧) قبيصة — يفتح القاف ، والمخارق — يضمن الميم (٨) في النسخة (ج)
 ص ٨٩ « وتحملت حمالة » بدون الجاء ، والحالة — يفتح الحاء المهملة — ما يحملة الانسان عن غيره من ديقا وغرامة ،
 قال الخطابي : « هي ان يقع بين القوم التنازع في الماء والاموال والديون من ذلك الفتن العظيمة فينوسط الرجل فيها
 بينهم يرضى في ذات البين ويضمن لهم ما يترجمهم بذلك حتى يسكن الفتنة » (٩) كلمة « بها » ليست في النسخة
 (١٠) في النسخة رقم (١٤) « لأحد ثلاث » وفي النسخة رقم (١٦) « لأحد ثلاث » وما هنا هو الذي في النسخة
 (١١) في النسخة (ج) حمالة (١٢) القوام — بكسر القاف — ما يقوم بحاجة الضرورية ، والساد — بالكسر أينا —
 ما يكتفي حاجته ، وهو كل شيء سددت به خلا (١٣) رواه أحمد (ج ص ٧٧ و ج ص ٦٠) ومسلم (ج ص ٢٨٤)

(١) في النسخة رقم (١٤) « وهذان فرقان » وما هنا أصح (٢) في النسخة رقم (١٦) « في ملك المعطى الزكاة »
 (٣) في النسخة رقم (١٦) « أنه إن مات ، وهو خطأ (٤) يضمن الميم وتخفيف الهمزة (٥) بكسر الراء وتخفيف
 الميم (٦) يضمن القير ويضع الهمزة (٧) قبيصة — يفتح القاف ، والمخارق — يضمن الميم (٨) في النسخة (ج)
 ص ٨٩ « وتحملت حمالة » بدون الجاء ، والحالة — يفتح الحاء المهملة — ما يحملة الانسان عن غيره من ديقا وغرامة ،
 قال الخطابي : « هي ان يقع بين القوم التنازع في الماء والاموال والديون من ذلك الفتن العظيمة فينوسط الرجل فيها
 بينهم يرضى في ذات البين ويضمن لهم ما يترجمهم بذلك حتى يسكن الفتنة » (٩) كلمة « بها » ليست في النسخة
 (١٠) في النسخة رقم (١٤) « لأحد ثلاث » وفي النسخة رقم (١٦) « لأحد ثلاث » وما هنا هو الذي في النسخة
 (١١) في النسخة (ج) حمالة (١٢) القوام — بكسر القاف — ما يقوم بحاجة الضرورية ، والساد — بالكسر أينا —
 ما يكتفي حاجته ، وهو كل شيء سددت به خلا (١٣) رواه أحمد (ج ص ٧٧ و ج ص ٦٠) ومسلم (ج ص ٢٨٤)

وأما سبيل الله : فهو الجهاد بحق *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا الحسن ابن علي ثابعد الرزاق ثامعمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ : — « لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة : لغاز (١) في سبيل الله ، أو لعامل عليها ، أو لغارم ، أو لرجل اشتراها بماله ، أو لرجل كان له جار مسكين فصدق على المسكين فأهداها (٢) المسكين لغني » *

وقد روى هذا الحديث عن غير معمر (٣) فأوقفه بعضهم ، وتقص بعضهم عما ذكر فيه معمر ، وزيادة العدل لا يحل تركها *

فان قيل قد روى عن رسول الله ﷺ ان الحج من سبيل الله وصح عن ابن عباس ان يعطى منها في الحج *

قلنا : نعم ، وكل فعل خير فهو من سبيل الله تعالى ، إلا أنه لا خلاف في أنه تعالى لم يرد كل وجه من وجوه البر في قسمة الصدقات ، فلم يجوز أن توضع إلا حيث بين النص ، وهو الذي ذكرنا . وبالله تعالى التوفيق *

وابن السبيل : هو من خرج في غير معصية فاحتاج *

وقد روينا من طريق ابن أبي شيبة : ثنا أبو جعفر عن الأعمش عن حسان بن مجاهد عن ابن عباس : أنه كان لا يرى بأساً أن يعطى الرجل زكاته في الحج وأن يستق منها النسمة . وهذا ما خالف فيه الشافعيون والمالكيون والحنيفيون صاحباً لا يعرف منهم له مخالف (٤) *

٧٢١ — مسألة — وجاز أن يعطى المرء منها مكاتبه ومكاتب غيره ، لأنهما من

البر ، والعبد المحتاج الذي يظله سيده ولا يعطيه حقه ، لأنه مسكين . *

وقد روينا عن اسماعيل بن علية انه أجاز ذلك *

ومن كان أبوه ، أو أمه ، أو ابنه ، أو اخته ، أو امرأته من الفارين ، أو غزوا في سبيل الله ؛ أو كانوا مكاتبين — : جاز له أن يعطيهم من صدقته القرض ، لأنه ليس عليه أداء ديونهم ولا عونهم في الكتابة والغزو ، كما تلزمه نفقتهم إن كانوا اقتراء ، ولم يأت نص

وابن داود (ج ٣ ص ٣٩ و ٤٠) والطائفي (ص ١٨٨ رقم ١٣٢٢) وابن الجارود (ص ١٨٨) والبارقطي (ص ٢١١) (١) في النسخة رقم (١٦) «لغازي» وما هنا موافق لابي داود (ج ٢ ص ٣٨) (٢) في النسخة رقم (١٤) «فأهدى» وما هنا موافق لابي داود ، والحديث رواه أيضاً البارقطي (ص ٢١١ و ٢١٢) من طريق عبد الرزاق عن معمر والثوري كلاهما عن زيد بن أسلم عن عطاء بن ربي عن سعيد مرفوعاً : فلم يفر معمر بذلك عن أبي سعيد فيه (٣) في النسخة رقم (١٦) «وقد روى هذا الخبر عن معمر موهو خطأ» (٤) في النسخة رقم (١٦) «لا تعرف منهم له ذلك مخالفًا»

بالمنع^(١) ما ذكرناه .
روينا عن أبي بكر : أنه أوصى عمر فقال من أدى الزكاة الى غير أهلها لم تقبل^(٢)
منه زكاة ، ولو تصدق بالدنيا جميعا *

وعن الحسن : لا تجزئ حتى يضعها مواضعها^(٣) وبالله تعالى التوفيق *

٧٢٢ — مسألة — وتعطى المرأة زوجها من زكاتها ، إن كان من أهل السهام ،
صح عن رسول الله ﷺ : أنه ألقى زينب امرأة ابن مسعود إذ أمر بالصدقة فسألته
أيسعها أن تضع صدقتها في زوجها ، وفي بني أخ لها يتامى ؟ فأخبرها عليه الصلاة والسلام
أن لها أجرين : أجر الصدقة ، وأجر القرابة *

٧٢٣ — مسألة — قال أبو محمد^(٤) : من كان له مال مما تجب فيه الصدقة ، كاتى
درهم أو أربعين مثقالا أو خمس من الأبل أو أربعين شاة أو خمسين بقرة ، أو أصاب
خمس أوسق من بر أو شعير أو تمر^(٥) وهو لا يقوم مأمعه بعولته لكثرة عياله أو لغلاء
السعر — فهو مسكين ، يعطى من الصدقة المفروضة ، وتؤخذ منه بما وجبت فيه من ماله *
وقد ذكرنا أقوال من حد القنق بقوت اليوم ، أو بأربعين درهما ، أو بخمسين درهما ،
أو بمائتي درهم *

واحتج من رأى القنق بقوت اليوم بحديث رويناه من طريق أبي كبشة السلولي عن
سهل بن الحنفلية عن النبي ﷺ : « من سأل وعنده ما يغنيه فائما يستكثر من النار ،
فقليل : وما حد القنق يأمر رسول الله ؟ قال : شيع يوم وليلة^(٦) » *

وفي بعض طرقه : « إن يكن عند أهلك^(٧) ما يغنيهم أو ما يعشيمهم » *

ومن طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن رجل عن أبي كليب العامري^(٨)
عن أبي سلام الحبشي^(٩) عن سهل بن الحنفلية عن النبي ﷺ : « من سأل مسألة
يتكثر بها عن غنى فقد استكثر من النار ، فقليل : ما القنق ؟ قال : غداء أو عشاء » *
قال أبو محمد : وهذا لا شيء ، لأن أبا كبشة السلولي مجهول^(١٠) وابن لهيعة ساقط *
واحتج من حد القنق بأربعين درهما بما رويناه من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن

(١) في النسخة رقم (١٤) : « نص مابع ، (٢) في النسخة رقم (١٦) : « لا تقل ، (٣) في النسخة رقم
(١٦) « موضحا ، (٤) قوله قال أبو محمد زيادة من النسخة رقم (١٦) (٥) من هنا الى اول كتاب الصيام يقل من
النسخة رقم ٤٥ (٦) رواه أحمد مطولا (٧) ص ١٨٠ و ١٨١ وفي آخره قال : « ما يغنيه أو يعشيمه ، ورواه أبو داود
(٨) ص ٢٥ وإسادهما صحيح (٩) في النسخة رقم (١٦) : « إن عند أهلك ، بخفف ، ويكن ، وهو خطأ (١٠) أو كليب
هذا لم أجده لدرجة ولاد كرا (٩) الحبشي بالخاء المهملة والباء والسين المعجمة ، وفي النسخة رقم (١٦) : « اخفى
« وهو تصحيف وأبو سلام هذا اسمه مطور (١٠) كلا ، ليس مجهولا ، بل هو تابعي ثقة ، وثقة الحلي وغيره

عطاء بن يسار عن رجل من بني أسد : أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « من سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل إلخافا (١) »

ومن طريق هشام بن عمار عن عبد الرحمن بن أبي الرجال عن حمارة بن غزوة عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من سأل وله قيمة أوقية فقد ألحف ، قال : وكانت الأوقية على عهد رسول الله ﷺ أربعين درهما (٢) »

ومن طريق ميمون بن مهران : ان امرأة اتت عمر بن الخطاب تسأله من الصدقة ، فقال لها : ان كانت لك أوقية فلا تحمل لك (٣) الصدقة ، قال ميمون : والأوقية حيثئذ اربعون درهما *

قال أبو محمد : الأول عن لم يسم ، ولا يدري صحة محبته ، والثاني عن حمارة بن غزوة وهو ضعيف (٤) *

وقد كان يلزم للمالكين — المقلدين عمر رضى الله عنه في تحريم المنكوحه في العدة على ذلك التاكيد في الأب ، وقد رجح عمر عن ذلك ، وفي سائر ما يدعون ان خلافه فيه لا يحمل كحد الخمر ثمانين ، وتأجيل العتق سنة — ان يقلدوه ههنا ، وكذلك الخفيفيون ولكن لا يبالون بالتناقض ! *

واحتج من حد الغنى بخمسين درهما بخبر رويناه من طريق سفیان الثوري عن حكيم ابن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن ابن مسعود قال قال رسول الله ﷺ : « من سأل وله ما يفتيه جاءت غوشا أو كدوحا (٥) في وجهه يوم القيامة ، قيل : يا رسول الله ، وما يفتيه ؟ قال : خمسون درهما أو حسابها من الذهب » قال سفیان : وسمعت زيدا يحدث (٦) عن محمد بن عبد الرحمن عن أبيه (٧) *

رويناه من طريق هشيم عن الحجاج بن أرطاة عن حدثه ، وعن الحسن بن عطية ، وعن الحكم بن عتيبة ، قال من حدثه : عن ابراهيم النخعي عن ابن مسعود ، وقال الحسن

(١) رواه ابو داود (ح ٢ ص ٣٤٩٣) (٢) هو في ابود (ح ٢ ص ٣٥٩٣) (٣) كلمة لك سقطت من النسخة رقم ٤٥ (٤) حاة الصحابي لا تضر ، كما هو الراجح عدا كتر اهل العلم ، ولو خالف فذلك ابن حرم ، وحمارة بن غزوة ثقة تامي ، وقد سبق الكلام عليه في المسئلة ١٤١ (ج ٥ ص ٢١٣) (٥) الخوش الحدوث وكذلك الكدوح - وما يسم اولها - وكل اثر من حدث ارض هو كدح (٦) في النسخة رقم (١٤) « بحدته وماها هو الموافق للنسائي (٧) هنا لفظ النسائي (ح ٥ ص ٩٧) ورواه ايضا ابو داود (ح ٢ ص ٣٣) والترمذي (ح ٨٢ طبع الهند) وابن ماجة (ح ١ ص ٢٨٩) والمالك (جز ١ ص ٤٠٧)

ابن عطية : عن سعد بن ابى وقاص ، وقال الحكم : عن علي بن أبى طالب ، قالوا كلهم :
لا تحمل الصدقة لمن له خمسون درهما ، قال علي بن أبى طالب : أوعدها من الذهب *

وهو قول النخعي ، وبه يقول سفيان الثوري ، والحسن بن حى *

قال أبو محمد : حكيم بن جبير ساقط ، ولم يستد زيدا ، ^(١) ولا حجة في مرسل ،
ولقد كان يلزم الخفيفين والمالكين — القائلين بأن المرسل كالمستد ، والمعظمين خلاف
الصاحب ، والمحتجين بشيخ من بنى كنانة عن عمر في رد السنة الثابتة من أن المتبايعين
لا يبيع بينهما حتى يفترقا — : أن لا يخرجوا عن هذين القولين ؛ لأنه لا يحفظ عن أحدهم
الصحاب في هذا الباب خلاف لما ذكر فيه عن عمر ، وابن مسعود وسعد ، وعلى رضى الله
عنهم ، مع ما فيه من المرسل *

وأما من حد الفنى بما تقي درهم ، وهو قول أبى حنيفة ، وهو أسقط الأقوال
كلها ؛ لأنه لا حجة لهم إلا أن قالوا : إن الصدقة تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء ،
فهذا غنى ، فبطل أن يكون فقيراً *

قال أبو محمد : ولا حجة لهم في هذه الوجوه ^(٢) *

أولها : أنهم يقولون بالزكاة على من أصاب سنبلة فاقرقها ، أو من له خمس من
الابل ، أو أربعون شاة ، فمن أين وقع لهم أن يجعلوا حد الفنى مائتي درهم ، دون السنبلة ،
أو دون خمس من الابل ، أو دون أربعين شاة ، وكل ذلك يجب فيه الزكاة ؟ ! وهذا
هو س مفرط !! *

وهكذا رونا ^(٣) عن حماد بن أبى سليمان قال : من لم يكن عنده مال تبلغ فيه الزكاة

(١) أما حكيم بن جبير فليس ساقطاً إلى هذه الدرجة ، ولكنهم خففوه من أجل رأى إلفي التبعيض من قوله ؛ ولأنكارهم
عليه بعض أحاديث منها هذا الحديث الذى هنا ، فقد تركه شعباً من أجله ، ولكنه لم يفرجه ؛ فقد روى يزيد بن الحارث
ثابت بن عبد الرحمن بن يزيد كما رواه حكيم بن جبير ، وزيد ثقة ثبت حجة ، وقد أخطأ المؤلف في زعمه أن زيدا
لم يستد ؛ فإن سياق الرواية يدل على أن الثوري يحكى ما تميز به حكيم ، وقد جاء في بعض الروايات أصح من هذا ،
فقال أبو عبد الله : روى الحديث من طريق يحيى بن آدم عن الثوري : قال يحيى قال عبد الله بن عثمان لسفيان : خطي إن شعبة
لا يروى عن حكيم بن جبير ؟ قال سفيان : حدثنا زيد بن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد ، وفي الترمذي بعد أن رواه
عن فقيه وعلى بن حجر عن شريك عن حكيم بن جبير بأسانيد قال : « حدثنا محمد بن غيلان ثنا يحيى بن آدم ثنا سفيان عن حكيم
بن جبير بهذا الحديث ، فقال له عبد الله بن عثمان صاحب شعبة : لو غير حكيم حدث بهذا ؟ قال لسفيان : والمحكيم ؟
لا يحدث عنه شعبة ؟ قال : نعم ، قال سفيان : سمعت زيدا يحدث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد ، وهذا صريح جلي
فإن زيدا حدث به عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد كما حدث به حكيم أى بأسانيد ، وأنه ليس مرسلًا كما زعم
المؤلف رحمه الله ، والحديث صحيح من رواية زيد ^(٢) كذا في الأصلين ؛ ولعل الأصح أن يكون صوابه : « فهذا
لوجوه ، كما هو واضح ظاهر » ^(٣) كلمة رونا ، سقطت من النسخة رقم ٤ ؛

أخذ من الزكاة *

والثاني : أنهم يلزمهم أن من له الدور العظيمة ، والجواهر ولا يملك ما تقي درهم أن يكون فقيراً يحل له أخذ الصدقة !! *

والثالث : أنه ليس في قوله عليه السلام : «تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقراهم» دليل ولا نص بأن الزكاة لا تؤخذ إلا من غنى ولا ترد إلا على فقير ، وإنما فيه أنها تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء فقط ، وهذا حق ، وتؤخذ أيضاً — بنصوص أخرى — من المساكين الذين ليسوا أغنياء ، وترد بتلك النصوص على أغنياء كثير ، كالعاملين ؛ والغارمين ؛ والمؤلفة قلوبهم ؛ وابن السبيل وأن كان غنياً في بلده ، فهذه خمس طبقات أغنياء ، لهم حق في الصدقة *

وقد بين الله تعالى ذلك في الصدقة في تفرقة بينهم ^(١) اذ يقول : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها) إلى آخر الآية ، قد كرر الله تعالى الفقراء ؛ والمساكين ثم أضاف إليهم من ليس فقيراً ؛ ولا مسكيناً *

وتؤخذ الصدقة من المسكين الذي ليس له ^(٢) إلا خمس من الأبل وله عشرة من العيال ، ومن ليس له إلا ما تادروهم وله عشرة من العيال ، وعن لم يصب إلا خمسة أوسق — لعلها لا تساوي خمسين درهماً — وله عشرة من العيال في عام سنة ^(٣) *

فطلعتهم بالخبر المذكور ، وظهر فساد هذا القول الذي لا يعلم أن أحداً من الصحابة رضي الله عنهم قاله *

وقد روينا من طريق ابن أبي شيبة عن حصص — هو ابن غياث عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال قال عمر بن الخطاب : إذا أعطيت ^(٤) فأغنوا . يعني من الصدقة . ولا نعلم لهذا القول خلافاً ^(٥) من أحد من الصحابة *

وروينا عن الحسن : أنه يعطى من الصدقة الواجبة من له الدار والحمام ، إذا كان محتاجاً *

وعن إبراهيم نحو ذلك *

وعن سعيد بن جبير : يعطى منها من له الفرس ؛ والدار ؛ والحمام *

وعن مقاتل بن حيان : يعطى من له العطاء من الديوان وله فرس *

(١) في التفسير ٥٥ في الصدقة بقرينة بينهم وهو خطأ بل غلط (٢) في التفسير ٥٥ من المساكين الذين ليس لهم الخواص ما أنساب إلى الكلام (٣) المستعمرة ، وهي العام ، ولكنهم يستعملونها في معنى السنة المجدية ، فيقولون : ما جئهم السنة ، وأرضه ، أي مجدية على التشبيه بالسنة من الزمان ، ويقولون : استروا ؛ ولا يستعمل ذلك إلا في الجذب عند الحجب (٤) في التفسير ٥٥ ما عطيتهم وهو خطأ (٥) في التفسير ١٤ ولا يعلم لهذا القول خلافه

قال أبو محمد : ويعطى من الزكاة الكثير جداً والقليل ، لاحد في ذلك ، إذ لم يوجب الحد في ذلك قرآن ولا سنة *

٧٢٤ — مسألة — قال أبو محمد : إظهار الصدقة — الفرض والتطوع — من غير أن ينوى بذلك رياء حسن ، وإخفاء كل ذلك أفضل . وهو قول أصحابنا *
وقال مالك : إعلان الفرض أفضل *

قال أبو محمد : وهذا فرق لا يراهان على صحته ، قال الله عز وجل : (إن تبدوا الصدقات فنعما هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم) *
فان قالوا : نقيس ذلك على صلاة الفرض . قلنا : القياس كله باطل ، فان قلتم : هو حق ، فأذنوا الزكاة كما يؤذن للصلاة ١١١ ومن الصلاة غير الفرض ما يعلن بها كالعديد ، والكسوف ، وركعتي دخول المسجد ، فقيسوا صدقة التطوع على ذلك *

٧٢٥ — مسألة — قال أبو محمد (١) : وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ، ويجبرهم السلطان على ذلك ، إن لم تهم الزكوات بهم ، ولا في سائر أموال المسلمين بهم ، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه ، ومن اللباس للشتاء والصيف بمنزلة ذلك ، وبمسكن يكتفون من المطر ، والصيف (٢) ، والشمس وعيون المارة (٣) *
برهان ذلك قول الله تعالى (وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل) . وقال تعالى : (وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم) *

فأوجب تعالى حق المساكين ، وابن السبيل ، وما ملكت اليمين (٤) مع حق ذي القربى وأقرض الاحسان الى الأيوين ، وذو القربى ، والمساكين ، والجار ، وما ملكت اليمين ، والاحسان يقتضى كل ما ذكرنا ، ومنعه إساءة بلا شك *

(١) قوله قال أبو محمد ، وادفع المسكين رقم (١٤) (٢) كلمة «الصيف» ياقظن المنسخر رقم (١٤) (٣) من هذا وس أمثاله في التسمية الإسلامية يرى المصنفان التشريع الإسلامي في الذروة والميل إلى الحكمة العدل ، ولست أخوانا الذين عرهم القوانين الوصية واثرت بها فوسهم يطعون على هذه الفاتحة ويتفقونها ليرأى أنهم حاكم بأهل أنواع التشريع في الأرض ، تسريع يتبع القتل والروح ، ويطبق في كل مكان وكل زمان ، وإن هو الاوحي يوحى ، ولوقته المسلمون أحكام دينهم ورحموا إلى استباحها من المبيع الصافي والمورد الغلب - الكتاب والسنة - وعملوا بما يأمرهم به ربهم في خاصة فسيهم في أمورهم العامة وفي أحوال اجتماعهم - : لوعملوا لها كأولاد قدام ، وهل قلت اللواتي للفرقة الباطنية ، والذين المملوك الامم ظلمت للفقير ومن استناره بغير الدنيا وبجوارها عوت حوفا وعرا ، والمثل كثيرة ، ولوحته الاعيان لعلوا انناول ما يحفظ عليهم أموالهم اسدالم المعروف للفقراء ، بل انقياد يحرم به الوجهة على الاعيان ، فليقبلوا ليعلموا وعملوا ، فتدبرتم التذر . هذا والله جميعا . (٤) قوله وما ملكت اليمين ، راحة من السعة رقم ٤٥ :

وقال تعالى : (ما سلكتكم في سقر ١٢ قالوا لم نك من المسلمين ولم نك نطعم المسكين) ﴿١﴾
 فقرن الله تعالى إطعام المسكين بوجوب الصلاة ﴿٢﴾
 وعن رسول الله ﷺ من طرق كثيرة في غاية الصحة أنه قال : « من لا يرحم
 الناس لا يرحمه الله » ﴿٣﴾

قال أبو محمد : ومن كان على فضلة ورأى المسلم أعاه جاثما عريان (١) ضائعا فلم
 يغته — : فارحمه بلا شك ﴿٤﴾

وهذا خبر رواه نافع بن جبير بن مطعم وقيس بن أبي حازم وإبى ظبيان (٢) وزيد
 ابن وهب ، كلهم عن جرير بن عبد الله عن رسول الله ﷺ (٣) ﴿٥﴾

روى أيضا معناه الزهري عن أبي سلة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ (٤)
 وحدثناه (٥) عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا القريبي ثنا
 البخاري ثنا موسى بن اسماعيل — هو التبوذكي — ثنا المعتمر — هو ابن سليمان —
 عن أبيه ثنا أبو عثمان النهدي ان عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق حدثه : « ان اصحاب
 الصفة كانوا ناسا قراء ، وان رسول الله ﷺ قال : من كان عنده طعام اثنى فليذهب
 بثلث ، ومن كان عنده طعام اربعة فليذهب بخمسة اوسادس » (٦) أو كما قال ﴿٧﴾
 فهذا (٨) هو نفس قولنا ﴿٩﴾

ومن طريق الليث بن سعد عن عقيل بن خالد عن الزهري : ان سالم بن عبد الله بن
 عمر أخبره ان عبد الله بن عمر أخبره ان رسول الله ﷺ قال : « المسلم اخو المسلم ،
 لا يظلمه ولا يسلبه » ﴿١٠﴾

قال أبو محمد : من تركه يجوع ويمر — وهو قادر على إطعامه وكسوته —
 فقد أسلبه ﴿١١﴾

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد
 ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا شيان بن فروخ ثنا أبو الأشهب عن أبي نضرة
 عن أبي سعيد الخدري ان رسول الله ﷺ قال : « من كان معه فضل فضل ظهر فليعد

(١) في النسخة رقم ٤٤ «عريانا» وهو الخ (٢) في الاصلين «وابن ظبيان» وهو خطأ ، «وابو ظبيان» هو حسين
 ابن جندب الجني — يفتح الجيم واسكان النون — التابعي القتيبي (٣) حديث جرير من هذه الطرق قد رواه مسلم (ج ٢ ص ٢١٣ - ٢١٤)
 ورواه البخاري مختصرا من طريق زيد بن وهب (ج ٨ ص ١٧) (٤) حديث أبي هريرة من هذه الطرق قد رواه البخاري
 (ج ٨ ص ١٧) بلفظ « من لا يرحم لا يرحم » (٥) في النسخة رقم ٤٥ «حدثناه» وهو خطأ ؛ انليس هذا هو حديث
 الزهري الذي ذكره (٦) في النسخة رقم (١٤) «لو باس» وما هنا هو الموافق للبخاري (ج ٥ ص ٣٨ - ٣٩) ورواه
 البخاري ايضا عن أبي الثمان عن معتمر (ج ٩ ص ٢٤٧ - ٢٤٨) (٧) في النسخة رقم (١٤) «وهنا».

على من لاظهر له ، ومن كان له فضل من زاد فليعده على من لازادله ، قال : قد كر
من اصناف المال ما ذكر ، حتى رأينا انه لاحق لاحد منا في فضل * .

قال ابو محمد : وهذا إجماع الصحابة رضى الله عنهم يخبر بذلك ابو سعيد ، وبكل
ما في هذا الخبر قول *

ومن طريق أبي موسى عن النبي ﷺ : « أطعموا الجائع وفكوا العاني » ^(١) *
والنصوص من القرآن والآحاديث الصحاح في هذا تكثر جداً . *

ورويتنا من طريق عبد الرحمن بن مهدي ^(٢) عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي
ثابت عن أبي وائل شقيق بن سلة قال قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : لو استقبلت
من امرى ما استدبرت لاخذت فضول اموال الاغنياء قسستها على فقراء المهاجرين *
وهذا إسناده في غاية الصحة والجلالة *

ومن طريق سعيد بن منصور عن أبي شهاب ^(٣) عن أبي عبد الله التقي عن محمد
ابن علي بن الحسين عن محمد بن علي بن أبي طالب أنه سمع علي بن أبي طالب يقول :
إن الله تعالى فرض على الاغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي قراءهم ، فإن جاعوا أو عروا
وجهدوا فامنع ^(٤) الاغنياء ، وحتى ^(٥) على الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم عليه *
وعن ابن عمر أنه قال : في مالك حق سوى الزكاة ^(٦) *

وعن عائشة أم المؤمنين ، والحسن بن علي ، وابن عمر أنهم قالوا كلهم لمن سألهم : إن
كنت تسأل في دم موجه ، أو غرم مفطع ^(٧) أو قر مدقع ^(٨) — : قد وجب حقه *
وصح عن أبي عبيدة بن الجراح وثلاثة من الصحابة رضى الله عنهم أن زادهم في
فأمرهم أبو عبيدة لجمعوا ^(٩) أزوادهم في مزودين ، وجعل يقوتهم إياها على السواء *
فهذا إجماع مقطوع به من الصحابة رضى الله عنهم ، لا يخالف لهم منهم *

وصح عن الشعبي ، ومجاهد ، وطاوس ، وغيرهم : كلهم يقول : في المال حق سوى الزكاة *
قال أبو محمد : وما نعلم عن أحد منهم خلاف هذا . الا عن الضحاك بن مزاحم ،
فانه قال : نسخت الزكاة كل حق في المال *

(١) العاني هو الاسير ، والحديث رواه البخاري (ج ٧ ص ١٢٠ و ٢١٠) بقسط اطعموا الجائع وعودوا
المرضى وفكوا العاني ، (٢) « بن مهدي » زياض في التفسير رقم (١٤) (٣) هو ابو شهاب الاصغر ، واسمه عبد ربه
ابن نافع الخياط الكتاني ، وشيخه الثوري لم امره (٤) هذه الكلمة رسمت في التفسير رقم ٥ بدون احوال ،
وفي التفسير رقم (١٤) « فمنع » وهو خطأ ظاهر (٥) في نسخة رقم ٤٥ حتى ، بدون الواو (٦) في التفسير رقم ٤٥ حتى
في مالك سوى الزكاة (٧) بالهاء المعجمة ، والمقطع الشديد الشيع وفي التفسير رقم (١٤) بالضاد المعجمة وهو خطأ (٨) بالالف
والقاف التراب ، أي قتر تدب ملصق بالفسار فضى بصاحبه الى النضار . قاله في اللسان (٩) في التفسير رقم ٤٤ وجمعوا

قال أبو محمد : وما رواية الضحاك حجة ^(١) فكيف رأيه ! *
والعجب أن المحتج بهذا أول مخالف له ! فبرى في المال حقاً سوى الزكاة ، منها
النفاق على الأبرين المحتاجين ، وعلى الزوجة ، وعلى الرقيق ، وعلى الحيوان ، والديون
والأروش ^(٢) فظهر تناقضهم ! ! *

فإن قيل : فقد ^(٣) رويتم من طريق ابن أبي شيبة : ثنا أبو الأحوص عن عكرمة
عن ابن عباس قال : من أدى زكاة ماله فليس عليه جناح أن لا يتصدق *
ومن طريق الحكم عن مقسم ^(٤) عن ابن عباس في قوله تعالى : (وآتوا حقه يوم
حصاده) نسختها العشر ونصف العشر *

فإن رواية مقسم ساقطة لضعفه ، وليس فيها — لو صححت ^(٥) — خلاف لقولنا .
وأما رواية عكرمة فأنما هي أن لا يتصدق تطوعاً ، وهذا صحيح *
وأما القيام بالمجهود ^(٦) ففرض ودين ، وليس صدقة تطوع *
ويقولون : من عطش تخاف الموت ففرض عليه أن يأخذ الماء حيث وجده ؛ وأن ،
يقاتل عليه *

قال أبو محمد : فأى فرق بين ما أباحوا له من القتال على ما يدفع به عن نفسه الموت
من العطش ، وبين ما منعه منه من القتال عن نفسه فيما يدفع به عنها الموت من الجوع .
والعري ؟ ! وهذا خلاف للاجماع ؛ وللقرآن ، وللسنن ، وللقياس *

قال أبو محمد : ولا يحل لمسلم اضطر أن يأكل ميتة ، أو لحم خنزير وهو يجد طعاماً .
فيه فضل عن صاحبه ، لمسلم أو لذي ، لأن فرضاً على صاحب الطعام اطعام الجماعة ^(٧) *
فاذا كان ذلك كذلك ^(٨) فليس بمضطر إلى الميتة ولا إلى اللحم الخنزير ، وبالله تعالى التوفيق *
وله أن يقاتل عن ذلك ، فإن قتل فعلى قتاله القود ، وإن ^(٩) قتل المانع فإلى لعنة الله ،
لأنه منع حقاً ، وهو طائفة باغية ، قال تعالى : (فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا
التي تبغى حتى تفر إلى أمر الله) ومانع الحق باغ على أخيه الذي له الحق . وبهذا قاتل .
أبو بكر الصديق رضي الله عنه مانع الزكاة . وبالله تعالى التوفيق *
تم كتاب الزكاة بحمد الله تعالى وحسن عونه ^(١٠) *

(١) في النسخة رقم ٥٥ « حجة » (٢) في النسخة رقم ٥٥ « والارث » ، بالافراد (٣) في النسخة رقم (١٤) « وقد » (٤) في
النسخة رقم ٥٥ « ههيم » وهو خطأ ظاهر (٥) في النسخة رقم ٥٥ « ولو صححت » (٦) يقال : « جدد الناس » بالنا . للمفعول
نهم مجهدون ، إذا اجتهدوا ، فالقيام بالمجهود أعانتها غائته (٧) في النسخة رقم ٥٥ « طعام الجماعة كذلك » ولم نجد لزيادة
كلمته كذلك موقفاً (٨) كلمة كذلك زيادة من النسخة رقم ٥٥ (٩) في النسخة رقم ٥٥ « فإن » (١٠) قوله وتم كتاب
الزكاة الخ زيادة من النسخة رقم (١٦) -

كتاب الصيام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على محمد وآله وسلم (١) *

٧٢٦ — مسألة — الصيام قسمان (٢) فرض وتطوع ، وهذا إجماع حق متيقن ، ولا سبيل في بنية العقل الى قسم ثالث *

٧٢٧ — مسألة — فن الفرض صيام شهر رمضان ، الذى بين شعبان وشوال ، فهو فرض على كل مسلم عاقل بالغ صحيح مقيم ، حراً كان أو عبداً ، ذكراً أو أنثى ، إلا الخائض والنفساء ، فلا يصومان أيام حيضهما البتة ولا أيام نفاسهما ، ويقضيان صيام تلك الأيام وهذا كله فرض متيقن من جميع أهل الاسلام *

٧٢٨ — مسألة — ولا يجزئ صيام أصلاً — رمضان كان أو غيره — الابنية مجددة في كل ليلة لصوم اليوم المقبل ، فن تعتمد ترك التية بطل صومه *

برهان ذلك قول الله تعالى : (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) فصح أنهم لم يؤمروا بشئ في الدين الا بعبادة الله تعالى والاخلاص له فيها بانها دينه (٣) الذى أمر به *

وقال رسول الله ﷺ : « انما الأعمال بالنيات ، وانما لكل امرئ ما نوى » فصح أنه لا عمل الابنية له ، وأنه ليس لاحد الا ما نوى ، فصح أن من نوى الصوم فله صوم ، ومن لم ينو فليس له صوم *

ومن طريق النظر : أن الصوم امساك عن الأكل والشرب وتعمد التيقن ، وعن الإجماع وعن المعاصى ، فكل من أمسك عن هذه الوجوه — لو أجزأه الصوم بلانية للصوم — لكان في كل وقت صائماً ، وهذا ما لا يقوله أحد *

ومن طريق الإجماع : أنه قد صح الإجماع على أن من صام ونواه من الليل فقد أدى ما عليه ، ولا نص ولا إجماع على أن الصوم يجزئ من لم ينو من الليل *

واختلف الناس في هذا *

(١) التسمية والصلاة أحسن النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٤) مقال ابو محمد : الصوم قسمان (٣) في النسخة رقم (١٤) وبأنه دينه

قال زفر بن الهذيل : من صام رمضان . وهو لا ينوى صوماً أصلاً ، بل نوى أنه مفطر في كل يوم منه ، إلا أنه لم يأكل . ولم يشرب . ولا جامع — : فإنه صائم ويجزئه ، ولا بد له في صوم التطوع من نية *

وقال أبو حنيفة : النية فرض للصوم في كل يوم من رمضان ، أو التطوع ، أو النذر إلا أنه يجزئه أن يحدثها في النهار ، ما لم تزل الشمس ، وما لم يكن أكل قبل ذلك . ولا شرب ، ولا جامع ، فإن لم يحدثها — لamen الليل ^(١) ولamen النهار ما لم تزل الشمس — لم ينتفع بأحداث النية بعد زوال الشمس ، ولا صوم له ، وعليه قضاء ذلك اليوم ، وأما قضاء رمضان والكفارات فلا بد فيها من النية من الليل ^(٢) لكل يوم ، وإلا فلا صوم له ، ولا يجزئه أن يحدث النية في ذلك بعد طلوع الفجر *

وقال مالك : لا بد من نية في الصوم ، ^(٣) وأما في رمضان فتجزئه نيته ^(٤) لصومه كله من أول ليلة منه ، ثم ليس عليه أن يجدد نية كل ليلة ، إلا أن يمرض فيفطر أو يسافر فيفطر ، فلا بدله ^(٥) من نية حيث يجدد قال ^(٦) : وأما التطوع فلا بد له من نية لكل ليلة ^(٧) *
وقال الشافعي ودأود ^(٨) : مثل قولنا ، إلا أن الشافعي رأى في التطوع خاصة لإحداث النية له ما لم تزل الشمس ، وما لم يكن أكل قبل ذلك . أو شرب . أو جامع *
ورويان من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال : لا يصوم الا من أجمع الصيام قبل الفجر *
وعن مالك عن الزهري : أن عائشة أم المؤمنين قالت : لا يصوم الا من أجمع الصيام قبل الفجر *

ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب : أخبرني حمزة بن عبد الله ابن عمر عن أبيه قال : قالت حفصة أم المؤمنين : لا صيام لمن لم يجمع قبل الفجر *
فهؤلاء ثلاثة من الصحابة رضی الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف أصلاً ، والحنيفيون والمالكيون يعظمون مثل هذا إذا خالف أهواهم ^(٩) ، وقد خالفهم ههنا ، وما نعلم أحداً قبل أبي حنيفة ، ومالك قال بقولهما في هذه المسألة ، وهم يشنعون أيضاً بمثل هذا على من قاله متبعاً للقرآن ، والسنة الصحيحة ، وهم هنا خالفوا القرآن والسنة ^(١٠) الثابتة برأى فاسد لم يحفظ عن أحد قبلهم *

(١) في النسخة رقم (١٦) «من الليل» بخلافه دلاء (٢) في النسخة رقم (١٦) «فلا بد من نية» وهو خطأ
(٣) في النسخة رقم (١٤) «د الصوم» (٤) في النسخة رقم (١٦) «نية» (٥) في النسخة رقم (١٤) «ولا بد له» (٦) كلمة «قال» رباح في النسخة رقم (١٤) (٧) في النسخة رقم (١٤) «كل ليلة» (٨) في النسخة رقم ١٤ «الشافعي وأبو سليمان»
(٩) كنفائ لاسلين ، ومقتضى الكلام أن يكون إذا وافق أهواهم (١٠) في النسخة رقم (١٦) «والسنة»

قال أبو محمد : برمان صحة قولنا ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا أحمد بن الأزهر ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ^(١) عن حفصة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال : « من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له » *

وهذا اسناد صحيح ، ولا يضر ^(٢) اسناد ابن جريج له أن أوقفه معمر ، ومالك وعبد الله ويونس . وابن عينة ، وابن جريج ^(٣) لا يتأخر عن أحد من هؤلاء في الثقة والحفظ ، والزهرى واسع الرواية ، فرة يرويه عن سالم عن أبيه ، ومرة عن حمزة عن أبيه ، وكلاهما ثقة ، وابن عمر كذلك ، مرة رواه مسنداً ومرة روى أن حفصة أفتت به ، ومرة أفتى هو به ، وكل هذا قوة للخبر *

والعجب أن المعترضين بهذا من مذهبه أن المرسل كالمسند !
قال أبو محمد : وهذا عموم لا يحل تخصيصه ولا تبديله ولا الزيادة فيه ولا النقص منه إلا بنص آخر صحيح *

فان قيل : فهلا أوجبتم التية متصلة بقبين الفجر ، كما تقولون : في الوضوء . والصلاة والزكاة . والحج . وسائر الفرائض ١ ؟ *

قلنا : لوجبه اثني ^(٤) ، أحدهما هذا النص الوارد الذي لا يحل خلافه ، ولسنا والحمد لله بمن يضرب كلام رسول الله ﷺ بعضه ببعض فيؤمن ببعضه ، ويكفر ببعضه ، ولا بمن يعارض أوامر الله تعالى على لسان رسوله ﷺ بنظره الفاسد ، بل تأخذ جميع السنن كما وردت ، ونسمع ونطيع بجميعها كما أتت *

والثاني : قول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) ولم يكلفنا عز وجل السهر ^(٥) مراعاة لتبين الفجر ، وإنما ألزمت التية من الليل ، ثم نحن عليها الى أن يتبين الفجر ^(٦) وان نمنا وان غفلنا ، مالم تعتمد إبطالها *

فان قيل : فأنتم تميزون لمن نسي التية من الليل أحداثها في اليوم الثاني *

قلنا : نعم بنص صحيح ورد في ذلك ولولا ذلك ما قلناه *

قال أبو محمد : وما نعلم لفرق حجة ^(٧) الا أنه قال : رمضان موضع للصيام ^(٨) :

(١) في النسخة رقم (١٦) «عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب» وحذف قوله «من أبيه» وهو خطأ ، والحديث في السان (ج ٤ ص ١٩٧) (٢) في النسخة رقم (١٦) «ولا يصح» وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) «وابن جريج» (٤) كلمة «اثني» رافقت النسخة رقم (١٤) (٥) في النسخة رقم (١٤) «الشهر» بالمعجمة وهو تصحيف لأمعني له (٦) في النسخة رقم (١٦) «الى يتبين الفجر» وما هنا اصح واصح (٧) كلمة «حجة» سقطت خطاً من النسخة رقم (١٦) (٨) في النسخة رقم (١٤) «للموم» *

وليس موضعاً للفطر أصلاً ، فلا معنى لنية الصوم فيه إذ لا بد منه *
قال علي : وهذه حجة عليه ، مبطله لقوله ، لأنه لما كان موضعاً للصوم لا للفطر
أصلاً وجب أن ينوى ما اقترض الله تعالى عليه ^(١) من العبادة بذلك الصوم ، وأن
يخلص النية لله تعالى فيها ، ^(٢) ولا يخرجها مخرج الهزل واللعب *

ووجه آخر : وهو أن شهر رمضان أمرنا بأن نجعله وقتاً للصوم ، ونهينا فيه عن
الفطر ، إلا حيث جاءنا النص بالفطر فيه ، فهو وقت للطاعة من ^(٣) أطاع بأداء ما أمر
به ، ووقت — والله — للمعصية العظيمة ^(٤) فمن عصى الله تعالى فيه وغالف أمره
عز وجل ظم يصمه كما أمر ، فاذ هو كذلك — يقينا بالحس والمشاهدة ^(٥) — فلا بد
ضرورة من قصد إلى الطاعة ^(٦) المفروضة ، وترك المعصية المحرمة ، وهذا لا يكون
الآنية لذلك . ^(٧) وهذا في غاية البيان والحمد لله *

ووجه ثالث : وهو أنه يلزم على هذا القول أن من لم يبق له من وقت صلاة
الصبح إلا مقدار ^(٨) ركعتين صلى ركعتين تلوها أو عابثاً — أن يجزئه ذلك من
صلاة الصبح ، لأن ذلك الوقت وقت لها ، لا لغيرها أصلاً ، وهذا هو القياس : أن
كان القياس حقاً ! *

وما علينا لأبي حنيفة حجة أصلاً في تلك التقاسيم الفاسدة السخيفة !! إلا أن بعض
من ابتلاه الله بتقليده موه في ذلك بجديته نذكره في المسألة التالية ، لأنه موضعه ، ^(٩)
وليس في هذا الخبر متعلق لأبي حنيفة أصلاً ، بل قد نقض أصله ، ^(١٠) فأوجب فيه نية ؛
بخلاف قوله في الطهارة ، ثم أوجبها في النهار بلا دليل !! *

وما نعرف للمالك حجة أصلاً ، إلا أنهم قالوا : رمضان كصلاة واحدة *
قال أبو محمد : وهذه ^(١١) مكابرة بالباطل ؛ لأن الصلاة الواحدة لا يحول بين أعمالها
— بعدد — ما ليس منها أصلاً ، وصيام رمضان يحول بين كل يومين منه ليل يبطل فيه
الصوم جملة ويحل فيه الآكل والشرب والجماع ، فكل يوم له حكم غير حكم اليوم ^(١٢)

(١) كلمة « عليه » زيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) « منها » وهو خطأ
(٣) في النسخة رقم (١٦) « فن » وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٦) « وهو — والله — وقت المعصية العظيمة »
(٥) في النسخة رقم (١٤) « والمتأهد » (٦) في النسخة رقم (١٦) « من قصد الطاعة » (٧) كلمة ذلك ، زيادة من
النسخة رقم (١٤) (٨) كلمة « مقدار » سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٩) سيأتي في المسألة التالية حديث الربيع
يفسده حديث سلق بن الأكرع في صوم طاشوراء ، وهما اللذان يثير اليهما الوقتان (١٠) في النسخة رقم (١٦)
(١١) « أصلاً » وهو خطأ (١٢) في النسخة رقم (١٦) « وهما » كلمة « اليوم » زيادة من النسخة رقم (١٤)

الذى قبله واليوم الذى بعده ؛ وقد يمرض فيه ^(١) أو يسافر ، أو تبيض ، فيطيل ^(٢) الصوم ، وكان بالامس صائماً ، ويكون غداً صائماً ، *

وانما شهر رمضان كصلوات اليوم واليلة ، يحول بين كل صلاتين ما ليس صلاة ، فلا بد لكل صلاة من نية ، فكذلك لا بد لكل يوم فى صومه من نية *

وهم أول من أبطل هذا القياس ، قرأوا من أفطر عامداً فى يوم من رمضان أن عليه قضاء ، ^(٣) وأن سائر صيامه كسائر أيام الشهر صحيح ، فقد أقروا بأن حكم الشهر كصلاة ليلة ^(٤) واحدة ويوم واحد *

وانما يخرج هذا على قول سعيد بن المسيب الذى يرى من أفطروا من رمضان عامداً ^(٥) أو أفطروه كله — سواء ، وأن عليه فى اليوم قضاء شهر ، كما عليه فى الشهر كله ، ولا فرق * وهذا مما أخطأوا فيه القياس — لو كان القياس حقاً — فلا النص اتباعوا ، ولا الصحابة قلدوا ، ولا قياس صحبوا ، ولا الاحتياط التزموا !! وبالله تعالى التوفيق *

٧٢٩ — مسألة — ومن نسي أن ينوى من الليل فى رمضان فأى وقت ذكر من النهار التالى لتلك الليلة — سواء أكل وشرب ووطئ ^(٦) أو لم يفعل شيئاً من ذلك — فانه ينوى للصوم من وقته اذا ذكر ، ويمسك عما يمسك عنه الصائم ، ويجزئه صومه ذلك تاماً ، ولا قضاء عليه ، ولو لم يبق عليه من النهار الا مقدار النية فقط ، فان لم ينو كذلك فلا صوم له ، وهو عاص لله تعالى متعمداً لابطال صومه ، ولا يقدر على القضاء * وكذلك من جاءه الخبر بأن هلال رمضان روى الباردة — فسواء أكل وشرب ووطئ ^(٧) أو لم يفعل شيئاً من ذلك — فى أى وقت جاء الخبر من ذلك اليوم ولو فى آخره كما ذكرنا — : فانه ينوى الصوم ساعة صبح الخبر ^(٨) عنده ، ويمسك عما يمسك عنه الصائم ، ويجزئه صومه ، ولا قضاء عليه ، فان لم يفعل فصومه باطل ، كما قلنا فى التى قبلها سواء سواء *

وكذلك ايضا من عليه صوم نذر معين فى يوم بعينه فنى النذر ذكر بالنهار فكما قلنا ولا فرق *

وكذلك من نسي النية فى ليلة من ليالى الشهرين المتتابعين الواجبين ثم ذكر بالنهار ، ولا فرق * وكذلك من نام قبل غروب الشمس فى رمضان ، أو فى الشهرين المتتابعين ، أو فى نذر

(١) كلمة « فيه » زائدة من النسخة رقم (١٤) (٢) فى النسخة رقم ١٤٤ ، وما هنا أحسن (٣) فى النسخة رقم (١٦) « فى يوم رمضان عليه قضاء » وهو خطأ وسقط (٤) كلمة « ليلة » سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٥) فى النسخة رقم (١٤) « صمداً » (٦) فى النسخة رقم (١٦) « سواء أكل أو شرب أو وطئ » (٧) فى النسخة رقم (١٦) « فسواء أكل أو شرب أو وطئ » (٨) فى النسخة رقم (١٤) « ساعة صبح الخبر » *

معين فلم يتيه إلا بعد طلوع (١) الفجر أوفى شيء من نهار ذلك اليوم ، ولو في آخره ، كما قلنا فكما قلنا (٢) أيضا آتفا سواء سواء ، ولا فرق في شيء أصلا *

فلو لم يذكر في شيء من الوجوه التي ذكرنا ، ولا استيقظ حتى غابت الشمس — : فلا أثم عليه ، ولم يصم ذلك اليوم ، ولا قضاء عليه *

برهان قولنا : قول الله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ، ولكن ما تعمدت قلوبكم) . وكذلك قول رسول الله ﷺ : «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» . وكل من ذكرنا ناس أو غلط غير عامد ، فلا جناح عليه *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني أبو بكر بن نافع العبدى ثنا بشر بن المفضل ثنا خالد بن ذكوان عن الربيع بنت معوذ بن عفراء (٣) قالت : « أرسل رسول الله ﷺ غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار التي حول المدينة : من كان أصبح صائما فليتم صومه ، ومن كان أصبح مفطرا فليتم بقية يومه » *

وبه إلى مسلم بن الحجاج : ثنا قتيبة بن سعيد ثنا حاتم بن إسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد عن سلة بن الأكوع قال : « بعث رسول الله ﷺ رجلا من أسلم يوم عاشوراء ، فأمره أن يؤذن في الناس : من كان لم يصم فليصم ، ومن كان أكل فليتم صيامه إلى الليل » (٤) *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد البخاري ثنا القريبي ثنا البخاري ثنا المكي بن إبراهيم ثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلة بن الأكوع قال : « أمر النبي ﷺ رجلا من أسلم : أن يؤذن في الناس : أن من أكل فليصم بقية يومه ، ومن لم يكن أكل فليصم ، فإن اليوم يوم عاشوراء ، » (٥) *

ورويناه أيضا من طريق معاوية وغيره مسندا (٦) *

قال أبو محمد : ويوم عاشوراء هو كان القرض حيث صامه *

كما رويناه بالسند المذكور إلى البخاري : ثنا أبو معمر ثنا عبد الوارث — هو ابن سعيد التنوري — ثنا أيوب السخيتاني ثنا عبد الله (٧) بن سعيد بن جبير عن أبيه عن

(١) في النسخة رقم (١٤) «بعد طلوع الشمس» (٢) قوله «فكما قلنا» سقط من النسخة رقم (١٦) (٣) الربيع - يصم إلرا. وفتح الراء الموحدة وتهديد الياء التحيمة المكسورة ومعوذ - بتهديد الواو المكسورة (٤) هذا الذي قبله في مسلم (ج ١ ص ٣١٣) (٥) هذا من ثلاثيات البخاري وهو فيه (ج ٣ ص ٩٦ و ٩٧) (٦) حديث معاوية في البخاري (ج ٣ ص ٩٦) ومسلم (ج ١ ص ٣١٣) (٧) في النسخة رقم (١٦) «عبد الله بالصغير وهو خطأ»

ابن عباس — فذكر الحديث في يوم عاشوراء وفيه — : « أن رسول الله ﷺ صامه وأمر بصيامه » (١) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبيد الله بن موسى أخبرنا شيبان عن أشعث بن أبي الشعثاء عن جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرة قال : « كان رسول الله ﷺ يأمر (٢) بصوم عاشوراء (٣) ويحثنا عليه ويتعاهدنا عنده ، فلما فرض رمضان لم يأمرنا ولم ينهنا عنه ولم يتعاهدنا عنده » *

وروينا من طريق الزهري ، وهشام بن عروة وعراك بن مالك كلهم عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين : « أن رسول الله ﷺ أمر بصيام عاشوراء ، حتى فرض رمضان » قال عراك : فقال عليه السلام : « من شاء فليصمه ومن شاء فليفطره » (٤) *

قال أبو محمد : فكان هذا حكم صوم الفرض ، وما نبأ لي ينسخ فرض صوم عاشوراء ، فقد أحيل صيام رمضان أحوالا ، فقد كان مرة من شاء صامه ومن شاء أفطره وأطعم من كل يوم مسكينا ، إلا أن حكم ما كان فرضا حكم واحد ، وإنما نزل هذا الحكم فيمن لم يعلم بوجوب الصوم عليه ؛ وكل من ذكرنا — من ناس ، أو جاهل ، أو نائم — فلم يعلموا بوجوب الصوم عليهم ، لحكمهم كلهم هو الحكم الذي جعله رسول الله ﷺ ، من استدراك النية في اليوم المذكور متى ما علموا بوجوب صومه عليهم (٥) ، وسعى عليه السلام من فعل ذلك صائما ، وجعل فعله صوما . وبالله تعالى التوفيق *

ويه قال جماعة من السلف *

كما روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الكريم الجزري : أن قوما شهدوا على الهلال بعد ما أصبحوا (٦) ، فقال عمر بن عبد العزيز : من أكل فليمسك عن الطعام ، ومن لم يأكل فليصم بقية يومه *

وعن عطاء : إذا أصبح رجل مفطرا ولم يذق شيئا ثم علم بروية الهلال أول النهار فلو أخره فليصم ما بقي ولا يبدله *

ومن طريق وكيع عن أبي ميمونة عن أبي بشير عن علي بن أبي طالب أنه قال يوم عاشوراء : من لم يأكل فليصم ، ومن أكل فليتم بقية يومه *

(١) موفى البخاري (ج ٣ ص ٩٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) ويأمرنا وماها هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ٣١٢) (٣) في مسلم بصيام يوم عاشوراء (٤) انظر روايات حديث عائشة هذا في مسلم (ج ١ ص ٣١٠ و ٣١١) بحواها ، وفي البخاري مختلف (ج ٣ ص ٩٦) (٥) في النسخة رقم (١٤) عليه ، وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) (صحيح ، وهو خطأ *

وروينا من طريق وكيع عن ابن عون عن ابن سيرين : ان ابن مسعود قال : من أكل أول النهار فليأكل آخره *

قال علي : اختلف الناس فيمن أصبح مفطراً في أول يوم من رمضان ثم علم ان الهلال رؤى البارحة على اقوال *

منهم من قال : ينوي صوم يومه ويجزئه ، وهو قول عمر بن عبد العزيز ، وبه تأخذ ، وبه جاء النص الذي قدمنا *

ومنهم من قال : لا يصوم ، لانه لم ينو الصيام من الليل ، ولم يروا فيه قضاء ، وهو قول ابن مسعود كما ذكرنا ، وبه يقول داود ^(١) واصحابنا *

ومنهم من قال : يأكل بقيته وقضيه ، وهو قول رويته عن عطاء *

ومنهم من قال : يسك فيه عما يسك الصائم ، ولا يجزئه ، وعليه قضاؤه ، وهو قول مالك ، والشافعي *

وقال به ^(٢) ابو حنيفة فيمن أكل خاصة ، دون من لم يأكل ؛ وفيمن علم الخبر بعد الزوال فقط ، أكل اوله يأكل *

وهذا أسقط الاقوال لانه لانص فيه ولا قياس ، ولانعله من قول صاحب ، ولا يخلو هذا الامساك — الذي امره به — من ان يكون صوماً يجزئه ، وهم لا يقولون بهذا ، او لا يكون صوماً ولا يجزئه ^(٣) ، فن اين وقع لهم ان يأمره بعمل يتعب فيه ويتكلفه ولا يجزئه ؟ *

وأيضاً فإنه لا يخلو من ان يكون مفطراً او صائماً فان كان صائماً فلم يقضيه ^(٤) اذن ؟ فيصوم يومين وليس عليه الا واحد ؟ وان كان مفطراً فلم امره ^(٥) بعمل الصوم ؟ وهذا عجب ^(٦) جداً !! وحسبنا الله ونعم الوكيل *

قال ابو محمد : احتج أبو حنيفة في تصحيح تخليطه الذي ذكرناه قبل — في نية الصوم — بخبر الربيع ، وسلة بن الأكوخ الذي ذكرنا ، وهذا عجب جداً !! أن يكونوا قد خالفوا رسول الله ﷺ في نفس ما جاء به الخبر ، فقالوا : من أكل لم يجزه صيام باقي يومه ، وفي تخصيصهم بالنية قبل الزوال ، وليس هذا في الخبر ، ثم احتجوا بما ليس منه شيء ^(٧) ومن عاداتهم هذا الخلق الذميم او هذا قبيح جداً ، وتمويهه لاستحجازه عن تحقيق ناصح لنفسه !! *

(١) في النسخة رقم (١٤) «دوسليان» وهو (٢) كلمة «به» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٦) «ولا يجزئه» (٤) في النسخة رقم (١٦) «فلم يقضه» كأنه تجمع أنه استهضم ، وهذا خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) «فلم يأمره» وهو خطأ كالذي قبله (٦) في النسخة رقم ١٦ «عجب» (٧) كلمة «ثم» ، ريادة من المسفر رقم ١٤ .

وقال بعضهم : قد روى هذا الخبر عبد الباقي بن قانع عن أحمد بن علي بن مسلم عن محمد ابن المنهال عن يزيد بن زريع عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة عن عمه قال : « أتيت النبي ﷺ — يعني في عاشوراء — فقال : صمتم يومكم هذا ؟ قالوا : لا ، قال : فاتموا يومكم هذا واقضوا » *

قال أبو محمد : لفظة « واقضوا » موضوعة بلا شك ، وعبد الباقي بن قانع مولى بني أبي الشوارب يكنى أبا الحسين ، مات سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة ، وقد اختلط عقله قبل موته بسنة ، وهو بالجملة منكر الحديث ، وتركه أصحاب الحديث جملة (١) . وأحمد بن علي بن مسلم مجهول (٢) *

(١) أساء ابن حزم القول في ابن قانع جداً ، وسيأتي قوله فيه في المسألة التالية : روى عن ابن قانع راوى كل بلية . ونقل ابن حجر في لسان الميزان عن ابن حزم أنه قال : « ابن سفيان في المالكين ظهير ابن قانع في الخيفين ، وجدني حديثاً الكذب البحت ، وبالإمامين أو الوضع اللامع ، فاما تميم ، واما حمل عن لاخير فيه من كذاب ومغفل يقلق القلبين ، ولما الثالثة وهي أن يكون البلاد من قبلها ، وهي ثلاثة الألف ، نسأل الله السلامة . ونقل عن الحلي أنه قال : « لا أدري لماذا ضمه البرقاني ؟ فقد كان ابن قانع من أهل العلم والبراعة ورأيك عامة شيوخنا يوثقونه ، وقد تميم في آخر عمره » . ونقل الحلي في تذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ٩٣) عن الفارصلي أنه قال في ابن قانع : « كان يحفظ ، ولكنه كان يخطئه ويصر » . وهذه خلة سوء والياد بالله . وعبد الباقي هذا شيخ الجصاص وموقف (أحكام القرآن) أكثر من الرواية عنه جداً ، وكنية عبد الباقي « أبو الحسين » وفي الأسانيد هنا ، أبو الحسن . وهو خطأ . ونقل ابن حجر أيضاً كلام المؤلف فيه هنا ثم قال : « ما أعلم أحداً تركه ، وإنما صرح أنه اخطأ فتنبهوا » . ونقل الفهرست (٢) أحمد بن علي بن مسلم هو الإمام الحافظ أبو العباس الأبار ، حدث بغداد ، مات يوم نصف شعبان سنة ٢٩٠ ، قال ابن حجر في لسان الميزان بعد أن قل كلام المؤلف هنا : « هذه عامة ابن حزم ، لأننا لم يعرف الراوى بمجهله ، ولو صرح بقوله : لا اعرفه ، لكان انصف الكثر التوفيق عز وجل » . ملحوظة : وقع اسمه في لسان الميزان . أحمد بن علي بن مسلم ، وهو خطأ . اما من التماسخ ولما من الطبع والصواب . بن مسلم ، وقد نسب ابن حزم الخطأ في زيادة قوله « واقضوا » الى ابن قانع بل ساء واحكامها ، واخطأ في هذا جداً ، فالحديث رواه أبو داود (ج ٢ ص ٢٠٣) عن محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع عن سعيد — هو ابن أبي عروبة عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة عن عمه : « ان أسلم أتته النبي صلى الله عليه وسلم فقال : صمتم يومكم هذا ؟ قالوا : لا . قال : فاتموا بقية يومكم واقضوه » . قال أبو داود : « يعني يوم عاشوراء » . وسكت عنه . والمنذرى ونسب المنذرى النسائي — وسيروهما للتوسيع دون الزيادة — ولكنني لم أجده فيه . فظهر أن عبد الباقي بن قانع وأحمد بن علي بن مسلم بريتان من جهة هذه القصة ، وانهما لم يفرذا بزيادة ، اذا رواه أبو داود عن محمد بن المنهال شيخ الأبار كما رواه عنه الأبار ، وظهر ايضاً ان في الاستناد الذي هنا خطأ ، لأنه سقط منه « سعيد بن أبي عروبة » . بين يزيد بن زريع وبين قتادة ، ولعل هذا من اغلاط ابن قانع ؟ وإنما القصة في ضعف الحديث جملة حال عبد الرحمن بن سلمة ، وإن ذكره ابن حبان في الثقات ، فقد اختلف في اسم ابيه وجده ، قيل « عبد الرحمن بن سلمة » وقيل « ابن سلمة » وقيل « ابن المنهال بن سلمة الخزاعي » . وقيل « ابن المنهال بن سلمة » وقيل « دابر المنهال عبد الرحمن بن سلمة » . والمنهال قال ابن القتيبي : « صالح الجور » . وسمي منه من هو ؟ اقله ، ذكره ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ١ ص ٥٧) باسم « عم عبد الرحمن بن سلمة الخزاعي » .

وقدرونا هذا الحديث من طريق شعبة عن قتادة ، ومن طريق ابن أبي عروبة عن قتادة ، وليست فيه هذه اللفظة .

كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن قاسم بن محمد ثنا محمد بن عبد السلام الخثني ثنا محمد بن المثني ثنا محمد بن جعفر غندر ثنا شعبة ثنا قتادة عن عبد الرحمن بن المنهال بن سلة الخزاعي (١) عن عمه أن رسول الله ﷺ قال لأسلم : « صوموا اليوم ، قالوا : إنا قد أكلنا ، قال : صوموا بقية يومكم ، يعني عاشوراء » . حدثنا عبد الله بن ربيع التيمي ثنا محمد بن معاوية القرشي ثنا أحمد بن شعيب أنا إسحاق بن إبراهيم — هو ابن راهويه — ثنا محمد بن بكر — هو البرساني — ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلة الخزاعي عن عمه قال : « غدونا على رسول الله ﷺ صبيحة عاشوراء ؛ فقال لنا : أصبحتم صياماً ؟ قلنا : قد تغدينا يا رسول الله ، قال : فصوموا بقية يومكم » .

قال أبو محمد : ومن الغرائب تمويه الخفيفين بهذه اللفظة الموضوعة في حديث ابن قانع من قوله « واقضوا ، ثم خالفوها ظمروا القضاء إلا على من أكل دون من لم يأكل ، وعلى من نوى بعد الزوال ! وهذا كله خلاف الكذبة التي استحقوا بها المقت من الله تعالى الخ حيث ما توجهوا عشروا ، وبكل ما احتجوا قد خالفوه ! وهكذا فليكن الخذلان !! نعوذ بالله منه » . وأما من لم يعلم بوجوب صوم ذلك اليوم عليه إلا بعد غروب الشمس فإنه لم يصمه كما أمر ، ولأنه لم ينو في شيء منه صوماً ، ولم يعتمد ترك التية ، فلا إثم عليه فيما لم يعتمد ، ولا قضاء عليه ، لأن لم يأت بإيجاب القضاء عليه نص ولا إجماع ، ولا يجب في الدين حكم

ثم روى الحديث الذي هنا عن عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلة الخزاعي عن عمه ، وليس فيه كلمة « واقضوه » ، وذكر ابن حجر في التهذيب في المبهات وقال دعي ابن قانع عمه سلمة ، وذكره في الإصابة (ج ٦ ص ١٨) ووجد بياناً في المبهات ، وليس في الإصابة باب لهم ، ولعل سقط بحاله من نسخها فطبع . وحديث هذه حال استاده لا يكون حجة ولا يصححه أحد ، وقال الرطبي في نصب الرأية (ج ١ ص ٤٣) : « قلنا عن صاحب التقيح : أنه قال : على أنه قد روى الأمر بالقضاء في حديث غريب أخرجه أبو داود في مسنده ، وذكر الحديث ، ثم قال : وهذا حديث مختلف في إسناده ، وفي صحته ظر . » فائدة : حديث عبد الباقي بن قانع رواه عنه أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن (ج ١ ص ١٩٠) وفيه خطأ مطبعي « يزيد بن ربيع » وصوابه « يزيد بن ربيع » وفيه « وشعبة عن قتادة ، وصوابه » . سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ، كما هو في أبي داود (١) مكناف في نسخة رقم (١٦) وفي نسخة رقم (١٤) عن عبد الرحمن بن المنهال بن سلة الخزاعي ، وفي معاني الآثار للطحاوي (ج ١ ص ٣٣) من طريق روح « ثنا شعيب عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلة الخزاعي عن المنهال » ومن طريق عبد الرحمن بن زياد « ثنا شعبة عن قتادة قال : سمعنا المنهال » .

إلا بأحدهما؛ وإنما أمر بصيام ذلك اليوم، لا بصوم غيره مكانه، فلا يجزئ ما لم يؤمر به مكان ما أمر به.

٧٣٠ - مسألة - ولا يجزئ صوم التطوع إلا بنية من الليل، ولا صوم قضاء رمضان أو الكفارات إلا كذلك، لأن النص ورد بأن لا صوم لمن لم يبيت من الليل كما قدمنا، ولم يخص النص من ذلك إلا ما كان فرضاً متعيناً في وقت بعينه، وبقي سائر ذلك على النص العام.

وقولنا بهذا في التطوع، وقضاء رمضان، والكفارات هو قول مالك، وأبي سليمان وغيرهما.

فإن قال قائل: فكيف استجزتم خلاف الثابت عن رسول الله ﷺ؟ الذي رويتموه من طريق طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله عن مجاهد، وعائشة بنت طلحة كلامهما عن أم المؤمنين عائشة: «أن رسول الله ﷺ قال لها: هل عندكم من شيء؟ وقال مرة: من غداء؟ قلنا: لا قال: فإني إذن صائم» وقال لها مرة أخرى: «هل عندكم من شيء؟ قلنا: نعم، أهدى لنا حبيس^(١)، قال: أما إني أصبحت أريد الصوم، فأكل^(٢)».

وقال بهذا جمهور السلف:

كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني، وعبد الله بن أبي عتبة، قال ثابت: عن أنس بن مالك: أن أبا طلحة كان يأتي أهله من الضحى، فيقول: هل عندكم من غداء؟ فإن قالوا: لا، قال: فأنا صائم. وقال ابن أبي عتبة: عن أبي أيوب الأنصاري بمثل فعل أبي طلحة سواء سواء.

ومن طريق حماد بن سلمة: حدثني أم شيب عن عائشة أم المؤمنين قالت: اني لأصبح يوم طهرى حائضاً وأنا أريد الصوم، فأستبين طهرى فيما بيني وبين نصف النهار فأغتسل ثم أصوم.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ومعمّر، قال ابن جريج: أخبرني عطاء، وقال معمّر: عن الزهري، وأبوب السخيتاني؛ قال الزهري عن أبي إدريس الخولاني، وقال أيوب: عن أبي قلابه، ثم اتفق عطاء. وأبو إدريس، وأبو قلابه كلهم عن أم الدرداء. أن أبا الدرداء كان إذا أصبح سأل أهله الغداء، فإن لم يكن، قال: إنا صائمون، وقال

(١) فتح الحياض ساكن الياء. وآخر صين مهمل، وهو طعام يتخمن القمح والاطح والسمن، وقد يصل عرض الاطح البقي والفتيت، قاله في النهاية (٢) اطر مسلم (١٦ ص ٣١٧) والفقو كان (ج ٤ ص ٢٧١) *

عطاء في حديثه : أن أبا البرداء كان يأتي أهله حين يتصف النهار ، فيقول : هل من غداء ؟ فيجده أولاً يجده ، فيقول لأمن صوم هذا اليوم ، قال عطاء : وأنا أفضله *
ومن طريق قتادة : أن معاذ بن جبل كان يسأل الغداء ، فإن لم يجده صام يومه *
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : أخبرني عبيد الله بن عمر قال : أن أبا هريرة كان يصبح مفطراً ، فيقول : هل من طعام ؟ فيجده أولاً يجده ، فيتم ذلك اليوم *
ومن طريق الحارث عن علي بن أبي طالب قال : إذا أصبحت وأنت تريد الصوم فأنت بالخيار ، إن شئت صمت وإن شئت أفطرت ، إلا أن تفرض على نفسك الصوم من الليل *

ومن طريق ابن جريج : حدثني جعفر بن محمد عن أبيه : أن رجلاً سأل علي بن أبي طالب ، فقال : أصبحت ولا أريد الصوم ؟ فقال له علي : أنت بالخيار بينك وبين نصف النهار ، فإن انتصف النهار فليس لك أن تقطر *

ومن طريق طاوس عن ابن عباس ، ومن طريق سعد بن عبيدة ^(١) عن ابن عمر ، قالاً جميعاً : الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار ، قال ابن عمر : ما لم يطعم ، فإن بداله أن يطعم طعم ، وإن بداله أن يجعله صوماً كان صوماً *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن المعتمر بن سليمان التيمي عن حميد عن أنس بن مالك قال : من حدث نفسه بالصيام فهو بالخيار ما لم يتكلم ، حتى يتمت النهار *
ومن طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن الأعمش عن عمارة عن أبي الأحوص قال قال ابن مسعود : إن أحدكم بأحد ^(٢) النظرين ما لم يأكل أو يشرب *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن — هو السلي — عن حذيفة : أنه بداله في الصوم بعد أن زالت الشمس فصام *

وعن حذيفة أيضاً أنه قال : من بداله في الصيام ^(٣) بعد أن تزول الشمس فليصم *
ومن طريق معمر بن عطاء الخراساني : كنت في سفر وكان يوم فطر ، فلما كان بعد نصف النهار قلت : لا صوم هذا اليوم ، فصمت ، فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب ، فقال : أصبت . قال عطاء : وكنت عند سعيد بن المسيب فجاءه أعرابي عند العصر فقال :

(١) في النسخة رقم (١٦) وسعد بن عباد وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) وآخر وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) من بداله الصيام *

إني لم أكل اليوم شيئاً أفصوم ؟ قال : نعم ، قال : فإن على يوماً من رمضان ، أفأجعله مكانه ؟ قال : نعم . *

ومن طريق حماد بن سلة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال : إذا عزم على الصوم من الضحى فله النهار أجمع ، فإن عزم من نصف النهار فله ما بقى من النهار ، وإن أصبح ولم يعزم فهو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار . *

ومن طريق ابن جريج : سألت عطاء عن رجل كان عليه أيام من رمضان ، فاصبح وليس في نفسه أن يصوم ، ثم بداله بعد ما أصبح أن يصوم وأن يجعله من قضاء (١) رمضان ؟ فقال عطاء : له ذلك (٢) . *

ومن طريق مجاهد : الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار ، فإذا جاوز ذلك فأنما له بقدر ما بقى من النهار . *

ومن طريق أبي إسحاق الشيباني عن الشعبي : من أراد الصوم فهو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار . *

ومن طريق هشام عن الحسن البصري قال : إذا تسحر الرجل فقد وجب عليه الصوم ، فإن أفطر فعليه القضاء ، وإن هم بالصوم فهو بالخيار ، إن شاء صام وإن شاء أفطر ، فإن سأله إنسان فقال : أصائم أنت ؟ قال : نعم ، فقد وجب عليه الصوم إلا أن يقول : إن شاء الله ، فإن قالها فهو بالخيار ، إن شاء صام وإن شاء أفطر . *

فهؤلاء من الصحابة : عائشة أم المؤمنين ، وعلى بن أبي طالب ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأنس ، وأبو طلحة ، وأبو أيوب ، ومعاذ بن جبل ، وأبو الدرداء ، وأبو هريرة ، وابن مسعود ، وحذيفة ، ومن التابعين : ابن المسيب ، وعطاء الخراساني ، وعطاء بن أبي رباح ، ومجاهد ، والنخعي ، والشعبي ، والحسن . *

وقال سفيان الثوري ، وأحمد بن حنبل : من أصبح وهو ينوى الفطر إلا أنه لم يأكل ولا شرب ولا وطئ — : فله أن ينوى الصوم ما لم تغيب الشمس ، ويصح صومه بذلك . * قال أبو محمد : فنقول : معاذ الله أن نخالف شيئاً صح عن رسول الله ﷺ ، أو أن نصره عن ظاهره بشيء نص آخر ، وهذا الخبر صحيح (٣) عن رسول الله ﷺ ، إلا أنه ليس فيه أنه عليه السلام لم يكن نوى الصيام من الليل ، ولا أنه عليه السلام أصبح مفطراً ثم نوى الصوم بعد ذلك ، ولو كان هذا في ذلك الخبر لقننا به ، لكن فيه

(١) كلمة «قضاء» زائدة من النسخة رقم (١٤) (٢) كلمة «له» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٣) في النسخة

رقم (١٦) وهذا الخبر صحيح . *

أنه عليه السلام كان يصبح متطوعاً صائماً ثم يفطر ؛ وهذا مباح عندنا لانكرهه ، كما في الخبر ، فلما لم يكن في الخبر ما ذكرنا ، وكان قد صح عنه عليه السلام : « لا صيام لمن لم يبيت من الليل » لم يجز أن تترك هذا اليقين لظن كاذب ، ولو أنه عليه الصلاة والسلام أصبح مفطراً ثم نوى الصوم نهاراً لبيته ، كما بين ذلك في صيام عاشوراء إذ كان فرضاً ، والتسميع ^(١) في الدين لا يحل .

فان قيل : قد رويتم من طريق ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن بعض أزواج النبي ﷺ قالت : « كان النبي ﷺ يجيء فيدعو بالطعام فلا يجده فيفرض الصوم » . وروى عن ابن قانع — راوى كل بلية — ١ عن موسى بن عبد الرحمن السلي البلي عن عمر بن حارون عن يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس : « أن النبي ﷺ كان يصبح ولم يجمع الصوم ^(٢) ، ثم يبدله فيصوم » .

قلنا : ليث ضعيف ، ويعقوب بن عطاء هالك ، ومن دونه ظلمات بعضها فوق بعض ^(٣) ١ ووالله لو صح لقلنا به .

قال أبو محمد : أما المالكيون فيشتمون بخلاف الجمهور ، وخالفوا هنا الجمهور بلا رقة ^(٤) .

وأما الحنفيون فما نعلم أحداً قبلهم أجاز أن يصبح في رمضان عامداً لارادة الفطر ثم يبقى كذلك الى قبل زوال الشمس ثم ينوي الصيام حيثنذ ويجزئه ١١ وادعوا الاجماع على أنه لا تجزئه التية بعد زوال الشمس في ذلك ١ وقد كذبوا ^(٥) ١ ولا مؤنة عليهم من الكذب ١١ .

وقد صح هذا عن حذيفة نصاً ، وعن ابن مسعود باطلاق ، وعن أبي الدرداء ، نصاً ، وعن سعيد بن المسيب نصاً ، وعن عطاء الخراساني كذلك ، وعن الحسن ، وعن سفيان الثوري ، وأحمد بن حنبل ^(٦) .

(١) في النسخة رقم (١٦) « والتسميع » وكلامهما صحيح ، يقال دساح أي تساهل ، وتسمح فعل شتافعل فيه (٢) في النسخة رقم (١٦) « الصيام » (٣) الحديث ضعيف جداً بكل حال ، ولكن الاستاذ فيه كلام ، فقد حقه المؤلف لوجوب ذلك فيه وهو ابن أبي سليم ولكن لا ذكر له فيه أصلاً ، ثم ان استاذنا في أحكام القرآن للبصيص (ج ١ ص ١٩٩) هكذا حدثنا عبد الباقي ابن قانع حدثنا اسمعيل بن الفضل بن موسى حدثنا مسلم بن عبد الرحمن السلي البلي عن حدنا عمر بن حارون عن يعقوب بن عطاء عن ابيهم ابن عباس يومها من ذكره موسى بن عبد الرحمن ، خطأ في الأصلين صوابه مسلم بن عبد الرحمن ، وهو أبو صالح مستعمل عمر بن حارون ، ذكرنا ابن حبان في الثقات وقال : « ربما أخطأ » وشيخه عمر بن حارون ضعيف جداً ، (٤) بكسر الراء واسكان اللام ، وهي التحفظ والفرق (٥) في النسخة رقم (١٤) « وقد كذبوا » (٦) في النسخة رقم (١٤) « وعن الحسن ، وسفيان ، وأحمد بن حنبل » .

قال أبو محمد: ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ. وبالله تعالى التوفيق *

٧٣١ — مسألة — ومن مزج نية صوم فرض بفرض آخر أو بطوع، أو فعل ذلك في صلاة، أو زكاة، أو حج، أو عمرة، أو عتق — : لم يجزه لشيء من كل ذلك (١)، ويطل ذلك العمل كله (٢)، صوماً كان أو صلاة، أو زكاة، أو حجاً، أو عمرة، أو عتقاً، إلا مزج العمرة بالحج لمن أحرم ومعه الهدى فقط، فهو حكمه اللازم له *

برهان ذلك: قول الله تعالى. (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) والاختصاص هو أن يخلص العمل المأمور به للوجه الذي أمره الله تعالى به فيه فقط، وقال رسول الله ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» فمن مزج عملاً بآخر فقد عمل عملاً ليس عليه أمر الله تعالى ولا أمر رسوله ﷺ، فهو باطل مردود. وبالله تعالى التوفيق *

وهو قول مالك والشافعي وأبي سليمان، وأصحابهم *

وقال أبو يوسف: من صلى، وهو مسافر ركعتين نوى بهما الظهر والتطوع معاً، أو صام يوماً من قضاء رمضان نوى به قضاء ما عليه والتطوع معاً، أو أعطى ما يجب عليه في زكاة ماله ونوى به الزكاة والتطوع معاً، أو أحرم بحجة الاسلام ونوى بها الفريضة والتطوع معاً — : فان كل ذلك يجزى من صلاة الفرض، وصوم الفرض، وزكاة الفرض، وحجة الفرض، ويطل التطوع في كل ذلك *

وقال محمد بن الحسن: أما الصلاة فتبطل ولا تجزى، لاعتق فرض ولا عن تطوع، وأما الزكاة، والصوم فيكون فله ذلك تطوعاً فيهما جميعاً، ويطل الفرض. وأما الحج فيجزى عن الفرض ويطل التطوع *

فهل سمع بأسقط من هذه الأقوال؟ وما ندري من العجب! أين أطلق لسانه بثبوتها في دين الله تعالى؟ أيحرم ما يشاء؛ ويثبت بالاهذار ويخص ما يشاء؟! ويطل بالتخالف! أو بمن قلد قائلها، وأقضى عمره في درسها ونصرها متديناً بها؟! ونعوذ بالله من الخذلان، ونسأله إدامة السلامة والعصمة، ونحمده على نعمه بذلك علينا كثيراً *

وقد روينا عن مجاهد: أنه قال فيمن جعل عليه صوم شهرين متتابعين: إن شاء صام شعبان ورمضان واجزأ عنه، يعني من فرضه ونذره، قال مجاهد: ومن كان عليه قضاء رمضان فصام تطوعاً فهو قضاؤه وإن لم يرده *

٧٣٢ — مسألة — ومن نوى وهو صائم إبطال صومه بطل، إذا تعمد ذلك

(١) في النسخة رقم (١٤) «لم يجزه لكل شيء من ذلك، وما هنا أوضح وأصرح (٢) في النسخة رقم (١٦) «وبطل كل ذلك العمل كله بوزيادة كل خطأ لا معنى لها»

ذا كراهته في صوم (١) وان لم يأكل ولا شرب ولا وطئ ، لقول رسول الله ﷺ « إنما الأعمال بالنيات ولكل (٢) امرئ ما نوى » فصح يقينا أن من نوى إبطال (٣) ما هو فيه من الصوم فله ما نوى ، بقوله (٤) عليه الصلوة والسلام الذي لا تحمل معارضته ، وهو قد نوى بطلان الصوم ، فله بطلانه ، فلو لم يكن ذا كراهته في صوم لم يضربه شيئا ، لقول الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) * وهكذا (٥) القول فيمن نوى إبطال صلاة هو فيها ، أو حج هو فيه ، وسائر الأعمال كلها كذلك ، فلو نوى ذلك بعد تمام صومه أو أعماله المذكورة كان آثما ، ولم يبطل بذلك شيئا (٦) منها ، لأنها كلها قد صحت وتمت كما أمر ، وما صح فلا يجوز أن يبطل بغير نص في بطلانه ، والمسألة الأولى لم يتم عمله فيها كما أمر (٧) . وبالله تعالى التوفيق *
٧٣٣ — مسألة — ويبطل الصوم تعمد الأكل ، أو تعمد الشرب ، أو تعمد الوطئ في الفرج ، أو تعمد القاء ، وهو في كل ذلك ذا كر لصومه ، وسواء قل ما أكل أو كثر ، أخرجه (٨) من بين أسنانه أو أخذه من خارج فأكله ، وهذا كله يجمع عليه إجماعا متيقنا ، إلا فيما نذكره ، مع قول الله تعالى : (فالآن بأشروهن) وابتغوا ما كتب الله لكم وكأوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم آتموا الصيام إلى الليل) *

وما حدثناه حماد بن عبد الله بن محمد الباجي ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا حبيب ابن خلف البخاري ثنا أبو ثور إبراهيم بن خالد (٩) ثمامة بن عيسى بن يونس ثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من ذرعه القاء وهو صائم فليس عليه قضاء ، ومن استقاء فليقض (١٠) » *

(١) يعني إذا تعمدت الإطالة وهو ذكر الله صائم . (٢) في النسخة رقم (١٦) « وما أكل » (٣) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٤) « طلاق » (٥) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٦) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٧) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٨) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٩) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (١٠) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(١١) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (١٢) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(١٣) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (١٤) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(١٥) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (١٦) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(١٧) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (١٨) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(١٩) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٢٠) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٢١) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٢٢) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٢٣) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٢٤) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٢٥) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٢٦) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٢٧) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٢٨) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٢٩) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٣٠) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٣١) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٣٢) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٣٣) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٣٤) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٣٥) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٣٦) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٣٧) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٣٨) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٣٩) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٤٠) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٤١) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٤٢) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٤٣) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٤٤) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٤٥) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٤٦) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٤٧) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٤٨) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٤٩) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٥٠) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٥١) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٥٢) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٥٣) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٥٤) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٥٥) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٥٦) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٥٧) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٥٨) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٥٩) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٦٠) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٦١) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٦٢) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٦٣) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٦٤) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٦٥) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٦٦) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٦٧) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٦٨) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٦٩) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٧٠) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٧١) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٧٢) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٧٣) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٧٤) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٧٥) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٧٦) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٧٧) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٧٨) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٧٩) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٨٠) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٨١) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٨٢) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٨٣) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٨٤) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٨٥) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٨٦) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٨٧) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٨٨) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٨٩) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٩٠) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٩١) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٩٢) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٩٣) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٩٤) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٩٥) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٩٦) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٩٧) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (٩٨) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .
(٩٩) في النسخة رقم (١٦) « وهو ما أكل » (١٠٠) في النسخة رقم (١٤) « هو كذلك » .

وروينا هذا أيضا عن ابن عمر، وعلى، وعلقمة *

قال على : عيسى بن يونس ثقة *

وقال الحنفيون من تعمد أن يتقيا أقل من ملء فيه لم يطل بذلك صومه ، فان كان (١) ملء فيه فاكثر بطل صومه ، وهذا خلاف لرسول الله ﷺ ، مع حجة التحديد .
وقال الحنفيون والمالكيون من خرج - وهو صائم - من بين أسنانه شيء « من بقية سحوره كالجذيدة (٢) وشيء من اللحم ونحو ذلك فبطل عاذاً لبلعه ذا كراً لصومه فصومه تام وما نعلم هذا القول لأحد قبلهما ! *

واحتمى بعضهم لهذا القول بأنه شيء قد أكل بعد ، وإنما حرم ما لم يؤكل !!
فكان الاحتجاج أسقط وأوحش من القول المحتج له ! وما علمنا شيئاً كل فيمكن وجوده بعد الأكل ، إلا أن يكون قيتاً أو عذرة !! ونعوذ بالله من البلاء .
وحد بعض الحنفيين المقدار (٣) الذي لا يضر تعمد أكله في الصوم من ذلك بأن يكون دون (٤) مقدار الحصة *

فكان هذا التحديد طرفاً جداً ! ثم بعد ذلك ، فأي الحصى هو ؟ ألا ملى (٥)
الفاخر ؟ أم الصغير ؟ ! *

فان قالوا : فسناه على الريق *

قلنا لهم : فمن أين فرقتم بين قليل ذلك وكثيره بخلاف الريق ؟ !
ونسألهم عن له مطخة (٦) كبيرة مثقوبة فدخلت فيها من سحوره زبية أو باقلا
فاخرجها يوماً (٧) آخر بلسانه وهو صائم : أله تعمد بلسا أم لا ؟ فان منعوا من ذلك
تناقضوا ، وان أباحوا (٨) سألناهم عن جميع طواحينه - وهي ثنا عشرة مطخة -
مثقوبة كلها ، فامتلت سمسا أو زيباً أو قبا أو حصاً أو باقلا أو خبزاً أو زريعة كتان ؟
فان أباحوا تعمد أكل ذلك كله حصلوا أعجوبة !!! وان منعوا منه تناقضوا وتحكوا
في الدين بالباطل *

أيضا خص بن غيات من هشام مثله ، فسقط دعوى تردعيسى بروايته ، بل نقل الحارثي عن عيسى أنه قال : « زعم أهل البصرة أن هشام الزم فيه فخرج الخلاف ما به وهشام ثقة حجة ، قال ابن أبي عروبة ما روايت لمخضن محمد بن سيرين من هشام ، وقال أبو طلحة : « ما تكلموا في حديثي عن الحسن وعطاء إلا ما كان يرسل ، وأما الذي رواه ابن سيرين . وليس الحكم باليوم على الراوى الثقة بالهين ، ولذلك صححنا ما لم يكل شرط العيشين وواقعه لأنه ، وهو الحق (١) في النسخة رقم (١٦) » فاننا كل وهو خطأ فاحش (٢) بفتح الجيم وبالذاتين المسجنتين ، وهي جديدة تعمل من السوق الخفيف ، لا ما تمخاى قطع قطعا وتبش ، قال في اللسان (٣) في النسخة رقم (١٦) في المقدار (٤) كلمة « دون » سقطت من النسخة رقم (٥) كذا في الأصلين وظهر أنه موع من الحصى (٦) في اللسان « الطواحين الاخراس كلها من الانسان وغيره على التشبيه ، واحدا طاحنة » فن هذا يجوز أيضا مطخة على التشبيه (٧) كلمة « يوما » سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٨) في النسخة رقم (١٦) « بالحوه » .

وانما الحق الواضح فان كل ماسمى أ كلا — أى شئ كان — فتمعده يطل الصوم،
وأما الرقي فقل أو كثر فلا خلاف في أن تعمد ابتلاعه لا ينقض الصوم وبالله تعالى التوفيق *
والعجب كله من قلد أبا حنيفة ، ومالك في هذا ، ولم يقلد من ساعة من ساعاته خير
من دهرهما كله ، وهو أبو طلحة ، الذي رويناه بأصح طريق عن شعبة وعمران
القطان (١) كلاهما عن قتادة عن أنس : أن أبا طلحة كان يأكل البرد وهو صائم ، قال
عمران في حديثه : ويقول : ليس طعاماً ولا شرباً !! وقد سمعته شعبة من قتادة ، وسمعه
قتادة من أنس ، ولكنهم قوم لا يحصلون !! *

٧٣٤ — مسألة — ويطل الصوم أيضاً تعمد كل معصية — أى معصية كانت ،
لما تحاش شيئاً — اذا فعلها حامداً اذا كراً لصومه ، كباشرة من لا يحل له من أنثى أو ذكر ،
أو تقيل غير امرأته وأمه المباحين له من أنثى أو ذكر ، أو اتيان في دبر امرأته وأمه
أو غيرها ، أو كذب ، أو غيبة ، أو نيمة ، أو تعمد ترك صلاة ، أو ظلم ، أو غير
ذلك من كل ما حرم على المرء فعله *

برهان ذلك ما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى
ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني (٢) محمد بن رافع ثنا
عبد الرزاق ثنا ابن جريج أخبرني عطاء عن أبي صالح الزيات — هو السمان — أنه
سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ : « والصيام (٣) جنة ، فاذا كان يوم صوم
أحدكم فلا يرفث يومئذ ، ولا يسب (٤) فان سابه أحد أو قاتله فليقل : إني صائم (٥) » *
ورويانا من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة : أن رسول الله
ﷺ قال : للصيام جنة ، فاذا كان أحدكم صائماً فلا يرفث ولا يجهل ، فان امرؤ
قاتله أو شاتمته فليقل : إني صائم » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا القريري ثنا البخاري
ثنا آدم بن أبي إياس ثنا ابن أبي ذئب ثنا سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي
هريرة : أن النبي ﷺ قال : « من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة

(١) هو عمران بن داود — بفتح الواو بعدها واو — المسمى بفتح اللين وتشديد الميم (٢) في النسخة رقم (١٤) « ثنا » وما
هنا هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ٣١٦) (٣) في النسخة رقم (١٦) « الصيام » بدون الواو ، وما هنا هو الموافق لمسلم لا ، بعض
حديث (٤) هكذا هو في نسخة مصاحبة للنسخة رقم (١٤) وهو الموافق لمسلم ، وفي الأصلين رقم ١٦ و ١٧ « ولا يسب » بالراء ،
ورسبها التروى للبراني ثم قال : « وهذا الرواية تصحيف وإن كان لها معنى ، ولا يسب » بالنون وقال بالصاد أيضاً هو الصحيح ،
(٥) في مسلم « إني لمؤ صائم » .

في أن يدع طعامه وشرابه *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن
عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن سليمان التيمي عن عبيد مولى
رسول الله ﷺ (١): « أن رسول الله ﷺ أتى على امرأتين صائمتين تفتان الناس ،
فقال لهما : قيتا ، فقامتا قيعاً ودماً ولحماً عيطاً ، ثم قال عليه السلام : ها إن هاتين
صامتا عن الحلال وأفطرتا على الحرام » *

قال أبو محمد: انتهى عليه السلام عن الرفث والجهل في الصوم ، فكان من فعل شيئاً
من ذلك — عامداً ذا كراً لوصومه — لم يصم كما أمر ، ومن لم يصم كما أمر فلم يصم ، لأنه
لم يأت بالصيام الذي أمره الله تعالى به ، وهو السالم من الرفث والجهل ، وهما اسبان
يهمان كل معصية ؛ وأخبر عليه السلام أن من لم يدع القول بالباطل — وهو الزور —
ولم يدع العمل به فلا حاجة لله تعالى في ترك طعامه وشرابه ، فصح أن الله تعالى لا يرضى
صومه ذلك ولا يتقبله ، وإذا لم يرضه ولا قبله فهو باطل ساقط ، وأخبر عليه السلام
أن المغتابة مفطرة وهذا ما لا يسع أحداً خلافة *

وقد كابر بعضهم فقال : إنما يبطل أجره لوصومه *
قال أبو محمد : فكان هذا في غاية السخافة !! وبالضرورة يدرى كل ذى حس
أن كل عمل أخطأ الله تعالى أجر عامله فانه تعالى لم يحتسب له بذلك العمل ولا قبله ،
وهذا هو البطلان بعينه بلا مرية *
وبهذا يقول السلف الطيب ؛ *

روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا حفص بن غياث ، وهشيم كلاهما عن
مجالد عن الشعبي ، قال هشيم : عن مسروق عن عمر بن الخطاب ليس الصيام من الشراب
والعلماء وحده ، ولكنه من الكذب ، والباطل ، واللغو *
وعن حفص بن غياث عن مجالد عن الشعبي عن علي بن أبي طالب مثله نصاً *

(١) هكذا في هذه الرواية ، سليمان التيمي عن عبيد ، بدون واسطة ، وهو يوافق رواية ابن أبي حشمة
وأبي يعلى من طريق حماد عن سليمان ، كما قلناه ابن حجر في الإصابة (ج ٤ ص ٢٠٨) وقال ابن عبد البر في الاستيعاب
(ص ٤٢٠) في ترجمة عبيد: دورى عنه سليمان التيمي ولم يسمع منه ، بينها رجل هو هذا هو الصواب ، فقد رواه أحمد
(ج ٤ ص ٤٣١) من حديث يزيد بن حرون وابن أبي عدي كلاهما عن سليمان وعمر بن عبد الله بن حفص بن غياث
الثندي عن عبيد ، وذكره مطولا ، ونسبه ابن حجر كذلك لابن السكن ، ونسبه المنذرى في الترغيب والترهيب
(ج ٢ ص ٩٨) الى ابن أبي الدنيا وأبي علي أحمدا ، والحديث ضعف . وروى نحوه أبو الوليد الطيالسي (ص ٢٨٢)
رقم ٢١٠٧ عن الربيع بن ميسرة عن يزيد بن أبي الرقاع عن أس ، والربيع وزيد ضعيفان من قبل خطبهما
ولهما أرواهما . ونسبه المنذرى (ج ٣ ص ٢٩٨) الى ابن أبي الدنيا في ذم التنية واليهي

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا محمد بن بكر عن ابن جريج عن سليمان بن موسى قال قال جابر — هو ابن عبد الله — : اذا صمت فليصم سمعك ، وبصرك ، ولسانك عن الكذب والمأثم ، ودع أذى الخادم ^(١) ، وليكن عليك وقار ، وسكينة يوم صيامك ، ولا تجعل يوم فطرك ويوم صومك سواء *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن أبي العباس — هو عتبة بن عبد الله ابن عتبة بن عبد الله بن مسعود — عن عمرو بن مرة عن أبي صالح الحنفي عن أخيه طلق ابن قيس ^(٢) قال قال أبوذر : اذا صمت فتحفظ ما استطعت ، فكان طلق اذا كان يوم صيامه دخل فلم يخرج الا الى صلاة ^(٣) *

ومن طريق وكيع عن حماد البكاء ^(٤) عن ثابت البناني عن أنس بن مالك قال : اذا اغتاب الصائم أفطر *

ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن مسلم العبدى عن أبي المتوكل الناجي قال : كان أبوهريرة وأصحابه اذا صاموا جلسوا في المسجد وقالوا : نظهر صيامنا *

فهؤلاء من الصحابة رضي الله عنهم عمر ، وأبوذر ، وأبو هريرة ، وأنس ، وجابر ، وعلي يرون بطلان الصوم بالمعاصي ، لأنهم خصوا الصوم باجتنابها وان كانت حراما على المفطر ، فلو كان الصيام تاماً بها ما كان لتخصيصهم الصوم بالنهي عنها معنى . ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة رضي الله عنهم *

ومن التابعين منصور بن مجاهد قال : ما أصاب الصائم شئ الا الفية ، والكذب ^(٥) *

وعن حفصة بنت سيرين : الصيام جنة ، ما لم يخرجها صاحبها ، وبخرقا الفية *

وعن ميمون بن مهران : ان أهون الصوم ترك الطعام والشراب *

وعن ابراهيم التيمي قال : كانوا يقولون : الكذب يفطر الصائم *

(١) في النسخة رقم ١٦ والجاء بدل الخادم (٢) طلق يفتح الطاء . الجملة (٣) في النسخة رقم ١٦ كذا في الأصلين وهو خطأ فالحش ، اذ ليس في الروايتين اسم «حماد البكاء» بل هو «البيهم بن حماد البكاء» وحماد بالهمزة والواو والكاف مقسود بالكاف لأنه عرف بكثرة البكاء ، والبيهم هذا معروف بالرواية عن ثابت البناني ، وروى عنه وكيع ، وله ترجمة في لسان الميزان (ج ٦ ص ٢٠) والاسناد (ورقة ٨٧) وهو ضعيف جداً (٥) في النسخة رقم ١٦ «شئ» بدل «سوى» وهو خطأ ، والتدوى — بالتصير — البيهم من الامر ، قال في اللسان : وفي حديث مجاهد : كل ما أصاب الصائم شئ الا الفية والكذب فهو له كالقتل . قال يحيى بن سعيد : الشئ هو الشيء البيرليني ، قال : وهذا وجه ، وابا ما أراد مجاهد ، ولكن الأصل في السوى الاطراف . واراذا في السوى ليس يقتل وان كل شئ أصابه الصائم لا يطل صومه فيكون كالقتل له الا ان يفتروا الكذب فانها يطلان الصوم فيها كالقتل له ،

قال أبو محمد : ونسال من خالف هذا عن الأكل للحم الخنزير ، والشرب للخمر عبداً
أيفطر الصائم أم لا ؟ فنقولهم : نعم *
فتقول لهم : ولم ذلك ؟ *

فان قالوا : لأنه منهي ^(١) عنهما فيه *
قلنا لهم : وكذلك المعاصي ؛ لأنه منهي عنها في الصوم أيضاً بالنص الذي ذكرنا ^(٢) *
فان قالوا : وغير الصائم أيضاً منهي عن المعاصي *

قلنا لهم : وغير الصائم أيضاً منهي عن الخمر ، والخنزير ، ولا فرق *
فان قالوا : انما نهى عن الأكل والشرب ^(٣) ، ولا نبأى أى شيء أكل أو شرب *
قلنا : وانما نهى عن المعاصي في صومه ولا نبأى بما عصى ، أبأكل وشرب ، أم
بغير ذلك ؟ *

فان قالوا : انما أفطر بالأكل والشرب للاجماع على أنه مفطر بهما *
قلنا فلا تبطلوا الصوم إلا بما أجمع على بطلانه به !! وهذا يوجب عليكم أن لا تبطلوه
بأكل البرد ولا بكثير بما أبطلتموه به ^(٤) ، كالسعوط والحقنة وغير ذلك *
فان قالوا : قسنا ذلك على الأكل ، والشرب *

قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو صح لكان هذا فاسداً من القياس ، وكان أصح على
أصولكم أن تقيسوا بطلان الصوم بجميع المعاصي على بطلانه بالمعصية بالأكل ، والشرب
وهذا ما لا مخلص منه *

فان قالوا : ليس اجتناب المعاصي من شروط الصوم *
فلما : كذبتكم !! لان النص قد صح بأنه من شروط الصوم كما أوردنا *
فان قالوا : تلك الأخبار زائدة على ما في القرآن *
قلنا : وإبطالكم الصوم بالسعوط ، والحقنة ، والامناء مع التفتيل زيادة فاسدة باطلة
على ما في القرآن !! فركتم زيادة الحق ، وأنتم زيادة الباطل !! وبالله تعالى التوفيق *
٧٣٥ — مسأله — فمن تعدد ذكر الصوم شيئاً بما ذكرنا قد بطل صومه ،
ولا يقدر على فضائه ان كان في رمضان أو في نذر معين . إلا في تعمد التعمد خاصة فعليه القضاء *
برهان ذلك : أن وجوب القضاء في تعمد التعمد قد صح عن رسول الله ﷺ ،
كما ذكرنا قبل هذه المسألة بمسألتين ، ولم يأت في فساد الصوم بالتعمد للأكل أو الشرب

(١) كلمة لأنه سقطت غلطاً في نسخة رقم ١٦ (٢) قوله والذي ذكرناه زيادة من المخطوطة رقم ١٤ (٣) كلمة
« والشرب » سقطت غلطاً في نسخة رقم ١٦ (٤) في الفسخة رقم ١٦ « اطعمتم » *

أو الوطء نص بإيجاب القضاء ، وإنما اقترض تعالى رمضان — لا غيره — على الصحيح المقيم العاقل البالغ ، فإيجاب صيام غيره بدلا منه لإيجاب شرع لم يأذن الله تعالى به ، فهو باطل ، ولا فرق بين أن يوجب الله تعالى صوم شهر مسمى فيقول قائل : أن صوم غيره ينوب عنه ، بتغير نص وأرد في ذلك — وبين من قال : أن الحج إلى غير مكة ينوب عن الحج إلى مكة ؛ والصلاة إلى غير الكعبة تنوب عن الصلاة إلى الكعبة ، وهكذا في كل شيء ، قال الله تعالى : (تلك حدود الله فلا تعتدوها) وقال تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) *

فان قالوا : قسنا كل مفطر بعمد في إيجاب القضاء على المتعمد عمداً (١) *
قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل لأنهم أول من نقض هذا القياس ؛ فأكثرهم لم يقس المفطر عمداً بأكل أو شرب على المفطر بالقيء (٢) عمداً في إسقاط الكفارة عنهم كسقوطها عن المتعمد عمداً ، وهم الخنفيون والمالكيون ، والشافعيون قاسوم على المفطر بالقيء عمداً ، ولم يقيسوهم كلهم على المجامع عمداً في وجوب الكفارة عليهم كلهم ؛ فقد تركوا القياس الذي يدعون أن وجد من يسوى بين الكل في إيجاب القضاء والكفارة كالم في إبطال القياس فقط *
فان ذكروا أخباراً وردت في إيجاب القضاء على المتعمد للوطء في نهار رمضان *
قل : تلك آثار لا يصح فيها شيء *

لان أحدهما من طريق أبي أويس عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة :
« أن رسول الله ﷺ أمر الذي أفطر في رمضان بالكفارة وأن يصوم يوماً »
وأبو أويس ضعيف ، ضعفه ابن معين وغيره (٣) *

والثاني رويناه من طريق هشام بن سعد عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة :
« أن رسول الله ﷺ أمره بأن يصوم يوماً » وهشام بن سعد ضعفه أحمد بن حنبل ، وابن معين وغيرهما ، ولم يستجز الرواية عنه يحيى بن سعيد القطان (٤) *

(١) في النسخة رقم ١٤ ، « ماداً ، (٢) كلمة « بالقيء » سقطت خطأ من النسخة رقم ١٦ ،

(٣) أبو أويس هو عبد الله بن عبد الله بن أويس ؛ وهو صدوق وضعفه من قبل حنبل ، وحديثه روه القادري (ص ٢٥١) ونسبه ابن حجر فيفتح (ج ٤ ص ١٣٤) إلى البيهقي (٤) هشام ضعفه من قبل حنبل أيضاً ، وقد نقل ابن حجر عن الحلبي أنه قال : « أنكر الحفاظ حديثه في المواقيع في رمضان من حديث الزهري عن أبي سلمة قالوا : وإنما رواه الزهري عن حميد ، قال : ورواه وكيع عن هشام بن سعد عن الزهري عن أبي هريرة فقط ، قال أبو زرعة الرازي : أراد وكيع السمر على هشام بإسقاط أبي سلمة ، وحديثه في أبي جاد (ج ٢ ص ٢٨٧) والدارقطني (ص ٢٣٠ ، ٢٣١) ونسبه في الفتح للبيهقي ، ومثل هذا الذي اختلط فيه الأمر على الراوي لا يكون حجة

والثالث رويناه من طريق عبد الجبار بن عمر عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال للواطئ في رمضان : « اقض يوما مكانه » وعبد الجبار بن عمر ضعيف ، ضعفه البخاري ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال أبو داود السجستاني : هو منكر الحديث (١) .

والرابع رويناه من طريق الحجاج بن أرطاة عن عطاء عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ : « أنه أمر الواطئ في نهار رمضان أن يصوم يوماً مكانه » . وهذا أسقطها كلها لأن الحجاج لا شيء ، ثم هو صحيفة (٢) .

ورويناه مرسلًا من طريق مالك عن عطاء بن السائب عن سعيد بن المسيب .

ومن طريق ابن جريج عن نافع بن جبير بن مطعم .

ومن طريق أبي معشر المدني عن محمد بن كعب القرظي ، كلهم : « أن النبي ﷺ أمره بقضاء يوم » . وهذا كله مرسل ، ولا تقوم بالمرسل حجة .

وتأله لو صح منها ولو خبر واحد مسند من طريق الثقات لسارعنا إلى القول به .

فإن لجوا وقالوا : المرسل حجة ، ولا نضعف المحدثين !!

قلنا لهم : فلا عليكم ! حدثنا يوسف بن عبد الله النري (٣) ثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا قاسم بن أصبغ ثنا مطرف بن قيس ثنا يحيى بن بكير ثنا مالك عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب قال : « جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ يضرب نحره ويشف شعره ويقول : هلك الأبعد ، فقال لرسول الله ﷺ : وما ذاك ؟ قال : أصبت أهلي في رمضان وأنا صائم فقال لرسول الله ﷺ : هل تستطيع أن تعتق رقبة ؟ قال : لا ، قال : تستطيع أن تهدي بدنة ؟ قال : لا ، قال : فاجلس (٤) فأتى يعرق تمر » وذكر باقي الخبر ، وهكذا رويناه من طريق ابن جريج ، ومعمّر عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب — فليأخذوا بالبدنة في الكفارة في ذلك ، وإلا فالقوم متلاعبون !!

وقلنا لهم : لو أردنا التعليق بما لا يصح لوجدنا خيراً من كل خبر تعلّم به هنا ؛ كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا أحمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن بشار ثنا يحيى — هو ابن سعيد القطان — وعبد الرحمن بن مهدي قالاً جميعاً : ثنا سفيان — هو الثوري —

(١) عبد الجبار ضعيف جداً ، وحديثه آثار إليه للهارثي (ص ٢٥١) ونسب في التفتح للبيهقي (٢) في التسخير رقم ١٤ هي صحيفة (٣) في النسخة رقم ١٦ « النري » وهو خطأ ، ويوسف هذا هو الإمام ابن عبد البر الأندلسي المالكي هرعصرى المولود وتأخرت وعامة عنه ولكنه أكبر منه سنة ، ولد ابن حزم سنة ٣٨٤ هـ بمات سنة ٤٥٦ هـ ، وولد ن عبد البر سنة ٣٨٨ هـ بمات سنة ٤٣٣ هـ عن ٥٥ سنة رحبها الله (٤) زيادة قال فاجلس من الموطأ

عن حبيب بن أبي ثابت حدثني أبو المطوس عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « من أفطر يوماً من رمضان — من غير رخصة ولا مرض — لم يقض عنه صيام الدهر وإن صامه » *

قال أحمد بن شعيب : وأبناؤنا مؤمل بن هشام ثنا اسماعيل عن شعبة عن حبيب ابن أبي ثابت عن عمار بن عمير عن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من أفطر يوماً من رمضان — من غير رخصة رخصها الله (١) لم يقض عنه صوم الدهر » *

قال أحمد بن شعيب : أبناؤنا محمود بن غيلان ثنا أبو داود الطيالسي ثنا شعبة قال أخبرني (٢) حبيب بن أبي ثابت قال سمعت عمار بن عمير يحدث عن أبي المطوس ، قال حبيب . وقد رأيت أبا المطوس ، فصح لقاءه إياه (٣) *

فهذا أحسن من كل ما تعلقوا به *
وأما نحن فلا نتمد عليه ، لأن أبا المطوس غير مشهور بالعدالة ، ويعيننا الله من أن نحتج بضعيف إذا واقتنا ، ونرده إذا خالفنا *
وقال بمثل قولنا أفاضل السلف *

روينا من طريق عبد الله بن المبارك عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الرحمن بن اليلاني . أن أبا بكر الصديق قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنهما فيما أوصاه به (٤) . من صام شهر رمضان في غيره لم يقبل منه ولو صام الدهر أجمع (٥) *
ومن طريق سفيان الثوري عن عبد الله بن سنان عن عبد الله بن أبي الهذيل (٦)

(١) في النسخة رقم ١٤ « رخصها الله له » زيادة « له » وهي ثابتة عند القاري وأبي داود (٢) في النسخة رقم ١٤ وناه (٣) هذه الأسانيد الثلاثة لحديث أبي المطوس لم أجدها في النسائي ، ولعلها في السنن الكبرى ، ورواية الطيالسي موجودة في مستدرك (ص ٣٣١ رقم ٢٥٤٠) ، والحديث رواه أيضا القاري (ص ٢١٦) وأبو داود (ج ٢ ص ٢٨٨) والترمذي (ج ١ ص ٩٠) هند بن عمار قطن (ص ٢٥٧) ، وفي بعض الروايات عن ابن المطوس عن أبيه ، وكل صحيح . فهو أبو المطوس وأبو داود سمعوا المطوس أيضا ؛ قل إن حجر بن زيد بن أبي نسيه وعن حبيب ابن المطوس عن المطوس ، وقال الترمذي : حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وصححه محمد — يعني البخاري — يقول : أبو المطوس اسمه زيد بن المطوس ، ولا أعرفه غير هذا الحديث ، وزاد ابن حجر عن البخاري : ولا أدري سمعوا به من أبي هريرة أم لا ، وعن أحمد « لا نعرفه ولا نعرف حديثه عن غيره » ومثل هذا لا يكفي للاحتجاج به ، وقد قل ابن حجر في الفتح عن ابن خزيمة تصحيحه (ج ٤ ص ١١٤) ثم قال : واختلف فيه على حبيب بن أبي ثابت اختلافا كثيرا ، فخلصه فيه ثلاث علل : الاضطراب ، والجهل بما لنا في المطوس ، وافتقار في سماعه ليس في أبي هريرة ، (٤) في النسخة رقم (١٦) وفي الوصية ، (٥) قلنا ابن حجر في الفتح عن ابن حزم ولم ينسبه إلى غيره وقال إن في الاستناد أخطاء (ج ٤ ص ١١٥) (٦) في الأصلين « عبد الله بن الهذيل ، وهو خطأ » صحناه من الفتح والتذهيب

عن عمر بن الخطاب . أنه أتى بشيخ شرب الخمر في رمضان ، فقال للنخريين ! للنخريين ! ولدتا صيام ! ثم ضربه ثمانين وصيره الى الشام (١) .

قال أبو محمد : ولم يذكر قضاء ولا كفارة .

ومن طريق سفيان عن عطاء بن أبي مروان عن أبيه : أن علي بن أبي طالب أتى بالجاشي (٢) قد شرب الخمر في رمضان ، فضربه ثمانين ثم ضربه من الغد عشرين ، وقال : ضربناك العشرين لجرأتك على الله وإفطارك في رمضان .

قال علي : ولم يذكر قضاء ولا كفارة .

ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي معاوية عن عمر بن يعلى الثقفي (٣) عن عرجة (٤) عن علي بن أبي طالب قال : من أفطر يوماً من رمضان متعمداً لم يقضه أبداً طول الدهر . وعن ابن مسعود : من أفطر يوماً من رمضان من غير رخصة لم يجزه صيام الدهر . وإن صامه (٥) .

وبأصح طريق عن علي بن الحسين عن أبي هريرة : أن رجلاً أفطر في رمضان ، فقال أبو هريرة : لا يقبل منه صوم سنة .

ومن طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه . عن أبي هريرة : من أفطر يوماً من أيام رمضان لم يقضه يوم من أيام الدنيا (٦) .

قال أبو محمد : من أصل الخفيفين الذين يجاحشون عنه (٧) — ويتركون له السنن — أن الخبر إذا خالفه راويه من الصحابة كان ذلك عندهم دليلاً على ضعف ذلك الخبر أو نسجه ، قالوا ذلك في حديث ابن مقفل هو أني هريرة في غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعة إحداهن بالتراب ، فتركوه ، لأنهم ادعوا أن أبا هريرة خالفه وقد كذبوا في ذلك بل قد صح عنه القول به ، وهذا مكان قد خالف فيه — أبو هريرة ما روى من هذا القضاء ، وخالفه أيضاً سعيد بن المسيب — على ما تذكر بعد هذا أن شاء الله تعالى ، فرأى على من

(١) هذا الاثر نقله البخاري عن عمر أ مطلقاً (ج ٣ ص ٨٢) بلفظ وصيائنا ، بدله ولدتا بنا هو سدي بن حمر لم يدين منصور والبرقي في المحدثات (ج ٤ ص ١٤٤) (٢) الجاشي هذا شاعر اسمعيس بن عمرو الحارثي ، وقد عثر عمر ولازمه علياً وكان معصفين ، وكان يمدحهم فلما جد في الخمر قال معاوية ، وهذا الاثر رواه الطحاوي (ج ٢ ص ٨٨) بإسنادين صحيحين ، وأشار إليهما المؤلف في الاحكام (ج ٣ ص ١٦٦ و ١٦٧) وللجاشي ترجمة في الاصابة (ج ٣ ص ٢٦٣ و ٢٦٤) (٣) عمر هذا هو ابن عبد الله بن يعلى ، وهو ضعيف متروك . (٤) هو ابن عبد الله الثقفي ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن القطان مجهول ، (٥) اثر علي وابن مسعود هما كلامهما من رواية عرجة ، وتسبهما ابن حجر في الفتح للبيهقي (ج ٤ ص ١١٠) (٦) قتله ابن حجر في الفتح (ج ٤ ص ١١٤) عن المؤلف ، ولم ينسبه الى غيره (٧) بالجيم والخاء المهملة التالين المصحة ، قال في اللسان : بالجاسس والمجاجة المزاولة في الامر ، وجاحش القوم جماعاً زعمهم ، وجاحش عن قسم غير ما جاحشاً تابع ، ثم حكى انه يكون بالتالين للمصحة تالين المهمة ، وكله بمعنى الضاع والقتال

أفطر يوما من رمضان صوم شهر ، فينبغي لهم إسقاط القضاء المذكور في الخبر بهاتين الروايتين •

فان قالوا : قد رواه غير أبي هريرة وغير سعيد •

قلنا : وغسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا قد رواه غير أبي هريرة •

فان قالوا : محال أن يكون عند أبي هريرة هذا الخبر ويقتي بخلافه •

قلنا : يقولوا هذا في خبر غسل الاناء : محال أن يكون عنده ذلك الخبر ويخالفه ! وهذا ما لا غلص لهم منه •

٧٣٦ — مسألة — ولا قضاء الاعلى خمسة فقط : وهم الحائض والنفساء ، فانهما يقضيان أيام الحيض والنفساء ، لا خلاف في ذلك من أحد ، والمريض والمسافر سفرأ تقصر فيه الصلاة ، لقول الله تعالى . (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) والمتفق عمدا ، بالخبر الذي ذكرنا قبل ، وهذا كله أيضا يجمع عليه في المريض والمسافر اذا أفطرا ، وكلهم مطيع لله تعالى ، لا إثم عليهم ، الا المتقى وهو ذاكر ، فانه آثم ولا كفارة عليه •

٧٣٧ — مسألة — ولا كفارة على من تعمد فطرا في رمضان بلم يبيع له ، الامن وطه . في الفرج من امرأته أو أمته المباح له وطؤهما اذا لم يكن صائما فقط فان هذا عليه الكفارة ، على ما نصف بعد هذا ان شاء الله تعالى ، ولا يقدر على القضاء ، لما ذكرناه . برهان ذلك : أن رسول الله ﷺ لم يوجب الكفارة إلا على واطيء (١) امرأته عامدا ، واسم امرأته يقع على الأمة المباح وطؤها ، كما يقع على الزوجة ولا يجمع للمرأة من لفظها ، لكن يجمع المرأة على نساء ، ولا واحد للنساء من لفظه ، قال تعالى : (نسأوكم حرث لكم) فندخل في ذلك — بلا خلاف — الأمة المباحة ، والزوجة •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وزهير بن حرب ، ومحمد بن عبد الله بن نمير ، كلهم عن سفيان بن عينة عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : « جاء رجل المرسول الله (ص) ﷺ فقال : هلكت يا رسول الله ، قال : وما أهلكك ؟ قال : وقعت على امرأتى في رمضان ، قال :

(١) فالشختر رقم (١٦) د لا عن وطه (٢) في مسلم (ج ١ ص ٣٠٦) د لا التي هي على تطهير مسلم

هل تجعد ماتعتق رقة ؟ قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا ، قال : فهل تجعد ماتطعم ستين مسكينا ؟ قال : لا ، ثم جلس ، فأقن النبي ﷺ بقرق (١) فيه تمر ، فقال : تصدق بهذا ، فقال : أقهر منا ؟ قال : فما بين لابتيا أهل بيت أحوج إليه منا !! فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه ، ثم قال : اذهب فأطعمه أهلك * قال أبو محمد : هكذا رواه منصور بن المعتمر ، وشعيب بن أبي حمزة ، والليث بن سعد ، والأوزاعي ، ومعمّر ، ومسدّد ، وعراك بن مالك (٢) كلهم عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ ، وخالف أشهب في هذا اللفظ سائر أصحاب الليث * فلم يوجب عليه السلام الكفارة على غير من ذكرنا ، وقد قال عليه السلام : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلا يحل مال أحد بغير نص أو إجماع (٣) متيقن ، ولا يحل لأحد إيجاب غرامة لم يوجبها القرآن ولا رسول الله ﷺ ، فيتعدى بذلك حدود الله ، ويبيع المال المحرم ؛ ويشرع ما لم يأذن به الله تعالى *

فان قيل : فلم لم توجبوا الكفارة على كل من أفطر في رمضان فطراً لم يبعه ، باى شيء أفطر ؟ بما رويتموه من طريق مالك وابن جريج ويحيى بن سعيد الأنصاري ، كلهم عن الزهري ، ومن طريق أشهب عن الليث عن الزهري ، ثم اتفقوا ، عن حميد ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة : « أن رجلاً أفطر في نهار رمضان ، فأمره رسول الله ﷺ أن يكفر بعترقة . أو صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكينا ؛ فقال : لا أجد ، فأقن رسول الله ﷺ بقرق تمر ، فقال : خذ هذا فتصدق به ، فقال : يا رسول الله لا أجد أحوج إليه مني ! فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت أنيابه ، وقال : كله * قلنا : لأنه خبر واحد ، عن رجل واحد ، في قصة واحدة ، بلا شك ، فرواه من ذكرنا عن الزهري بجملا مختصراً ، ورواه الآخرون الذي ذكرنا قبل ، وأتوا بلفظ الخبر كما وقع ، وكما سئل عليه السلام ، وكما أقر ، وبينوا فيه أن تلك القضية (٤) إنما كانت وطأ لأمراته ، وربوا الكفارة كما أمر بها رسول الله ﷺ ، وأحال مالك ، وابن جريج ، ويحيى صفة الترتيب ، وأجلوا الأمر ، وأتوا بغير لفظ النبي ﷺ ، فلم

(١) بفتح العين المهملة وفتح الراء ، وقال بالساكن الراء أيضا وهو للكتل ، وهو منسوج من نسيج الخوص ،

(٢) عراك - بكسر العين المهملة ، وروايته عن الزهري من رواية الأكارع الأصغر ، وكلاما تامي ،

الان الزهري أصرفه ، وقد قلنا في حصر في التذويب أنه روى عن الزهري معناه يروى أيضا عن أبي هريرة بغير

واسطة (٣) في النسخة رقم (١٦) ولا إجماع (٤) في النسخة رقم (١٦) والقصة .

يجز الأخذ بما روه من ذلك ، بما هو لفظ (١) من دون النبي عليه السلام ، من اختصر الخبر وأجمله ، وكان الفرض أخذ فنيا النبي عليه السلام كما أفتى بها ، بنص كلامه فيما أفتى به * .

فان قيل : فاننا نقيس كل مفطر على المفطر بالوطء ، لأنه كله فطر محرم * قلنا : القياس كله باطل ثم لو كان حقا لكان ههنا هذا القياس باطلا ، لأنه قد جاء خبر المتقي عمداً ، وفيه القضاء ، ولم يذكر فيه كفارة ، فالذي جعل قياس سائر المفطرين على حكم الواطء أولى من قياسهم على حكم المتعمد للقي ١٩ والآكل ، والشارب أشبه بالمتعمد للقي منهما بالواطء ، لأن فطرهم كلهم من حقوقهم لامن فروجهم ، بخلاف الواطء ، ولأن فطرهم كلهم لا يوجب الفصل ، بخلاف فطر الواطء ، فهذا أصح في القياس ، لو كان القياس حقا * .

وقد أجمعوا على أنه لا كفارة على المتعمد لقطع صلاته ، والصلاة أعظم حرمة وآكد من الصيام ، فصارت الكفارة خارجة عن الأصل ، فلم يجوز أن يقاس على خبرها * فان قال : إني أوجب الكفارة على المتعمد للقي ، لأنني أدخله في جملة من أفطر فأمر بالكفارة ، وأجعل هذا الخبر الذي رواه مالك ، وابن جريج ، ويحيى عن الزهري : — زائداً على ما في خبر المتعمد للقي * .

قلنا : هذا لازم لكل من استعمل (٢) لفظ خبر مالك ، وابن جريج عن الزهري لازم له ، والافهو متناقض ، وقد قال بهذا بعض الفقهاء ، وروى عن أبي ثور ، وابن الماجشون ، الا أن من ذهب الى هذا لم يكلم الا في تغليب رواية سائر أصحاب الزهري التي قدمنا (٣) على ما اختصره هؤلاء فقط * .

وليس إلا قولنا أو قول من أوجب الكفارة والقضاء على كل مفطر ، بأي وجه أفطر ، بعموم رواية مالك : وابن جريج ، ويحيى ، وبالقياس جملة على المفطر بالوطء وبالقي * . وأما الحنفيون والمالكيون والشافعيون فلم يتعلقوا بشيء من هذا الخبر أصلاً ، ولا بالقياس ، ولا بقول أحد من السلف لأنهم أوجبوا الكفارة على بعض من أفطر بغير الوطء فعمدوا (٤) ما رواه جمهور أصحاب الزهري ، وأسقطوا الكفارة عن بعض من أفطر بغير الوطء ، مما قد أوجبناه غيرهم ، بخلاف ما رواه مالك ، ويحيى ، وابن جريج

(١) في النسخة رقم (١٦) «عامة من لفظ» (٢) في النسخة رقم (١٦) «هذا لأن كل من استعمل» الخوالتركيب
 قلق غير واضح في النسختين (٣) في النسخة رقم (١٦) «رواية أصحاب الزهري الذي قدمنا ، (٤) في النسخة رقم (٤) «قد عمدوا» وهو خطأ .

عُتِقُوا كل لفظ خبر ورد في ذلك جملة ! وغالوا القياس ، إذ لم يوجبوا الكفارة على بعض من أفطر بغير الوطء وبالوطء ، ولم يتبعوا ظاهر الآثار ، إذ أوجبوا على بعض من أفطر بغير الوطء ! على ما ذكر من أقوالهم بعد هذا ، فلا يجوز إيهامهم بأنهم تعلقوا بهذا الموضع بشيء من الآثار ، أو بشيء من القياس — : على من نبهناه (١) على تخاذل أقوالهم في ذلك II وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : وقد اختلف السلف في هذا ، فذكر أن شاء الله تعالى ما يسر الله عز وجل لذكره من أقوالهم ، ثم نقب بأقوال الحنفيين والمالكيين والشافعيين ، التي لا متعلق لها بالقرآن ولا بشيء من الروايات ، والسنن ، لاصحها ولا سقيمها ، ولا باجماع ، ولا بقول صاحب ، ولا بقياس ، ولا برأى له وجه ، ولا باحتياط . وبالله تعالى تأيد *

قالت طائفة : لا كفارة على مفطر في رمضان بوطء ولا بغيره *
روينا باصح إسناده عن الحاجب بن المنهال : ثنا أبو عوانة عن المغيرة — هو ابن مقسم — عن إبراهيم النخعي ، في رجل أفطر يوما من رمضان ، قال : يستغفر الله ويصوم يوما مكانه *

وعن الحاجب بن المنهال عن حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سلمان ، وأيوب السخيتاني ، وحبيب بن الشهيد ، وهشام بن حسان ، قال حماد : عن إبراهيم النخعي ، وقال أيوب ، وحبيب ، وهشام كلهم : عن محمد بن سيرين ، ثم اتفق إبراهيم ، وابن سيرين ، فيمن وطئه عمدًا في رمضان : أنه يتوب إلى الله تعالى ، ويتقرب إليه ما استطاع ، ويصوم يومًا مكانه (٢) *

ورويناه أيضًا من طريق معمر عن أيوب عن ابن سيرين ، فيمن أكل يومًا من رمضان عمدًا ، قال : يقضي يومًا ويستغفر الله *

ومن طريق الحاجب بن المنهال : ثنا جرير بن حازم حدثني يعلى بن حكيم قال : سألت سعيد بن جبيرة عن رجل وقع بامرأته في رمضان : ما يكفره ؟ فقال : ما ندرى ما يكفره ! ذنب أو خطيئة يصنع (٣) الله تعالى به فيه ما يشاء ؛ ويصوم يومًا مكانه *
ومن طريق حجاج بن المنهال : ثنا أبو عوانة عن اسماعيل بن أبي خالد عن عامر الشعبي أنه قال فيمن أفطر يومًا من رمضان : لو كنت أنا لصمت يومًا مكانه *

(١) في النسخة رقم (١٦) دخل ما يباه به وهو خطأ (٢) سيأتي قريبًا من الحمى ما يخالف هذا وأنه قال : يصوم ثلاثة آلاف يوم II (٣) في النسخة رقم (١٦) دخل يصنع ، وزائدة حتى ، لا معنى لها .

فؤلاء ابن سيرين، والنخعي، والشعبي، وسعيد بن جبير لا يرون على الواطئ في نهار رمضان عامداً كفارة *

وقالت طائفة بالكفارة ، ثم اختلفوا *

فروينا من طريق وكيع عن جعفر بن برقان عن ثابت بن الحجاج ^(١) الكلابي عن عوف بن مالك الأشجعي قال قال عمر بن الخطاب : صوم يوم من غير رمضان وأطعام مسكين يعدل يوماً من رمضان ، وجمع بين أصبعيه *
قال أبو محمد : وعهدنا هم يقلدون عمر في أجل العنين ، وفي حد الخمر ثمانين ، ولا يصح في ذلك شيء عن عمر ، فليقلدوه هنا ؛ فهو أنبت عنه بما قلده ^(٢) ولكنهم متحكمون بالباطل في الدين !! *

وقالت طائفة كما روينا عن المعتمر بن سليمان : قرأت على فضيل عن أبي حريز ^(٣) قال حدثني أبيغ ^(٤) قال : سألت سعيد بن جبير عن أفطر في رمضان ؟ فقال : كان ابن عباس يقول : من أفطر في رمضان فعليه عتق رقبة ، أو صوم شهر ، أو إطعام ثلاثين مسكيناً ، ومن وقع على امرأته وهي حائض ، وسمع أذان الجمعة ولم يجمع ، وليس له عذر — : كذلك عتق رقبة *

قال علي : وهذا قول لا نص فيه ، وعهدنا بالحنيفيين يقولون في مثل هذا — اذا وافق أهواءهم ^(٥) — : مثل هذا لا يقال بالرأى ، فلم يبق الا انه توقيف ، فيلزمهم أن يقولوه هنا ، والا فهم متلاعبون بالدين !! *

وقالت طائفة كما روينا عن وكيع عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي ، في رجل أفطر يوماً من رمضان : يصوم ثلاثة آلاف يوم !! ^(٦) *
وقالت طائفة كما روينا من طريق حماد بن سلمة : أنا حميد أنه سأل الحسن البصري عن رجل أفطر في رمضان ^(٧) أربعة أيام يأكل ويشرب وينكح ؟ فقال الحسن : يعتق

(١) هو من التابعين وغزا القسطنطينية مع عرف بن مالك (٧) في السنة ١٦٦ (١٦) وقلدها (٣) حريز - بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وآخره ذاي ، وأبو حريز هو عبد الله بن حسين الأزدي قاضي سجستان ، وهو ضعيف ، وفي النسخة رقم ١٤ عن ابن جرير وهو تصحيف (٤) بإيالة النجدة والقائه ، يوزن احمد ، ولم يعرف اسم أبيه ، وقال النسائي : داود حريز ضعيف وأبغ لا يعرفه ، وقال البخاري : وأبغ عن ابن عمر في الطهور منكر وأبغ هذا عن سعيد بن ابن عباس يظهر من كلام ابن حجر في التهذيب انه روجه النسائي ؛ ولكن لم أجده فيه ، قلده في السنن الكبرى (٥) في النسخة رقم (١٦) « آراهم » (٦) سبق قريباً عن النخعي ما يخالف هذا واعتقال يستقر انه يصوم يوماً مأكلاً (٧) في النسخة رقم (١٦) « أفطر من رمضان » *

أربعة رقاب ، فان لم يجد فأربع (١) من البدن ، فان لم يجد فعشرين صاعاً من تمر لكل يوم ، فان لم يجد صام لكل يوم يومين *

وقد ذكرنا مثل (٢) هذا مرسلًا عن النبي ﷺ من طريق سعيد بن المسيب *
وروي أيضاً من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة والحسن أن النبي ﷺ قال في الذي وطئ امرأته في رمضان : رقة ، ثم بدنة * ثم ذكر نحو حديث الزهري في العرق من التمر *

ومن طريق وكيع عن الربيع بن صبيح عن الحسن : « أن رجلاً أتى النبي ﷺ وقد واقع أهله في رمضان ، فقال له عليه السلام : أعق رقة ، قال : لا أجد ، قال : أهد بدنة ، قال : لا أجد ، قال : صم شهرين ، قال : لا أستطيع ، قال : أطعم ستين مسكيناً ، قال : لا أجد ، فأتى النبي ﷺ بمكثل فيه تمر ، فقال : تصدق بهذا ، فقال : يا رسول الله : ما بينهما أهل بيت أحوج منا ، قال : كله أنت وعيالك *

ومن طريق حماد بن سلمة : أنا عمار بن ميمون عن عطاء بن أبي رباح : « أن رسول الله ﷺ أمر الذي وقع بامرأته (٣) في رمضان أن يعتق رقة ، قال : لا أجد ، قال : أهددياً ، قال : لا أجد » وذكر باقي الحديث *

فان تعللوا في مرسل سعيد (٤) بأنه ذكر له مارواه عطاء الخراساني عنه من ذلك فقال سعيد : كذب ، إنما قلت له : تصدق تصدق — فان الحسن ، وقتادة ، وعطاء قد روه أيضاً مرسلًا وفيه الهدى بالبدنة (٥) *

قال أبو محمد : عهدنا بالحنيفيين والمالكيين يقولون : المرسل كالمسند ، وهذا مرسل من طرق ، فيلزمهم القول به ، لأنه زاد على سائر الأحاديث ذكر الهدى *

وأيضاً من طريق القياس : فان البدنة والهدى يجبرهما نقص الحج ، ولم نجد شيئاً من الأعمال يجبر نقصه بكفارة إلا الحج ، والصوم فيجب أن يكون للهدى في الصوم مدخل كماله في الحج ، ولكن القوم لا يثبتون على شيء ١١ *

وأما نحن فلا حجة في مرسل عندنا أصلاً (٦) *

وقالت طائفة كما (٧) رويها من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : سألت سعيد بن المسيب عن رجل أكل في رمضان عامداً ؟ فقال : عليه صيام شهر ، قلت :

(١) كذا رسم بدون الالف في الاصلين منصوباً ، وهو صحيح على ما قلنا قريبا (٢) في النسخة رقم (١٤) ، بمثل (٣) في النسخة رقم (١٦) ، وقع على امرأة ، (٤) قوله « سعيد سقط خطأ من النسخة رقم (١٦) » (٥) في النسخة رقم (١٦) ، بالبدنة (٦) في النسخة رقم (١٦) « فلا حجة عندنا في مرسل » (٧) في النسخة رقم (١٦) « ما »

يومين ؟ قال : صيام شهر ، قال : فعددت أياما فقال : صيام شهر *
ومن طريق وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن سعيد بن المسيب في الذي
يفطر يوما من رمضان متعمدا : عليه صوم شهر *
ومن طريق الحجاج بن المنهال : ثنا همام بن يحيى عن قتادة عن سعيد بن المسيب
قال : عليه لكل يوم أفطر شهر *

قال علي : يحتمل هذا القول أنه أراد شهرا شهرا عن كل يوم ، ويحتمل ما رواه
معمر من أن عليه لكل يوم أفطر شهرا واحدا وهذا أظهر وأولى ، لثبوت (١) الروايات عنه *
وحجة من قال بهذا ما رواه من طريق أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار قال .
ثنا أحمد بن يحيى الصوفي الكوفي ثنا أبو خسان ثنا مندل (٢) عن عبد الوارث (٣) عن
أنس قال قال رسول الله ﷺ : « من أفطر يوما من رمضان فعليه صوم شهر » *

قال علي : مندل ضعيف ، وعبد الوارث مجهول ، ولو صح لقلنا به ، ويلزم القول
به من لم يبال بالضعفاء ، لأنه زائد على سائر الأخبار ، ويلزم أيضا المالكيين القائلين بأن
نية واحدة في أول الشهر تجزئ الجميع ، لأنه كله كفلة واحدة ويكفي واحد *

وقالت طائفة كباروينا من طريق الشافعي : ان ربيعة قال : من أفطر يوما من رمضان
عامدا فعليه صيام اثني عشر يوما ، لأن الله عز وجل تخيره من اثني عشر شهرا ! قال
الشافعي : يجب على هذا أن من ترك صلاة من ليلة القدر أن يقضي ثلاثين ألف صلاة !
لأن الله تعالى يقول : (ليلة القدر خير من ألف شهر) ! *

وقال الحنفيون والمالكيون ما نذكره ان شاء الله تعالى ، وهي أقوال لا تؤثر كما هي
عن أحد من السابق *

فاما الشافعيون فهم أقل السلات الطباقي تناقضا ، وذلك أنهم قالوا : لا تجب الكفارة
على مفطر عمدا في رمضان الاعلى من جامع انسانا او بيمية في فرج اودير ، فان من
فعل (٤) هذا تجب عليه الكفارة بالايلاج ، امنى أم لم يمن ، والكفارة عنده كما ذكرنا
قبل من رواية الجهور عن الزهري عن حميد عن ابي هريرة عن النبي ﷺ ، ولم ير على

(١) في الفسخ رقم (١٦) ولاحظ (٢) مندل - بالميم المثلثة واسكان التوضيح هذا للمهمة وهو ابن علي النعري
وهو ضعيف كما قال المؤلف (٣) عبد الوارث هنا مجهول كما قال المؤلف ، ونقل الترمذي عن البخاري انه مكر
الحديث ، وله ترجمة في لسان الميزان (ج ٤ ص ٨٥) وحديثه هنا رواه البارقي (ص ٢٥٢) من طريق ابي نعيم
الفعل بن دكين عن مندل عن ابي هاشم عن عبد الوارث عن انس ، فوافق الاسناد « عن ابي هاشم » كما ترى ؛ وكذلك قوله
في لسان الميزان ، فله سقط من كتاب البزار ومن كتاب المؤلف ، وقال البارقي عقبه : هذا اسناد غير ثابت : مندل .
ضعيف من دون انس ضعيف ايضا (٤) في الفسخ رقم (١٦) وكان فعل

المرأة الموطوءة كفارة . في أشهر الأقوال عنه ، ولاعلى من تعدد الأكل والشرب أو غير ذلك ، ولم يجعل في كل ذلك إلّا القضاء فقط ^(١) قياس الواطئ لامرأة محرمة عليه على واطئ امرأته ، وقاس من أتى ذكرأ على من أتى امرأته ، وقاس من أتى بهيمة على من أتى أهله ، وليس شيء من ذلك في الخبر ، ولم يقس الآكل والشارب ، والمجامع دون الفرج فيمنى والمرأة الموطوءة — : على الواطئ امرأته ، وهذا تناقض *

فان قال أصحابه : قسنا الجماع على الجماع ، والأكل والشرب على المتعمد للقاء * قلنا : فلا قسم بجامع البهيمة على جامع المرأة في إيجاب الحد ؟ كما قسموه عليه في إيجاب الكفارة ؟ وهلا قسم المرأة الموطوءة على الرجل الواطئ في إيجاب الكفارة ؟ فهو وطئ واحد ، هما فيه معا ؟ وهلا قسم المجامع دون الفرج عامداً فيمنى على المجامع في إيجاب الكفارة عليه ؟ فهذا أقرب ^(٢) إليه منه الى الأكل ؟ وهذا تناقض قبيح في القياس جداً *

وأما المالكين فتناقضهم أشد ، وهوانهم أوجبوا الكفارة والقضاء على المفطر بالأكل أو الشرب ، وعلى من قبل فأمنى ، أو باشر فأمنى ، أو تابع النظر فأمنى ، وعلى من أكل أو شرب أو جامع شاكا في غروب الشمس فإذا بها لم تغرب ، وعلى من نوى الفطر في نهار رمضان وإن لم يأكل ولا شرب ولا جامع ، اذا نوى ذلك أكثر النهار ؛ وعلى المرأة تمس فرجها عامدة ^(٣) فتزول *

ورأى على المرأة ^(٤) المكروهة على الجماع في نهار رمضان القضاء ، وأوجب على الواطئ لها الكفارة عن نفسه وكفارة أخرى عنها . وهذا عجب جدا ١١ ولم ير عليها إن أكرها على الأكل والشرب كفارة ، ولاعلى الذئى أكرها أن يكفر عنها ١١ ولاعلى التي جومت نائمة ، لأعليها ولاعليها عنها ١ وهذا تناقض ناهيك به ١١ ولئن كانت الكفارة عليها فما يجزئ . ان توجب الكفارة على غيرها ١٢ ولئن لم تكن الكفارة عليها فأبعد من ذلك أن تجب على غيرها عنها ١٢ *

وأبطلوا صيام من فل فأنتظ . أو أمذى ولم ين ^(٥) ، أو باشر أو لمس فأمذى ولم ين ، ومن نظر الى امرأة — غير عامد لذلك — وتابع النظر فأمذى ولم ين ، أو نظر نظرة ولم يتابع النظر فأمنى ، ومن تمضمض في صيام نهار رمضان فدخل الماء حلقه عن

(١) كلمة مقطوع يقاس المسحوق رقم (١٦) (٢) هي المسحوق رقم (١٦) وهو أقرب (٣) كلمة عامدة ، زاد من النسخة رقم (١٤) (٤) هي المسحوق رقم (١٦) وعلى المرأة ، محدث رأى ، وهو خطأ (٥) في المسحوق رقم (١٦) د أوامى ولم يحدوه خطأ عرب

غير تعمد ، ومن أكل ناسيا ، أو شرب ناسيا ، أو وطئ (١) ناسيا ، أو كان ذلك وهو لا يوقن بطلوع الفجر فإذا بالفجر قد طلع ، أو كان ذلك وهو يرى ان الشمس قد غربت فإذا بها لم تغرب . ومن أكل شاكفا في طلوع الفجر ثم لم يوقن بانه طلع ولا أنه لم يطلع ، ومن أقام مجنونا يوما من رمضان (٢) ، أو أياما ، أو رمضان كله ، أو عدة شهور رمضان من عدة سنين ، ومن أغشى عليه أكثر النهار ، ومن أغشى عليه أياما من رمضان ، والمرضع تخاف على رضيعها ؛ والمرأة تجامع نائمة ، والمكره على الأكل والشرب ، ومن صب في حلقه ماء وهو نائم ، ومن احتقن ، ومن اكتحل بكحل فيه عقاقير ، ومن بلغ حصة *

وأوجبوا على كل من ذكرنا القضاء ، ولم يروا في شيء من ذلك كفارة * وهذا تناقض لا وجه له أصلا ، لامن قرآن ، ولامن سنة ؛ ولامن رواية فاسدة . ولامن إجماع ، ولامن قول صاحب ، أو تابع ، ولامن قياس ، ولامن رأى له وجه ؛ ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد قبله *

وقد رأينا بعض مقلديه يوجبون على طحافى الدقيق والحناء ، ومغربلى الكتان والحبوب — : القضاء ، ويطلون صومهم ، ولا يوجبون عليهم في تعمد ذلك كفارة ؛ ويدعون أن هذا قياس (٣) قول مالك ؛ وهذا تخليط لا نظير له !! ويلزمهم إبطال صوم كل من سافر فشى في غيره على هذا *

ولم يطل صوم من قبل أو باشر فلم ينظ ولا أمذى ولا أمى ، ولا صوم من أمى من غير نظر ولا لمس ، ولا صوم تطوع بدخول الماء في حلق فاعله من المضمضة . ولا صوم متطوع صب الماء في حلقه وهو نائم ؛ وهذا عجب جدا !! أن يكون أمر واحد (٤) يبطل صوم الفرض ولا يبطل صوم التطوع !! *

ولم يبطل صوم من جن ، أو أغشى عليه أقل النهار ، وهذا عجب آخر ؛ ولم يبطل صوم من نام النهار كله ، وهذا عجب زائد !! ولا تدرى قوله فيمن نوى الفطر أقل النهار : أيرى عليه القضاء ويبطل صومه بذلك ؛ أم يرى صومه تاما !! إلا أنه لا يرى فيه كفارة بلا شك *

ولم يبطل الصوم بالفتائل تستدخل لنواء ، ولا نقف الآن على قوله في السعوط

(١) في النسخة رقم (١٦) صلى « بدل » وطئ « هو » حطأ « عرب » (٢) في النسخة رقم (١٦) « في رمضان » (٣) في النسخة رقم (١٦) « قياده » (٤) في النسخة رقم (١٦) « دمرق » واحد ، وهو حطأ

والتفطير في الأذن *.

ولم يطل الصوم بكحل في العين لاعتقائهم فيه ، ولا بمن تعمد بلع ما يخرج منه من بين أضراسه من الخديضة ونحوها ، ولا بمضغ العلك ، وإن استدعى الريق ، وكرهه *.

قال أبو محمد : إن كان لا يطل الصوم فلم كرهه ١١ *

وهذه أقوال لا تحتاج من إبطالها إلى أكثر من إيرادها ١٢ *

وأما الخنثيون فأفسد الطباقي أقوالا ، وأسمجها تناقضا (١) وأبعدها عن المعقول ١٣ *

وهو أن أبا حنيفة أوجب الكفارة والقضاء على من وطئ في الفرج — خاصة —

امرأة ، حلل له أو حرما ، وعلى المرأة عن نفسها ، وعلى من أكل ما يتغذى به ،

أو شرب ما يتغذى به ، أو بلع لوزة خضراء ، أو أكل طينا لإرمينيا خاصة (٢) *

وأبطل صوم من لاط بأنسان في دبره فأمي ، أو ببيسة في قبل أو دبر فأمي ، ومن

بقي إلى بعد الزوال لا ينوي صوما ، ومن قبل ذا كرا لصومه فأمي ، ومن لمس كذلك

فأمي ، أو جامع كذلك دون الفرج فأمي ، ومن تمضمض فدخل الماء في حلقه فهو ذا كرا

لصومه ، ومن أكل ، أو شرب ، أو جامع (٣) بعد طلوع الفجر وهو غير عالم بطلوعه ثم علم ، ومن

فعل شيئا من ذلك وهو يرى أن الشمس قد غربت فإذا بهم لم تغرب ، ومن جن في يوم من رمضان ،

أو أياما ، أو الشهر كله إلا ساعدا واحدة منه ، ومن أغشى عليه الشهر كله ، ومن أغشى عليه بعدما

دخل رمضان ، حاشا يوم الليلة التي أغشى عليه فيها ، والمرضع تخاف على رضيعها ،

ومن أصبح صائما في السفر ثم جامع أو أكل أو شرب عامدا ذا كرا ، ومن جامع

أو أكل . أو شرب عمدا ثم مرض من نهاره ذلك ، أو حاضت إن كانت امرأة ، ومن

أصبح في رمضان لا ينوي صوما ثم أكل . أو شرب . أو جامع في صدر النهار . أو في آخره ،

والمرأة تجماع وهي نائمة . أو مجنونة . أو مكروهة (٤) ، ومن احتقن أو استعط أو قطر

في أذنه قطورا *

واختلف قوله فيمن قطر في إحليله قطورا ، فرة أبطل صومه ، ومرة لم يطله *

وأبطل صوم من دلوى جائقة به أو مأمومة بدواء رطب ، والافلا *

وأبطل صوم من بلع حصة عامدا ، أو بلع جوزة رطبة أو يابسة ، أو لوزة يابسة

ومن رفع رأسه إلى السماء فوقع قط (٥) من المطر في حلقه *

(١) قال السنقرم (١٦) « والحشأ تناقضا » (٢) ممكننا من حيث الحنفية ، قال في فتح القدير (ج ٢ ص ٦٨ و ٦٩) :

« وفي ابتلاع البردة الرطبة الكفارة لأنها توكل كأمي بخلاف الجوزة فلذا اختلفوا » وقال أيضا : « ويجب باللعن

الأبيض وشبهه على من يتأذى كله كالمس بالطفل لاعل من لم يستمه » (٣) قوله « أو جامع » زيادة عن السنقرم (١٤)

(٤) قال السنقرم (١٦) « أو مدخلة » وهو خطأ (٥) قال السنقرم (١٤) « قطعة » .

وأوجروا في كل ذلك القضاء ولم يروا في شيء من ذلك كفارة *
 ولم يطلوا صوم من لاط بذكر فأولج إلا أنه لم يزل ! ولا صوم من أتى بهيمة
 في قبل أو دبر إلا أنه لم يزل ! ولا صوم من أولج في دبر امرأة إلا أنه لم يزل ! وروا
 صومه في كل ذلك تاماً صحيحاً لا قضاء فيه ولا كفارة !!! (١) *
 ولم يطلوا صوم من اكتحل بمقاقير أو غيرها ، وصل إلى الحلق أو لم يصل .
 ولا صوم من تابع النظر إلى فرج امرأة فأمنى ، ولا صوم من قبل أو باشر فأمذى
 ولم يمن ، ولا صوم من أكل ناسياً ، أو جامع ناسياً ، ولا صوم من جامع
 أو شرب ، أو أكل شاة كافى الفجر ما لم يتبين أنه أكل بعد الفجر ، أو جامع بعده ، أو شرب بعده *
 ومنع للقاد من سفر فوجد امرأته قد طهرت من حیضها أن يجامعها ، فليت شعري !
 إن كانا صائمين ، فلا أوجب عليهما الكفارة ؟! وإن كانا غير صائمين ، فلم منعهما ؟! *
 ولا أبطل صوم من أخرج من بين أسنانه طعاماً — أقل من حصّة — فبله عامداً
 ذا كراً لصومه *

قال أبو محمد فن أعجب شأننا ، أو أقمح قولنا عن يرى الياطة (٢) وإتيان البيمة عمداً
 في نهار رمضان لا ينقض الصوم !! *
 ويرى أن من قبل امرأته التي أباح الله تعالى له تحيلها وهو صائم فأمضى فقد
 بطل صومه !! *

أو عن فرق بين أكل ما يغذى وما لا يغذى ؟ ولا تدرى من أين وقع لهم هذا ؟! *
 وعن رأى أن من قبل زانية أو ذكرأ أو باشرهما في نهار رمضان فلم ينقض ولا أمذى
 أن صومه صحيح (٣) تام لا داخله فيه ؟! *
 ومن قبل امرأته التي أباح الله تعالى له تحيلها وهو صائم فأنظر أن صومه قد بطل
 ومن يرى على من أكل ناسياً القضاء ويطل صومه *
 ويرى أن من أكل متعمداً ما يخرج من بين أضراسه من طعامه أن صومه تام *
 فهل في العجب أكثر من هذا !! *

(١) أما إتيان الذكرا والمرأة فالدبر فإن منحب الخفية بإبطال الصوم به وجوب القضاء والكفارة تسامح الأئمة
 أو بدونه ، إلا أنه روى عن أبي حنيفة أنه لا يجب الكفارة فيما جامع في الموضع المكروه اعتباراً بالاعتدال أصح أنها
 يجب لأن الجنابة متكاملة لقضاء الشهوة هذه عبارة الهداية بالحرف . وأما إتيان البيمة فقال في الهداية : « ولو جامع
 ميتة أو بهيمة فلا كفارة أتزل أولم يزل » ، وقال صاحب الناية « فإن أنزل فعليه القضاء » فتح القدير (ج ٢ ص ٧٠) وأما
 البسوط للرخسي (ج ٣ ص ٧٩) (٢) كذا في الأصلين المعروف بالويل ولم أجدهما إلا (٢) كلمة « صحيح » ، زاد في
 المتن « رقم (١٦) »

والعجب كله في إيجابهم (١) الكفارة على بعض من أفطر من غير المجامع قياساً على المجامع ، ثم إسقاطهم الكفارة عن بعض من أفطر من غير المجامع وكلاهما مفطر ، وتركوا القياس في ذلك ولم يلزموا النص !! *
وأوجبوا الكفارة على المكروهة على الوطء ، وهي غير عاصية بذلك ، وأسقطوها عن المتعمد للقبل (٢) فيمضى ، وهو عاص !! *

فان قالوا : ليس عاصياً *

قلنا : فالنبي قبل فأنتى إذن ليس عاصياً . فلم أوجبتموها عليه ؟ ! *

وهذه تخاليف لا نظير لها !! ولا متعلق لهم أصلاً بشيء من الأخبار . لأنهم فرقوا بين المفطرين في الحكم ، فلم يأخذوا برواية من روى : « أن رجلاً أفطر فأمره النبي عليه السلام بالكفارة » ولا برواية من روى « أن رجلاً وقع على امرأته وهو صائم فأمره النبي عليه السلام بالكفارة » فيقتصروا عليه ، ولا قاسوا عليه كل مفطر *

وأسقطوا الكفارة عن تعمد الفطر في قضاء رمضان ، وفي صوم نذر ، وفي شهرى الكفارة ، وقد صرح عن فائدة إيجاب الكفارة في قضاء رمضان اذا أفطر فيه عامداً ، وتركوا هنا القياس ، لأنه صوم فرض ، وصوم فرض ، وتعمد فطر ، وتعمد فطر *
فان قيل : فن أين أسقطتم الكفارة عن وطئ امرأة محرمة عليه في الفرج ؟ وعن المرأة الموطوءة باكرها أو بمطاوعة ؟

قلنا : لأن النص لم يرد إلا فيمن وطئ امرأته ، ولا يطلق على من وطئها في غير الفرج اسم واطئ ، ولا اسم مواقع ، ولا اسم مجامع . ولا أنه وطئها ؛ ولأنه وقع عليها ، ولأنه جامعها . إلا حتى يضاف الى ذلك صلة اليان ، فإيجاب الكفارة على غير من ذكرنا مخالف للسنة وتعدى لحدود الله تعالى في ذلك ، وإيجاب ما لم يوجبه *
وأما المرأة فوطوءة ، والموطوءة غير الواطئ ، فالأمر في سقوط الكفارة عنها على كل حال أوضح من كل واضح *

وأيضاً : فان واطئ الحرام لا يصل الى الوطء الا بعد قصد الى ذلك بكلام أو بطش ولا بد . وكلا الأمرين محصية تبطل الصوم . فلم يجامع إلا وصومه قد بطل . وبالله تعالى التوفيق *

فان قيل : فانكم توجبونها على من وطئ امرأته أو أمته وهما حائضتان *
قلنا : لأن رسول الله ﷺ أوجبها على من وطئ امرأته جملة ، ولم يسأله : أحائضاً

(١) في السمع روم (١٦) من إيجابهم (٢) جمع قلة . وفي المستخرج رقم (١٦) التثنية . *

هي أم غير حائض؟ *

٧٣٨ — مسألة — ومن وطئ عمداً ^(١) في نهار رمضان ثم سافر في يومه ذلك أوجن، أو مرض لا يسقط عنه الكفارة، لأن ما أوجبه الله تعالى فلا يسقط بعد وجوبه إلا بنص، ولا نص في سقوطها، لما ذكرنا. وقال أبو حنيفة وأصحابه: تسقط بالمرض ولا تسقط بالسفر *

٧٣٩ — مسألة — وصفة الكفارة الواجبة هي كما ذكرنا في رواية جمهور أصحاب الزهري: من عتق رقبة ^(٢) لا يجزئته غيرها ما دام يقدر عليها، فإن لم يقدر عليها ^(٣) لزمه صوم شهرين متتابعين، فإن لم يقدر عليها لزمه حيتن أطعام ستين مسكيناً *

فإن قيل: هلا ^(٤) قلتم بما رواه يحيى الأنصاري، وابن جريج، ومالك عن الزهري من تخييره بين كل ذلك ^(٥) ؟ *

قلنا: لما قدينا من أن هؤلاء اختصروا الحديث، وأتوا بالقاضم أو بلفظ من دون النبي ﷺ، وأما سائر أصحاب الزهري فأتوا بلفظ النبي ﷺ، وهو الذي لا يحمل تعديده أصلاً، وبزيادة حكم الترتيب، ولا يحمل ترك الزيادة *

ويقولنا يقول أبو حنيفة، والشافعي، وأبو سليمان، وأحمد وجمهور الناس *

وأما مالك فقال بما روى؛ إلا أنه استحب الإطعام، وليس لهذا الاستحباب وجه أصلاً *

وأما أبو حنيفة فانه أجاز في الإطعام المذكور أن تطعم مسكيناً واحداً ستين يوماً، وهذا خلاف مجرد لأمز رسول الله ﷺ، ولا يقع اسم ستين مسكيناً على مسكين واحد أصلاً *

٧٤٠ — مسألة — ويجزئ في ذلك رقبة مؤمنة أو كافرة، صغيرة أو كبيرة، ذكر أو أنثى، معيب أو سليم، لعموم قول رسول الله ﷺ: «أعتق رقبة» فلو كان شيء من الرقاب التي تمتع لا يجزئ، في ذلك لينه عليه السلام، ولما أمهل حتى يبينه له غيره *

ويجزئ في ذلك أم الولد؛ والمدير؛ والمتق بصفة، وإلى أجل، والمكاتب الذي لم يؤد شيئاً من كتابته، ولا يجزئ في ذلك نصفان من رقتين، ولا من بعضه حر *

وقال أبو حنيفة بقولنا في الكافر والصغير *

وقال مالك، والشافعي: لا يجزئ، إلا مؤمنة، قالوا: فسنذلك على الرقبة، فقتل الخطأ

(١) كلمة عمد، سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٢) كلمة رقبة، سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦)

(٣) في النسخة رقم (١٦) «عليه» (٤) في النسخة رقم (١٤) «هنا» (٥) في النسخة رقم (١٦) «بين ذلك» *

قال أبو محمد: والقياس كله باطل؛ ثم لو كان حقا لكان هذا منه باطلا، لأن مالكا لا يقيس حكم قاتل العمد على حكم (١) قاتل الخطأ في الكفارة، فإذا لم يقس قاتلا على قاتل قياس الواطئ على القاتل أولى بالطلاق، أن كان القياس حقا *
والشافعي لا يقيس المفطر بالأكل على المفطر بالوطء في الكفارة، فإذا لم يقس مفطراً (٢) على مفطر قياس المفطر على القاتل أولى بالطلاق، أن كان القياس حقا *
وأيضاً: فإنه لا خلاف في أن كفارة الواطئ في رمضان يعرض فيها الاطعام من الصيام، ولا يعرض الاطعام من الصيام في كفارة قتل الخطأ (٣) *
قد صرح اجمعهم على أن حكم كفارة الواطئ مخالف لحكم كفارة القاتل، فبطل بهذا قياس احدهما على الأخرى *
فإن قالوا: أن النص لم يرد بالتعويض في كفارة القتل، وورد به في كفارة الوطء (٤) *
قلنا: والنص لم يرد باشتراط مؤنة في كفارة الوطء، وورد به في كفارة القتل، وهذا هو الحق *
فإن (٥) قالوا: المؤنة أفضل *

قلنا: نعم؛ والعالم الفاضل (٦) أفضل من الجاهل الفاسق (٧) قال تعالى: (قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون). وقال تعالى: (أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات) واتم تمييزون فيها الجاهل الفاسق (٨) *
وأما الميعب فكلهم متفق على إجازة العيب الخفيف فيها، ولم يأت نص، ولا إجماع، ولا قياس بالفرق بين العيوب في ذلك *
وأيضاً فلا سبيل لهم إلى تحديد الخفيف — الذي أجازوه — من الكثير — الذي لا يميزونه — فصح أنه رأى فاسداً من آرائهم *

وقال أبو حنيفة: يجرىء الأعرور، والمقطوع اليد أو الرجل أو كليهما من خلاف، والمقطوع (٩) أصبعين من كل يد، سوى الإبهامين، ولا يجرىء الأعمى، ولا المقعد، ولا المقطوع يداً ورجلاً من جانب واحد، ولا مقطوع الإبهامين قطع من كلتي (١٠) يديه

(١) كلمة «حكم» زائدة من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٦) «مفطر» (٣) في النسخة رقم (١٤) وفي كماره قاتل في الخطأ (٤) في النسخة رقم (١٦) «الواطئ» (٥) كلمة «فإن» حذفت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٦) كلمة «الفاضل» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٧) كلمة «الفاسق» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٨) في النسخة رقم (١٦) «الجاهل والفاسق» بزيادة الواو، وما هنا أحسن (٩) في النسخة رقم (١٦) «والمقطوعين» وهو خطأ (١٠) كذا في النسخة رقم (١٦) على طريقة المؤلف في استعمال كلا وكلا على أنهما كالتثنية مطلقاً، وفي النسخة رقم (١٤) «كلا» على الجادة، واطه من اصلاح نسخها *

ولامقطوع ثلاث (١) اصابع من كل يد ١١ *

قال أبو محمد : وهذه تخالط قرية بمرة ١١ ولو كان شيء (٢) من هذا لايجزى له عليه السلام *

وأما أم الولد والمدر فلا خلاف في أن العتق جائز فيها ؛ وحكمه واقع عليهما اذا عتقا (٣) ، فعتق كل واحد منهما يسمى معتق رقة ، وعتق كل واحد منهما عتق رقة بلا خلاف ؛ فوجب ان من اعتق احدهما في ذلك فقد فعل ما أمره الله تعالى به *

وقال ابوحنيفة بمالك : لايجزئان *

وقال الشافعي : لايجزى أم الولد ، لانها لايتباع *

قال أبو محمد : فكان ماذا ؟ وهل اشترط عليه السلام — اذا امر في الكفارة بعتق رقة — ان تكون بمن يجوز بيعها ؟ حاش لله من هذا ، فاذ لم يشترط عليه السلام هذه الصفة فاشترطها باطل ، وشرع في الدين لم يأذن به الله تعالى : (وما كان ربك نسيا) *

وأجاز الشافعي في ذلك عتق المدر *

ومن أجاز عتق أم الولد هو المدر في ذلك عثمان البتي ، وابو سليمان *

وأما المكاتب الذي لم يؤد شيئا فقد ذكرنا أنه عبد ، ومن أجاز له في الكفارة

— دون من أدى شيئا من كتابته — أبوحنيفة ، واحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه *

وأما المكاتب الذي أدى شيئا من كتابته ومن بعضه حر فقد ذكرنا في كتاب الزكاة

شروع الحرية فيه بقدر ما أدى ، فن اعتق باقيهما (٤) فانما اعتق بعض رقة ؛ لارقة ،

فلم يؤد ما أمر به ، ومن قال بقولنا في أنهما لايجزئان أبوحنيفة ، واحمد ، واسحق *

وأما من اعتق نصفى رقتين فلا يسمى معتق رقة كما ذكرنا ، ولأنه يعتق عليه

سائرهما (٥) بحكم آخر ولا بد ، فإذا لم يكن معتق رقة في ذلك فلم يؤد ما أمر به *

وأما المعتق الى أجل — وان قرب — أو بصفة فعتقهما ويعمها جائز ، اما المعتق

فلا خلاف منهم نعله فيه . ومن أجازهما في الكفارة الشافعي وغيره ، ومعتقهما يسمى

معتق رقة *

٧٤١ — مسألة — وكل ما قلنا : انه لايجزى فانه عتق مردود باطل لا ينفذ ،

لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » . ولأنه لم يعتقه

إلا بصفة لم تصح ، فلم يصح عتقه . وباقه تعالى التوفيق *

(١) في السخرقم (١٤) والثلاث (٢) في السخرقم (١٤) وشيا هو المحن (٣) في السخرقم (١٦) واعتقا ،
(٤) في السخرقم (١٦) « ما ياء » (٥) في السخرقم (١٦) « سائرهما » وهو خطأ *

٧٤٢ — مسألة — ومن كان فرضه الصوم ققطع صومه عليه رمضان، أو أيام الأضحية، أو مالا يحل صيامه فليسا متابعين، وإنما أمر بهما متابعين * وقال قائل: يجرمه *

قال علي. وهذا خلاف أمره ﷺ، وليس كونه معذورا في إظهاره غير آثم ولا ملوم بمجيز له ما لم يجوز الله تعالى من عدم التتابع (١) * وروينا من طريق الحجاج بن المنهال عن أبي عوانة عن المغيرة عن إبراهيم: من لزمه شهران متتابعان فرض فأفطر فانه يتبدى صومهما *

٧٤٣ — مسألة — فإن اعترضه فيهما يوم نذر نذره بطل النذر وسقط عنه، وتماذى في صوم الكفارة، وكذلك في رمضان سواء سواه، لقول رسول الله ﷺ «كتاب الله أحق وشرط الله أوثق» فصح أنه ليس لأحد أن يلتزم غير ما ألزمه الله تعالى، ومن نذر ما يطل به فرض الله تعالى فنذره باطل، لأنه تعدى لحود الله عز وجل * ٧٤٤ — مسألة — فإن بدأ بصومهما في أول يوم من الشهر صام إلى أن يرى الهلال البالك ولا بد، كاملين كانا أو ناقسين، أو كاملا وناقصا لقول الله تعالى: (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله) - فن لزمه صوم شهرين لزمه أن يأتي بهما من جملة الاثني عشر شهرا المذكورة *

٧٤٥ — مسألة — فإن (٢) بدأ بهما في بعض الشهر — ولو لم يمض منه إلا يوم، أولم يبق منه الا يوم فايين ذلك —: لزمه صوم ثمانية وخمسين يوما لا أكثر * لما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا القريري ثنا البخاري ثنا عبد العزيز بن عبد الله ثنا سليمان بن بلال عن حميد عن أنس بن مالك قال: «آلى رسول الله ﷺ من نسائه فأقام في مشربة (٣) تسعا وعشرين ليلة ثم نزل، فقالوا: يا رسول الله، آليت شهرا؟ فقال: إن الشهر يكون تسعا وعشرين» * ورويناه من طرق متواترة جداً كذلك من طريق ابن جريج عن أبي الزبير: أنه سمع جابراً، ومن طريق عكرمة بن عبد الرحمن (٤) عن أم سلمة، ومن طريق سعيد بن عمرو، (٥)

(١) في النسخة رقم (١٤) من عدم تابع، (٢) في النسخة رقم (١٤) «وانه» (٣) نعم الزاء. وفتحها وهي العربة، وقيل: هي كالصفة بين يدى العربة، واجمع مشربات ومشارب، وأما المشربة - فتح الراء غير ضم - فاما الموضع الذي يشرب منه كالمشربة. وقال «طعام مشربة» - بفتح الراء - اذا كان يشرب عليه الماء كثيرا، وكل مناعتهم الميم، وأما كسر هاء فتح الراء فاعادها بفتح ياء (٤) هو عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشي المخزومي مات سنة ١٠٣. وحديثه عند البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه (٥) هو سعيد بن عمرو بن سعد بن الماس بن سعيد بن الماس، وفي النسخة رقم (١٤) «سعيد بن عمر» وهو خطأ.

وجبل بن سحيم ، وعمرو بن دينار ، وعقبة بن حريث ، وسعد بن عبيدة ، كلهم عن ابن عمر ، ومن طريق اسماعيل بن أبي خالد عن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه ، ومن طريق الزهري عن عروة عن عائشة كلهم عن رسول الله ﷺ ، بأسانيد في غاية الصحة . فاذ الشهر (١) يكون تسعاً وعشرين ويكون ثلاثين ، فلا يلزمه الا اليقين ، وهو الأقل .

وقال قائلون : عليه أن يوفي ستين يوماً ليكون على يقين من إتمام الشهرين . قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لأن الله تعالى إنما ألزمه شهرين ، ولم يقل كاملين كل شهر من ثلاثين يوماً ، فأنما عليه ما يقع عليه اسم شهرين ، واسم شهرين (٢) يقع بنص كلامه عليه السلام على تسع وعشرين وتسع وعشرين ، والفرائض لا تلزم الا بنص ، أو إجماع .

ويلزم من قال هذا من الحنيفيين أن يقول : لا تجزئ الرقبة الا مؤمنة ، ليكون على يقين من أنه قد أدى الفرض في الرقبة .

ويلزم من قال بهذا من المالكيين والشافعيين أن يقول : لا تجزئ الا غداء وعشاء ، أو غداء وغداء ، أو عشاء وعشاء ، كما يقول الحنيفيون ، ولا تجزئ الا صاع من شعير لكل مسكين ، أو نصف صاع بر — ليكون على يقين من أداء فرض الاطعام .

٧٤٦ — مسألة — ومن كان فرضه الاطعام فانه لا بد له من أن يطعمهم شعير ، من أي شيء أطعمهم ، وإن اختلف ، مل أن يطعم بعضهم خبزاً ، وبعضهم تمرأ ، وبعضهم ثريدأ ، وبعضهم زبيبأ ، ونحو ذلك ، ويجزئ في ذلك مد بمدائني ﷺ ، إن أعطاهم حبأ أودقيقأ أو تمرأ أو زبيبأ أو غير ذلك مما يؤكل ويكال ، فإن أطعمهم طعاما معمولأ فيجزئه ما أشبعهم أكلة واحدة ، أقل كان أو أكثر .

حدثنا أحمد بن عمر ثنا عبد الله بن حسين بن عقال ثنا بكار بن قتيبة ثنا مؤمل — هو ابن اسمعيل الحميري ثنا سفيان — هو النوري — عن منصور — هو ابن المعتز — عن الزهري عن حميد — هو ابن عبد الرحمن بن عوف — عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ » — فذكر خبر الواطيء في رمضان ، قال : « فأتى النبي ﷺ بمكتل فيه خمسة عشر — يعني صاعاً — فقال له النبي ﷺ : خذه فأطعمه عنك » .

قال علي : فأجزأ هذا في الاطعام . وكان اشباعهم من أي شيء أشبعهم مما يأكل الناس — يسمى اطعاما ، والبر

(١) في السحرقم (١٤) « فاذ الشهر » (٢) في السحرقم (١٦) « واسم شهر » بالافراد هو خطأ .

يؤكل مقلوا فكل ذلك اطعام ، ولا يجوز تحديد إطعام دون إطعام بغير نص ولا إجماع ، ولم يختلف فيما دون الشبع في الأكل وفيما دون المد في الاعطاء أنه لا يجزئ *
وقال أبو حنيفة : لا يجزئ إلا نصف صاع بر ، أو مثله من سويقه أو دقيقه ، أو صاع من شعير ، أو زبيب ، أو تمر ، لكل مسكين ، ولا بد من غداء وعشاء ، أو غداء وغداء ، أو عشاء وعشاء ، أو سحور وغداء ، أو سحور وعشاء ! *

قال أبو محمد : وهذا تحكم وشرع لم يوجبه نص ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ! *

٧٤٧ — مسألة — ولا يجزئ (١) إطعام رضيع لا يأكل الطعام ، ولا إعطاؤه من ذلك ، لأنه لا يسمى إطعاماً ، فان كان يأكل كما تأكل الصبيان أجزأ إطعامه وإشباعه ، وإن أكل قليلاً ، لأنه أظم (٢) كما أمر ، وبالله تعالى التوفيق *
٧٤٨ — مسألة — ولا يجزئ إطعام أقل من ستين ، ولا صيام أقل من شهرين ، لأنه خلاف ما أمر به *

٧٤٩ — مسألة — ومن كان قادر آحين وطئه على الرقة لم يجزه غيرها ، افتقر بعد ذلك أولم يفترى من كان عاجزاً عنها حيثن قدر على صيام شهرين متتابعين لم يجزه شيء غير الصيام ، أيسر بعد ذلك ووجد رقة أولم يوسر ، ومن كان عاجزاً حين ذلك عن الرقة وعن الصيام قادراً على الاطعام لم يجزه غير الاطعام ، قدر على الرقة أو الصوم بعد ذلك أولم يقدر ، لأن كل ما ذكرنا هو فرضه بالنص والاجماع ، فلا يجوز سقوط فرضه وإيجاب فرض آخر عليه بغير نص ولا إجماع (٣) *

وقال قائلون : ان دخل في الصوم فأيسر انتقل حكمه الى الرقة *

وهذا خطأ ؛ وقول بلا برهان *

٧٥٠ — مسألة — فمن لم يجد الرقة لاغنى به عنها ، لأنه يضع بعدا أو يخاف على نفسه من حيا : لم يلزمه عتقها ، لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) وقوله تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وقوله تعالى : (يريد الله بكم اليسر

(١) والثامنة رقم (١٤) ، ولا يجوز (٢) والنسخ رقم (١٦) ولا ما اطعام (٣) سمعوه فرضه من وطئ ، ولكن يجزه حين الكفاة لو يساره له حكمه ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل الأنابلي عن حاله في وقت الاستبراء ولم يسأله عنه وقت الوطئ ولله تغير ، ثم لم يجد رقة بعد ما بدأ يعمل و (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) . (وما جعل عليكم في الدين من حرج) ولا حرجاً كثر من الزمان ان يمتنع او صوم وهو غير قادر ، والمرة بالقدرة حين الفعل لا حين الوضوء كما هو ظاهر ، ويجيب من المؤلف ان يجزئ لمن يجد رقة يخاف على نفسه من حيا II ان اعتقا - : فمن يدع المتق طوعاً للحب ولا يجزئ لو - ت علم رقة تم عمرتها ان يدع المتق II وهذا أشد عجزاً من ذلك *

ولا يريد بكم العسر) وكل ما ذكرنا حرج وعسر لم يجعله تعالى علينا ، ولا أرادنا ، وفرضه حيثن الصيام ، فان كان في غنى عنها وهو قائم بنفسه ولا مال له فعليه عتقها ، لانه واجد رقبة لا حرج عليه في عتقها *

٧٥١ — مسألة — ومن كان عاجزاً عن ذلك كله (١) ففرضه الاطعام ، وهو باق عليه ، فان وجد طعاما وهو اليه محتاج أكله هو وأهله وبقي الاطعام ديناً عليه ، لان رسول الله ﷺ أمره بالاطعام فأخبره أنه لا يقدر عليه ، فأثاء التمر فأعطاه إياه وأمره بأن يطعمه عن كفارته ، فصح أن الاطعام باق عليه وان كان لا يقدر عليه ، وأمره عليه السلام بأكله إذ أخبره أنه محتاج الى أكله ، ولم يسقط عنه ماقد ألومه إياه من الاطعام ، ولا يجوز سقوط ما افترضه عليه السلام إلا بأخبار منه عليه السلام بأنه قد أسقطه وبالله تعالى التوفيق *

٧٥٢ — مسألة — والحر والعبد في كل ما ذكرنا سواء ويطعم من ذلك الحر والعبد ، لان حكم رسول الله ﷺ جاء عموماً ، لم يخص منه حر من عبد ، وإذا كان العبد مسكيناً فهو من أمر باطعامه ولا يجوز معارضة (٢) أمره عليه السلام بالعاوى الكاذبة وبالله تعالى تأييد *

٧٥٣ — مسألة — ولا ينقض الصوم حطامة ، ولا احتلام ، ولا استنماء ، ولا مباشرة الرجل امرأته أو أمته المباحة له فيما دون الفرج ، لعدم الامناء أم لم يمن ، أمذى أم لم يمن (٣) ، ولا قبله كذلك فيهما ، ولا قه غالب ، ولا قلص خارج من الحلق ، ما لم يعتمد رده بعد حصوله في فمه وقدرته على رميهِ ؛ ولادم خارج من الأسنان أو الجوف ، ما لم يعتمد بلعه ، ولا حقنة ، ولا سموط ولا تقطير في أذن ، أو في إحليل ، أو في أنف ، ولا استنشاق وان بلغ الحلق ، ولا مضغنة دخلت الحلق من غير تعمد ، ولا كحل (٤) — أو ان بلغ الى الحلق نهراً أو ليلاً — بعقاقير أو بغيرها ، ولا غبار (٥) طعن ، أو غريزة دقيق ، أو حناء ، أو غير ذلك ، أو عطر ، أو حنظل ، أو أى شيء كان ، ولا ذباب دخل الحلق بغلبة ، ولا من رفع رأسه فوقع في حلقه نقطة (٦) ماء بغير تعمد لذلك منه ، ولا مضغ زفت أو مصطكي ، أو علك ؛ ولا من تعمد أن يصبح جنباً ،

(١) في النسخة رقم (١٦) «عن كل ذلك» (٢) في النسخة رقم (١٦) «ولا يحمل معارضة» (٣) في الاصلين هكذا . الا ان في النسخة رقم (١٤) «او» بدل «ام» ، فالمؤمنين ، ولعل في الكلام خطأ ، وكان السياق ان يقول «تعتمد الاماء» لم يعتمد ، امى ام لم يمن ، لمنى ام لم يمن (٤) في النسخة رقم (١٦) «ولا يكحل بغير خطأ» (٥) في النسخة رقم (١٤) «ولا ينيار» ، وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) «قط» .

مالم يترك الصلاة ، ولا من (١) تسحر أو وطئ ، وهو يظن أنه ليل فإذا بالفجر كان قد طلع (٢) ، ولا من أفطر بأكل أو وطئ ، ويظن أن الشمس قد غربت فإذا بها لم تغرب ، ولا من أكل أو شرب أو وطئ ناسياً لأنه صائم ، وكذلك من عصي ناسياً لصومه ، ولا سواك يرطب أو يابس ، ولا مضغ طعام أو ذوقه ، مالم يعتمد بلعه ، ولا مداواة جائفة أو مأمومة بما يؤكل أو يشرب أو يغير ذلك ، ولا طعام وجد بين الأسنان أى وقت من النهار وجد ، إذا رمى ، ولا من أكره على ما ينقض الصوم ، ولا دخول حمام ، ولا تغطيس في ماء ، ولا دهن شارب *

أما الحجامة . قال أبو محمد : صح عن رسول الله ﷺ من طريق ثوبان ، وشداد ابن أوس ، ومعتل بن سنان ، وأبى هريرة ، ورافع بن خديج وغيرهم : أنه قال : « أفطر الحاجم والمحجوم » فوجب الأخذ به ؛ إلا أن يصح نسخه (٣) *

وقد ظن قوم أن الرواية عن ابن عباس : « احتجم رسول الله ﷺ » ناسخة (٤) للخبر المذكور ، وظنهم في ذلك باطل ، لأنه قد يحتجم عليه السلام وهو مسافر فيفطر ، وذلك مباح ، أو في صيام تطوع فيفطر ، وذلك مباح *

والعجب كله ممن يقول في الخبر الثابت أنه عليه السلام « مسح على العمامة » - : لعله كان مريضاً ! ثم لا يقول هنا : لعله كان مريضاً ! *

وأيضاً فليس في خبر ابن عباس أن ذلك كان بعد إخباره عليه السلام أنه أفطر الحاجم والمحجوم ، ولا يترك حكم متيقن لظن كاذب *

وأيضاً : فلو صح أن خبر ابن عباس بعد خبر من ذكرنا لما كان فيه إلا نسخ إفطار المحجوم لا الحاجم ، لأنه قد يحجمه عليه السلام غلام لم يحتلم *

قال أبو محمد : لكن وجدنا ما حدثنا عبد الله بن ربيع التيمي وأحمد بن عمر العذري قال اتيمى : ثنا محمد بن معاوية القرشي المرواني ثنا أحمد بن شعيب أنا إبراهيم بن سعيد ثنا إسحاق بن يوسف الأزرق عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء ، وقال العذري ثنا عبد الله ابن الحسين بن عفال الأسدي القرشي ثنا إبراهيم بن محمد الدينوري ثنا محمد بن أحمد بن الجهم (٥) ثنا موسى بن هرون ثنا إسحاق بن راهويه أنا المعتمر بن سليمان عن حميد ، ثم اتفق خالد الحذاء وحميد كلاهما عن أبى المتوكل التاجي عن أبى سعيد الخدري : « أن رسول الله ﷺ أرخص في الحجامة للصائم » زاد حميد في روايته : « والقبلة » *

(١) في النسخة رقم (١٦) « ومن » بحذف لا يوم وسطاً (٢) في النسخة رقم (١٦) وقد كان طلع ، (٣) حديث ما فطر للحاجم والمحجوم ، ورمى طرق كثيرة ، وأما اللحيص - لأن حمر (ص - ١٩) (٤) في النسخة رقم (١٤) « ناسخة » (٥) في النسخة رقم (١٦) « محمد بالجهم »

قال علي : إن أبا نضرة ، وقادة أوقاه عن أبي المتوكل ^(١) على أبي سعيد ، وإن ابن المبارك أوقاه عن خالد الحذاء ^(٢) عن أبي المتوكل على أبي سعيد ، ولكن هذا لا معنى له إذا أسنده القة ، والمسند أن له عن خالد وحيد ثقتان ، قامت به الحجة ، ولفظة «أرخص» لا تكون إلا بعد نهي ، فصح بهذا الخبر نسخ الخبر الأول *
وَمِنْ قَالَ بَأْنَ الْحِجَامَةِ تَقَطَّرَ عَلَى بِنِ أَبِي طَالِبٍ : وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ ، وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ ، وَغَيْرُهُمْ *

ولم يرها قطرا بن عباس ، وزيد بن أرقم وغيرهما *
وعهدنا بالخيفيين يقولون : أن خبر الواحد لا يقبل فيما تعظم به البلوى ، وهذا مما تكثر به البلوى ، وقد قبلوا فيه خبر الواحد ^(٣) مضطربا *
وأما الاحتلام فلا خلاف في أنه لا ينقض الصوم ، إلا بمن لا يعتد به *
وأما الاستمنا فانه لم يأت ^(٤) نص بأنه ينقض الصوم *

والعجب كله من لا ينقض الصوم فعمل قوم لوط ، واثنيان البهائم وقتل النفس ، والسعي في الأرض بالفساد ، وترك الصلاة ، وتقبيل نساء المسلمين عمدا إذا لم يمن ولا أمذى : —
ثم ينقضه بمس الذكر إذا كان معه امرأة !! وهم لا يحتفلون أن مس الذكر لا يطل الصوم ، وأن خروج المني دون عمل لا ينقض الصوم ، ثم ينقض الصوم باجتماعهما ، وهذا خطأ ظاهر لا خفاء به ^(٥) !! *

والعجب كله من ينقض الصوم بالانزال للمني إذا تعدد اللذة ، ولم يأت بذلك نص ، ولا إجماع ، ولا قول صاحب ، ولا قياس : — ثم لا يوجب به الغسل إذا خرج بغير لذة ، والنص جاء بإيجاب الغسل منه جملة !! *

وأما القبلية والمباشرة للرجل مع امرأته وأمتها المباحة لهما سنة حسنة ، نستحبها للصائم ، شابا كان أو كهلا أو شيخا ، ولا نبأ أن كان معها إنزال مقصود إليه أو لم يكن *
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا الحسن بن موسى ثنا شيان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف : أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن عروة بن الزبير أخبره أن عائشة أم المؤمنين أخبرته : «أن رسول الله ﷺ كان يقبلها وهو صائم » *

(١) فالسنة رقم (١٦) على أبي المتوكل ، وهو خطأ (٢) فالسنة رقم (١٤) على خالد الحذاء ، وهو خطأ
(٣) فالسنة رقم (١٦) ، خبر واحد (٤) فالسنة رقم (١٦) «ظلم يأت» (٥) بل منمنمة القلة مدعشة لا معنى لها *

وبه الى مسلم : ثنا محمد بن المنثري ثنا محمد بن جعفر غندر ثنا شعبة عن منصور عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن عائشة أم المؤمنين : « أن رسول الله ﷺ كان يباشر وهو صائم ^(١) » *

وقال الله تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) لاسيما من كابر على أن أفعاله ﷺ فرض *

وقد رويانا ذلك من طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر ، وعلى بن الحسين ، وعمر بن ميمون ، ومسروق ، والأسود ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، كلهم عن عائشة بأسانيد كالذهب *

ورويناه بأسانيد في غاية الصحة عن أمهات المؤمنين أم سلمة ، وأم حبيبة ، وحفصة ^(٢) وعمر بن الخطاب ، وابن عباس ، وعمر بن أبي سلمة وغيرهم كلهم عن النبي ﷺ *

فادعى قوم أن القبلة تبطل الصوم *

وقال قوم : هي مكروهة ^(٣) *

وقال قوم : هي مباحة للشيخ : مكروهة للشاب *

وقال قوم : هي خصوص للنبي ﷺ *

فأما من ادعى أنها خصوص له عليه السلام فقد قال الباطل ، وما يعجز عن الدعوى من لا تقوى له *

فإن احتج في ذلك بما روى من قول عائشة رضي الله عنها : « كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ، ويباشر وهو صائم ، ولكنه كان أملككم لإربه » *

قلنا : لا حاجة لك في قول عائشة هذا ، لأن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا قال ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا اسماعيل بن الخليل ثنا علي بن مسهر ثنا أبو اسحاق - هو الثيالاني - عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كانت إحدانا إذا كانت حائضا فاراد النبي ﷺ أن يباشرها أمرها أن تتر في فورحيضتها ثم يباشرها ، قالت : وأيكم يملك إربه كما كان رسول الله ^(٤) ﷺ يملك إربه !! » فإن كان قولها ذلك في قبلة الصائم يوجب أنه له خصوص فقولها هذا في مباشرة الحائض يوجب أنها له أيضاً خصوص ، أو أنها مكروهة ، أو أنها ^(٥) للشيخ دون الشاب ولا يمكنهم ههنا دعوى الاجماع ، لأن ابن عباس وغيره كرهوا مباشرة الحائض جملة ،

(١) حد الذي قبله في مسلم (ج ١ ص ٣٠) (٢) في السنن (١٦) ورواه حفصة ، وهو خطأ واضح (٣) في السنن (١٦) حد الذي قبله في مسلم (ج ١ ص ٣٠) (٤) في السنن (١٤) « كما كان النبي ﷺ » (٥) في السنن (١٦) ورواه .

ولعمري ان مباشرة الحائض لا تدغروا لانه يبقى عن جماعها أياماً وليالى تقشدد.. حاجته ، وأما الصائم فالبارحة وطئها ، واليلة يطؤها ، فهو بشم من الوطء !! *
حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الزاق عن ابن جريج ، أخبرني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال : أخبرني رجل من الأنصار : « أنه قبل امرأته على عهد رسول الله ﷺ ، فأمرها فسألت النبي ﷺ عن ذلك فقال لها : النبي ﷺ : ان رسول الله يفعل ذلك ، فأخبرته امرأته ، فقال لها : ان النبي ﷺ رخص لفي أشياء ، فارجى اليه ، فرجعت اليه ، فذكرت له ذلك ، فقال لها رسول الله ﷺ : أنا أنفأك وأعلمكم بمحدود الله » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ، ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني هرون بن سعيد الأيلي ثنا ابن وهب أخبرني عمرو — هو ابن الحارث — عن عبد ربه بن سعيد عن عبد الله بن كعب الحيرى (١) عن عمر بن أبي سلمة المخزومي : « أنه سأل رسول الله ﷺ : أيقبل الصائم ؟ فقال له : رسول الله ﷺ (٢) : سل هذه ، يعني أم سلمة ، فأخبرته أن رسول الله ﷺ (٣) يصنع ذلك ، فقال : يا رسول الله ، قد غفر لك (٤) ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فقال (٥) رسول الله ﷺ : أما والله إنى لأتفأك لله وأخشأك (٦) » *

فهذان الخبران يكذبان قول من ادعى في ذلك الخصوص له عليه السلام ، لانه أتى بذلك عليه السلام من استفتاءه ، ويكذب قول من ادعى أنها مكروهة للشاب مباحة للشيخ ، لأن عمر بن أبي سلمة كان شاباً جاداً في قوة شبابه ، إذ مات عليه السلام وهو ابن أم سلمة أم المؤمنين (٧) ، وزوجه النبي ﷺ بنت حمزة عمه رضى الله عنه (٨) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا قتيبة بن سعيد ثنا أبو عروانة عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن طلحة بن عبد الله بن عثمان

(١) في النسخة رقم (١٦) «عن عبد ربه بن سعيد بن عبد الله بن كعب الحيرى» وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٤) وقاله عليه السلام ، وما تناهوا المواقف لمسلم (ج ١ ص ٣٠٥) (٣) في النسخة رقم (١٤) «أنه عليه السلام ، وما تناهوا المواقف لمسلم» (٤) في مسلم «قد غفر الله لك» (٥) في مسلم وقاله ، (٦) في مسلم «وأخشأك له» (٧) كلمة وأم المؤمنين ، وزيادة من النسخة رقم (١٤) (٨) الكلام ناقص لم يذكر من عمر حين موت النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد اختلف في هذا كثيراً فزعم بعضهم انه وفي السنة الثانية من الهجرة ؛ وقال عبد الله بن الزبير انه مرأته بستان ، وابن الزبير وفي السنة الاولى ، وهذا الحديث يدل على انه كانا أكبر سن من ذلك ، وقصود من طريق صحيح انه هو الذي تولى زواجه أم سلمة مرضى اقضها بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل ان الذي زوجها هو أوس مسلمة ، والنسلة أيضا هو الذي تزوج أمامة بنت حمزة مرضى اقضههم . فليحذر هذا الموضع فانه حقيق جدوا يحتاج الى تحقيق .

القرشى عن عائشة أم المؤمنين قالت : « أهوى النبي ﷺ ليقبلنى ، فقلت : إني صائمة فقال : وأنا صائم ، فقبلنى » *

وكانت عائشة إذ مات عليه السلام بنت ثمان عشرة سنة *

فظهر بطلان قول من فرق في ذلك بين الشيخ والشاب ، وبطلان قول من قال : إنها مكروهة ، وصح أنها حسنة مستحبة ، سنة من السنن ، وقربة من القرب الى الله تعالى اقتداءً بالنبي ﷺ ، ووقوفاً عندحياته بذلك *

وأما ما تعلق (١) به من كرهها للشاب فأما مما حدينا سوء رويتهما أحدهما من طريق فيها ابن لميعة ، وهو لا شيء ، وفيها قيس مولى نجيب ، وهو مجهول لا يدرى من هو ؟ والآخر من طريق إسرائيل ، وهو ضعيف ، عن أبي العنيس ، ولا يدرى من هو ؛ عن الأغر عن أبي هريرة ، في كليهما : « أن النبي ﷺ أرخص في قبلة الصائم للشيخ ونهى عنها الشاب » فسطقا جميعا *

وأما من أبطل الصوم بها فانهم احتجوا بقول الله تعالى : (فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام الى الليل) ففى هذه الآية المنع من المباشرة *

قلنا : قد صح عن رسول الله ﷺ إباحة المباشرة ، وهو المبين عن الله تعالى مراده منا ، فصح أن المباشرة المحرمة في الصوم إنما هى الجماع فقط *

ولاحجة فى هذه الآية لحينئفى ولالمالكي ، فانهم (٢) يبيحون المباشرة ، ولا يطلون الصوم بها أصلا (٣) ، وإنما يطلونه بشيء يكون معها ؛ من المنى أو المذى فقط ، وإتمامها حجة لمن منع المباشرة وأبطل الصوم بها *

وهؤلاء أيضا قد احتجوا بخبرين : رويتهما أحدهما من طريق أنى أسامة حماد بن أسامة عن عمر بن حمزة أخبرنى سالم بن عبد الله عن أبيه قال قال عمر : رأيت رسول الله ﷺ فى المنام ، فرأيت لا ينظرنى ، فقلت : يا رسول الله ، ما شأنى ؟ فقال : ألسنتى تقبل وأنت صائم ؟ قلت : فوالذى بعثك بالحق (٤) لا أقبل بعدها وأنا صائم *

قال أبو محمد : الشرائع لا تؤخذ بالمنامات ! لاسيما وقد أفتى رسول الله ﷺ عمر فى اليقظة حيا بإباحة القبلة للصائم ؛ فمن الباطل أن يتسخ ذلك فى المنام ميتا ! نعوذ بالله من هذا *

(١) فى النسخة رقم (١٦) ، ويعلق (٢) فى النسخة رقم (١٤) « لانهم » (٣) كلمة أصلا ، زيادة فى النسخة رقم (١٤)

(٤) كلمة بالحق ، زيادة فى النسخة رقم (١٤)

ويكفي من هذا كله ان عمر بن حمزة لاشيء (١) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك (٢) ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عيسى بن حماد — هو زغبة (٣) — عن الليث بن سعد عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن عبد الملك بن سعد الساعدي الأنصاري عن جابر بن عبد الله قال قال عمر بن الخطاب: «هششت قبلت وأنا صائم، قلت: يا رسول الله، صنعت اليوم أمراً عظيماً، قبلت وأنا صائم، فقال رسول الله ﷺ: رأيت (٤) لومضت من الماء وأنت صائم؟ قلت: لا بأس به، قال: فقه ١٢» *

والخبر الثاني الذي (٥) رويناه من طريق إسرائيل — وهو ضعيف — عن زيد ابن جبير عن أبي يزيد الضبي — وهو مجهول — عن ميمونة بنت عتبة مولا رسول الله ﷺ: «ان رسول الله ﷺ سئل عن قبل امرأة وهو صائم؟ قال: قد أظفرا (٦)» قال أبو محمد: حتى لو صح هذا لكان حديث أبي سعيد الخدري — الذي ذكرنا في باب الحجامة للصائم — انه عليه السلام أرخص في القبلة للصائم — ناسخاً له * وعن روى عنه ابطال الصيام بالقبلة من طريق سعيد بن المسيب (٧): أن عمر كان ينهى عن القبلة للصائم، قيل له: «ان رسول الله ﷺ كان يقبل وهو صائم» قال: ومن ذاله من الحفظ والعصمة ما لرسول الله ﷺ؟ * ومن طريق عمران بن مسلم عن زاذان عن ابن عمر قال في الذي يقبل وهو صائم، فقال (٨): ألا يقبل بحمرة ١٢ *

وعن مروق (٩) عنه: أنه كان ينهى عنها *

ومن طريق علي بن أبي طالب قال (١٠): ما تريد الى خلوف فيها ١٢ دعباحي تقطر *

(١) عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر ضعيف، وابن معين، والنسائي، يذكرونه في الجان في التقات، وقال الحاكم: لحديثه كلها مستقيمة (٢) في النسخة رقم (١٦) وعمر بن عبد الله، وهو خط (٣) في النسخة رقم (١٤) عيسى هو ابن حماد زغبة، و زغبة بضم الزاي واسكان الميم المعجمة تريد ما بالوحدة (٤) كلمة وأرأيت، زيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) كلمة «الذي» زيادة من النسخة رقم (١٤) (٦) في النسخة رقم (١٤) «عن ميمونة بنت عتبة مولا رسول الله ﷺ قبلت عن قبل امرأة وهو صائم» قال: قد أظفرا (٧) كذا في الأصلين والمراد ظاهر، ولعل في الكلام قصداً (٨) قوله «قال» وقوله وقال، عن زاذان في النسخة رقم (١٤) (٩) بضم الميم وفتح الواو وتحديد الزا المسكوة، وهو مروق بن مشرجم — بضم الميم وفتح الشين المعجمة واسكان الميم وكسر الراء اوقصها — وابن عبد الله العجلي الكوفي القتيبي، وفي الأصلين «مواق» وهو خطأ وليس في رجال الحديث من يسمى هكذا إلا ابن المواق وهو من بني ثعلبة (١٠) كلمة «قال» زيادة من النسخة رقم (١٦) *

وعن المزهاز (١) : أن ابن مسعود سئل عن قبل وهو صائم ؟ فقال : أفطر ، ويقضى يوماً مكانه . *

وعن حذيفة قال : من تأمل خلق (٢) امرأته وهو صائم بطل صومه .
وعن الزهري عن ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعيم : رأيت أصحاب رسول الله ﷺ ينهون عن القبلة للصائم . *

ومن طريق شريح : أنه سئل عن قبلة الصائم ؟ فقال : يتق الله ولا يعد (٣) .
وعن أبي قلابة : أنه نهى عنها . *

وعن محمد بن الحنفية : إنما الصوم من الشهوة ، والقبلة من الشهوة .
وعن أبي رافع قال : لا يقبل الصائم . *

وعن مسروق : أنه سئل عنها ؟ فقال : الليل قريب !!
وقال (٤) ابن شبرمة : إن قبل الصائم أفطر وقضى (٥) يوماً مكانه . *

ومن كرهها : روتنا عن سعيد بن المسيب : القبلة تنقص (٦) الصوم ولا تفطر .
وعن إبراهيم النخعي : أنه كرهها .
وعن عبد الله بن مغفل : أنه كرهها . *

وعن سعيد بن جبير : أنه قال : لا بأس بها ، وإنها لبريد سوء !
وعن عروة بن الزبير قال : لم أر القبلة تدعو إلى خير ، يعني للصائم . *

وصح عن ابن عباس : أنه قال : هي دليل إلى غيرها ، والاعتزال أكيس .
وكرهها مالك . *

ومن فرق بين الشيخ والشاب : روتنا من طريق ابن المسيب عن عمر بن الخطاب ، ومن طريق أبي مجلز (٧) عن ابن عباس ، ومن طريق ابن أبي مليكة عن أبي هريرة ، ومن طريق نافع عن ابن عمر ، ومن طريق هشام بن الغاز (٨) عن مكحول ، ومن طريق حريث عن الشعبي : أنهم كلهم رخصوا في قبلة الصائم للشيخ وكرهوها للشاب .
ومن كرهه المباشرة للصائم : روتنا من طريق عطاء عن ابن عباس : أنه سئل عن

(١) كنا في الأصلين ولم أجده ترجمه ، إلا أن في تاريخ الطبري (ج ٤ ص ١٢٠) ذكر المزهاز بن عمرو السجلي في القواد في سنة ١٤ وذكر ما بن حجر في الإصابة (ج ١ ص ٢٨٤) على أنه محابي ، وفي ابن سعد (ج ٢ ص ٢٧) ترجمه نصر بن زيد بأبى المزهاز السجلي ، وقال أنه قليل الحديث ، ولما اظن لنا لأول أربعين وأربعين الثاني (٢) بالجلد المعجمة ، وفي النسخة رقم (١٦) ما لم يملوه مصحف (٣) بضم العين نهى عن الود (٤) في النسخة رقم (١٦) «وعن» (٥) في النسخة رقم (١٦) «و هو» (٦) في الأصلين بالضم المعجمة ، والسياق يقتضى أن تكون بالمعجمة (٧) في النسخة رقم (١٦) «ابن أبي مجلز» وهو خطأ (٨) في النسخة رقم (١٤) «الغازي»

القبلة للصائم ؟ فقال : لا بأس بها ، وسئل : أيقبض على ساقها ؟ قال : لا يقبض على ساقها ، أعفوا (١) الصيام *

ومن طريق مالك عن ابن عمر : أنه كان ينهى عن المباشرة للصائم *

وعن الزهري : أنه نهى عن لمس الصائم وتجرده *

وعن سعيد بن المسيب في الصائم يباشر قال : يتوب عشر مرار ، إنه ينقص من صومه الذي يجرد أو يلبس ، لك أن تأخذ يدها وبأذن جسدها وتدع أقصاه *

وعن عطاء بن أبي رباح في الصائم يباشر بالنهار قال : لم يطل صومه ، ولكن يبدل يوماً مكانه *

وعن أبي رافع : لا يباشر الصائم *

وكرها مالك *

ومن أباح المباشرة للشيخ ونهى عنها الشاب : روينا هذا عن ابن عمر ، وعن ابن عباس ،

والشمي *

وأما من أباح كل ذلك : روينا من طريق عبد الرزاق عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أن عائشة بنت طلحة بنت عبيد الله أخبرته : أنها كانت عند عائشة أم المؤمنين فدخل عليها زوجها — وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق — وهو صائم في رمضان ، فقالت له عائشة أم المؤمنين : ما يمنعك أن تدن من أهلك فقبلها وتلاعها ؟ قال : أقبلها وأنا صائم ؟ قالت : نعم *

ومن طريق مصر عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن مسروق قال : سألت

عائشة أم المؤمنين : ما يحل للرجل من امرأته صائماً ؟ فقالت : كل شيء إلا الجماع *

قال أبو محمد : عائشة بنت طلحة كانت أجمل نساء أهل زمانها ، وكانت أيام عائشة

هي وزوجها تئين في عفوان (٢) الحداثة *

وهذان الخبران يكذبان قول من لا يبالى بالكذب أنها أرادت بقولها : « وأيكم

أملك لأربه من رسول الله ﷺ » ؟ انتهى عن القبلة والمباشرة للصائم *

ومن طريق عبد الله ، وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر بن الخطاب : أن عمر بن الخطاب

كانت قبله امرأته عائكة بنت زيد بن عمرو وهو صائم ؛ فلا ينهاها *

ومن طريق داود بن أبي هند عن سعيد بن جبير : أن رجلاً قال لابن عباس : اني

(١) في النسخة رقم (١٤) « عفوا » بدون همز وهو خطأ ، لأنه حذف ، فحل لازم (٢) في الصحاح : « عفوان للشيء أوله ، يقال : هو في عفوان شبيهه ، اه من حاشية الصفحة رقم (١٤) »

تزوجت ابنة عم لي جميلة ، فبنى بي في رمضان ؛ فهل لي — بأبي أنت وأمي الى قبلتها من سيل ؟ قال له ابن عباس : هل تملك نفسك ؟ قال : نعم ، قال : قبل ، قال : فبأبي أنت وأمي هل الى مباشرتها من سيل ؟ قال : هل تملك نفسك ؟ قال : نعم ، قال : فبأبشرها ، قال فهل لي الى أن أضرب يدي على فرجها من سيل ؟ قال : وهل تملك نفسك ؟ قال : نعم ، قال اضرب . وهذه أصح طريق عن ابن عباس *

وعن يحيى بن سعيد القطان عن حبيب بن شهاب ^(١) عن أبيه قال : سألت أبا هريرة عن دنو الرجل من امرأته وهو صائم ؟ فقال : إني لأرأف ^(٢) شفتيا وأنا صائم * وعن زيد بن أسلم قال : قيل لأبي هريرة : أقبل وأنت صائم ؟ قال : نعم وأكفحها — معناه : أنه يفتح فاه الى فيها ^(٣) — وسئل عن تقبيل غير امرأته ! فأعرض بوجهه * ومن طريق صحاح عن سعد بن أبي وقاص : أنه سئل : أقبل وأنت صائم ؟ قال : نعم ؛ وأقبض على متاعها *

وعن أبي التوكل عن أبي سعيد الخدري : أنه كان لا يرى بالقبلة للصائم بأسا * وعن سفيان بن عيينة عن زكريا — هو ابن أبي زائدة — عن الشعبي عن عمرو بن شرحبيل أن ابن مسعود كان يباشر امرأته نصف النهار وهو صائم . وهذه أصح طريق عن ابن مسعود *

ومن طريق حنظلة بن سبرة بن المسيب بن نجيبة الفزاري ^(٤) عن عمته — وكانت تحت حذيفة بن اليمان — قالت : كان حذيفة اذا صلى الفجر في رمضان جاء فدخل معي في لحاف ثم يباشرني *

وعن أبي ظبيان عن علي بن أبي طالب : لا بأس بالقبلة للصائم * وعن مسعر عن سعيد بن مردان به ^(٥) عن أبي كثير أن أم سلمة أم المؤمنين قالت

(١) حبيب بن شهاب هنا بصري وهو للعنبري وهو تحقوله ترجمة في تسجيل المنفعة (ص ٨٤) (٢) بعزم الزاء ، والرف المص والترتف ، والرة للصة (٣) هكذا في المؤلف الكلمة . وصرفها في اللسان بأنه « قبلها غفلة » ويعني « أتمكن من قبيلها وأستوفيه من غير اختلاس من المكافأة وهي مصادقة الوجه » وحكي عن أبي عبيد أن بعضهم رواها « وأقبضها » بالالف وتقديم الحاء وقصرها بأنه « اراد ضرب الرق من قحف الرجل ماقى الاء اذا شرب مافيه » (٤) نجيبة بالتون والجيم ولياء المفتوحات ، ثم هكذا هو في الاصلين بهذا النسب ولم يجد في الرواة من يسمى حنظلة بن سبرة بن المسيب ، واطن ان في النسخ خطأ وان صوابه ، حنظلة بن سبرة عن المسيب بن نجيبة ، والمسيب هنا تابعي معروف بالرواية عن علي وعن حذيفة وقتل في طلب دم الحسين سنة ٦٥ وله ترجمة في الاصابة (ج ١٧٤ ص ١٧٥) وفي غيرها (٥) كذا هو في الاصلين ، وضبط في النسخة رقم (١٤) بفتح الميم والقال بينهما راء ساكنة ، وبعد الالف نون ساكنة . وبعد ذلك بار موحدة مفتوحة ثم هاء ساكنة . ولم أجدهم كرا ولا ترجمة .

له وقد تزوج في رمضان : لودنوت ، لو قبلت *
ومن التابعين من طريق عكرمة : لا بأس بالقبلة والمباشرة للصائم ، إنما هي كالكسرة
يشتمها (١) *

وعن الحسن البصري قال : يقبل الصائم ويأثر *
وعن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف : أنه كان يقبل في رمضان نهاراً ونفث بذلك *
وعن سعيد بن جبير إباحة القبلة للصائم *
وعن الشعبي : لا بأس بالقبلة والمباشرة للصائم *
وعن مسروق : أنه سئل عن تقبيل الصائم امرأته ؟ فقال : ما أبالي أقبلتها أو قبلت يدي *
فهؤلاء من الصحابة رضي الله عنهم عائشة وأم سلة أما المؤمنين ، وعمر بن الخطاب ،
وعلي ، وعاتكة بنت زيد ، وابن عباس ، وأبو هريرة ، وسعد بن أبي وقاص ، وابن مسعود ،
وأبو سعيد الخدري ، وحذيفة ، وما نعلم منهم أحداً روى عنه كراهتها إلا وقد جاء عنه
إباحتها باصح من طريق الكراهة ، إلا ابن عمر وحده ، ورويت الإباحة جملة عن سعد ،
وأبي سعيد ، وعائشة ، وأم سلة وعاتكة *

قال أبو محمد : ولقد كان يجب لمن غلب القياس على الآخر أن يجعلها في الصيام بمنزلة
في الحج ، ويجعل فيها صدقة كما جعل فيها هنالك ، ولكن هذا مما تركوا فيه القياس .
وبالله تعالى تأييد *

واذ قد صح (٢) أن القبلة والمباشرة مستحبتان في الصوم وأنه لم يثب إليه الصائم في أمراته
عن شيء إلا إجماع — فسواء تعدد الامتثال في المباشرة أو لم يعتمد إلا كل ذلك مباح
لا كراهة في شيء من ذلك إذ لم يأت بكراهيته نص ولا إجماع ، فكيف يبطل الصوم
به ! فكيف ان تشرع فيه كفارة ؟ *

وقد بينا مع ذلك — من أنه خلاف السنة — فساد قول من رأى الصوم ينتقض
بذلك ، لأنهم ، يقولون : خروج المني بغير مباشرة لا ينتقض الصوم ؛ وإن المباشرة
إذا لم يخرج معها مذي ولا مني لا تنتقض الصوم ، وإن الانعاط دون مباشرة لا ينتقض
الصوم ، فكل واحد من هذه على افتراءه لا يكدر في الصوم أصلاً ؛ فنأين لهم إذا
اجتمعت أن تنتقض (٣) الصوم ؟ ! هذا باطل لا خفاء به ، إلا أن يأتي بذلك نص ، ولا سبيل
إلى وجوده أبداً ، لأن رواية صحيحة ولا سقيمة ، وأما توليد الكذب والدعاوى

(١) في النسخة رقم (١٦) ، يشتمها ، وثم واشتم بمنى (٢) في النسخة رقم (١٦) ، وإذا صح (٣) في النسخة

وقم (١٤) « ينتقضوا » *

بالمكافئة فما يجوز عنها من لادين له (١) *

وماروى قط حلالو حلال يجتمعان فيحرمان الا ان يأتى بذلك نص ، وبهذا الدليل نفسه خالف الحنفيون السنة الثابتة في تحريم نبيذ التمر والزبيب يجتمعان ، ثم حكوا (٢) به هنا حيث لا يحمل الحكم به ، وبالله تعالى التوفيق *

وهم يقولون : ان الجماع دون الفرج حتى يمنى لا يوجب حداً ولا يلحق به الولد ، وكان يجب ان يفرقوا بينه وبين الجماع في ابطال الصوم به ، مع ان نقض الصوم يعتمد الاثماء خاصة لانعله عن احد من خلق الله تعالى قبل ابي حنيفة ، ثم اتبعه مالك والشافعي *

وأما القيء الذي لا يعتمد فقد جاء الاثر بذلك على ما ذكرنا قبل ، ولا نعلم في القلس والدم الخارجين (٣) من الانسان لا يرجعان الى الحلق ؛ خلافاً في ان الصوم لا يبطل بهما ، وحتى لو جاء في ذلك خلاف لما التفت اليه ، اذ لم يوجب بطلان الصوم بذلك نص *

وأما الحقنة والتقطير في الاحليل والتقطير في الاذن والسعوط والكحل ومداداة الجائفة والمأمومة — فانهم قالوا : ان ما وصل الى الجوف والى باطن الرأس — لانه جوف — فانه ينقض الصوم ، قياساً على الأكل *

ثم تناقضوا ، فلم يرا الحنفيون والشافعيون في الكحل قضاء وان وصل الى حلقه . ولم ير مالك بالفتائل تستدخل لدواء بأساً للصائم ، (٤) ولم ير الكحل يفطر ، إلا ان يكون فيه عقاقير *

وقال الحسن بن حي : لا تفطر الحقنة ان كانت لدواء *

وعن ابراهيم النخعي لا بأس بالسعوط للصائم *

ومن طريق عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان التيمي : ان أبا به ومنصور بن المعتمر ، وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة كانوا يقولون : ان اكتحل الصائم فعليه ان يقضى يوم ما مكانه * قال أبو محمد : إنما هنا (٥) الله تعالى في الصوم عن الأكل والشرب والجماع وتعتمد القيء والمعاصى ، وما علمنا أكل ولا شرباً يكون على دبر : أو لإحليل ، أو أذن ، أو عين ، أو أنف أو من جرح في البطن أو الرأس !! وما نسينا قط عن ان نوصل الى الجوف — بنير الأكل والشرب — ما لم يحرم علينا إحصاله !! *

والعجب ان من رأى منهم الفطر بكل ذلك لا يرى على من احتقن بالخر أو صبها

(١) كلمة « له » سقطت خطاً من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) « ثم حكوا » وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) « ما خارجاً » (٤) في النسخة رقم (١٦) « في الصائم » وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) « دعي »

في أذنه حداً ١١ فصيح انه ليس شرباً ولا كلاً *
ثم يتأقضم في الكحل عجب جداً ١١ وهو أشد وصولاً الى الحلق، ويجرى الطعام من
القطور في الأذن *

واحتج بعضهم بأنه كغبار الطريق ، والطحين *
فقبل له : ليس مثله ، لأن غبار الطريق والطحين لم يتعمد إصالة الى الحلق ، والكحل
تعمد إصالة *

وايضاً : فإن قياس السعوط على غبار الطريق والطحين أولى ، لأن كل ذلك مسليكه
الائف ، ولكنهم لا يحسنون قياساً ، ولا يترمون فصاً ؛ ولا يطرودون أصلاً ١١ (١) *
وأما المضمضة والاستنشاق فيقبله الماء فيدخل حلقه عن غير تعمد *
فإن اباحيفه قال : إن كان ذا كراً لصومه فقد افطر وعليه القضاء ، وإن كان ناسياً
فلا شيء عليه ، وهو قول إبراهيم *
وقال مالك : عليه القضاء في كل ذلك *

وقال ابن أبي ليلى : لا قضاء عليه ، ذا كراً كان أو غير ذا كره *
وروينا عن بعض التابعين — وهو الشعبي ، وحماد — وعن الحسن بن حي : إن كان
ذلك في وضوء لصلاة فلا شيء عليه ، وإن كان لغير وضوء فعليه القضاء *
قال أبو محمد : قال الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت
قلوبكم) . وقال رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »
وروينا قولنا في هذه المسألة عن عطاء بن أبي رباح *
واحتج من افطر بذلك بالاثار النابت عن رسول الله ﷺ : « وإذا استنشقت
فبالغ ، إلا أن تكون صائماً » *

قال أبو محمد : ولا حجة لهم فيه ؛ لأنه ليس فيه أنه يفطر الصائم بالمبالغة في
الاستنشاق ، وإنما فيه إيجاب المبالغة في الاستنشاق لغير الصائم وسقوط وجوب
ذلك عن الصائم قطع ، لانه عن المبالغة ، فالصائم بخير بين أن يباليغ في الاستنشاق
وبين أن لا يباليغ فيه ، (٢) وأما غير الصائم فالمبالغة في الاستنشاق فرض عليه ، والا كان
مخالفاً لأمره عليه السلام بالمبالغة ، ولو أن أمره يقول : إن المبالغة في الاستنشاق تقطر
الصائم لكان أدخل في القوم منهم ، لأنه (٣) ليس في هذا الخبر من وصول الماء

(١) من أول قوله ولا يترمون فصاً الى هنا سقط من المصحف رقم (١٦) (٢) هذا خلاف الظاهر من سياق الحديث
(٣) في النسخة رقم (١٦) - لانهم - وهو خطأ

الى الحلق أثر ولا غير ^(١) ولا اشارة ولا دليل ؛ ولكنهم لا يزالون يتكهنون فى السن ما يوافق آراءهم بالنساعوى الكاذبة ١١ وبالله تعالى التوفيق *

وأما الذباب يدخل فى الحلق غلبة ومن رفع رأسه الى السماء فتداب فوقه فى حلقه نقطة ^(٢) من المطر — فان مالك قال : يفطر ؛ وقال أبو حنيفة : لا يفطر بالذباب * وقد رويتنا من طريق وكيع عن أبى مالك عن ابن أبى نجيح عن مجاهد عن ابن عباس فى الذباب يدخل حلق الصائم قال : لا يفطر *

وعن وكيع عن الربيع عن الحسن فى الذباب يدخل حلق الصائم قال : لا يفطر * وعن الشعبي مثله *

ومنعلم لابن عباس فى هذا مخالفاً من الصحابة رضى الله عنهم لإتلك الرواية الضعيفة عنه *

وعن ابن مسعود : الفطر مما دخل وليس مما خرج ؛ والوضوء مما خرج وليس مما دخل *

وكلمهم قد خالف هذه الرواية لأنهم يرون الفطر بتعمد خروج المني ، وهو ^(٣) خارج لداخل ، ويطلقون الوضوء بالإيلاج ، وهو ^(٤) داخل لا خارج * قال أبو محمد : قد قلنا : إن ما ليس أكلا ولا شربا ولا جاعا ولا مضمية فلا يفطر لأنه لم يأمر الله تعالى بذلك ولا رسوله ﷺ *

وأما السواك بالرطب ، هو اليابس ، ومضغ الطعام ؛ وذوقه ما لم يصل منه الى الحلق شيء بتعمد — فكلهم لا يرون الصيام بذلك متقضا ، وإن كان الشافعى كره السواك فى آخر النهار ولم يطبل بذلك الصوم ، ^(٥) *

وكره بعضهم مضغ الطعام وذوقه ، وهذا لا شيء ، لأن كرامة ما لم يأت قرآن ولا سنة بكرامته ^(٦) خطأ ، وهم لا يكرهون المضمضة ، ولا فرق بينهما وبين مضغ الطعام ، بل الماء أخفى ولو جا وأشد امتزاجا بالريق من الطعام ، وهذا مما خالفوا فيه القياس * واحتج الشافعى بالخبر الثابت « ان خلوف فم الصائم أطيب عند الله ^(٧) من ريح المسك » *

قال أبو محمد : الخلوف خارج من الحلق ، وليس فى الأسنان ، والمضمضة تعمل

(١) يفتح العين المهملة ويكرها مع اسكان التاء المقتضية وجع الياء ويقال بتدريج الياء على التاء مع فتح العين فقط ، وكلاما بمعنى الاثر الحقيقى (٢) فى النسخة رقم (١٦) « قط » (٣) فى النسخة رقم (١٤) « وهما » (٤) فى النسخة رقم (١٤) « وهما » (٥) فى النسخة رقم (١٦) « به الصوم » (٦) فى النسخة رقم (١٦) « بكرامته » (٧) فى النسخة رقم (١٦) « عند الله اطيب ، وما هنا تقرب لاختلاف الحديث

فی ذلك عمل السواک، وهو لا یکرہا، وقول الشافعی فی هذا قول مجاهد، وکیع وغيرہما *
وقد حض رسول الله ﷺ علی السواک لكل صلاة، ولم یخص صائماً من غیرہ
فالسواک سنة للعصر، وللمغرب، وسائر الصلوات *

وقد کره أبو میسرۃ الرطب من السواک للصائم، ولم یکرهه الحسن وغيرہ *
وروینا من طریق الحسن، وحامد، وبراہیم: أنهم كانوا لا یکرهون للصائم أن یمضغ
الطعام اللصی، وكان الحسن یفعله *
وأما مضغ العلك، والزفت، والمصطکی: فروینا من طریق لا ینصح عن أم حبیة
أم المؤمنین: أنها کرهت العلك للصائم *
وروینا عن الشعبي: أنه لم یر به بأسا *

وقد قلنا: ان مالم یکن أکلاً ولا شرباً ولا جماعاً ولا معصیة فهو مباح فی الصوم،
ولم یأت به نص ینهی الصائم عن شئ مما ذکرنا، ولیس أکلاً ولا شرباً، ولا ینقص
منه شئ بطول المضغ لو وزن. وبالله تعالی التوفیق *

وأما غبار ما یغریل فقد ذکرنا عن أبي حنیفة: أنه لا یفطر، ورویناه أيضاً
من طریق ابن وضاح عن سحنون وهو لا یسئ أکلاً ولا شرباً، فلا یفطر الصائم *
وأما طعام یمخرج من بین الأسنان فی أى وقت من النهار خرج فرمی به: فهذا
لہباً کل ولا شرب، فلا حرج، ولا یبطل الصوم وبالله تعالی التوفیق، وهو قولہم کلہم *
وأما من أصبح جنباً عامداً او ناسیاً — مالم یتعمد التمادی ضحی کذلك حتی یرک
الصلاة عامداً ذا کراً لها — . فان الساقف اختلقوا فی هذا *

فرأى بعضهم أنه یبطل صومه بترك الغسل قبل الفجر *
وقال الحنفیون، والمالکیون، والشافعیون: صومه تام وان تعمد أن لا یغتسل
من الجنابة شهر رمضان کلہ *

قال ابو محمد: أما هذا القول فظاهر الفساد، لما ذکرنا قبل من أن تعمد المعصیة
یبطل الصوم، ولا معصیة أعظم من تعمد ترك الصلاة حتی یمخرج وقتها *
وذهبت طائفة من السلف الی ما ذکرنا قبل *

كما روینا من طریق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري أخبرني عبادة (١) بن عبادة.

(١) فی النسخة رقم (١٤) وعیدة، بالتصغیر، وهو خطأ، فی فتح الباری (ج ٤ ص ١٠٤) داما رواية
ابن عبد الله بن عمر فوصلها عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب عن ابن عبادة بن عمر عن ابي هريرة به، وقد اختلف.

ابن عمر : « أنه احتلم ليلة في رمضان ، ثم نام فلهبته حتى أصبح ، قال : فلقيت بأباهريرة فاستفتيته ؟ فقال : أفطر ، فان رسول الله ﷺ كان يأمر بالفطر اذا أصبح الرجل جنباً قال : لجئت الى أبي فأخبرته بما أفتاني به أبو هريرة ، فقال : أقسم بالله لئن أفطرت لأوجن منك ، صم ، فان بذلك أن تصوم يوماً آخر فافعل » *

وروينا من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة سمعت عبد الله بن عمرو القاري قال : سمعت أباهريرة يقول : « لا ورب هذا البيت ، ما أنا قلت : من أدركه الصبح وهو جنب فلا يصم ، محمد ورب الكعبة قاله » *
قال أبو محمد : وقد عاب من لادين له ولا علم له هذا الخبر بأن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام روى عن أبي هريرة أنه قال له في هذا الخبر : إن أسامة بن زيد حدثه به ، وإن الفضل بن عباس حدثه به *

قال أبو محمد : وهذه قوة زائدة للخبر ، أن يكون أسامة والفضل روياه عن النبي ﷺ ، وما ندرى الى ما أشار به هذا الجاهل 17 وما يخرج من هذا الاعتراض إلا نسبة أبي هريرة للكذب ، والمعترض بذلك (1) أحق بالكذب منه *

وكذلك عارض قوم — لا يحصلون ما يقولون — هذا الخبر بأن أمي المؤمنين روتا : « أن النبي ﷺ كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم ذلك النهار » *
قال أبو محمد : وليس يعارض هذا الخبر ما رواه أبو هريرة لأن رواية أبي هريرة هي الزائدة *

والعجب من يرد روايتهما رضي الله عنهما في أن رسول الله ﷺ كان يقبل وهو صائم برأيه — ثم يجعل روايتهما هنا حاجة على السنة الثابتة 11 لاسيما مع صحة الرواية عن عائشة رضي الله عنها : أنها قالت « ما أدرك الفجر قط رسول الله ﷺ إلا وهو نائم (2) » فهلا حملوا هذا على غلبة النوم ، لا على تعدد ترك الفسل 12 *
واحتج أيضا قوم بما رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن هشام الدستوائي

على الزهري في اسمه فقال شبيب عنه : أخبرني عبد الله بن عمر قال لي أبو هريرة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بالفطر اذا أصبح الرجل جنباً ، أحرجه للناسي والطران في مسند القاميين ، وقال قتيل عنه : عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، ما خلف على الزهري هل هو عبد الله مكرراً له عبيد الله مصغراً ، والذي هنا هو رواية شبيب بن عبد الله الكبير ، وهذا الحديث الذي نسبته ابن حجر للنسائي لم أجده في السنن إلا أن نسخة السنن المطبوعة متفصلاً احاديث كثيرة من كتاب الصيام بل ومن غيره (1) في التفسير رقم (16) وهو المرض لذلك « (2) الحديث في مسلم (ج ١ ص ٢٠٥) بلفظ « ما ألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم السر إلا على في بيتي أو عندى إلا نائماً »

عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال : رجع أبو هريرة عن قتيبة في الرجل يصبح جنباً * قال علي : ولا حجة في رجوعه ، لأنه رأى منه ، إنما الحجة في روايته عن النبي ﷺ ، وقد اقترض علينا اتباع روايتهم ، ولم تؤمر باتباع الرأي عن رأي منهم * والعجب ممن يحتج بهذا من المالكيين ! وهم قد ثبتوا على ما روى عن عمر رضي الله عنه من تحريم المتزوجة في العدة على الذي دخل بها في الأبد ، وقد صح رجوع عمر عن ذلك الى أنه مباح له ابتداء زواجها !! *

وعن قال بهذا من السلف كما رويانا من طريق ابن جريج عن عطاء : أنه لما اختلف عليه أبو هريرة ، وعائشة في هذا قال عطاء : يبدل يوما ويتم يومه ذلك *

ومن طريق سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه أنه قال : من أدركه الصبح جنباً وهو متعمد أبطل الصيام ، ومن أتاه غير متعمد فلا يبدله *

فهذا عروة بن أخت عائشة رضي الله عنها قد ترك قولها لرواية أبي هريرة * ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر قال : سألت إبراهيم النخعي عن الرجل يصبح جنباً ؟ فقال : أما رمضان فتم صومه ويصوم يوماً مكانه ، وأما التطوع فلا *

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي ثنا ابن اسحاق — هو عبد الله (١) — قال : سألت سالماً عن رجل أصبح جنباً في رمضان ؟ قال : يتم يومه (٢) ويقضى يوماً مكانه * ومن طريق عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : من أصبح جنباً في شهر رمضان فاستيقظ ولم يغتسل حتى يصبح فإنه يتم ذلك اليوم ويصوم يوماً مكانه ؛ فإن لم يستيقظ فلا بدل عليه *

ومن طريق وكيع عن الربيع عن الحسن البصري فيمن أصبح جنباً في رمضان : يقضيه في الفرض *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن عائذ بن حبيب عن هشام بن عروة في الذي يصبح جنباً في رمضان قال : عليه القضاء *

قال أبو محمد : لو لم يكن إلا ما ذكرنا لكان الواجب القول بخبر أبي هريرة ، لكن منع من ذلك صحة نسخه *

وبرهان ذلك قول الله تعالى : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم هن لباس

(١) لم أجد في الرواة من طبقة اتباع التابعين من اسمه عبد الله بن اسحق ، (٢) في النسخ رقم (١٦) يتم

لكم واتم لباس لمن علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم فالآن
ياشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من
الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام الى الليل) *

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن حنبل ثنا إبراهيم بن حماد ثنا إسماعيل
ابن إسحاق ثنا عبد الواحد ثنا حماد بن سلمة ثنا عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن
ابن عباس قال : (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) كان أحدهم إذا نام
لم يحل له النساء ، ولم يحل له أن يأكل شيئا الى القابلة ، ورخص الله لكم *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرني هلال بن العلاء
ابن هلال الرقي ثنا حسين بن عياش - ثقة من أهل باجدا (١) - ثنا زهير بن معاوية
ثنا أبو إسحاق السبيعي عن البراء بن عازب : ان احدهم كان اذا نام قبل ان يتعشى لم يحل
له ان يأكل شيئا ولا يشرب ليلته ويومه من الغد حتى تغرب الشمس ، حتى نزلت (وكلوا
واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) *

قال أبو محمد : فصح ان هذه الآية ناسخة لكل حال تقدمت في الصوم ، وخبراني
هريرة موافق لبعض الاحوال المنسوخة ، واذ صح ان هذه الآية ناسخة لما تقدم لحكمها
باق لا يجوز نسخه (٢) وفيها لإباحة الوطء الى تبين الفجر ، فاذا هو مباح يتيقن ، فلا
شك في أن الفسل لا يكون إلا بعد الفجر ، ولا شك في ان الفجر يدركه وهو جنب ،
فيهذا وجب ترك حديث أبي هريرة ، لا بما سواه . وبالله تعالى التوفيق *

وأما من نسي انه صائم في رمضان أو في صوم فرض ، أو تطوع فأكل وشرب ووطئ
وعصى . ومن ظن انه ليل ففعل شيئا من ذلك فاذا به قد أصبح ، أو ظن انه قد غابت
الشمس ففعل شيئا من ذلك فاذا بها لم تغرب — : فان صوم كل من ذكرنا تام . لقول
الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) . ولقول رسول الله
ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » *

حدثنا بذلك أحمد بن عمر بن أنس العذري قال ثنا الحسين (٣) بن عبد الله الجرجاني
قال ثنا عبد الرزاق بن أحمد بن عبد الحميد الشيرازي أخبرتنا فاطمة بنت الحسن (٤) الريان

(١) فتح الباع الموحدة والمجم وتبديد الدال المهمة المفتوحة والقصر ، وهي مرة بين درسين والرقعة ،
وباسمها قرعة اخرى من قرى بغداد ، والحسين بن عياش من الاول لانه رقى . وفي النسخة رقم (١٦) « واحد وهو
خطا (٢) في النسخة رقم (١٦) « ولا يجوز رفضه » (٣) في النسخة رقم (١٤) « الحسن » (٤) في الاصلين « فاطمة
بنت الحسن » ، ولكنه مضى في المسألة ٣٨٠ من المحلى (ج ٤ ص ٤) وفي الاحكام (ج ٥ ص ١٩٩) بهذا الاسناد وفيه
« فاطمة بنت الحسن » .

المخزومي وراق أبي بكر بن قتيبة ثنا الربيع بن سليمان المؤذن المرادي ثنا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء عن عبيد بن عير عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ : « أن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا عبدان أنا يزيد بن زريع ثنا هشام — هو ابن حسان — ثنا ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا نسي أحدكم فأكل ، أو شرب فليتم صومه ، فإنما أطعمه الله وسقاه » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد بن سلمة ثنا أيوب — هو السخنياني — وحيب بن الشهيد كلاهما عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إنني أكلت وشربت ناسياً وأنا صائم ؟ فقال : الله أطعمك وسقاك » *

ورويناه أيضاً عن أبي رافع ، وخلاس عن أبي هريرة عن النبي ﷺ :
قال أبو محمد : فسماه رسول الله ﷺ صائماً ، وأمره باتمام صومه ذلك ، فصح أنه صحيح الصوم . وبه يقول جمهور السلف *

روينا من طريق وكيع عن شعبة عن عبد الله بن دينار قال : استسقى ابن عمر وهو صائم ، فقلت : أأنت صائم ؟ فقال : أراد الله أن يسقيني فنتعنى .
ومن طريق أبي هريرة : من شرب ناسياً أو أكل ناسياً فليس عليه بأس ، إن الله أطعمه وسقاه *

وعن علي بن أبي طالب ، وزيد بن ثابت مثل هذا *

ورويناه أيضاً عن عطاء ، وقتادة ، ومجاهد ، والحسن ، وسويما (١) في ذلك بين المجامع والآكل ، وعن الحكم بن عتيبة مثله ، وعن أبي الأحوص ، وعقمة ، وإبراهيم النخعي ، والحسن البصري ، وهو قول أبي حنيفة . وسفيان ، وأحمد بن حنبل ، والشافعي . وأبي سليمان وغيرهم ، إلا أن بعض من ذكرنا رأى الجماع بخلاف الأكل والشرب ، ورأى فيه القضاء ، وهو قول عطاء ، وسفيان *

قال أبو محمد : وقال مالك : القضاء واجب على الناسي *
قال علي بن نويرة لم حجة أصلاً ، إلا أنهم قالوا : الأكل ، والجماع ، والشرب ينافي الصوم *

(١) في النسخة رقم (١٤) « وسويما » وهو عتيل إن يكون المراد قتادة ومجاهد والحسن ، وأما عطاء فقد نزل عنه المؤلف الثقة بين المجامع والأكل ناسياً ، وكذلك نقله عنه ابن حجر في الفتح (ج ١ ص ١١١)

قيل لهم : وعلى هذا فالأكل والشرب ينافي الصلاة وأبتم تقولون : ان ذلك لا يبطل الصلاة اذا كان بنسيان ! فظهر تناقضهم ! فكيف وقولهم هذا خطأ ! *

واما الصواب أن تعتمد ألاكل والشرب والجماع والقيء ينافي الصوم : لا الأكل كيف كان ، ولا الشرب كيف كان ، ولا الجماع كيف كان ، ولا القيء كيف كان ، فهذا هو الحق المتفق عليه ، والذي جاءت به النصوص من القرآن والسنة *

و أما دعواهم فباطل ، عارية من الدليل جملة ، لامن قرآن ، ولامن سنة صحيحة ، ولامن رواية فاسدة ، ولامن قياس ، ولامن قول أحد من الصحابة رضى الله عنهم ، بل هذا مما تقضوا فيه وتناقضوا فيه ، لأنهم يعظمون خلاف قول الصحاب اذا وافقهم وخالفوا ههنا طائفة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف ، وقالوا : الكلام ، أو الأكل ، أو الشرب في الصلاة بنسيان لا يبطلها ، وأبطلوا الصوم بكل ذلك بالنسيان ! وهذا تناقض لاخفاء به *

وأما أبو حنيفة فتناقض أيضا ، لأنه رأى أن الكلام ناسيا . أو ألاكل ناسيا . أو الشرب ناسيا يبطل الصلاة بكل ذلك ويبتدئها ، وخالف السنة الواردة في ذلك ، ورأى الجماع يبطل الحج ناسيا كان ، أو عامدا ^(١) ورأى أن كل ذلك لا يبطل الصوم ، وأبغ الخبر في ذلك ، ورأى الجماع ناسيا لا يبطل الصوم ، قياسا على ألاكل ، ولم يقس ألاكل تأمنا على ألاكل ناسيا ، بل رأى ^(٢) ألاكل تأمنا يبطل الصوم ، وهو ناس بلا شك ، وهذا تخليط لا نظير له ! *

وادعى مقلدوه الاجماع على أن الجماع والأكل ناسيا سواء ، وكذبوا في ذلك ، لاتنا رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لعطاء : رجل أصاب امرأته ناسيا في رمضان ؟ فقال عطاء : لا ينسى هذا كله ! عليه القضاء ، لم يجعل الله له عذرا ، وان طعم ناسيا فليتم صومه ولا يقضيه ، الله أطعمه وسقاه ^(٣) وبه يقول سفيان الثوري . ورأى ابن الماجشون على من أكل ناسيا . أو شرب ناسيا القضاء ، وعلى من جامع ناسيا القضاء والكفارة ! وهذه أقوال فاسدة ، وتفايرق لا تصح . وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : ومن أكل وهو يظن أنه ليل أو جامع كذلك أو شرب كذلك فاذا به نهار إما بطلوع الفجر واما بأن الشمس لم تغرب — فكلاهما لم يعتمد إبطال صومه ، وكلاهما ظن أنه في غير صيام ، والناسي ظن أنه في غير صيام ولا فرق ، فهما

(١) في النسخة رقم (١٤) ورأى الجماع والحج ناسيا لو عمدا يبطله ، (٢) في النسخة رقم (١٦) «ورأى»

(٣) مثل ابن حجر فيفتح اوله عن عطاء (ج ١ ص ١١١)

والناسي سواء ولا فرق •

وليس هذا قياساً — ومعاذ الله من ذلك — وإنما يكون قياساً لوجهنا الناسي أصلاً ثم شبهنا به من أكل وشرب وجامع وهو يظن أنه في ليل فإذا به في نهار ، ولم تقبل هذا بل كلهم سواء في قول الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وفي قول رسول الله ﷺ : « إن الله تجاوز لآمتي ^(١) الخطأ والنسيان وما استكروا عليه ^(٢) » •

وهذا قول جمهور السلف •

وروينا من طريق عبد الرزاق : ثنا معمر عن الأعمش عن زيد بن وهب قال : أخطر الناس في زمن عمر بن الخطاب فرأيت عساسة ^(٣) أخرجت من بيت حفصة فشربوا ، ثم طلعت الشمس من سحاب ، فكان ذلك شق على الناس ، فقالوا : نقضي هذا اليوم فقال عمر : لم ؟ والله ما تجاوزنا لآمتي ^(٤) •

وروينا أيضاً من طريق الأعمش عن المسيب ^(٥) عن زيد بن وهب ، ومن طريق ابن أسلم عن أخيه عن أبيه ولم يذكر قضاء •

وقد روى عن عمر أيضاً القضاء ، وهذا تخالف من قوله ، فوجب الرجوع إلى ما اقترض الله تعالى الرجوع إليه عند التنازع ، من القرآن والسنة ، فوجدنا ما ذكرنا قبل ، مع أن هذه الرواية عن عمر أولى لأن زيد بن وهب له صحة ، وإنما روى عنه القضاء من طريق علي بن حفظة عن أبيه ^(٦) •

وروينا من طريق شعبة قال : سألت الحكم بن عتيبة عن تسحر نهاراً وهو يرى أن عليه ليلاً ؟ قال : يتم صومه •

ومن طريق سفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي نجيح عن مجاهد قال : من أكل

(١) في النسخة رقم (١٤) «عن أمي» وبما شئتبا نسخاً أخرى كما ها (٢) سواد وهو المؤلف ان يكون هذا قياساً ولم يرض فانه قياس في الحقيقة على الناسي ، لان العلم يدل على عدم بطلان صوم من أخطأ ما انه في ليل ، والقياس على الناسي — الذي ذكره المؤلف — قياس صحيح . وإن نحاشى هو ان يسميه قياساً (٣) هو بكسر العين وتخفيف السين المملتين ، جمع دس ، يدم العين وهو القدر الضخم ، قيل نحو ثمانية ارمال اوتسعة ، ويجمع ايضا على «عساس» ودسعة ، بكسر العين وفتح السين (٤) تجاوز لآمتي : مال إليه ، أي لم نزل فيه لارتكاب آثم ، وفي الاصلين «تجفناه» وهو خطأ ، وقد قلّه ابن حجر في الفتح (ج ٤ ص ١٤٣) بلفظ «ما تجاوزنا لآمتي» وهو خطأ صرف (٥) هو المسيب بن رافع الاسدي (٦) علي بن حفظة لم يجد له ترجمة ، وفي رواية تاريخ الطبري وعلي بن حفظة بن اسعد القاسمي (ج ٢ ص ٢٤٣) فلا أدري هو أولاً ، وفي الرواية عن عمر «حفظة بن قيس الزرقى» وليس في اولاده من يسمى علياً ، وهذا الاثر تعلق بالفتح من طريق عبد الرزاق .

بعد طلوع النجم وهو يظن أنه لم يطلع فليس عليه القضاء ، لأن الله تعالى يقول : (حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) * .

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا سهل بن يوسف عن عمرو عن الحسن البصري فيمن تسحر وهو يرى أنه ليل ، قال : يتم صومه * .

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا أبو داود — هو الطيالسي — عن حبيب عن عمرو ابن هرم عن جابر بن زيد فيمن أكل يرى أنه ليل فإذا به نهار ، قال : يتم صومه * .
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ، ومعمّر ، قال ابن جريج : عن عطاء ، وقال معمّر : عن هشام بن عروة عن أبيه ، ثم اتفق عروة وعطاء فيمن أكل في الصبح وهو يرى أنه ليل : لم يقضه * .

فهؤلاء عمر بن الخطاب ، والحكم بن عتيبة ، ومجاهد ، والحسن ، وجابر بن زيد ، أبو الشعثاء ، وعطاء بن أبي رباح ، وعروة بن الزبير ، وهو قول أبي سليمان * .

وروينا عن معاوية . وسعيد بن جبيرة . وابن سيرين . وهشام بن عروة . وعطاء . وزياد ابن النضر (١) وإنما قال هؤلاء : بالقضاء في الذي يفطر ، وهو يرى أنه ليل ثم تطلع الشمس وأما في الفجر فلا ، مثل قول أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وما نعلم لهم حجة أصلا * .
فإن ذكرنا ما رويناه من طريق ابن أبي شيبة عن أبي أسامة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر قالت : « أظفر الناس على عهد رسول الله ﷺ ثم طلعت الشمس » قال أبو أسامة : قلت لهشام : فأمرؤا بالقضاء ؟ قال : ومن ذلك بد (٢) ؟ * .

فإن هذا ليس إلا من كلام هشام ، وليس من الحديث : فلا حجة فيه ، وقد قال معمّر : سمعت هشام بن عروة في هذا الخبر نفسه يقول : لا أدري أفضوا أم لا ؟ !
فصح ما قلنا * .

وأما من أكره على الفطر . أو وطئت امرأة نائمة : أو مكرهه أو مجنونة أو مغنى عليها . أو صب في حلقه ماء وهو نائم — : فصوم النائم والنائمة والمكره والمكرهه تام صحيح لا داخله فيه . ولا شيء عليهم ، ولا شيء على المجنونة . والمغنى عليها ، ولا على (٣) المجنون والمغنى عليه ؛ لما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ : « أن الله تجاوز لأمته (٤) »

(١) كذا بالأصلين بحذف المروي عنهم ، وهو معهود من السياق أنهم قالوا بالقضاء . (٢) هو في البخاري (فتح ج ٤ ص ١٤٣) لمط ، ومن قضاء ، وهو لمط محمل ، ولكن ابن حجر قل عن رواية أبي ذر . والله من القضاء ، (٣) في السبعة رقم (١٤) ، وعلى ، بحذف لاء (٤) كذا في الأصلين ولله حكاية قوله عليه السلام من الرولى فيصح ،

عن الخطأ والنسيان وما استكروها عليه « والنائم والنائمة مكرهان بلا شك غير مختارين لما فعل بهما *

وقال زفر : لا شيء على النائم ، والنائمة ولا قضاء كما قلنا ، سواء سواء ، وصومهما تام وهو قول الحسن بن زياد ، وقدرى أيضا عن أبي حنيفة في النائم مثل قول زفر * وقال سفيان الثوري : إذا جمعت المرأة مكرمة في نهار رمضان فصومها تام ولا قضاء عليها ^(١) ، وهو قول عبيد الله بن الحسن وبه يقول أبو سليمان وجميع أصحابنا * والمجنون ، والمغنى عليه غير مخاطبين ، قال رسول الله ﷺ : « رفع القلم عن المجنون حتى يفيق ، والنائم حتى يستيقظ ، والصبي حتى يحتمل » * والمشهور عن أبي حنيفة أن القضاء على النائم والنائمة ، والمكره والمكرهة ، والمجنون والمجنونة ، والمغنى عليهما ^(٢) وهو قول مالك *

قال أبو محمد : وهو قول ظاهر الفساد ، وما نعلم لهم حجة من قرآن ، ولا سنة صحيحة ولا رواية فاسدة ولا قول صاحب ، ولا قياس ، إلا أن بعضهم قاس ذلك على المكره على الحدث أنه تنقض طهارته *

قال علي : وهذا قياس في غاية الفساد — لو كان القياس حقاً — فكيف والقياس كله باطل ؟ لأن الطهارة تنقض من الأحداث بقسمين : أحدهما ينقضها كيف ما كان ، بنسيان أو عمد أو إكراه ، والآخر لا ينقضها إلا بالعمد على حسب النصوص الواردة في ذلك ، وهم متفقون على أن الريح والبول والغائط ينقض الطهارة بنسيان كان أو بعمد فيلزمهم إذا قاسوا الإكراه في الصوم على الإكراه في الطهارة — : أن يقيسوا الناسي في الصوم ^(٣) على الناسي في الطهارة ، والمغلوب بالنسي على المغلوب بالحدث ، وكلهم لا يقولون بهذا أصلاً ، فبطل قياسهم الفاسد ! *

وكان أدخل في القياس لو قاسوا المكره والمغلوب في الصوم على المكره والمغلوب في الصلاة على ترك القيام أو ترك السجود أو الركوع ، فؤلاء صلاتهم تامة بإجماع منهم ، فكذلك يجب أن يكون صوم المكره ^(٤) والمغلوب ولا فرق . ولكنهم لا يحسنون القياس ! ولا يتبعون النصوص ! ولا يطردون أصولهم ! والله تعالى التوفيق * وأما دخول الحمام ، والتغطيس في الماء ، ودهن الشارب فقد رويتان على بن أبي طالب

(١) في النسخة رقم (١٦) عليه ، وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) وعليها ، وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) « في السائم » وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٦) « أن يكون المكره » .

رضى الله عنه : لا يدخل الصائم الحمام . وعن ابراهيم النخعي ^(١) الاقطار بدهن الشارب : وعن بعض السلف مثل ذلك في التغطيس في الماء ، ولا حجة الا فيما صح عن رسول الله ﷺ ، ولم يأت عنه نهى للصائم عن شيء من ذلك ، فكل ذلك مباح لا يكدر ^(٢) في الصوم . وبالله تعالى التوفيق *

٧٥٤ — مسألة — قال على : اختلف الناس في المجنون ، والمعنى عليه *

فقال أبو حنيفة : من جن شهر رمضان كله فلا قضاء عليه ، فان أفاق في شيء منه ^(٣) قضى الشهر كله ، قال : ومن أغمى عليه الشهر كله فعليه قضاؤه كله ، فان أغمى عليه بعد ليلة من الشهر قضى الشهر كله إلا يوم تلك الليلة التي أغمى عليه فيها ، لأنه قد نوى صيامه من الليل *

وقال مالك : من بلغ وهو مجنون مطبق فاقام وهو كذلك سنتين ثم أفاق : فانه يقضى كل رمضان كان في تلك السنين ، ولا يقضى شيئاً من الصلوات ، قال : فان أغمى عليه أكثر النهار فعليه قضاؤه ، فان أغمى عليه أقل النهار فليس عليه قضاؤه . وقد روى عنه إجماع القضاء عليه جملة دون تقسيم *

وقال عبيد الله بن الحسن : لا قضاء على المجنون إلا على الذى يحسن ويفيق ، ولا قضاء على المعنى عليه *

وقال الشافعى : لا يقضى المجنون ، ويقضى المعنى عليه *

وقال ابو سليمان : لا قضاء عليهم *

قال ابو محمد : كنا نذهب الى ان المجنون والمعنى عليه يطل صومها ولا قضاء عليها . وكذلك الصلاة ، ونقول : ان الحجة في ذلك ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر ابن عبد الملك الخولاني ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا وهيب — هو ابن خالد — عن خالد — هو الحذاء — عن أنس الضحى عن علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ قال : «رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يعقل» وكنا نقول : اذا رفع القلم عنه فهو غير مخاطب بصوم ولا بصلاة *

ثم تأملنا هذا الخبر — بتوفيق الله تعالى — فوجدناه ليس فيه الا ما ذكرنا من أنه غير مخاطب في حال جنونه حتى يعقل ، وليس في ذلك بطلان صومه الذى لزمه قبل

(١) في السبعة رقم (١٤) . وعن المعنى ، (٢) الكدح بالكاف المش (٣) في السنة رقم (١٦) . منها «

جنونه ، ولاعودته عليه بعد أفاقته ، وكذلك المغنى ، فوجب أن من جن بعد أن نوى الصوم من الليل فلا يكون مفطراً بجنونه ، لكنه فيه غير (١) مخاطب ، وقد كان مخاطباً به ، فإن أفاق في ذلك اليوم أو في يوم بعده من أيام رمضان فانه ينوى الصوم من حينه ويكون صائماً ، لأنه حينئذ علم بوجوب الصوم عليه ،

وهكذا من جاءه الخبر برؤية الهلال ، أو من علم بأنه يوم نذره أو فرضه على ماقدما قبل ، وكذلك من أغنى عليه كما ذكرنا ، وكذلك من جن أو أغنى عليه قبل غروب الشمس ، أو من نام أو سكر قبل غروب الشمس فلم يستيقظ ولا صحا إلا من الغد وقد مضى أكثر النهار ، أو أقله .

ووجدنا المجنون لا يبطل جنونه إيمانه ولا أيمانه (٢) ولا نكاحه ولا طلاقه ولا طهاره ولا إيلاده ولا حجه ولا أحرامه ولا يبعه ولا هبته ، ولا شيئاً من أحكامه اللازمة له قبل جنونه ، ولا خلافه أن كان خليفة ، ولا إمارته أن كان أميراً ، ولا ولايته (٣) ، ولا وكالته ، ولا توكيله ، ولا كفره ، ولا فسقه ، ولا عدالته ، ولا وصاياء ، ولا اعتكافه ، ولا سفره ، ولا إقامته ، ولا ملكه ، ولا نذره ، ولا حته ، ولا حكم العام في الزكاة عليه (٤) . ووجدنا ذموله عن كل ذلك لا يوجب بطلان شيء من ذلك ، فقد يذهل الإنسان عن الصوم والصلاة حتى يقطن (٥) أنه ليس مصلياً ولا صائماً فياً كل ويشرب ، ولا يبطل بذلك صومه ولا صلاته ، بهذا جاءت السنن على ما ذكرنا في الصلاة وغيرها ، وكذلك المغنى عليه ولا فرق في كل ذلك ؛ ولا يبطل الجنون والاعفاء إلا ما يبطل النوم من الطهارة بالوضوء وحده فقط .

وأيضاً : فإن المغلوب المكره على الفطر لا يبطل صومه بذلك على ما ذكر بعد هذا أن شاء الله تعالى ، والمجنون ، والمكره مغلوبان مكرهان مضطران بقدر (٦) غالب من عند الله تعالى على ما أصابهما ، فلا يبطل ذلك صومهما .

وأيضاً : فإن من نوى الصوم كما أمره الله عز وجل ثم جن ، أو أغنى عليه فقد صح صومه يقين من نص وإجماع ، فلا يجوز بطلانه بعد صحته إلا بنص أو إجماع ، ولا إجماع في ذلك أصلاً . وبالله تعالى التوفيق .

وأما من بلغ مجنونا مطبقاً فهذا يمكن قط مخاطباً ، ولا لزومه الشرائع ، ولا الأحكام

(١) كلمة دغير ، سقطت خطاً من النسخة رقم (١٦) (٢) قوله « ولا أيمانه » زيادة من النسخة رقم (١٦) (٣) قوله « أن كان أميراً » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (١٤) « ولا حكم العام في الزكاة عليه » (٥) في النسخة رقم (١٤) « حتى يقطن ، وبما أصح وأوضح » (٦) في النسخة رقم (١٦) « يستدر » .

ولم يزل مرفوعاً عنه القلم ، فلا يجب عليه قضاء صوم أصلاً ، بخلاف قول مالك :
 فإذا عقل لحيتن^(١) ابتداء الخطاب بلزومه إياه لا قبل ذلك *

وأما من شرب حتى سكر في ليلة رمضان وكان نوى الصوم فصحا بعد صدر من النهار
 أقله أو أكثره — أو بعد غروب الشمس — : فصومه تام ، وليس السكر معصية ،
 إنما المعصية شرب ما يسكر سواء سكر أم لم يسكر ، ولا خلاف في أن من فتح فيه ^(٢)
 أو أمسكت يده وجسده وصب الخمر في حلقه حتى سكر أنه ليس عاصياً بسكره ، لأنه
 لم يشرب ما يسكره باختياره ، والسكر ليس هو فعله ، إنما هو فعل الله تعالى فيه ، وإنما
 ينهى المرء عن فعله ، لا عن فعل الله تعالى فيه الذي لا اختيار له فيه *

وكذلك من نام ولم يستيقظ إلا في النهار ولا فرق ، أو من نوى الصوم ثم لم يستيقظ
 إلا بعد غروب الشمس ، فصومه تام *

وبقى حكم من جن ، أو أغشى عليه ، أو سكر ، أو نام قبل غروب الشمس فلم يقف
 ولا صحواً ولا اتبه ليته كلها والغد كله إلى ^(٣) بعد غروب الشمس — : أي قضيه أم لا ؟
 فوجدنا القضاء لإيجاب شرع ، والشرع لا يجب إلا بنص . فلم نجد ^(٤) لإيجاب القضاء
 في النص إلا على أربعة : المسافر ، المريض — بالقرآن — والحائض ، والنفساء ، والمتعمد
 للقاء ^(٥) بالسنّة — ولا مزيد ، ووجدنا النائم ، والسكران ، والمجنون المطبق عليه ^(٦) ليسوا
 مسافرين ولا متعمدين للقاء ولا حيضاً ولا من ذوات النفاس ولا مرضى ، فلم يجب
 عليهم القضاء ^(٧) أصلاً ، ولا خوطبوا بوجوب الصوم عليهم في تلك الأحوال ، بل
 القلم مرفوع عنهم بالسنّة ، ووجدنا المصروع ، والمغنى عليه مريضين بلا شك ، لأن
 المرض هي حال مخرجة للمرء عن حال الاعتدال ، وصحة الجوارح والقوة إلى الاضطراب
 وضعف الجوارح واعتلالها ، وهذه صفة المصروع . والمغنى عليه بلا شك ، ويبقى
 ومن ذلك وضعفه عليهما بعد الإفاقة مدة . فإذا هما مريضان فالتقضاء عليهما بنص القرآن
 وبالله تعالى التوفيق *

وليس قولنا بسقوط الصلاة عن المغنى عليه إلا ما أفاق في وقته ^(٨) منها وبقضاء النائم
 للصلاة — مخالفاً لقولنا هنا ، بل هو موافق ، لأن ما خرج وقته للمغنى عليه فلم يكن

(١) في النسخة رقم (١٦) «حيث» دون القاء. (٢) في النسخة رقم (١٤) «من فتح فيه» (٣) في النسخة رقم (١٦) «لا ، بل والله» (٤) في النسخة رقم (١٦) «لم يجر» وما هنا اصح (٥) مؤلف خمسة ، وكأه عد الحائض والنفساء من نوع واحد (٦) كلمة «عليه» ليست في النسخة رقم (١٤) (٧) في النسخة رقم (١٦) «قضاء» (٨) في النسخة رقم (١٦) «في وقت» ،

مخاطباً بالصلاة فيه ، ولا كان أيضاً مخاطباً بالصوم ، ولكن الله تعالى أوجب على المريض عدة من أيام أخر ، ولم يوجب تعالى على المريض قضاء صلاة ، وأوجب قضاء الصلاة على التائب والتاسي ، ولم يوجب قضاء صيام على التائب والتاسي ^(١) بل أسقطه تعالى عن التائب والتاسي ، إذ لم يوجبه عليه ، فصح قولنا . والحد لله رب العالمين *
وأما قول أني حنيفة فني غاية الفساد ، لأنه دعوى بلا يرهان ، ولم يتبع نصاً ولا قياساً لأنه رأى على من أفاق في شيء من رمضان من جنونه قضاء الشهر كله ، وهو لا يراه على من بلغ ، أو أسلم حينئذ *

وقال بعض المالكيين : المجنون بمنزلة الحائض !! وهذا كلام يغني ذكره عن تكلف إبطاله ، وما ندري فيما يشبه المجنون الحائض ؟ !! *

٧٥٥ — مسألة — ومن جهده الجوع أو العطش حتى غلبه الأمر قرض عليه أن يفطر ، لقول الله تعالى : (ولا تقتلوا أنفسكم) ولقول الله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وقول الله تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) ولقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » *
فإن كان خرج بذلك إلى حد المرض فعليه القضاء ، وإن كان لم يخرج إلى حد المرض فصومه صحيح ^(٢) ولا قضاء عليه ، لأنه مغلوب مكر مضطر ، قال الله عز وجل : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) ولم يأت القرآن ولا السنة بإيجاب قضاء على مكره ، أو مغلوب ، بل قد أسقط الله تعالى القضاء عن ذرعه التيء ^(٣) وأوجبه على من تعمده *

٧٥٦ — مسألة — ولا يلزم صوم في رمضان ولا في غيره إلا بتبين ^(٤) طلوع الفجر الثاني ، وأما ما لم يتبين فالأكل والشرب والجماع مباح كل ذلك ، كان على شك من طلوع الفجر أو على يقين من أنه لم يطلع *
فإن رأى الفجر وهو يأكل فليقذف ما في فمه من طعام أو شراب ، وليصم ، ولا قضاء عليه ، ومن رأى الفجر وهو يجماع فليترك ^(٥) من وقته ، وليصم ، ولا قضاء عليه ، وسواء في كل ذلك كان طلوع الفجر ^(٦) بعمدة طويلة أو قريبة ، فلو توقب باهتاً فلا شيء عليه وصومه تام ، ولو أقام عامداً فعليه الكفارة *

(١) في النسخة رقم (١٦) بدل التاسي بحذف التاء (٢) في النسخة رقم (١٦) «صومه تام» (٣) في النسخة رقم (١٤) «على من ذرعه التيء» (٤) في النسخة رقم (١٦) «إلا في تبيين» وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) «طويل» (٦) في النسخة رقم (١٦) «كان الطلوع فجر» *

ومن أكل شاكا في غروب الشمس أو شرب فهو عاص لله تعالى ، مفسد لصومه ، ولا يقدر على القضاء ، فان جامع شاكا في غروب الشمس فعليه الكفارة *
 برهان ذلك قول الله عز وجل : (فالآن باسروهم وابتنوا ما كتب الله لكم .
 واكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر ثم أنصروا الصيام الى الليل) وهذا نص ما قلنا ، لان الله تعالى أباح الوطء والاكل والشرب الى أن يتبين لنا (١) الفجر ، ولم يقل تعالى : حتى يطلع الفجر ، ولا قال : حتى تشكوا في الفجر ، فلا يحل لأحد أن يقوله ، ولا أن يوجب صوما بطلوعه مالم يتبين للبرء ، ثم أوجب الله تعالى التزام الصوم الى الليل *.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبيد بن اسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله هو ابن عمر عن نافع والقاسم بن محمد ابن أبي بكر : قال القاسم : عن عائشة ، وقال نافع : عن ابن عمر ، قالت عائشة وابن عمر كان « بلال يؤذن بليل ، فقال رسول الله ﷺ : أن بلالا يؤذن بليل ، فاكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر » *
 وبه الى البخاري : ثنا عبد الله بن مسلمة هو القعني عن مالك عن ابن شهاب عن سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه : ان رسول الله ﷺ قال : « ان بلالا يؤذن بليل ، فاكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، قال : وكان رجلا أعمى لا ينادى حتى يقال له : أصبحت أصبحت » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا شيخان بن فروخ ثنا عبد الوارث (٦) عن عبد الله بن سودة بن حنظلة القشيري حدثني أبي أنه سمع سمرة بن جندب يقول : قال رسول الله عليه السلام : (٧) « لا يغرن أحدكم نداء بلال من السحور ، ولا هذا الياض حتى يستطير » *
 وكذلك حديث عدي بن حاتم ، وسهل بن سعد في الخيطين (٨) الأسود والابيض ، فقال عليه السلام : « انما ذلك سواد الليل وياض النهار » *

قال ابو محمد : فص عليه السلام على أن ابن أم مكتوم لا يؤذن حتى يطلع (٩)

(١) كلمة « لنا » زيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) قوله : ثنا عبد الوارث . سقط من الاصلين ، وهو خطأ ، وصحناه من مسلم (ح ١٦ ص ٣٠٢) (٣) قوله : قال رسول الله عليه السلام . حذف من الاصلين ، وكتب بجائيه النسخة رقم (١٤) وعليه ما ضمه « نسخة صحيحة » ، وهو ضروري لان الحديث مرفوع ، وفي مسلم « سمعت محمدا صلى الله عليه وسلم يقول » الخ (٤) كلمة « الخيطين » سقطت من النسخة رقم (١٦) (٥) في النسخة رقم (١٦) « انتهى » .

الفجر ، وأباح الأكل الى أذانه ، قد صح أن الأكل مباح بعد طلوع الفجر ما لم يتبين لمريد الصوم طلوعه .

وقد ادعى قوم أن قوله تعالى : (حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود) وقول رسول الله ﷺ : « حتى يطلع الفجر » : و : « حتى يقال له : أصبحت أصبحت » أن ذلك على المقاربة ، مثل قوله تعالى : (فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف) إنما معناه فإذا قاربنا بلوغ أجلهن .

قال أبو محمد : وقائل هذا مستسهل للكذب على القرآن وعلى رسول الله ﷺ . أول ذلك أنه دعوى بلا برهان ، وإحالة لكلام الله تعالى عن مواضعه ، ولكلام رسول الله ﷺ ، وقول عليه بالم يقل ، ولو كان ما قالوا لكان بلال وابن أم مكتوم معاً لا يؤذنان الا قبل الفجر ، وهذا باطل ، لا يقوله أحد ، لاهم ولا غيرهم .

وأما قوله تعالى : (فإذا بلغن أجلهن) . فاقحامهم فيه أنه تعالى أراد فإذا قاربن بلوغ أجلهن — : باطل وكذب ، ودعوى بلا برهان ، ولو كان (١) ما قالوه لكان لا يجوز له الرجعة الا عند مقاربة انتهاء العدة ، ولا يقول هذا أحد ، لاهم ولا غيرهم ، وهو تحريف للكلم عن مواضعه ، بل الآية على ظاهرها ، وبلوغ أجلهن هو بلوغهن أجل العدة ، ليس هو اقضاءها ، وهذا هو الحق ، لأنهن اذا كن في أجل لعدة كله فلزوج الرجعة ، وله الطلاق ، فبطل ما قالوه ييقن لا إشكال فيه .

وقال بعضهم : قول النبي ﷺ لبلال : « اكلاً لنا الفجر » ، موجب لصحة قولهم . قال أبو محمد : وهذا باطل لوجوبه .

أحدهما : أنه عليه السلام لم يأمره بذلك إلا للصلاة ، لا للصوم . والثاني : أنه حتى لو أمره بذلك للصوم لكان حجة لنا لاهم ، لان الأكل والجماع مباحان الى أن ينذرهم بلال بطلوع الفجر ، وإنذاره لإياهم بطلوع الفجر لا يكون إلا بعد طلوع الفجر بلا شك ، فالأكل والشرب ، والجماع مباح كل ذلك ولو طلع الفجر ، وإنما يحرم كل ذلك بانذار بلال بعد طلوع الفجر ، وهذا مالا حيلة لهم فيه ، وقولهم هنا خلاف للقرآن ولجميع السنن .

حدثنا حماد بن أحمد ثنا عبد الله بن محمد الباجي ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا حبيب بن خلف البخاري ثنا أبو ثور إبراهيم بن خالد ثنا روح بن عباد ثنا حماد بن سلمة عن عاصم بن أبي النجود عن زبر بن حبيش قال : « تسحرت ثم انطلقت الى المسجد ، وقد خلت

على حذيفة ، فامر بقلعة خلعت ، ثم أمر بقدر فسخنت ، ثم قال : كل ، قلت : إني أريد الصوم ، قال : وأنا أريد الصوم ؛ فأكلنا ثم شربنا ثم أتينا المسجد (١) وقد أقيمت الصلاة ، فقال حذيفة : هكذا فعل بي (٢) رسول الله ﷺ ؛ قلت : بعد الصبح ١٧ قال : بعد الصبح إلا أن الشمس لم تطلع ، *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا جدد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود عن ذر ابن حيش : « قلت لحذيفة : أى وقت تسحرت مع النبي ﷺ ؟ ١٨ قال : هو النهار ، إلا أن الشمس لم تطلع » *

ومن طريق حماد بن سلة عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا سمع أحدكم النداء والاناء على يده فلا يضعه حتى يقضى حاجته منه ، (٣) قال عمار : وكانوا يؤذنون إذا بزغ الفجر ، قال حماد عن هشام بن عروة : كان أبي يقف بهذا » وحدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن قتادة عن أنس : « أنه رأى رسول الله ﷺ قد تسحر هو وزيد بن ثابت ، وهو عليه السلام يريد الصوم ، ثم صلى الركعتين ثم خرج الى المسجد فأقيمت الصلاة » قال أبو محمد : هذا كله على أنه لم يكن يتبين لهم الفجر بعد ، فهذا تنفق السنن مع القرآن وروينا من طريق معمر عن أبيان عن أنس عن أبي بكر الصديق أنه قال : إذا نظر الرجلان الى الفجر فشك أحدهما قليلاً كلا (٤) حتى يتبين لهما *

ومن طريق أبي احمد الزبيرى عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن هلال ابن يساف عن سالم بن عبيد قال : كان أبو بكر الصديق يقول لى : قم بيني وبين الفجر حتى أتسحر ! *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن جرير بن عبد الحميد عن منصور بن المعتمر عن هلال ابن يساف عن سالم بن عبيد الأشجعي قال : قم فاسترنى من الفجر ، ثم أكل * سالم بن عبيد هذا أشجعي كوفي من أصحاب رسول الله ﷺ ، وهذه أصح طريق يمكن أن تكون *

(١) من أول قوله ، ثم أمر بقدر مسحت ، إلى هاسقط طائفة السخنة رقم (١٦) (٢) كلمة دق ، زيادة من نسخة رقم (١٤) (٣) الحديث برواه أبو داود (ح ٢ ص ٢٢٦) عن عبد الاعلى بن حماد عن حماد عن محمد بن عمرو عن أبي سلة عن أبي هريرة مرفوعاً ، وسكت عنه هو والمندري ، وكلا الاساديين صحيح ، وكذلك رواه البخاري (ح ١ ص ٤٢٦) من طريق عبد الاعلى بن حماد الثوري عن حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو كرواية أبو داود ، وصححه على شرط مسلم ووافقه الشعبي (٤) في السخنة رقم (١٦) « طياً كل » وهو خطأ

وقد روينا من طريق وكيع وعبد الرزاق ، قال وكيع : عن يونس بن أبي إسحق عن أبي السفر ، وقال عبد الرزاق : عن معمر عن أبوب السخيتاني عن أبي قلابة ، قال جميعا : كان أبو بكر الصديق يقول : أجيئوا الباب حتى تسحر ١١ الايجاف : الغلق * ومن طريق الحسن : أن عمر بن الخطاب كان يقول : اذا شك الرجلان في الفجر فليأ كلا حتى يستيقنا *

ومن طريق حماد بن سلمة : ثنا حميد عن أبي رافع أو غيره عن أبي هريرة : أنه سمع النداء والانهاء على يده فقال : أحرزتها ورب الكعبة ١ * ومن طريق ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال : أحل الله الشراب ما شككت ، يعني في الفجر *

وعن عكرمة قال قال ابن عباس : اسقني يا غلام ، قال له : أصبحت ، قلت : كلا ، فقال ابن عباس : شك لعمر الله ، اسقني فشرب *

وعن وكيع عن عمارة بن زاذان عن مكحول الأزدي قال : رأيت ابن عمر أخذ دلو من زمزم وقال لرجلين : أطلع الفجر ؟ قال أحدهما : قد طلع ، وقال الآخر : لا ، فشرب ابن عمر *

وعن سعد بن أبي وقاص : أنه تسحر في رمضان بالكوفة ثم خرج الى المسجد فأقيمت الصلاة *

وعن سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة عن جابر بن الحارث : أنه تسحر مع علي بن أبي طالب وهما يريدان الصيام ، فلما فرغ قال للمؤذن : أقم الصلاة * ومن طريق ابن أبي شبة ثنا جرير — هو ابن عبد الحميد — عن منصور بن المعتمر عن شبيب بن غرقدة عن أبي عقيل قال : تسحرت مع علي بن أبي طالب ثم أمر المؤذن أن يقيم الصلاة *

ومن طريق ابن أبي شبة : ثنا أبو معاوية عن الشيباني — هو أبو اسحاق — عن جبلة بن سحيم عن عامر بن مطر قال : أتيت عبد الله بن مسعود في داره ، فأخرج لنا فضل سحور ، فتسحرنا معه ، فأقيمت الصلاة ، فخرجنا فصلينا معه * ومن طريق حذيفة نحو هذا *

ومن طريق ابن أبي شبة : ثنا عفان بن مسلم ثنا شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن

قال : سمعت عتي — وكانت قد حجت مع رسول الله ﷺ (١) — قالت : « كان رسول الله ﷺ يقول : إن ابن أم مكتوم ينادى بليل ، فكلوا واشربوا حتى ينادى بلال ، وإن بلالا يؤذن (٢) بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، قالت : وكان يصعد هذا وينزل هذا ، قالت فكنا نعلق به فقول : «أنت حتى تسحرا» *
فحصل لنا من هذا الخبر أنهما كانا مؤذنين : أحدهما قبل الفجر يسير ، أيهما كانا ، حيناً هذا وحيناً هذا والآخر ولا بد بعد الفجر *

وعن محمد بن علي بن الحسين : كل حتى يقين لك الفجر *

وعن الحسن : كل ما مترت *

وعن أبي مجلز : الساطع ، ذلك الصبح الكاذب ، ولكن إذا انقضى الصبح في الأفق *

وعن إبراهيم النخعي : المترض الآخر يحل الصلاة ويحرم الطعام *

وعن ابن جريج : قلت لعطاء : أنكره أن أشرب وأنا في البيت لأدري لعلي قد أصبحت ؟ قال : لا بأس بذلك ، هو شك *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مسلم قال : لم يكونوا يعدون الفجر فجر كم ، إنما كانوا يعدون الفجر الذي يملا البيوت والطرق *

وعن أبي وائل : أنه تسحر وخرج إلى المسجد فأقيمت الصلاة *

وعن معمر : أنه كان يؤخر السحور جداً ، حتى يقول الجاهل : لا صوم له *

قال علي وقد ذكرنا في باب « من تسحر فإذا به نهار وهو يظن أنه ليل (٣) » من لم يرف ذلك قضاء *

فهؤلاء أبو بكر ، وعمر ، وعلي ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبو هريرة ، وابن مسعود ، وحذيفة ، وعمه خبيب ، وزيد بن ثابت ؛ وسعد بن أبي وقاص ، فهم أحد عشر من الصحابة ، لا يعرف لهم مخالف من الصحابة رضي الله عنهم *

إلا رواية ضعيفة من طريق مكحول عن أبي سعيد الخدري ولم يذكره ، ومن طريق يحيى الجزار عن ابن مسعود ولم يذكره *

ومن التابعين : محمد بن علي ، وأبو مجلز ، وإبراهيم ، ومسلم ، وأصحاب ابن مسعود ، وعطاء ، والحسن ، والحكم بن عتيبة ، ومجاهد ، وعروة بن الزبير ، وجابر بن زيد *

ومن الفقهاء : معمر ، والأعمش *

(١) غيب — هم المال المجمة ؛ وعته هي أيسة بنت حبيب — بالغم أيضاً — بن يساف الإصارية.
'طر الاسامة (ح ١ ص ٢٢) (٢) في المستقرم (١٤) «يأدى» (٣) يعني في المسألة ٢٥٣ *

فان ذكروا رواية سعيد بن قطن عن أبيه عن معاوية فيمن أظفر وهو يرى أنه ليل قطعت الشمس : أن عليه القضاء ، وبالرواية عن عمر بمثل ذلك — : فانما هذا (١) في الاظفار عند الليل ، لافي الأكل شاكا في الفجر ، وبين الأمرين فرق ، ولا يحل الأكل الا بعد يقين غروب الشمس ، لان الله تعالى قال (الى الليل) فنأكل شاكا في مجيء الليل فقد عصى الله تعالى ، وصيامه باطل ، فان جامع فعليه الكفارة ، لانه في فرض الصيام ، ما لم يوقن الليل ، بخلاف قوله : (حتى يتبين لكم الخيط الأبيض) لان هذا في فرض الاظفار حتى يوقن بالنهار . والله تعالى التوفيق *

٧٥٧ — مسألة — ومن صح عنه بخبر من يصدقه — من رجل واحد ، أو امرأة واحدة عبد ، أو حر ، أو أمة أو حرة فصاعداً — أن الهلال قد روى البارح في آخر شعبان فحرض عليه الصوم ، صام الناس أو لم يصوموا ، وكذلك لو رآه هو وحده ، ولو صح عنه بخبر واحد أيضا — كما ذكرنا — فصاعداً أن هلال شوال قد روى فليفطر ، أظفر الناس أو صاموا ، وكذلك لو رآه هو وحده ، فان خشى في ذلك أذى ، فليستر بذلك * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى : قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ : « أنه ذكر رمضان فقال : لا صوموا حتى تروا الهلال ، ولا تقطروا حتى تروه ، فان غم عليكم (٢) فاقدروا له » *

وبه الى مسلم : ثنا ابن المثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عمرو بن مرة قال سمعت أبا البختري عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « فان غم عليكم فأكلوا العدة » * واختلف الناس في قبول خبر الواحد في ذلك *

فقال ابو حنيفة ، والشافعي بمثل قولنا في هلال رمضان ، ولم يجزوا في هلال شوال إلا لرجلين عدلين *

قال أبو محمد : وهذا تناقض ظاهر *

وقال مالك : لا أقبل في كليهما إلا لرجلين عدلين *

قال أبو محمد : أمان فرق بين الهلالين (٣) فان علم لهم حجة ، وأما قول مالك فانهم

قاسوه على سائر الاحكام *

قال أبو محمد : والقياس كله باطل ، ثم لو كان حضا لكان هذا منه باطلا ، لان

(١) في النسخة رقم (١٦) « فانما هو » (٢) في النسخة رقم (١٦) « وان غم عليكم » وفي صحيح مسلم (١٢ ص ٢٩٨) « فان غم عليكم » (٣) في النسخة رقم (١٦) « والمال بالاراد وهو خطأ »

الحقوق تختلف ، فنها عند المالكيين ما يقبل فيها شاهد ويمين ، ومنها مالا يقبل فيه إلا رجلان ، وأورجل وامرأتان ؛ ومنها مالا يقبل فيه إلا رجلان فقط ، ومنها مالا يقبل فيه إلا أربعة ، ومنها ما يسمح فيه حتى يجيزوا فيه ^(١) النصراني والفاسيق ، كالعويبي في الطل ، فن ابن لهم ان يخصوا بعض هذه الحقوق دون بعض بقياس الشهادة في الحلال عليه ؟ ونسألهم عن قرينة ليس فيها الافساق ؛ أو نصارى أو نساء ^(٢) وفيهم عدل ينعف بصره عن رؤية الحلال ؟

قال أبو محمد : فاما نحن فغير الكافة مقبول في ذلك ، وإن كانوا كفاراً أو فاسقا ، لأنه يوجب العلم ضرورة •

فان قالوا : قد أجمع الناس على قبول عدلين في ذلك •

قلنا : لا بل أبو يوسف القاضي يقول : اذا كان الجور صافياً لم أقبل في رؤية الحلال

أقل من خمسين . •

فان قالوا : كلامه ساقط •

قلنا : نعم ، وقياسكم أسقط ^(٣) •

فان قالوا : فن أين أجزتم فيهما ^(٤) خبر الواحد ؟ •

قلنا : لأنه من الدين ، وقد صح في الدين قبول خبر الواحد ، فهو مقبول في كل

مكان ، إلا حيث أمر الله تعالى بان لا يقبل إلا عدد سماء لنا •

وأيضاً : فقد ذكرنا ^(٥) قبل هذا قول رسول الله ﷺ في أذان بلال : « كلوا

واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » فأمر عليه السلام بالتزام الصيام بأذان ابن أم مكتوم

بالصبح . وهو خبر واحد بان الفجر قد تبين •

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا

عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي ثنا مروان بن محمد عن عبد الله بن وهب عن يحيى

ابن عبد الله بن سالم عن أبي بكر بن نافع عن أبيه نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر قال :

« تراءى الناس الحلال ، فاخبرت رسول الله ﷺ : اني رأيته ، فصام وأمر الناس

بصيامه » •

وهذا ^(٦) خبر صحيح •

(١) في السخرقم (١٤) هـ ، (٢) قوله « ونساء » زيادة من نسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٦)

: وقياسكم ساقط • (٤) في النسخة رقم (١٦) « فيا » وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) « فاندكرنا »

وهو خطأ (٦) في السخرقم (١٤) هـ .

وقد روينا من طريق أبي داود : ثنا الحسن بن علي ثنا حسين — هو الجعفي — عن زائدة عن سمالك عن عكرمة عن ابن عباس قال : « جاء اعرابي الى رسول الله ﷺ فقال : اني رأيت الهلال ، يعني رمضان ، فقال : أتشهد أن لا اله إلا الله ؟ قال : نعم ، قال : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم ، قال : قم يا بلال فأذن في الناس فليصوموا غداً » *

قال أبو محمد : رواية سمالك لا يحتج بها ولا قبلها منهم ؛ وهم قد احتجوا بها في أخذ الدنانير من الدراهم ، فيلزمهم أن يأخذوها (١) هنا ، والا فهم متلاعبون في الدين * فان تعلق من فرق بين هلال رمضان وهلال شوال بهذين الخبرين ، وقال : لم يرد الا في هلال رمضان *

قلنا : ولا جاء نص قط بالمتع من ذلك في هلال شوال ، وأتم أصحاب قياس ، فهلا قسم هلال شوال على هلال رمضان ؟ * فان قالوا : إن الشاهد في هلال رمضان لا يجر الى نفسه ، والشاهد في هلال شوال يجر الى نفسه *

قلنا فردوا بهذا الظن بعينه شهادة الشاهدين في شوال أيضاً ، لأنهما يجران الى أنفسهما ، كما تفعلون في سائر الحقوق * وأيضاً : فان من يكذب في مثل هذا لا يبالي قبل أورد *

ونقول لهم : اذا صتم بشهادة واحد فتم الهلال بعد الثلاثين ، أنصومون أحداً وثلاثين (٢) ؟ فهذه طامة ، وشرمة ليست من دين الله تعالى ! أم تفطرون عند (٣) تمام الثلاثين وان لم تروا الهلال ؟ قد أفطرتم بشهادة واحد وتناقصتم وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : فان شغبوا بما روينا من طريق عباد بن العوام : ثنا أبو مالك الاشجعي ثنا حسين بن الحارث الجدي — جديلة قيس — : أن أمير مكة وهو الحارث بن حاطب خطب فقال : « عهد النبي رسول الله ﷺ أن تنسك لرؤيته ، فان لم نره شهد شاهد اعدل نسكنا بشهادتهما » *

وبما روينا من طريق أبي عثمان النهدي قال : قدم على رسول الله ﷺ اعرابيان فقال رسول الله ﷺ : أمسلمان أتيا ؟ قال : نعم « فأمر الناس فأفطروا أو صاموا » * وعن الحارث عن علي : اذا شهد رجلان على رؤية الهلال أفطروا *

(١) في النسخة رقم (١٦) « أن يأخذوا بها » (٢) في النسخة رقم (١٦) « واحد وثلاثين ، وهو خطأ » (٣) في النسخة رقم (١٤) « عده » وهو خطأ *

وعن عمرو بن دينار قال : أبى عثمان أن يميز شهادة هاشم بن عتبة أو غيره على رؤية الهلال *.

وعن عبد الرزاق عن معمر عن الأعشى عن أبى وائل قال : كتب إلينا عمر . ونحن بخانقين (١) : إذا رأيتم الهلال نهياً فلا تفطروا حتى يشهد رجلان لرأياه بالأس * قلنا : أما حديث الحارث بن حاطب فإن راويه حسين بن الحارث وهو مجهول ، (٢) ثم لو صح لم يكن فيه حجة ، لأنه ليس فيه الاقبوله اثنين ، ونحن لا نسكر هذا ، وليس فيه أن لا يقبل واحد *.

وكذلك حديث أبى عثمان ، على أنه مرسل *.

وكذلك القول فى فعل على سواء سواء *.

وقد يمكن أن يكون عثمان رضى الله عنه إنما رد شهادة هاشم بن عتبة لأنه لم ير منه ، لا لأنه واحد ، ولقد كان هاشم أحد المجلبين على عثمان رضى الله عنه *.

وأما خبر عمر فقد صرح عن عمر فى هذا خلاف ذلك ، كما روينا من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن ابن عبد الأعلى الثعلبي (٣) عن أبيه عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن البراء بن عازب : أن عمر بن الخطاب كان ينظر الى الهلال ، فرآه رجل ، فقال عمر : يكفى المسلمين أحدهم ؛ فأمرهم فأفطروا أو صاموا . فهذا عمر بمحضرة الصحابة *.

وقد روينا أيضاً عن علي بن أبى طالب رضى الله عنه مثل هذا ، وبه يقول أبو ثور * وأما قولنا : أنه يبنى على رؤيته فقد روينا عن عمر خلاف ذلك ، وهو أن من رآه وحده فى استهلال رمضان فلا يصم ومن رآه وحده فى استهلال شوال فلا يفطر ، وبه يقول الحسن *.

روينا ذلك (٤) من طريق معمر عن أبى قلابة : أن رجلين رأيا الهلال فى سفر ؛ فقدموا المدينة ضحى الغد ، فأخبرا عمر ، فقال لأحدهما : أصائم أنت ؟ قال : نعم ؛ كرهت أن يكون الناس صياماً وأنا مفطر ، كرهت الخلاف عليهم ، وقال للآخر : فانت ؟ قال : أصبحت مفطراً ، لأنى رأيت الهلال ، فقال له عمر : لولا هذا — يعنى الذى صام — لأوجعنا رأسك ورددنا شهادتك ، ثم أمر الناس فأفطروا *.

(١) هو بالخاء المضممة والون والقاف المكسورين ، وهي كلمة من تولى السواد فى طريق همدان من بغداد قاله ياقوت (٢) كلاً ليس مجهولاً ، قال ابن اللبني « معروف » وذكره ابن حبان فى الثقات ، وحديثه هذا رواه أبو داود مطولاً (ج ٢ ص ٢٧٣) ورواه الفريهاني (ص ١٣٢) وقال : « هذا إسناد متصل صحيح » (٣) عبد الأعلى بن حاتم الثعلبي عتق ميمونه أو هام وحسن له الترمذي وصح له الطبراني والحاكم ، وأنه على بن عبد الأعلى ثقة (٤) فى نسخة رقم (١٤) « وروي ذلك » *.

ومن طريق ابن جريج : أخبرني عن معاذ بن عبد الرحمن التيمي : ان رجلا قال لعمر : إني رأيت هلال رمضان ، قال : أراه مملك أحد ؟ قال : لا ، قال : فكيف صنعت (١) ؟ قال : صمت بصيام الناس ، فقال : عمر يالك فيها ١١ وهو قول عطاء . قال ابو محمد : ينبغي لمن قلد عمر فيما يدعونه من مخالفة : «اليعان بالخيار ما لم يتفرقا» وتحريم المتكوفة في العدة — : أن يقلده (٢) ههنا *

قال (٣) ابو حنيفة بمالك : يصوم ان رآه وحده ، ولا يفطر ان رآه وحده ؛ وهذا تناقض ؛ وقال الشافعي كما قلنا *

وخصونا لا يقولون بهذا ولا تقول به ، لان الله تعالى قال : (لا تكلف لانفسك) وقال تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) . وقال تعالى : (فنشهد منكم الشهر فليصمه) . فن رآه فقد شاهده ، وقال رسول الله ﷺ : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » (٤) *

٧٥٨ — مسألة — واذا رؤى الهلال قبل الزوال فهو من البارحة ويصوم الناس من حيثئذ باقى يومهم — ان كان أول رمضان — ويفطرون ان كان آخره ، فان رؤى بعد الزوال فهو ليلة المقبلة *

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » فخرج من هذا الظاهر اذا رؤى بعد الزوال بالاجماع المتيقن ، ولم يجب الصوم إلا من القدره . وبقى حكم لفظ الحديث اذا رؤى قبل الزوال ، للاختلاف في ذلك ، فوجب الرجوع الى النص . وايضا فان الهلال اذا رؤى قبل الزوال فاما يراه الناظر اليوم الشمس يتبين ولا شك في انهم يمكن رؤيته مع حواله الشمس دونه الا وقد أهل من البارحة وبعد عنها بعدا كثيرا * رويانا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل نا ابى نا عبد الرحمن بن مهدي ناسفیان . الثوري عن المغيرة بن مقسم عن سبائك عن ابراهيم النخعي ان عمر بن الخطاب كتب الى الناس اذا رأيتوه قبل زوال الشمس فأفطروا واذا رأيتوه بعد زوالها فلا تفطروا . ورويناه ايضا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري بمثله ، وبه يقول سفيان . وروينا من طريق يحيى بن الجزار عن علي بن ابى طالب قال رضى الله عنه (٥) :

(١) في النسخة رقم (١٦) « اراه مملك آخر » قال : فكيف صنعت ؟ ، وموحا (٢) في النسخة رقم (١٤) ما لا يقلوه ، (٣) في النسخة رقم (١٤) « قال » (٤) هنا احتضر الاستاذ الحق والمصحح لا اصول هذا الكتاب لا لادارة : الطباعة البصرة قبلت عن موطا العمل بنهر موزجوا الله تعالى لنوفى الى تمام على ما يجب ، وينبغي (٥) لمطرحه روى الله في النسخة رقم (١٦) *

إذا رأيتم الهلال من أول النهار فافطروا وإذا رأيتموه في آخر النهار فلا تفطروا فإن الشمس تزيع عنه أو تميل عنه *

ومن طريق محمد بن المنى نا عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثوري عن الركين ابن الربيع عن أبيه (١) قال : كنا مع سلمان بن ربيعة الباهلي يلتجر (٢) فرأيت الهلال ضحى فاتيت سلمان فأنخبرته فقام تحت شجرة فلما رآه أمر الناس (٣) فافطروا : وبه يقول عبد الملك بن حبيب الأندلسي ، وأبو بكر بن داود ، وغيره (٤) فإن قيل : قد روى عن عمر خلاف هذا ، قلنا : نعم وإذا صح التنازع وجب الرد إلى القرآن ، والسنة ، وقد ذكرنا الآن وجه ذلك وبالله تعالى التوفيق *

٧٥٩ - مسألة - ومن السنة تعجيل الفطر وتأخير السحور وإنما هو مغيب الشمس عن أفق الصائم ولا مزيد *

روينا من طريق مسلم عن قتية عن أبي عوانة عن قتادة عن أنس أن رسول الله ﷺ قال : « تسحروا فإن في السحور بركة » *

ومن طريق قتية عن الليث بن سعد عن موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن أبي قيس مولى عمرو بن العاصي عن عمرو بن العاصي أن رسول الله ﷺ قال « فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحور » (٥) *

قال أبو محمد : لا يضر الصوم تعدد ترك السحور لأنه من حكم الليل والصيام من حكم النهار ، ولا يطل عمل بترك عمل غيره إلا بان يوجب ذلك نص فيوقف عنده * ومن طريق ابن مسعود أنه كان يؤخر السحور ويجعل الإفطار فقال عائشة : هكذا كان رسول الله ﷺ يصنع (٦) *

ومن طريق مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال : « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر » *

ومن طريق البخاري عن مسدد عن عبد الواحد عن أبي اسحاق الشيباني عن عبد الله ابن أبي أوفى سنا مع رسول الله ﷺ وهو صائم فلما غربت الشمس قال : « انزل فاجدح » (٧)

(١) لفظ عن أبيه ، زيادة من نسخة رقم (١٤) وهو الصحيح لأنه يروى عن أبيه (٢) يفتحين وسكون النون وجم مقترحة وآخره را مدنية بلاد الحمر خلف باب الايواب (٣) في النسخة رقم (١٦) وفأمر الناس ، زيادة لقاء (٤) في النسخة رقم (١٤) « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال » (٥) كنا في النسخين ، وفي صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٠٢) « أكلة السحر » (٦) زيادة « يصنع » من صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٠٣) (٧) الجرح أن يحرك السويق بالمال ويغوض حتى يستوى ، وكذلك اللبن ويحموه

لنا قال (١) : يارسول الله لو أمسيت قال : انزل فاجدح لنا قال : يارسول الله ان عليك نهارا قال : انزل فاجدح لنا فنزل فجحد فقال (٢) رسول الله ﷺ : اذا رأيتم الليل قد (٣) أقبل من هنا فقد أفطر الصائم وأشار باصبعه قبل المشرق *
 وروينا عن أبي موسى تأخير الفطر حتى تبدو الكواكب ولا نقول : بهذا لما ذكرنا ، وتعجيل الفطر قبل الصلاة والأذان أفضل ، كذلك روينا عن عمر بن الخطاب ، وأبي هريرة : وجماعة من الصحابة رضی الله عنهم *

٧٦٠ — مسألة — ومن أسلم — بعدما (٤) تبين الفجر له أو بلغ كذلك ، أورات الطهر (٥) من الحيض كذلك ، أو من النفاس كذلك ، أو أفاق من مرضه كذلك ، أو قدم من سفره كذلك — فأنهم يأكلون باقى نهارهم ويصومون من نساءهم من لم تبلغ أو من طهرت في يومها ذلك ، ويستأنفون الصوم من غد ، ولا قضاء على من أسلم ، أو بلغ ، وتقضى الحائض ، والمفلق ، والقادم . والنفساء *

وقد اختلف الناس في بعض هذا فروينا عن ابراهيم النخعي انه قال في الحائض تطهر بعد طلوع الفجر : لاتأكل الى الليل كراهة التشبه بالمشركون وبه يقول أبو حنيفة ، والأوزاعي ، والحسن بن حي ، وعبيد الله بن الحسن ، وعن عطاء ان طهرت أول النهار فلتتم يومها وان طهرت في آخره أكلت وشربت : وبمثل قولنا يقول سفیان الوري ومالك ، والشافعي ، وأبو سليمان *

وأما الكافر يسلم فروينا عن عطاء ان أسلم الكافر في يوم من رمضان صام ماضى من الشهر وان أسلم في آخر النهار صام ذلك اليوم *

وعن عكرمة مثل ذلك ، وقال : هو بمنزلة المسافر يدخل في صلاة المقيمين *

وعن الحسن مثل ذلك *

وقال أبو حنيفة في الصبي يبلغ بعد الفجر : ان عليه صوم ما بقى من يومه ، وكذلك

قال في المسافر يقدم بعد الفجر *

قال أبو محمد : واحتج من أوجب صوم باقى اليوم بان قال : قد كانت الصبي قبل

بلوغه مأمورا بالصيام (٦) فكيف بعد بلوغه ، وقالوا : هلا جعلتم هؤلاء بمنزلة

(١) في النسخة رقم (١٤) وقال ، وما هنا هو الموافق للخيارى (ج ص ٨١) (٢) في البخارى حرر ص ٨١
 و تم قال انار آيتهم ، الخ (٣) لفظ قد غير موحد في البخارى (٤) في النسخة رقم (١٦) حذف (ما) وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) زيادة « كذلك » وسقط منها لفظ من الحيض (٦) في النسخة رقم (١٦) « بالصوم » .

من بلغه الخبر ان الهلال رؤى البارحة قلنا : هذا قياس والقياس كله باطل ، ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا منه باطلاً لأن الذي جاءه خبر الهلال كان مأموراً بصوم ذلك اليوم لوعلم أنه من رمضان أو أنه فرضه ، وكل من ذكرنا فهم عالمون بوجوب الصوم على غيرهم ويدخول رمضان إلا أن فيهم ^(١) من هو منهي عن الصوم جملة ، ولو صام كان عاصياً كالحائض ، والنفساء ، والمسافر ، والمريض الذي يؤديه الصوم ، وفيهم من هو غير مخاطب بالصوم ولو صامه لم يجره وهو الصبي ، وإنما يصوم انت صام تطوعاً لا فرضاً ، وفيهم من هو مخاطب بالصوم بشرط أن يقدم الاسلام قبله وهو الكافر ، وفيهم من هو مفسوح له في الصوم ان قدر عليه وفي الفطران شاء وهو المريض الذي لا ^(٢) يشق عليه الصوم فكلهم غير ملزم ابتداء صوم ذلك اليوم بحال بخلاف من جاءه الخبر برؤية الهلال ، والذي جاءه الخبر برؤية الهلال يجره صيام باقي يومه ولا قضاء عليه ويمضي ان أكل ، وإنما اتبعنا فيمن بلغه ان اليوم من ^(٣) رمضان الخبر الوارد في ذلك فقط ، وإيضاً فان من ^(٤) ذكرنا لا يختلف الحاضرون والمخالفون لنا في أن التي طهرت من الحيض ، والنفساء ، والقادم من السفر ، والمفتق من المرض لا يجرئهم صيام ذلك اليوم وعليهم قضاؤه ؛ ولا يختلفون في ان الذي بلغ والذي أسلم ان كلا ^(٥) فليس عليهما قضاؤه فصح أنهم في هذا اليوم غير صائمين أصلاً ، وإذا كانوا غير صائمين فلا معنى لصيامهم ولا أن يؤمروا بصوم ليس صوماً ولا هم مؤدون به فرضاً لله تعالى ، ولا هم عاصون له بتركه وبالله تعالى التوفيق •

وأما من رأى القضاء في ذلك اليوم ^(٦) على من أسلم فقول لادليل على صحته ، ولقد كان يلزم من رأى نية واحدة تجزئ للشهر كله في الصوم أن يقول : بهذا القول ولا فمهم متناقضون : وروينا عن ابن مسعود انه قال : من أكل كل أول النهار فليأكل كل آخره وبالله تعالى التوفيق •

٧٦١ - مسألة - ومن تعمد الفطر في يوم من رمضان عاصياً لله تعالى لم يحل له ان يأكل في باقيه ^(٧) ولا أن يشرب ولا أن يجامع وهو عاص لله تعالى ان فعل وهو مع ذلك غير صائم بخلاف من ذكرنا قبل هذا ، لأن كل من ذكرنا قبل هذا إما منهي عن الصوم ، وأما مباح له ترك الصوم فهم في افطارهم مطيعون لله تعالى غير عاصين

(١) في النسخة رقم (١٦) «ومنهم» في الجميع (٢) في النسخة رقم (١٦) يحق بحذف لا خطأ (٣) في النسخة رقم (١٤) حذف من (٤) في النسخة رقم (١٦) مكل (٥) في النسخة رقم (١٦) ان أكلوا وهو غلط (٦) في النسخة رقم (١٦) حذف لفظ اليوم (٧) في النسخة رقم (١٤) «بإيقه» بحذف «في» وما هنا اصح •

له بذلك ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم «لأصيام لمن لم يبيته من الليل» ولم يخرج من هذه الجملة إلا من جهل أنه يوم فرضه فقط بالنص الوارد فيهم ، فلم يخرج أن يصوموا لأنهم لم ينووه من الليل ولم يكونوا عصاة بالفطر فهم مقفرون لأصائمهم ، وأما من تعمد الفطر عاصيا فهو مفترض عليه بلا خلاف صوم ذلك اليوم ومحرم عليه فيه كل ما يحرم على الصائم ، ولم يأت نص ، ولا إجماع بإباحة الفطر له إذا عصى بتعمد (١) الفطر فهو باق على ما كان حراما عليه ، وهو متزيد من المعصية متى ما تزيد فطرا ولا صوم له مع ذلك ، وروينا عن عمرو بن دينار نحو هذا ، وعن الحسن ، وعطاء أن له أن يفطر *

٧٦٢ — مسألة — ومن سافر في رمضان — سفر طاعة أو سفر (٢) معصية ، أو لإطاعة ولا معصية — ففرض عليه الفطر إذا تجاوز ميلا أو بلغه أو أزاله ، وقد بطل صومه حيثئذ لا قبل ذلك ، ويقضى بعد ذلك في أيام آخر ، وله أن يصومه تطوعا ، أو عن واجب لزمه ، أو قضاء عن رمضان خال لزمه ، وإن وافق فيه يوم نذره صامه لنذره * وقد فرق قوم بين سفر الطاعة ، وسفر المعصية فلم يروا له الفطر في سفر المعصية ، وهو قول مالك ، والشافعي * قال علي : والتسوية بين كل ذلك هو (٣) قول أبي حنيفة ، وأبي سليمان ، وبرهان محجة قولنا قول الله تعالى : (ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) فهم تعالى الأسفار كلها ولم يخص سفرا من سفر (وما كان ربك نسيا) وأيضا فقد أتينا بالبراهين على بطلان الصوم بالمعصية تتعمد ، والسفر في المعصية معصية وفسوق فقد بطل صومه بهما ، والقوم اصحاب قياس يزعمهم ولا يختلفون أن من قطع الطريق أو ضارب قوما ظالما لهم مريدا قتلهم وأخذ أموالهم فدفعوه عن أنفسهم وأثخنوه ضربا في تلك المدافعة حتى أوهنوه فرض من ذلك مرضا لا يقدر معه على الصوم ، ولا على الصلاة قائما فانه يفطر ويصلي قاعدا ويقصر (٤) ، فأى فرق بين مرض المعصية وسفر المعصية ، وأما المقدار الذي يفطر فيه فقد ذكرناه في كتاب الصلاة متقصى والحمد لله رب العالمين ، ونذكر هنا أن شاء الله تعالى منه طرفا *

وهو أن أبا حنيفة حد السفر الذي يفطر فيه (٥) من الزمان بمسير ثلاثة أيام ، ومن المسافات بمقدار ما بين الكوفة والمدائن ، ذكر ذلك محمد بن الحسن في الجامع الصغير *

(١) في النسخة رقم (١٦) تصد وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٤) حذف فقط السفر للثاني (٣) لفظ هو زيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (١٦) ويقضى وهو غلط (٥) في النسخة رقم (١٦) حذف قوله الذي يفطر فيه ، خطأ

وحد الشافى ذلك بستة وأربعين ميلا * وحد مالك في ذلك ، مرة يوما ولبلة ، ومرة ثمانية واربعين ميلا ، ومرة خمسة وأربعين ميلا ، ومرة اثنين واربعين ميلا ؛ ومرة أربعين ميلا ، ومرة ستة وثلاثين ميلا ، ذكر ذلك اسحاق بن اسحاق في كتابه المعروف بالميسوط *

قال أبو محمد : وكل هذه حدود فاسدة لادليل على صحة شيء منها لامن قرآن ، ولا من سنة صحيحة ، ولا من رواية فاسدة ، ولا اجماع ، وقد (١) جاءت في ذلك روايات مختلفة عن الصحابة رضى الله عنهم ليس بعضها أولى من بعض ، فروى عن ابن عمر أنه كان لا يقصر في أقل مما بين خيبر والمدينة وهو ستة وتسعون ميلا * وروى عنه ان لا يقصر في أقل مما بين المدينة الى السويداء وهو اثنان وسبعون ميلا * وروى عنه لا يكون الفطر الا في ثلاثة ايام * وروى عنه لا يكون القصر الا في اليوم التام (٢) * وروى عنه القصر في ثلاثين ميلا * وروى عنه القصر في ثمانية عشر ميلا ، وكل ذلك صحيح عنه * وروى عنه القصر في سفر ساعة ، وفي ميل ، وفي (٣) سفر ثلاثة أميال باسناد في غاية الصحة ، وهو جلبة بن سحيم عنه ، ومحارب بن دثار ، وعمر بن زيد بن خليفة عنه * وروى عن ابن عباس أربعة برد * وروى عنه يوم تام * وروى عنه لا يقصر في يوم الى العتمة فان زدت فاقصر ، ولا متعلق لهم باحد من الصحابة رضى الله عنهم غير من ذكرنا ، وقد اختلف عنهم وعن الزهري ، والحسن أنهما حدا ذلك بيومين *

ورويانا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع نا مسعر هو ابن كدام عن محارب بن دثار قال : سمعت ابن عمر يقول : انى لا سافر الساعة من البهار فاقصر *

ومن طريق ابن ابي شيبة نا على بن مسهر عن ابي اسحاق الشيباني عن محمد بن زيد ابن خليفة عن ابن عمر قال : تقصر الصلاة في مسيرة لالة أميال *

ومن طريق محمد بن المنثى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري قال : سمعت جلبة بن سحيم يقول : سمعت ابن عمر يقول : لو خرجت ميلا لفصرت الصلاة * وعن شرحبيل بن السمط عن ابن عمر أنه قصر في أربعة أميال * وعن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن ابن عمر أنه خرج معه الى مكان على ثمانية عشر ميلا فقصر ابن عمر الصلاة . وهذه أسايد عنه كالشمس * وعن عمر بن الخطاب القصر في ثلاثة أميال * وعن أنس في خمسة عشر ميلا * وعن ابن مسعود في اى عشر ميلا * ومن طريق ابن ابي شيبة عن

(١) في السبعة رقم (١٤) حذف لفظ «قد» (٢) في السبعة رقم (١٦) «اليوم اليوم» تكرار اليوم وفي نسخة رقم (١٤) «اليوم» بدون تكرار ومصححنا من سنن البيهقي حر. (٣٧١) (٣) لفظ في زيادة من السبعة رقم (١٤) *

حاتم بن إسماعيل عن عبد الرحمن بن حرملة قال (١) سألت سعيد بن المسيب أأقصر وأفطر في بردين من المدينة ؟ قال : نعم •

حدثنا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن بكر نا أبو داود نا عبيد الله (٢) ابن عمر نا عبد الله بن يزيد هو المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب نا يزيد بن أبي حبيب نا كليب بن ذهل الحضرمي أخبره نا عبيد بن جبر قال : كنت مع أبي بصرة الغفاري صاحب رسول الله ﷺ في سفينة من القساطر في رمضان فرفع ثم قرب غداه قال : اقرب هات : أأست ترى البيوت ؟ فقال : أترغب عن سنة رسول الله ﷺ ؟ فأكل ، والروايات في هذا كثيرة جداً •

فأما تحديد أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي فلا معنى لها أصلاً وإنما هي دماوى بلا برهان ، وموه بعضهم في ذلك بالخبر عن رسول الله ﷺ فيما منع من أن تسافر المرأة إلا مع ذي محرم •

قال أبو محمد : وذلك خبر صحيح لاحتج لهم فيه لأنه ليس فيه من حكم القصر والفطر أثر ولا دليل ، وأيضاً فإنه جاء بالفاظ مختلفة في بعضها « لا تسافر أكثر من ثلاث » وفي بعضها « لا تسافر ثلاثاً » وفي بعضها « لا تسافر ليّتين » وفي بعضها « لا تسافر يوماً وليلة » وفي بعضها « لا تسافر يوماً » وفي بعضها « لا تسافر بريداً » وهذه ألفاظ اختلف فيها عن أبي سعيد ، وأبي هريرة ؛ وابن عمر • وصح من طريق ابن عباس هذا الخبر « لا تسافر المرأة » دون تحديد أصلاً ولم يختلف عنه (٣) في ذلك أصلاً ، فإن عزموا على ترك من اختلف عنه والأخذ برواية من لم يختلف عنه فإن عباس لم يختلف عنه فهو أولى على هذا الأصل ، وإن أخذوا بالزيادة ، فرواية ابن عباس هي الزائدة على سائر الروايات لأننا نعلم كل سفر ، وإن أخذوا بالمتفق عليه فأكثر من ثلاث هو (٤) المتفق عليه لا الثلاث كما رواه عبد الله بن نعيم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ « لا تسافر المرأة فوق ثلاث إلا ومعهذا ومحرم ، وهكذا رواه هشام الدستوائي ، وسعيد بن أبي عروبة كلاهما عن قتادة عن قزعة عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ (٥) ، وهكذا رواه أبو معاوية ووكيع عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد عن أبي الجي ﷺ (٦) فبطل أن يكون لأبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي متعلق بهذا الخبر

(١) لمطالرواية من المصحف رقم (١٤) (٢) في المصحف رقم (١٦) عبد الله وهو عطل لا يعيد الله بن عمر ابن ميسرة المسمى أو شعب الصري الثوار يرى شيخ أبي داود ، ووقع في تهذيب التهذيب وعبد الله بن عمرو ، زيادة الزاوي ابيه وهو عطل ايضاً (٣) لمطالع رواية من نسخة رقم (١٤) (٤) في نسخة رقم (١٦) وهو ، زيادة الزاوي ولا معنى لها (٥) رواه مسلم في صحيحه (٦) رواه ايضاً مسلم في صحيحه •

أصلاً الاكتعلق الزهري ، والحسن بذكر اللاتين فيه ولا فرق ، وما لهم بعد (١) هذا حيلة ، على أنهم قد كفونا الموتة ، قد كرمالك في المدونة ان من تأول من الرعاة وغيرهم فافطر في مخرج ثلاثة أميال فليس عليه إلا القضاء ، ورأى القصر في منى من مكة وهذا قولنا ، وكذلك رأى أبو حنيفة ، والشافعي في المتأول ولا فرق ، وأيضا فانهم كلهم رأوا لمن سافر ثلاثة أيام ان يفطر اذا فارق بيوت القرية فان رجع لشيء أوجب عليه ترك السفر فلا شيء عليه إلا القضاء ، وقد أوجبوا الفطر في أقل من ميل ، ويغني عن هذا كله قول الله تعالى : (ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) . فلم يخص تعالى سفرا من سفر ، ووجدنا مادون الميل ليس له حكم السفر لأنه قد صح ان النبي ﷺ كان يبعد للنقاط والبول فلا يقصر ولا يفطر ، ولم نجد في أقل من الميل قولاً عن أحد من أهل العلم بالدين واللغة *

قال علي : ويلزم من تعلق من الحنفيين بحديث « لا تسافر المرأة » ان لا يرى القصر والفطر في سفر مصيبة لأنه عليه السلام لم يبح لها بلا خلاف سفر المعصية أصلاً وإنما أباح لها بلا شك اسفار الطاعات ؛ وهذا مما أو هووا فيه من الاخبار انهم اخذوا به (٢) وهم مخالفون له *

قال علي : فأما مادون الميل فقد قال قوم : ليس له حكم السفر فلا يجوز السطر ولا القصر فيه أصلاً وان أراد ميلاً فصاعداً لأن أئمة السفر هي غير السفر ؛ وقد ينوى السفر من لا يسافر ، وقد يسافر من لا ينوى السفر ، وقد روى عن أنس الفطر في رمضان في منزله اذا أراد السفر ، وروى عن علي اذا فارق (٣) بيوت القرية ؛ وروى عن ابن عمر ترك القصر حتى يبلغ ما يقصر في مثله ، وبالله تعالى التوفيق *

وكان هذا هو النظر لو لا حديث أنس « خرجنا مع رسول الله ﷺ من المدينة الى مكة فلم يزل يصلي ركعتين ركعتين (٤) حتى رجعنا (٥) الى المدينة (٦) فهذا على عمومه لا يجوز أن يخص منه شيء بغير نص *

وأما قولنا : يقضى بعد ذلك في أيام أخر فهو نص القرآن ، وجائز أن يقضيه

(١) في النسخة رقم (١٦) « وما لهم بغير هذا حيلة » (٢) في النسخة رقم (١٤) « آخون بها » (٣) في النسخة رقم (١٤) اذا فارق (٤) زيادة لفظ ركعتين من البخاري ومسلم (٥) في النسخة رقم (١٤) حتى رجعوا كتب عليها مصححها صح وما هنا هو الموافق لما في سنن البيهقي الكبرى (ج ٣ ص ١٣٦) ، (٦) زاد البيهقي في سنن الكبرى ، قال : فلما فقمتم بمكة شيئا قال : انما عسراً ، وقال بعد ما أورد الحديث : رواه البخاري في الصحيح عن ابي معمر ، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن يحيى »

في سفر؛ وفي حضر لأن الله تعالى لم يخص بأيام آخر حضراً من سفر. وأما قولنا : لا يجوز الصوم في السفر فإن الناس اختلفوا *

فقال طائفة : من سافر بعد دخول رمضان فعليه ان يصومه كله ، وقالت طائفة : بل هو مخير ان شاء صام وان شاء أفطر ، وقالت طائفة : لا بد له من الفطر ولا يجزئه صومه ، ثم افرق القائلون بتخييره فقال طائفة : الصوم أفضل ، وقالت طائفة : الفطر أفضل ، وقالت طائفة : هم سواء ، وقالت طائفة : لا يجزئه الصوم ولا بد له من الفطر . فروينا القول الأول عن علي من طريق حماد بن سلة عن قتادة عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي بن أبي طالب قال : من ادركه رمضان وهو مقيم ثم سافر بعد لومه الصوم لأن الله تعالى قال : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) * وعن عبيدة مثله * ومن طريق ابن عباس مثله * وعن عائشة أم المؤمنين انها نهت عن السفر في رمضان * وعن خزيمة كانوا يقولون اذا حضر رمضان : فلا تسافر حتى تصوم ^(١) * وعن أبي مجلز مثله قال : فان أبي ان لا يسافر فليصم * وعن ابراهيم التيمي مثل قول أبي مجلز * وعن عروة بن الزبير انه سئل عن المسافر يصوم أم يفطر ؟ قال : يصوم *

وأما الطائفة المجوزة للصوم والفطر أو المختارة ^(٢) للصوم فهو قول أبي حنيفة ، ومالك والشافعي فشيخوا بقول الله تعالى (وان تصوموا خير لكم) واحتجوا باحاديث منها حديث سلة بن المحقق عن النبي ﷺ قال « من كانت له محلة ^(٣) يأوى الى شعب فليصم رمضان حيث ادركه » * ومن طريق أبي سعيد ، وأبي الدرداء ، وجابر ان رسول الله ﷺ أمر أصحابه في السفر بالفطر وهو ضائم فرددوا فافطر هو عليه السلام ، وذكروا عن أم المؤمنين انها كانت تصوم في السفر وتم الصلاة * وعن أبي موسى أنه كان يصوم رمضان في السفر * وعن أنس بن مالك ^(٤) أن أفطرت فرخصة الله تعالى وان صمت فالصوم أفضل * وعن عثمان بن أبي العاصي ، وابن عباس الصوم أفضل * وعن المسور ابن مخزومة ، وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث مثله * وعن علي انه صام في سفر لانه كان راكبا ، وأفطر سعد مولاة لانه كان ماشيا * وعن عمر بن عبد العزيز صم في اليسر وأفطر في السر * وعن طاووس الصوم أفضل * وعن الأسود بن يزيد مثله * واحتج من رأى الأمرين سواء بحديث حمزة بن عمرو الاسلمي انه قال : يا رسول الله

(١) في النسخة رقم (١٤) حتى تصم (٢) في النسخة رقم (١٦) الخيرة للصوم والفطر المجيزة للصوم (٣) هو بالضم الاحمال ، يعني انه يكون صاحب احوال يسافر بها ، واما الحمول فإلا ما فهي الابل التي طيها الهرايج كان عليها ساء لولم يكن اه نهاية والحديث رواه ابو داود (ج ٢ ص ٢٩٢) (٤) في النسخة رقم (١٦) وعن أبي موسى *

اجدني قوة على الصيام في السفر فقال رسول الله ﷺ : « أى ذلك شئت يا حمزة »
 وبحديث مرسل عن الغطريف أبي هارون : « ان رجلين سافرا فصام احدهما وأفطر
 الآخر فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال : كلا كما أصاب » وبحديث مرسل عن
 أبي عياض « ان رسول الله ﷺ أمر أن ينادى في الناس من شاء صام ومن شاء أفطر »
 ومن طريق أبي سعيد ، وجابر « كنا نسافر مع رسول الله ﷺ فلا يعيب الصائم
 على المفطر ولا المفطر على الصائم » وعن علقمة ، والأسود ، ويزيد بن معاوية النخعي
 انهم سافروا في رمضان فصام بعضهم ، وأفطر بعضهم فلم يعيب بعضهم على بعض * وعن
 عطاء ان شئت فسم وان شئت فافطر *

وأما من رأى الفطر أفضل فاحتجوا بحديث حمزة بن عمرو اذ سأل رسول الله ﷺ
 عن ذلك فقال له عليه السلام : « هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن
 يصوم فلا جناح عليه » *

ومن روي عنه اختيار الفطر على الصوم سعد بن أبي وقاص روي أنه سافر هو وعبد الرحمن
 ابن الأسود ، والمصور بن مخزومة فصاما وأفطر سعد ف قيل له في ذلك فقال : أنا افقه
 منهما * وصح عن ابن عمر انه كان لا يصوم في السفر وكان معمر قيق فكان يقول : يا نافع
 ضع له سحوره قال نافع : وكان ابن عمر اذا سافر أحب اليه أن يفطر يقول : رخصة
 ربي أحب الي وان أجرك ان تفطر في السفر ، ويحتج أهل هذا القول ^(١) بحديث حمزة
 ابن عمرو الذي روي أنفا عن النبي ﷺ هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن
 ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه * فحسن الفطر ولم يزد في الصوم على إسقاط الجناح *
 قال علي : هذا ما احتجت به كل طائفة ممن رأت الصوم في السفر لم تدع منه شيئا ولنا
 تقول : بشيء من هذه الأقوال فتحتاج الى ترجيح بعضها على بعض الا انها كلها متفقة
 على جواز الصوم لرمضان في السفر ، وهو خلاف قولنا فانما يلزمنا دفعها كلها من أجل
 ذلك فنقول وبالله تعالى تأييدونستعين ^(٢) *

أما قول الله تعالى : (وان تصوموا خير لكم) فقد أتى كثيرة من الكبار وكذب
 كذبا فاحشا من احتج بها في اباحة الصوم في السفر لانه حرف كلام الله تعالى عن
 موضعه نموذ بالله تعالى من مل هذا . وهذا عار لا يرضى به محقق لان نص الآية
 (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) أياما معدودات فمن

(١) في النسخة رقم (١٤) امل هذه المقالة (٧) في النسخة رقم (١٤) الذي ذكرنا (٣) في النسخة رقم (١١٦)

وبالله تعالى التوفيق « بدل تأييدونستعين »

كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين
فمن تطوع خيراً فهو خير له وإن تصوموا خير لكم (الآية (١)) وإنما نزلت هذه الآية
في حال الصوم المنسوخة ، وذلك أنه كان الحكم في أول نزول صوم رمضان أن من شاء
صامه ومن شاء أفطره وأطعم مكان كل يوم مسكيناً ، وكان الصوم أفضل هذا نص الآية ،
وليس للسفر فيها مدخل أصلاً ولا للاطعام مدخل في الفطر في السفر أصلاً ، فكيف
استجازوا هذه الطامة ؟ وبهذا جاءت السنن *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد
نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج حدثني عمرو بن سواد نا عبد الله بن وهب نا عمرو
ابن الحارث عن بكير بن الأشج عن يزيد مولى سلة بن الأكواع عن سلمة بن الأكوع قال
كنا في رمضان على عهد رسول الله ﷺ من شاء صام ومن شاء أفطر فافتدى بطعام
مسكين حتى نزلت هذه الآية (فن شهد منكم الشهر فليصمه) وبه إلى مسلم *

نا قتيبة بن سعيد نا بكر — يعني ابن مضر — عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج
عن يزيد مولى سلة بن الأكواع عن سلمة بن الأكواع قال : لما نزلت هذه الآية (وعلى
الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) كان من أراد أن يفطر ويفتدي حتى نزلت الآية التي
بعدها فاستخبا *

قال أبو محمد : فليتذ كان الصوم أفضل فظهرت فضيحة من احتج بهذه الآية في الصوم
في السفر *

وأما حديث ابن المحبق « من كان يأوى إلى حولة أو شيع فليصم » لحديث ساقط
لأن راويه عبد الصمد بن حبيب — وهو بصري — لين الحديث عن سنان بن سلة بن المحبق
وهو مجهول (٢) ثم لو صح هذا الخبر لما كان فيه حجة لاحد من الطوائف المذكورة
الا للقول المروي عن عمر بن عبد العزيز « صم في اليسر وأفطره في العسر » لأنه ليس فيه
الا إيجاب الصوم ولا بدعي ذي الحولة والشيع ، وهذا خلاف جميع الطوائف المذكورة *
وأما حديث الفطريف ، وأبي عياض فرسلان * ولا حجة في مرسل * وأما حديث
حمزة بن عمرو الذي ذكرنا هنا الذي فيه إباحة الصوم في رمضان في السفر فإمامنا هو من

(١) في نسخة رقم (١٦) سقط لفظ « الآية » خطأ (٢) قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (ج ٤ ص
٢٤٢) في آخر كلامه عليه : وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تلمذ أهل الصفة ، وذكره في موضع آخر
فقال : كان مبروماً قليل الحديث

رواية بن حمزة — ابنه محمد بن حمزة — وهو ضعيف ^(١)، وابوه كذلك، وأما الثابت من حديث حمزة هو ما ذكره ^(٢) أن شاء الله تعالى *

وأما حديث أبي سعيد، وإني الدرداء، وجابر فلاحجة لهم في شيء منها لوجهين، أحدهما ليس في شيء منها أنه عليه الصلاة والسلام كان صائماً لرمضان وإذا ليس ذلك فيها فلا يجوز القطع بذلك، ولا الاحتجاج باختراع ما ليس في الخبر على القرآن، وقد يمكن أن يكون صائماً طلوعاً، والثاني أنه حتى لو كان ذلك فيها نصاً لما كان لهم فيها حجة لأن آخر الأمرين من رسول الله ﷺ إيجاب الفطر في رمضان في السفر ولو كان صوم رمضان في السفر قبل ذلك مباحاً لكان منسوخاً بآخر أمره عليه الصلاة والسلام كما ذكره ^(٣) أن شاء الله تعالى *

وأما احتجاج من أوجب الصوم في السفر لمن أهل عليه الشهر في الحضر بقول الله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) . فلا حجة لهم في هذه الآية لأن الله تعالى لم يقل فمن شهد بعض الشهر فليصمه، وإنما أوجب تعالى صيامه على من شهد الشهر لأعلى من شهد بعضه، ثم يبطل قولهم أيضاً قول الله تعالى : (ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) . فجعل السفر والمرض ناقلاً عن الصوم فيه إلى الفطر . وأيضاً فإن رسول الله ﷺ صح عنه أنه سافر في رمضان عام الفتح فافطر وهو أعلم بما ردد به تعالى، والبلاغ منه تأخذه وعنه لا من غيره، فلما بطل كل ما احتجوا به وجب أن تأتي بالبرهان على صحة قولنا بحول الله تعالى وقوته *

قال على نذكر الآن حديث أبي سعيد، وإني الدرداء، وجابر؛ وحمزة بن عمرو بن الوجه الصحاح أن شاء الله تعالى، ونرى أنها لاحجة لهم فيها ثم نعقب بالبرهان على صحة قولنا أن شاء الله وبه تأييد *

روينا من طريق أبي داود ثام مؤمل بن الفضل نا الوليد هو ابن مسلم نا سعيد بن عبد العزيز حدثني اسماعيل بن عبيد الله حدثني أم الدرداء عن أبي الدرداء قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض غزواته في حر شديد حتى أن أحداً لبضع يده على رأسه (أو كفه على رأسه) ^(٤) من شدة الحر ما فينا صائم إلا رسول الله ﷺ، وعبد الله ابن رواحة » * ومن طريق حماد بن سلمة عن الجريري عن أبي نضرة عن جابر بن

(١) قال الحفاظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (ج ٩ ص ١٢٧) : حظه ابن حزم وطاب ذلك عليه القطب المحلى وقال : لم يحضه قبله له و قال ابن القطان : لا يعرف ساه (٢) في المنسخر رقم (١٤) « هو كما ذكره » (٣) في النسخة رقم (١٤) « كما ذكره » (٤) الزيادة من سنن أبي داود (ج ٢ ص ٢٩٢) ورواه أيضاً سلم (ج ١ ص ٣١٠)

عبد الله ابن النبي ﷺ « كان في سفر فأتى على غدير فقال للقوم : اشربوا فقالوا : يا رسول الله أنشرب ولا نشرب ؟ قال : إني أيسر كم أني راكب وأتم مشاة ^(١) فشرب وشربوا » * ومن طريق حماد بن زيد عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ في رمضان فربما قال : انزلوا فاشربوا فذلكا القوم فنزل رسول الله ﷺ ^(٢) فشرب وشربنا معه » * وقد روينا هذا الخبر من طريق لا يحتاج فيها كما روينا من طريق معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد حدثني قزعة أنه سأل أبا سعيد عن الصوم في السفر فقال : « سافرنا مع رسول الله ﷺ إلى مكة ونحن صيام فنزلنا منزلا فقال رسول الله ﷺ : انكم ^(٣) قد دنوتم من عدوكم فافطروا أقوى لكم فكانت رخصة ففنا من صام ومننا من أفطر ثم نزلنا منزلا آخر فقال : انكم تنصبحوا ^(٤) عدوكم والفطر أقوى لكم فافطروا فكانت عزمة فافطروا ، ثم قال ^(٥) : لقد رأيتنا نصوم مع رسول الله ﷺ بعد ذلك في السفر » * ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي عن عكرمة عن ابن عباس قال : « خرج النبي ﷺ في شهر رمضان فصام حتى مر بغير في الطريق وذلك في نحر الظهيرة ^(٦) فعطش الناس فدعا النبي ﷺ بقدر فيه ماء فأمسكه على يده حتى رآه الناس ثم شرب فشرب الناس » * ومن طريق البخاري نا عبد الله بن يوسف عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين ان حزة بن عمرو الاسلمي قال لرسول الله ﷺ : « أأصوم ^(٧) في السفر ؟ وكان كثير الصيام فقال : ان شئت فصم وان شئت فافطر » * ومن طريق مسلم نا ابو الربيع الزهراني ويحيى بن يحيى قال ابو الربيع نا حماد نا ابن زيد — ، وقال يحيى نا ابو معاوية ثم اتفق ابو معاوية وحماد كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين ان حزة بن عمرو الاسلمي قال : « يا رسول الله إني رجل اسرد الصوم أفأصوم ^(٨) في السفر ؟ قال : صم ان شئت » *

قال علي : كل هذا لاحاجة لهم فيه ، أما حديث أبي البرداء فليس فيه ان ذلك كان في رمضان أصلا ، وإتمام ما ليس في الخبر كذب ، وقد يمكن أن يكون تطوعا فلا تنكره فلا متعلق لهم ولا لنا فيه * وأما حديث أبي سعيد فطريق معاوية بن صالح لا يحتاج بها

(١) من قوله وقال للقوم اشربوا الى قوله وانتم مشاة سقط من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٤) د فزل عليه السلام ، الخ (٣) لفظه انكم ، زيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) كذلك في النسختين بتاريخ وفي سنن أبي داود (ج ٢ ص ٢٩١) تصحيحه وفي صحيح مسلم (ج ١ ص ٣٠٩) مصحح عدوكم ، (٥) زيادة قال من صحيح مسلم وسنن أبي داود (٦) هو حين بلغ الشمس متبها من الارتجاع (٧) زيادة المزمع من صحيح البخاري (ج ٢ ص ٧٦) (٨) في النسخة رقم (١٦) حذف احدي المزمعين *

ثم هيك أنها صحيحة فوجهة لنا عليهم لان فيه ان آخر أمر رسول الله ﷺ كان الفطر هذا ان صح انه كان في رمضان، وفي حديث حماد بن سلمة المذكور؛ وحديث ابن عباس بيان انه كان في رمضان يوفيهما على أبي خنيفة، ومالك، والشافعي أمر عظيم لأنهم لا يجيزون لمن صام وهو مسافر في رمضان أن يفطر في ذلك اليوم الذي ابتدأ صيامه، وانفقوا على أنه مخطيء وما يبعد عنهم إطلاق اسم المعصية عليه، ومالك يرى عليه الكفارة فلينظر ناصر أقوالهم (١) فيماذا يدخل في احتجاجة بهذين الخبرين من إطلاق اسم الخطأ والمعصية على رسول الله ﷺ، وإيجاب الكفارة عليه في إفطاره، وهذا خروج عن الاسلام عن أقدم عليه. وأما نحن فنقول: لو صح أنه (٢) عابه السلام كان صائماً بنويه من رمضان لكان ذلك منسوخاً بآخر أمره وآخر فعله وإذ لم يأت ذلك في شيء من الأخبار فيمكن أن يكون صام تطوعاً والفطر للصائم تطوعاً مباح مطلق لا كراهة فيه كما فعل عليه السلام *

والعجب كل العجب عن يقول في الخبر الباب « ان امرأة كانت تسنعر الحلى ومجده فأمر رسول الله ﷺ بقطع يدها » : لعلة انما قطع يدها لغير ذلك ؛ ويقول في الخبر الثابت « ان رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده فأمره بإعادة الصلاة » : لعلة انما أمره بالإعادة لغير ذلك ؛ ويقول في الخبر « ان رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي ركعتي الفجر والصلاة تقام فقال له : بأى صلاتيك تعتد » : لعلة انما أنكر عليه أنه صلاهما بين الناس مكابرة للباطل ؛ وفي الخبر منصوص أنه كان يصليهما ناحية ، ثم لا يقول هنا : لعلة كان يصوم تطوعاً ، وههنا يجب أن يقال : هذا لأنه ليس في الأخبار دليل على غير ذلك ، وأما تلك الأخبار فليس منها شيء يحتمل ما تأولوه لان نصها يمنع من ذلك *

والعجب (٣) عن يحتج بقول أبي سعيد : « ثم لقد رأيتنا نصوم بعد ذلك في السفر مع رسول الله ﷺ » في إجازة ما ليس في الخبر منه أثر ولا غير (٤) من إجازة الصوم لرمضان في السفر ، وليس في الخبر أنه عليه السلام علم بذلك فأقره ، وهم لا يرون قول أسماء : ذبحنا على عهد رسول الله ﷺ فرساً فأكلناه حجه . ولا يرون قول ابن عباس : « ان طلاق الثلاث كانت تجعل على عهد رسول الله ﷺ واحدة ، حجة (٥) »

(١) في النسخة رقم (١٦) « ناصر لقولهم » (٢) في النسخة رقم (١٦) « انه كان برأية لعلة » كان « ولا يسمى

(٣) في النسخة رقم (١٤) سقط لعلة والعجب ، خطأ (٤) قال الجوهر في الصحاح : واحدة عشر : يقال لما رأيت

لهم اثراً ولا غيراً ولا غيراً ، ، والمثير تشكين الماء المار (٥) في النسخة رقم (١٦) سقط لعلة وحجة ، خطأ

وهذا عجب عجيب وانما في حديث أني سعيد اباحه الصوم في السفر ونحن لا نكره تطوعاً أو فرضاً غير رمضان ، وبما بين هذا أنه لا يعلم أنه عليه السلام سافر في رمضان بعد عام الفتح * وأما خبر حمزة فيان جلي في أنه انما سأله عليه السلام عن التطوع لقوله في الخبر « اني امرؤ أسرد الصوم أفأصوم في السفر ؟ وكان كثير الصيام ^(١) » فبطل كل ما تأولوه وبطل أن يكون لم في شيء من هذه الاخبار حجة وبالله تعالى التوفيق * قال ابو محمد: فاذ لم يبق لهم حجة لامن قرآن ولامن سنة فلنذكر الآن ^(٢) البراهين على صحة قولنا بحول الله تعالى وقوته *

قال الله تعالى: (فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) وهذه آية محكمة باجماع من ^(٣) أهل الاسلام لامسوخة ولا منصوصة ، فصح أن الله تعالى لم يفرض صوم الشهر الا على من شاهده ، ولا فرض على المريض ، والمسافر الا أياماً أخر غير رمضان ، وهذا نص جلي لاحياله فيه ، ولا يجوز لمن قال : انما معنى ذلك أن أفطرا فيه لانها دعوى موضوعة بلا برهان ، قال الله تعالى : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) *

نا عبداً بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا احمد بن محمد نا أحمد ابن علي نا مسلم بن الحجاج نا محمد بن المثنى نا عبد الوهاب هو ابن عبد المجيد القفني نا جعفر ابن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جابر بن عبد الله « ان رسول الله ﷺ خرج عام الفتح الى مكة في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم ^(٤) فصام الناس ثم دعا بقدرح من ماء فرفعه حتى نظر الناس اليه ثم شرب ^(٥) فقيل له بعد ذلك : ان بعض الناس قد صام فقال : أولئك العصاة (أولئك العصاة) ^(٦) » *

قال ابو محمد : ان كان صيامه عليه السلام لرمضان فقد نسخه بقوله : « أولئك العصاة » وصار الفطر فرضاً والصوم ممعصية ، ولا سبيل الى خبر ناسخ لهذا أبداً ، وان كان صيامه عليه السلام تطوعاً فهذا أحرى للنع من صيام رمضان لرمضان في السفر ، ومن طريق البخاري ومسلم *

(١) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص (ص ١٩٤) : لكن يقتضيه ان عد ان داود في رواية صحيحة من طريق حرة عن محمد بن حمزة عن أبيه عن جده ما يقتضي امسأله عن العرس وصحبها الحاكم اهواطر عود المود شرح سنن أبي داود (ج ٢ ص ٢٩٠) (٢) زيادة لفظ « لانهم » السحرقم (١٤) (٣) زيادة لفظ « من » من السخة رقم (١٤) (٤) هو اسم موضع ناحية الحجاز بين مكة والمدينة : وهو واد امام صفان ثمانية اميال (٥) في السخة رقم (١٤) « فشرب » وماها مواضع لصحيح مسلم (ج ١ ص ٣٠٨) (٦) زيادة لفظ « أولئك العصاة » الثانية من مسلم (ج ١ ص ٢٠٨) ولان وهي توافق السحرقم (١٤) -

قال البخارى نا آدم ، وقال مسلم : نا ابو بكر بن أبى شيبة نا محمد بن جعفر ثم اتفق آدم ومحمد كلاهما عن شعبة عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارَةَ الأنصارى عن محمد بن عمرو بن الحسن بن على بن أبى طالب عن جابر بن عبد الله قال : « كان رسول الله ﷺ فى سفر فرأى رجلاً (١) قد ظل عليه فسأل عنه فقيل : صائم ، فقال : ليس من البر الصوم فى السفر » هذا لفظ آدم ، ولفظ غندر « ليس من البر أن تصوموا فى السفر » * قال ابو محمد : وهذا مكشوف واضح ، فان قيل : انما منع عليه السلام فى مثل حال ذلك الرجل قلنا : هذا باطل لا يجوز لان تلك الحال محرم البلوغ اليها باختيار المرء للصوم فى الحضر كما هو فى السفر فتخصيص النبي ﷺ بالمنع من الصيام (٢) فى السفر إبطال لهذه الدعوى المقررة عليه ﷺ ، وواجب أخذ كلامه عليه السلام على عمومته * ومن طريق سفيان بن عيينة عن الزهرى عن صفوان بن عبد الله بن صفوان بن أمية الجمحي عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم الأشقرى قال : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : ليس من البر الصيام فى السفر (٣) » ، صفوان ثقة مشهور مكى كان متزوجاً بالدرداء بنت أبى الدرداء ، وكعب بن عاصم مشهور الصحبة هاجر مع أبى موسى وهو من الأشاقر حتى من الأزد *

ومن طريق شعيب بن إسحاق عن الأوزاعى حدثني يحيى هو ابن أبى كثير حدثني أبو قلابة الجرمي ان أبا أمية حمرو بن أمية الضمري أخبره أن رسول الله ﷺ قال له وقد دعاه الى القداء : أخبرك عن المسافر ان الله وضع عنه الصيام ونصف الصلاة * ومن طريق أبى زرعة عبيد الله بن عبد الكريم نا سهل بن بكر نا أبو عوادة عن أبى بشر عن هاتى بن عبد الله بن الشخير عن أبيه « ان رسول الله ﷺ قال للمودعاه الى القداء : أتدرى ما وضع الله عن المسافر ؟ قلت : ما وضع الله عن المسافر ؟ قال : الصوم وشطر الصلاة » *

ومن طريق يحيى بن أبى كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان حدثني جابر بن عبد الله « ان رسول الله ﷺ مر برجل فى ظل يرش عليه الماء فسأل عنه فأخبر أنه صائم فقال : ليس من البر ان تصوموا فى السفر وعليكم برخصة الله التى رخص لكم فأقبلوها »

(١) فى صحيح مسلم (ج ١ ص ٣٠٨) « فرأى رجلاً اجتمع الناس عليه وقد ظل عليه فقال : ماله ؟ قالوا : رجل صائم فقال له : وفى صحيح البخارى (ج ٢ ص ٧٧) « فرأى رجلاً قد ظل عليه فقال : ما هذا ؟ قالوا : صائم فقال له (٢) فى النسخة رقم (١٤) « للصيام » (٣) هو فى مستد الامام احمد بن حنبل (ج ٥ ص ٤٣٤) *

فهذا أمر يقبولها وأمره عليه الصلاة والسلام فرض^(١) في رخصة مفترضة ، وصرح بهذه الأخبار أن الله تعالى أسقط عن المسافر الصوم ونصف الصلاة وهذه آثار متواترة متظاهرة لم يأت شيء يعارضها فلا يجوز الخروج عنها ، فإن قيل : فإن هذه الأخبار مانعة كلها بعمومها من كل صوم في السفر وأتم تليحون فيه كل صوم الا رمضان وحده قلنا : نعم لأن النصوص جاءت بمثل ما قلنا لأن الله تعالى قال : (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم) فافترض تعالى صوم الثلاثة الأيام في السفر ولا بد ، وقال رسول الله ﷺ في الحظ على صوم عرفة ماسئذ كره ان شاء الله تعالى وهو في السفر لمن كان حاجا ، وقال عليه الصلاة والسلام : «ان أفضل الصيام صيام داود يصوم يوما ويفطر يوما»^(٢) فم عليه الصلاة والسلام ولم يخص ، وقال عليه الصلاة والسلام : «من صام يوما في سبيل الله باعده الله النار عن وجهه»^(٣) فخص على الصوم في السفر فوجب الأخذ بجميع النصوص فخرج صوم رمضان في السفر بالمتنع وحده^(٤) وبقي سائر الصوم واجبه وتطوعه على جوازه في السفر ولا يجوز ترك نص لآخر .

وقال بعض أهل الجمل والجرأة على القول بالباطل في الدين : معنى قوله عليه الصلاة والسلام : «ليس من البر الصيام في السفر» مل قوله عليه الصلاة والسلام : «ليس المسكين بهذا الطواف» .

قال أبو محمد : هذا تحريف للكلم عن مواضعه ، وكذب على رسول الله ﷺ ، وتقويل له ما لم يقل ، وفاعل هذا يقبوا مقعده من النار بنص قوله عليه السلام ، وليس اذا وجد نص قد جاء نص آخر أو إجماع باخراجه عن ظاهره وجب أن تبطل جميع النصوص وتخرج عن ظواهرها فيحصل من فعل هذا على مذهب القرامطة في إحالة القرآن عن مفهومه وظاهره ، ومن بلغ الى هنا فقد كفى خصمه مؤنته ، ويقال له : اذا قلت هذا في قوله عليه الصلاة والسلام : «ليس من البر الصيام في السفر» قلته أيضا في قوله تعالى : (ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب) ولا فرق .

قال أبو محمد : ومن سلك هذا السبيل فقد أبطل الدين والعقل والتفاهم جملة ، فان قيل : فكيف تقولون في صومه عليه الصلاة والسلام مع قول الله تعالى^(٥) (فمن شهد منكم

(١) في النسخة رقم (١٤) سقط لفظ «فرض» خطأ (٢) رواه النسائي والترمذي ، وقد تقدم قريبا (٣) رواه البخاري في صحيحه ، ورواه غير البخاري أيضا (٤) لفظ « وحده » سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) « مع قوله تعالى ، وما هنا اظهره »

الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) ؟ قلنا : هذا في غاية اليان لا تخلو هذه الآية من أن يكون نزولها تأخر الى وقت فتح مكة أو بعده . وتقدم فرض رمضان بوحى آخر كما كان نزول آية الوضوء في المائة متأخرا عن نزول (١) فرضه ، فان كان تأخر نزولها فسؤالكم ساقط والله الحمد رب العالمين (٢) ، وان كان تقدم نزولها فلا يخلو عليه الصلاة والسلام في صومه ذلك من أن يكون صامه لمضان أو تطوعا ، فان كان صامه تطوعا فسؤالكم ساقط والله الحمد ، وان كان صامه عليه الصلاة والسلام لمضان فلا تنكر أن يكون عليه الصلاة والسلام نسخ بفعله حكم الآية ثم نسخ ذلك الفعل وعاد حكم الآية ، فهذا كله حسن فكيف ولا دليل أصلا على تقدم نزول الآية قبل غزوة الفتح ؟ وما نزل بعضها الا بعد إسلام عدى بن حاتم بعد الفتح بمدة وبالله تعالى التوفيق •

قال أبو محمد : ولم يبق علينا الا أن نذكر من قال : بمثل قولنا لئلا يدعوا علينا خلاف الاجماع ، فالدعوى لذلك منهم سهلة ، وهم أكثر الناس خلافا للاجماع على ما قد بينا في كتابنا هذا وفي غيره •

روينا من طريق سليمان بن حرب نا حماد بن سلية عن كلثوم بن جبر عن رجل من بنى قيس أنه صام في السفر فأمره عمر بن الخطاب أن يعيد • ومن طريق سفيان ابن عيينة عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن عمر بن الخطاب أنه أمر رجلا أن يعيد صيامه في السفر •

قال أبو محمد : إن من احتج في رد السنن البائدة من قول رسول الله ﷺ « كل يعين فلا بيع بينهما حتى يتفرقا » برواية شيخ من بنى كنانة عن عمر أنه قال : البيع على (٣) صفقة أو تخاير ، ثم رد هذه الرواية عن عمر ومعه القرآن والسنن لا عجوبة وأخلوكة • ومن طريق سليمان بن حرب عن أبي عوانة عن عمر بن أبي سلية بن عبد الرحمن ابن عوف عن أبيه قال : نهتني عائشة أم المؤمنين (٤) عن أن أصوم رمضان في السفر • وعن أبي هريرة ليس من البر الصيام في السفر • ومن طريق شعبة عن أبي حمزة — نصر ابن عمران الضبعي — قال : سألت ابن عباس عن الصوم في السفر ؟ قال : يسر وعسر (٥) خذ (٦) يسر الله تعالى •

(١) لفظ « نزول » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) لفظ « رب العالمين » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٤) « وعن » (٤) لفظ « أم المؤمنين » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) في النسخة رقم (١٦) « عسر ويسر » (٦) في النسخة رقم (١٤) « دخلوا يسر الله تعالى »

قال أبو محمد : أخبره بأن صوم رمضان في السفر عبر إيجاب منه لفطره * وعنه أيضاً الإفطار في رمضان في السفر عزيمة *

روينا هذا عنه من طريق عبد بن حميد وابن أبي شبة كلاهما عن محمد بن بشر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن جابر بن زيد أبي الشعثاء عن ابن عباس * ومن طريق ابن أبي شبة عن أبي داود الطيالسي عن عمران القطان عن عمار ^(١) مولى بني هاشم — هو ابن أبي عمار — عن ابن عباس أنه سئل عن صام رمضان في السفر فقال ابن عباس : لا يجزئ — يعني لا يجزئ منه صيامه * وعن ابن عمر أنه سئل عن الصوم في السفر فقال : (من كان حنكاً مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) * ومن طريق شعبة عن يعلى بن عطاء عن يوسف بن الحكم الثقفي أن ابن عمر سئل عن الصوم في السفر فقال : [تمامي صدقة تصدق الله بها عليك أريت لو تصدقت بصدقة فردت عليك ؟ ألم تغضب ؟] *

قال أبو محمد : هذا يبين أنه كان يرى الصوم في رمضان في السفر مخضياً لله تعالى ، ولا يقال هذا في شيء مباح أصلاً *

ومن طريق حماد بن سلة عن كلثوم بن جبر أن امرأة صحبت ابن عمر في سفر فوضعت الطعام فقال لها : كلي قالت : إني صائمة قال : لا تصحينا *

ومن طريق معن بن عيسى القزاز عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي سلة ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال : يقال : الصيام في السفر كالإفطار في الحضر ^(٢) * قال أبو محمد : هذا إسناد صحيح ، وقد صح سماع أبي سلة من أبيه ، ولا يقول عبد الرحمن بن عوف : في الدين يقال ^(٣) كذا إلا عن الصحابة أصحابه رضي الله عنهم ، وأما خصومنا فلوجدوا مثل هذا لكان أسهل شيء عليهم أن يقولوا : لا يقول ذلك إلا عن رسول الله ﷺ *

ومن طريق أبي معاوية نا ابن أبي ذئب عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال : الصائم في السفر كالصائم في الحضر ، وهذا سند في غاية الصحة * ومن طريق عطاء عن الحرر ^(٤) ابن أبي هريرة قال : صمت رمضان في السفر فأمرني أبو هريرة أن أعيده في أهلي وإن أقضيه فقضيته * ومن طريق الدراوردي عن عبد الرحمن بن

(١) في النسخة رقم (١٦) «عن عمران» وهو غلط صححناه من تهذيب التهذيب (ج ٧ ص ٤٠٤) (٢) من قوله قال أبو محمد هذانين ، إلى قوله «في الحضر» سقط من النسخة رقم (١٦) (٣) لفظ ويقال «زياد من النسخة» رقم (١٤) (٤) هو يارار في آخره وفي النسخة رقم (١٦) بالزاي وهو غلط *

حرمة ابن رجلا سأل سعيد بن المسيب أهم الصلاة في السفر وأصوم؟ قال: لا
 قال: (١) أقوى على ذلك قال سعيد: رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان
 أقوى منك قد كان يقصر ويفطر * وعن عطاء أنه سئل عن الصوم في السفر فقال:
 أما المفروض فلا وأما التطوع فلا بأس به * ومن طريق شعبة عن عاصم مولى قرية
 عن عروة بن الزبير أنه قال في رجل صام في السفر: أنه يقضيه في الحضر، قال شعبة:
 لو صمت رمضان في السفر لكان في نفسي منه شيء * ومن طريق معمر عن الزهري قال:
 كان الفطر آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، وإنما يؤخذ من أمر رسول الله
 ﷺ (٢) بالآخر فالآخر * ومن طريق اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال: لا تصوموا
 في السفر * وعن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أن أباه كان ينهى عن صيام
 رمضان في السفر؛ وكان محمد بن علي ينهى عن ذلك أيضا * وعن القاسم بن محمد بن أبي بكر
 قال: لا يصوم المسافر أفطر أفطر * وعن بونس بن عبيد وأصحابه أنهم أنكروا صيام
 رمضان في السفر *

قال أبو محمد: وقد جاء خبر لو وجدوا مثله لعظم الخطب معهم كما روينا من طريق (٣)
 محمد بن أحمد بن الجهم نا موسى بن هارون نا إبراهيم بن المنذر نا عبد الله بن موسى التيمي
 عن أسامة بن زيد اللثي عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه
 رضى الله عنه إلى النبي ﷺ قال: «الصائم في السفر في رمضان كالمفطر في الحضر» *
 قال أبو محمد: وأما نحن فلا نتج باسامة بن زيد اللثي ولا نراه حجة لنا ولا علينا (٤)
 وفي القرآن وصحيح السنن كفاية والله الحمد *

قال علي: ومن العجب أن أبا حنيفة لا يجزئ عنه إتمام الصلاة في السفر، ومالك
 يرى في ذلك الإعادة (٥) في الوقت ثم يختارون الصوم في السفر على الفطر تناقضا لامعنى له
 وخلافا لنص القرآن، وللقياس الذي يدعون له السنن *

قال علي: فاذا قد (٦) صح هذا فمن سافر في رمضان فله أن يصوم تطوعا وله أن يصوم
 فيه قضاء رمضان أفطره قبل أو سائر ما يلزمه من الصوم نذرا أو غيره لأن الله تعالى قال:
 (فعدة من أيام أخر) ولم يخص رمضان آخر من غيره ولم يمنع النص من صيامه إلا لعينه
 فقط، وأما المريض فإن كان يؤذيه الصوم فتكلفه لم يجزه وعليه أن يقضيه لأنه منهى

(١) في نسخة رقم (١٤) «قال فان» (٢) في نسخة رقم (١٤) «وأما يؤخذ من أمره» الخ (٣) في نسخة
 رقم (١٤) «كاروبا عن محمد» الخ (٤) قوله «ولا عليا» زيادة من نسخة رقم (١٤) (٥) في نسخة رقم
 (١٤) «يرى الإعادة في ذلك» (٦) لمطهر، زيادة من نسخة رقم (١٤).

عن الحرج والتكلف وعن أذى نفسه وإن كان لا يشق عليه اجزأ لأنه لا خلاف في ذلك وما نعلم ^(١) مريضا لأحرج عليه في الصوم قال الله تعالى (ما جعل عليكم في الدين من حرج) فالحرج لم يجعله الله تعالى في الدين *

٧٦٣ — مسألة — ومن أقام من قبل الفجر ولم يسافر الى بعد غروب الشمس في سفره فعليه اذا نوى الإقامة المذكورة ان ينوى الصوم ولا بد ، سواء كان في جهاد أو عمرة أو غير ذلك لأنه انما الزم الفطر اذا كان على سفر وهذا مقيم ، فان افطر عامدا فقد اخطأ ان كان جاهلا متأولا ، وعصى ان كان عالما ولا قضاء عليه لأنه مقيم صحيح ظن أنه مسافر ، فان نوى من الليل وهو في سفره ان يرحل ^(٢) غدا فله ينوي الصوم قلنا كان من الغد حدث له إقامة فهو مفطر لأنه مأمور بما فعل ، وهو على سفر مالم ينو الإقامة المذكورة ، وهذا بخلاف الصلاة لأن النص ورد في الصلاة بقصر عشرين يوما يقيما في الجهاد ، وبقصر أربعة أيام يقيما في الحج ، وبقصر ما يكون فيه من الصلوات مقيما ما بين نزوله الى رحيله من غده ، ولم يأت نص بأن يفطر في غير يوم لا يكون فيه مسافرا *
 ﴿فان قيل﴾ قال الله تعالى : (فن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) فهذا على سفر قلنا : لو كانت على في هذه الآية معناها ما غلظتم من ارادة السفر لا الدخول في السفر لوجب على من اراد السفر وهو في منزله ان يفطر وان نوى السفر بعد أيام لأنه على سفر وهذا مالا يشك ^(٣) في أنه لا يقوله أحد ، وبطله ايضا اول الآية اذ يقول تعالى : (فن شهد منكم الشهر فليصمه) فوجب على الشاهد صيامه وعلى المسافر افطاره لقول ^(٤) رسول الله ﷺ : « ليس من البر الصيام في السفر » ، ولقوله عليه الصلاة والسلام : « ان الله وضع عن المسافر الصيام وشطر الصلاة » فصح انه ليس الا مسافر أو شاهد ، فالشاهد يصوم والمسافر يفطر وليس المسافر الا المتقل لا المقيم فلا يفطر الا من انتقل بخلاف من لم ينتقل ، ومن كان مقيما صائما فحدث له سفر فانه اذا برز عن موضعه قد سافر قد بطل صومه وعليه قضاءه ، وبالله تعالى التوفيق *

﴿فان قيل﴾ : بل تقيس الصوم على الصلاة قلنا : القياس باطل ثم لو كان حاله كان هذا منه باطلا لانهم متفقون على ان قصر بعض الصلوات لا يقاس عليه قصر سائرهما ، فاذا لم يجز عندهم قياس قصر ^(٥) صلاة على قصر صلاة أخرى فابطل وأبعد أن يقاس فطر على فطر ، وأيضا فقد ينوى في الصلاة المسافر إقامة فيقتل الي حكم المقيم ولا يمكن

(١) في المستقرم (١٤) « ولا علم » (٢) في نسخة رقم (١٦) « ان يدخل » وهو صحيح (٣) في نسخة رقم (١٦) « وهنا مالا شك » (٤) في نسخة رقم (١٦) « يقول » (٥) زيادة لفظ « قصر » من نسخة رقم (١٤) *

ذلك في الصوم فبطل على كل حال قياس أحدهما على الآخر ، وبالله تعالى التوفيق *
 ٧٦٤ - مسألة - والحيفض الذى يبطل الصوم هو الاسود لقول النبي ﷺ
 « ان دم الحيفض اسود يعرف ، وقوله عليه الصلاة والسلام : فاذا جاء الآخر فاغتسلي
 وصلي » وقد ذكرناه في كتاب الحيفض من الطهارة من ديواننا هذا فأغنى عن اعادته *
 وعن أم عطية وغيرها كنا لانعد الصفرة والكدره شيئا *

٧٦٥ - مسألة - واذا رأت الحائض الطهر قبل الفجر او رأته النفساء وأتمتا
 عدة أيام الحيفض والنفس قبل (١) الفجر فاخرتا الغسل عمدا الى طلوع الفجر ثم اغتسلتا
 وأدركتا الدخول في صلاة الصبح قبل طلوع الشمس لم يضرهما شيئا وصومهما تام
 لانهما فعلتا ما هو مباح لهما ، فان تعمدتا ترك الغسل حتى تفتوتهما الصلاة بطل صومهما
 لانهما عاصيتان (٢) بترك الصلاة عمدا ، فلو نسيتا ذلك أو جهلتا فصومهما تام لانهما لم
 يتعمدا معصية ، وبالله تعالى التوفيق *

٧٦٦ - مسألة - وتصوم المستغاضة كما تصلى على ما ذكرنا (٣) في كتاب الحيفض
 من ديواننا هذا فأغنى عن اعادته ، وبالله تعالى التوفيق *

٧٦٧ - مسألة - ومن كانت عليه ايام من رمضان فاخر قضاءها عمدا ، اولعذر ،
 أو لنسيان حتى جاء رمضان آخر فانه بصوم رمضان الذى ورد عليه كما امره الله تعالى
 فاذا أظفر في أول شوال (٤) قضى الأيام التي كانت عليه ولا مزيد ولا اطعام عليه في
 ذلك ؛ وكذلك لو أخرها عدة سنين ولا فرق الا أنه قد اساء في تأخيرها عمدا سواء
 أخرها الى رمضان او مقدار ما كان يمكنه قضاؤها من الأيام لقول الله تعالى : (سارعوا
 الى مغفرة من ربكم) فالسارعة الى الطاعة المقترضة واجبة ، وقال الله تعالى : (فن
 كان منكم مريضا او على سفر فعدة من أيام أخر) وأمر النبي ﷺ المتعمد للتأخير ،
 والحائض ، والنفساء بالقضاء ولم يحذر الله تعالى ولا رسوله ﷺ في ذلك وقتا بعينه ،
 فالقضاء واجب عليهم ابدا حتى يؤدى ابدا ، ولم يأت نص قرآن ولا سنة بايجاب اطعام
 في ذلك فلا يجوز الزام ذلك احدا لانه شرع والشرع لا يوجب في الدين الا الله تعالى
 على لسان رسوله ﷺ فقط ، وهذا قول أبي حنيفة ، وأبى سليمان . وقال مالك :
 يطعم مع القضاء عن كل يوم من رمضان الأول (٥) مدأ مدأ عددها مسا كبن ان تعمد

(١) في نسخة رقم (١٦) « من قل ، ريادة من ولا معنى لها (٢) في نسخة رقم (١٦) « د عاصيه (٣) في نسخة
 رقم (١٦) « د كما ذكرناه (٤) في نسخة رقم (١٦) « فاذا أظفر في آخر رمضان ، وهو عطلة (٥) في نسخة رقم (١٦)
 « الاق » وما هنا أصح وأظهر .

ترك القضاء ؛ فان كان تبادى مرضه قضى ولا إطعام عليه وهو قول الشافعى *
قال ابو محمد : وروينا في ذلك عن السلف رضى الله عنهم أقوالا ، فروينا عن ابن عباس ، وأبي هريرة مثل قول مالك ، والشافعى ، وروينا أيضا عن عمر ، وابن عمر من طريق منقطعة وبه يقول الحسن ، وعطاء * وروينا عن ابن عمر من طريق صحيحة انه يصوم رمضان الآخر ولا يقضى الأول ^(١) بصيام لكن يعلم عنه مكان كل يوم مسكينا مسكينا مدامدا وبه يقول أبو قتادة ، وعكرمة * وروينا عنه أيضا يهذى مكان كل رمضان فرط في قضاؤه بدته مقلدة * وروينا من طريق ابن مسعود يصوم هذا ويقضى الأول ولم يذكر طعاما وهو قول ابراهيم النخعي ، والحسن ، وطاوس ، وحماد بن أسيلان * قال علي : عهدنا بهم يقولون فيأوقتهم من قول الصحاب : مثل هذا لا يقال بالرأى فها قالوه في قول ابن عمر في البدين ؟ *

٧٦٨ — مسألة — والمتابعة في قضاء رمضان واجبة لقول الله تعالى : (وسارعوا الى مغفرة من ربكم) فان لم يفعل فيقضيا متفرقة وتجزئه لقول الله تعالى : (فعدة من أيام أخر) . ولم يجد تعالى في ذلك وقتا يطل القضاء بخروجه وهو قول أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعى ، وأبي سليمان — نعتي انهم اتفقوا على جواز قضائها متفرقة ، واحتج من قال : بأنها لا تجزئ ألا متابعة بان في مصحف أبي (فعدة من أيام أخر متابعات) *
قال علي رويانا من طريق عبد الرزاق ^(٢) عن معمر عن الزهري قال عروة : قالت عائشة أم المؤمنين : نزلت (فعدة من أيام أخر متابعات) فسقطت متابعات *
قال ابو محمد : سقوطها مسقط لحكمها لانه لا يسقط القرآن بعد نزوله الا بسقاط الله تعالى إياه قال الله تعالى : (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) ، وقال تعالى : (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) وقال تعالى : (سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله) فان قيل : قد يسقط لفظ الآية ويبقى حكمها كما كان في آية الرجم قلنا : لولا إخبار النبي ﷺ بقاء حكم ^(٣) الرجم لما جاز العمل به بعد إسقاط الآية النازلة به ^(٤) لان ما رفع الله تعالى فلا يجوز لنا إبقاء لفظه ولا حكمه إلا بنص آخر *

٧٦٩ — مسألة — والأسير في دار الحرب ان عرف رمضان لزمه صيامه ان كان مقيا لانه مخاطب بصومه في القرآن ، فان سوفر به أفطر ^(٥) ولا بد لانه على سفر

(١) في النسخة رقم (١٤) «لا أول» (٢) في النسخة رقم (١٤) عبد الرزاق ، وهو غلط محض فان عبد الرزاق هو الامام صاحب الجامع والمصنف (٣) لفظ « حكم » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) لفظ « به » ، زيادة من النسخة رقم (١٦) (٥) في النسخة رقم (١٦) « أفطره » *

وعليه قضاءه لما ذكرنا قبل ، فان لم يعرف الشهر وأشكل عليه سقط عنه (١) صيامه ولومته أيام آخر ان كان مسافراً والا فلا * وقال قوم : يتحرى شهراً ويجزئه * وقال آخرون : ان وافق شهراً قبل رمضان لم يجزئه ، وان وافق شهراً بعد رمضان أجزأه لأنه يكون قضاء عن رمضان *

قال علي : أما تحرى شهر فيجزئه أو يجعله قضاء لحكم لم يأت به قرآن ، ولا سنة صحيحة ، ولا رواية سقيمة ، ولا إجماع ، ولا قول صاحب وما كان هكذا فهو دعوى فاسدة لا برهان على صحتها ، فان قالوا : قسناه على من جهل القبلة قلنا : هذا باطل لأن الله تعالى لم يوجب التحرى على من جهل القبلة بل من جهلها قد سقط عنه فرضها ، فيصلي كيف شاء ؟ فان قالوا : قسناه على من خفى عليه وقت الصلاة قلنا : وهذا باطل أيضاً لأنه لا تجزئه صلاة الا حتى يوقن بدخول وقتها (٢) *

قال ابو محمد : وبرهان صحة قولنا : قول الله تعالى : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) . فلم يوجب الله تعالى صيامه إلا على من شاهده ، وبالضرورة تدرى أن من جهل وقته فلم يشهده قال الله عز وجل (٣) : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) ، وقال تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) * فن لم يكن في وسعه معرفة دخول رمضان فلم يكلفه الله تعالى صيامه بنص القرآن ، ومن سقط عنه صوم الشهر فلا قضاء عليه لأنه صوم غير ما أمر الله تعالى به ، *

فان صح عنده بعد ذلك انه كان فيه مريضاً أو مسافراً فليصمه ما اقترض الله تعالى على المريض فيه والمسافر فيه (٤) وهو عدة من أيام أخر ، فبقضى الايام التي سافر ، والتي مرض فقط ولا بد ، وان لم يوقن بأنه مرض فيه أو سافر فلا نهي عليه والله تعالى الوفيق *

٧٧ - مسألة - والحامل ، والمرضع ، والشيخ الكبير كلهم مخاطبون بالصوم فصور رمضان فرض عليهم ، فان غافت المرضع على المرضع قلة اللبن وضعته لذلك ولم (٥) يكن له غيرها ، أو لم يقبل ثدي غيرها ، أو غافت الحامل على الجنين ، أو عجز الشيخ عن الصوم لكبره أفطروا (٦) ولا قضاء عليهم ولا إضمار . فان أفطروا لمرض بهم عارض فعليه القضاء ، أما قضاؤهم لمرض فلقول الله تعالى : (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) ، وأما وجوب الفطر عليهما في الخوف على الجنين

(١) لفظ معه ، زيادة من نسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٦) « دخول الوقت » (٣) في النسخة رقم (١٦) « قال تعالى » (٤) لفظ « فيه » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) في النسخة رقم (١٦) « ولولم »

(٦) في النسخة رقم (١٦) « ما طهر » وهو غلط .

الرضيع فلقول الله تعالى : (قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم) ، وقال رسول الله ﷺ « من لا يرحم لا يرحم » . فاذرحمة الجنين والرضيع فرض ، لا وصول اليها إلا بالفطر فالفطر فرض ؛ وإذا هو فرض فقد سقط عنهما الصوم ، إذا سقط الصوم فإيجاب القضاء عليهما (١) شرع لم يأذن الله تعالى به ولم يوجب الله تعالى القضاء الا على المريض ، والمسافر ، والحائض ، والنفساء ، ومتعمد النسيء فقط ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) ، وأما الشيخ الذي لا يطبق الصوم لكبره فالله تعالى يقول : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) ، فإذا لم يكن الصوم في وسعه فلم يكلفه ، أما تكليفهم لإطعاما فقد قال رسول الله ﷺ « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » لا يجوز لأحد إيجاب غرامة لم يأت بها نص ولا إجماع .

قال أبو محمد : روي عن ابراهيم ان علقمة جاءته امرأة فقالت له : اني (٢) حلي وأنا طيق الصوم (٣) وزوجي يأمرني أن أفطر فقال لها علقمة : أطيعي ربك واعصى زوجك . وعن أسقط عنها القضاء روي عن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني ، وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع ان امرأة من قریش سألت ابن عمر وهي حلي فقال لها : أفطري وأطعمي كل يوم مسكينا ولا تقضي .

ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني ، وقادة كلاهما عن سعيد بن جبير عن بن عباس أنهم قالوا لامة لمرضع : أنت بمنزلة (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) فطري وأطعمي كل يوم مسكينا ولا تقضي .

روي عن كليهما من طريق اسمعيل بن اسحاق عن الحجاج بن المنهال عن حماد ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن سعيد بن جبير قال : فطر الحامل التي في شهرها والمرضع التي تخاف على ولدها وتطعم كل واحدة منهما كل يوم مسكينا ولا قضاء عليهما وبه يقول قتادة ، وهو ظاهر قول سعيد بن المسيب : ، وعن أسقط الاطعام كما روي عن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : فطر الحامل ، والمرضع في رمضان ويقضيانها صياما ولا اطعام عليهما . ومثله عن عكرمة ، وعن ابراهيم النخعي وهو قول أبي حنيفة ، وسفيان ، وعن رأي عليها الأمرين جميعا عطاء بن ابي رباح فانه قال : اذا غافت المرضع والحامل على ولدها (٤) فلفطر ولتطعم مكان كل يوم نصف صاع ولتقض بعد ذلك وهو قول الشافعي .

(١) في السخري رقم (١٦) وعليها وهو غلط (٢) في نسخة رقم (١٦) «انا حلي» (٣) في نسخة رقم (١٤) «الصيام»

(٤) في نسخة رقم (١٦) «ولديها» .

قال أبو محمد : فلم يتفقوا على إيجاب القضاء ولا على إيجاب الاطعام فلا يجب شيء من ذلك اذ لا نص في وجوبه ولا إجماع ، وعهدنا بهم يقولون في قول صاحبنا إذا واقهم : مثل هذا لا يقال بالرأى فلا قالوا ههنا في قول ابن عمر في إسقاط القضاء ، وقد روينا عن ابن عباس مثل قولنا كما روينا عن اسماعيل بن اسحاق نا ابراهيم بن حزة الزيرى ناعبد العزيز بن محمد هو الدراوردي عن حميد عن بكر بن عبد الله المزني عن ابن عباس انه سئل عن مريض في رمضان خشيت على ولدها فرخص لها ابن عباس في الفطر •

قال علي : ولم يذكر قضاء ولا طعاما ، وقال مالك : أما المريض فتفطر وتعلم عن كل يوم مسكينا وتقضى مع ذلك ، وأما الحامل فتقضى ولا اطعام عليها ولا يحفظ هذا التقسيم عن أحد من الصحابة والتابعين •

قال أبو محمد : احتج من رأى الاطعام في ذلك بقول الله تعالى : (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) • وذكروا ما روينا من طريق حماد بن سبلة ناقتاده عن عكرمة قال : نزلت هذه الآية في الحلي ، والمريض ، والشيوخ ، والعجوز •

واحتج من رأى القضاء بما روينا ^(١) من طريق يزيد بن هارون عن جوير عن الضحاك بن مزاحم قال : كان النبي ﷺ يرخس للحلي ، والمريض ان يفطرا في رمضان فاذا أفطمت المريضة ووضع الحلي جددتا صومهما •

قال علي : حديث عكرمة مرسل ، وحديث الضحاك فيه ثلاث بلايا ، بجوير وهو ساقط ^(٢) هو الضحاك مثله ^(٣) نو الا رسال مع ذلك ، لكن الحق في ذلك ما روينا في حكم الصوم في السفر من طريق سبلة بن الأكوح ، ان ^(٤) هذه الآية منسوخة ، ومن طريق حماد ابن زيد عن سبلة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن ابن عباس أن قرأ هذه الآية (فدية طعام مسكين) فقال : هي منسوخة ، فهذا هو المسند الصحيح الذي لا يجوز خلافه ، والعجب كل العجب من هؤلاء القوم فانهم يصرفون هذه الآية تصرف الافعال في غير ما أنزلت فيه ، فرة يحتجون بها في ان الصوم في السفر أفضل ، ومرة يصرفونها في الحامل ، والمريض ، والشيوخ الكبير ، وكل هذا احالة لكلام الله تعالى وتحريف للكلم عن مواضعه ، وما ندري كيف يستجيز من يعلم ان وعد الله حق مثل هذا في القرآن وفي دين الله تعالى ؟ ونعوذ بالله من الضلال •

(١) في السنة رقم (١٦) بما روينا (٢) هو كما قال المصنف انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (ج ٢ ص ١٢٣)
(٣) اختلف أهل الحديث فيه فبعضهم هو كآحد بن حنبل وابي ذر عن ابن مينا وبعضهم منعه كعيسى بن سعيد
انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (ج ٤ ص ٥٠٣) (٤) في السنة رقم (١٦) دوانه بزيادة الواو وهو خطأ

وأما الشيخ الكبير فإن أبا حنيفة أوجب عليه اطعام مسكين مكان كل يوم ، ولم ير مالك الاطعام عليه واجبا ، وقال الشافعي مرة ^(١) كقول أبي حنيفة ، ومرة كقول مالك * قال أبو محمد : روينا من طريق اسماعيل عن علي ^(٢) بن عبد الله عن سفيان ، وجريير قال سفيان قال عمرو بن دينار : أخبرني عطاء أنه سمع ابن عباس يقرأها (وعلى الذين يطوقونه فدية طعام مسكين) يكلفونه ولا يطبقونه ، قال : هذا الشيخ الكبير المهم والمرأة الكبيرة المهمة ^(٣) لا يستطيع الصوم يفطر ويطعم كل يوم مسكينا ، وقال جرير عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس : مثله *

قال علي : هذا صحيح عن ابن عباس ، وروينا عن علي بن أبي طالب أنه قال في الشيخ الكبير الذي لا يستطيع الصوم : أنه يفطر ويطعم مكان كل يوم مسكينا ، وصح عن أنس أنه ضعف عن الصوم إذا كبر فكان يفطر ويطعم مكان كل يوم مسكينا ؛ قال قتادة : الواحد كفارة والثلاثة تطوع *

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبد الرحمن بن حرملة قال سمعت سعيد ابن المسيب : يقول في قول الله تعالى : (وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين) : هو الكبير الذي عجز عن الصوم والحج يشق عليها الصوم ، فعلى كل واحد منهما اطعام مسكين عن كل يوم * وعن الحسن ، وقاتدة في الشيخ الكبير والسجوزاتهما يطعمان مكان كل يوم مسكينا * وعن عطاء ، والحسن ، وسعيد بن جبير مثل ذلك ، وروى عن قيس بن السائب وهو من الصحابة مثل ذلك ^(٤) * وعن أبي هريرة أنه يتصدق عن كل يوم بدرهم * وعن مكحول ، وطاوس ، ويحيى بن أبي كثير فيمن منعه العطاش ^(٥) من الصوم أنه يفطر ويطعم عن كل يوم مدا *

قال أبو محمد : فرأى أبو حنيفة على الشيخ الذي لا يطيق الصوم له رمه اطعام مسكين مكان كل يوم ولم يره على الحامل والمرضع ، وأوجب مالك على المرضع خاصة ولم يوجب على الحامل ولا الشيخ الكبير ، وهذا تناقض ظاهر * واحتج بعض الحنفيين بأن الحامل

(١) سقط لفظ مرة من النسخة رقم (١٦) خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) « اسماعيل بن علي » وهو غلط فإن اسماعيل هو ابن اسحاق القاتح روى عن علي بن عبد الله وهو من أقرانه ، وعلي بن عبد الله هذا هو علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيع السعدي مولاهم أو الحسن بن المثنى صاحب التصانيف * انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (ج ٧ ص ٣٤٩) (٣) قال الجوهري في صحاحه : « الم المهم الشيخ القاني ، والمرأة مهم ، ووقع في النسخة رقم (١٦) « المرأة الكبيرة المهم » (٤) في النسخة رقم (١٦) « مثل هذا » (٥) قال الجوهري في الصحاح : « العطاش دار يصب الانسان فيشرب الماء فلا يروى » *

والمرضع بمنزلة المريض والمسافر لانهم كلهم أبيع لهم الفطر دون اطعام *
قال على : والشيخ كذلك وهو أشبه بالمريض ، والمسافر لانه أبيع له الفطر من أجل
نفسه كما أبيع لهما من أجل انفسهما ، وأما الحامل والمرضع فانما أبيع لهما الفطر من
أجل غيرهما *

قال على : وأما المالكيون فيشنعون بخلاف صاحب اذا وافق تقليدهم وقد خالفوا .
هنا عليا ، وابن عباس ، وقيس بن السائب ، وأبا هريرة ، ولا يعرف لهم من الصحابة
مخالف ، وغالفوا عكرمة ، وسعيد بن المسيب ، وعطاء ، وقادة ، وسعيد بن جبيرة
يشنعون بمثل هذا *

قال أبو محمد : وأما نحن فلاحجة عندنا في غير النبي ﷺ ، وأما الرواية عن ابن عباس
أنه كان يقرأها (وعلى الذين يطوقونه) قراءة لا يحل لأحد ان يقرأ بها لأن القرآن
لا يؤخذ الا عن لفظ رسول الله ﷺ ؛ فنحتاج بهذه الرواية فليقرأ بهذه القراءة قواش
الله ان يطوق الشيخ ما لا يطيقه ، وقد صح عن سلبة بن الأكوخ وعن ابن عباس نسخ
هذه الآية كما ذكرنا في هذا الباب ، وفي باب صوم المسافر وانما لم تنزل قط في الشيخ ،
ولافي الحامل ، ولا في المرضع وإنما نزلت في حال وقد نسخت وبطلت ، والشيخ والعجز
الذنان لا يطيقان الصوم فالصوم لا يلزمهما قال الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها)
واذ لم يلزمهما الصوم فالكفارة لا تلزمهما لان الله تعالى لم يلزمهما اياها ولا رسوله ﷺ
والأموال محرمة الا بنصر او اجماع *

والعجب كله من ان أبا حنيفة : ومالكا ، والشافعي يسقطون الكفارة عن أفطر
في نهار رمضان عمداً وقصد ابطال صومه عاصيا لله تعالى بفعل قوم لوط ، وبالأكل وشرب
الخمر عمداً . ويتعمد التي : ونعم وبعضهم يسقط القضاء والكفارة عنه فيمن أخرج من
بين اسنانه شيئا من طعامه فتعمد أكله ذا كرا لصومه . ثم يوجبون الكفارة على من
أفطر نين أمره الله تعالى بالافطار وابعاه له من مرضع خائفة على رضيعها التلف ، وشيخ
كبير لا يطيق الصوم ضعفا ، وحامل تخاف على مافي ^(١) بطنها ، وحسبك بهذا تخليطا ،
ولا يحل قبول مثل هذا الا من الذي لا يسأل عما يفعل وهو الله تعالى على لسان رسوله
صلى الله عليه وسلم *

٧٧١ — مسألة — ومن وطئ مرارا في اليوم عامداً فكفارة واحدة فقط ،
ومن وطئ في يومين عامداً فصاعداً فعليه لكل يوم كفارة ، سواء كفر قبل ان يطل

(١) في النسخة رقم (١٦) وعلى خطها .

الثانية أو لم يكفر* .

قال أبو حنيفة : عليه لكل ذلك ولو أنه أفطر في كل يوم من رمضان عامداً كفارة واحدة فقط إلا أن يكون قد كفر ثم أفطر نهاراً آخر فعليه كفارة أخرى * وقد روى عنه أنه سواء كفر أو لم يكفر ليس عليه الا كفارة واحدة اذا كانت الايام من شهر واحد ، فان كان اليومان اللذان أفطر فيهما من شهر رمضان اثنتين فلكل يوم منهما كفارة غير كفارة اليوم الآخر ، فلم يختلف قوله فيمن تعدد الفطر أيام رمضان كلها أو بعضها أو يوماً واحداً منها في أنه ليس عليه الا كفارة واحدة فقط ، اذا لم يكفر في خلال ذلك ، ولم يختلف قوله فيمن أفطر يومين من رمضان ان عليه كفارتين كفر بينهما أو لم يكفر ، واختاف قوله فيمن أفطر يومين فصاعداً من رمضان واحد وكفر في خلال ذلك ، فرة قال : عليه كفارة أخرى ، ومرة قال : ليس عليه الا الكفارة التي كفر بعد * وقال مالك ، والليث ، والحسن بن حي ، والشافعي : مثل قولنا ، وهو قول عطاء ، واحد قول الشافعي *

قال أبو محمد : وهذا عما تناقض فيه أبو حنيفة وخالف فيه (١) جمهور العلماء * برهان (٢) صحة قولنا أمر رسول الله ﷺ الذي وطئ امرأته في رمضان بالكفارة فصح ان لذلك اليوم الكفارة المأمور بها ، وكل يوم فلاقى بيته وبين ذلك اليوم لأن الخطاب بالكفارة واقع عليه فيه كما وقع في اليوم الأول ولا فرق ، فان قيل هلا قسم هذا على الحدود ، قلنا : القياس باطل ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، لأن الحدود التي يقيمها الامام والحاكم على المرء كرها ولا يحل للمرء أن يقيمها على نفسه بخلاف الكفارة التي انما يقيمها المرء على نفسه وهو مخاطب بها على نفسه وليس مخاطباً بالحدود على نفسه ، وفروق آخر نذكرها ان شاء الله تعالى في الحدود * وأيضا فان أبا حنيفة رأى ان كان اليومان من رمضان فكفارتان ولا بد ، ولا خلاف منه في أنه لو زنى بامرأتين من بلدين مختلفتين في عامين مختلفين لحد واحد ، ولو شرب خمراً من عصير عام واحد وخرأ من عصير عام آخر لحد واحد ، ولو سرق في عامين مختلفين فقطع واحد وبالله تعالى التوفيق *

ومن أعجب الأشياء أن أبا حنيفة قال : ما ذكرنا ، ورأى فيمن ظاهر (٣) من امرأته بلفظ واحد أن عليه لكل امرأة كفارة أخرى ، وقال فيمن قال في مجلس :

(١) في النسخة رقم (١٦) سقط لفظ « فيه » خطأ (٢) في النسخة رقم (١٤) « وبرهان » بزيادة الواو

وما هنا أحسن (٣) في النسخة رقم (١٤) « من ظاهر »

والله لا كلبت زيدا ، ثم قال في مجلس آخر : والله لا كلبت زيدا انهما يميّنان يجب عليه كفارتان ، ومن قال : والله والرحمن لا كلبت زيدا فعليه كفارتان الا ان ينوى انهما يميّن واحدة *

قال علي : وأما اذا كرر الوطء في يوم واحد مراراً قال النبي ﷺ لم يأمره الا بكفارة واحدة ولم يسأله أعاد أم لا ؟ وأيضاً فانه اذا وطئ قد أفطر فالوطء الثاني وقع في غير صيام فلا كفارة فيه ، وأيضاً فان الواطئ (١) بأول ايلاجه متعمداً اذا كرا وجبت عليه الكفارة (٢) عاود أولم يعاود ، ولا كفارة في ايلاجه ثانية بالنص ، والاجماع *

٧٧٢ — مسألة — ومن أفطر رمضان كله بسفر (٣) أو مرض فانما عليه عدد الايام التي أفطر ولا يجزئه شهر ناقص مكان تام ، ولا يلزمه شهر تام مكان ناقص لقول الله تعالى (فعدة من أيام أخر) ، وقال الحسن بن حي : يجزئ شهر مكان شهر اذا صام ما بين الملايين ولا برهان على صحة هذا القول *

٧٧٣ — مسألة — والمرء ان يفطر في صوم (٤) التطوع ان شاء لانكره له ذلك الا أن عليه ان أفطر عامداً قضاء يوم مكانه *

برهان ذلك ان الشريعة كلها فرض وتطوع هذا معلوم بنصوص القرآن ، والسنن ، والاجماع : وضرورة العقل اذا لا يمكن قسم ثالث أصلاً ، فالفرض هو الذي يعصى من تركه ، والتطوع هو الذي لا يعصى من تركه ولو عصى لكان فرضاً ؛ والمفطر في التطوع تارك ما لا يجب عليه فرضاً فلا حرج عليه في ذلك ، وقد أخبر رسول الله ﷺ غيره ، قال : لا إلا ان تطوع شيئاً فقال الأعرابي : والله لا أزيد على ذلك ولا أنقص منه ، فقال عليه السلام : أفطح ان صدق دخل الجنة ان صدق « فلم يجعل النبي ﷺ في ترك التطوع كراهة أصلاً ، وهكذا نقول فيمن قطع صلاة تطوع ، أو بداله في صدقة تطوع ، أو فسخ عمداً حج تطوع ، أو اعتكاف تطوع ، ولا فرق لما ذكرنا وما عدا ذلك ، فدعوى لا برهان عليها وإيجاب ما لم يوجب الله تعالى ولا رسوله ﷺ إلا أنه لا قضاء عليه في شيء مما ذكرنا الا في فطر التطوع فقط لما نذكر إن شاء الله تعالى *

﴿فان قيل﴾ : انكم توجبون فرضاً في الصوم غير رمضان كالنذر وصيام الكفارات قلنا :

(١) في النسخة رقم (١٤) « فان الوطء » (٢) في النسخة رقم (١٤) « واجب عليه كفارته » (٣) في النسخة

رقم (١٦) « لسفر » (٤) في النسخة رقم (١٤) « فصيامة »

نوجب ما أوجب رسول الله ﷺ ونضيفه إلى فرض رمضان ، ولا نوجب ما لم يوجب ولا تمتد حدوده ولا نعارضه بأرائنا ، وقد جاءت في ذلك سنة *

كما حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن محمد بن شعيب أخبرني عبد الله بن الميثم نا أبو بكر الحنفي ^(١) نا سفيان عن طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله عن مجاهد عن عائشة أم المؤمنين ^(٢) قالت : أن رسول الله ﷺ أتانا يوما فقال : هل عندكم من شيء ؟ قلنا : نعم أهدى لنا حيس فقال : أما ^(٣) إني أصبحت أريد الصوم فأكل ، وقد روينا عن طريق عائشة بنت طلحة عن أم المؤمنين *

قال علي : وهذه سنة ثابتة ، وحدثنا ^(٤) عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا إبراهيم نا أحمد نا القريبي نا البخاري نا محمد بن بشار نا جعفر بن عون نا أبو الميسب — هو عتبة بن عبد الله — بن عتبة بن عبد الله بن مسعود عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال : أخى النبي ﷺ بين سلمان ، وأبى الدرداء فزار سلمان أبى الدرداء فرأى أم الدرداء متبذلة فقال لها : ما شأنك ؟ قالت : أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا فجاء أبو الدرداء فصنع له طعاما فقال : كل قال : ^(٥) فإني صائم قال سلمان : ما أنا بأكل حتى تأكل فأكل وذكروا باقي الحديث ، وفيه أن سلمان قال له : إن لربك عليك حقا وإن لنفسك عليك حقا ولا مملك عليك حقا فأعط كل ذي حق حقه فأتى النبي ﷺ فقال عليه السلام : « صدق سلمان » * فهذا النبي ﷺ قد صوب قول سلمان ^(٦) في إضمار الصائم التطوع ولم ينكره *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي داود عمر بن سعد الحفري عن سفيان الثوري عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال : أتى النبي ﷺ بطعام وهو بمن الظهران فقال لآبي بكر وعمر : « ادنوا فكلوا قالا : انا صائمان فقال رسول الله ﷺ : ارحلوا لصاحبكم اعملوا لصاحبكم ادنوا

(١) في النسخة رقم (١٦) دنا أبو بكر بن الحنفى زيادة بن وهب موطع في النسخ (ج ١ ص ٢٢٠) المطبوع سنة ١٣١٧ بمصر الحنفى ، بالخاء المعجمة وبالاء آخر الحروف بدل التوثيق وتصحيح وكذلك النسخة المطبوعة سنة ١٣٤٩ هـ (ج ١ ص ١٩٤) وهنا ما يدلك على أنها لم تراجع على نسخ كما ادعى مصممها لأن النسخة المطبوعة بالهند سنة ١٣١٦ هـ جاءت صحيحة انظر (ج ١ ص ٣٢٠) وهنا تقدم المسألة ٣٣ من هذا الجزء وهذه النسخة كثرت في زماننا فإنا قد أخلص العمل وصدق القول (٢) لفظ « أم المؤمنين » زيادة من النسخة رقم (١٦) (٣) لفظ « أما » زيادة من النسخة رقم (١٤) وهي موافقة لسنن النسائي (٤) في النسخة رقم (١٦) دنا ، بدل « وجدنا » وما هنا أوضح (٥) زيادة لفظ « قال » من البخاري (ج ١ ص ١٨٥) (٦) لفظ « قول سلمان في » سقط من النسخة رقم (١٤) خطأ

فكلا ، ، وهذه كلها آثار صحاح وهذا يقول جمهور السلف *

روينا من طريق وكيع عن سيف بن سليمان المسكي عن قيس بن سعد عن داود بن أبي عاصم عن سعيد بن المسيب قال : خرج عمر بن الخطاب يوما على أصحابه فقال: إني أصبحت صائما فمرت بي جارية لي فوقعت عليا فأتروني؟ قال : فلم يألوا ماشكوا عليه ، وقال له علي : أصبحت حلالا وقضى (١) يوما مكانه ، قال له عمر : أنت أحسنهم قنبا * ومن طريق وكيع عن مسعر بن كدام عن عمران بن عمير عن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر في النبي يأكل بعد أن أصبح صائما قال ابن عمر : لا جناح عليه ما لم يكن نذرا أو قضاء *

ومن طريق وكيع عن الربيع بن صبيح عن قيس بن سعد عن ابن عباس قال : الصيام تطوعا والطواف والصدقة ان شاء مضى وان شاء قطع * وروينا انه كان يصبح متطوعا ثم يفطر ولا يزال ويأمر بقضاء يوم مكانه * وعن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله انه كان لا يرى بافطار التطوع بأسا وهو قول سعيد بن جبيرة ، وعطاء ، وسليمان بن موسى ، والشافعي ، وأبي سليمان الا أنهم لم يريا في ذلك قضاء * وقال مالك : ان أفطر فيه (٢) ناسيايم (٣) صومه ولا شيء عليه وان أفطر فيه محمدا فقد اساء وقضى *

قال علي : ولا يبرهان على صحة هذا القول مع خلافه لمن ذكرنا من الصحابة يرضى الله عنهم أبي بكر ، وعمر ، وعلي ، وابن عباس ، وابن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وأم المؤمنين ، وغيرهم *

وأما إيجابنا القضاء فلما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا أحمد بن عيسى عن ابن وهب عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد الانصاري عن حمزة عن عائشة قالت : أصبحت صائمة انا وخصة اهدى لنا طعام فاعجبنا فافطرتنا فدخل النبي ﷺ فبدرتني خصة فسأله فقال : « صوما يوما مكانه » *

قال علي : لم يخف علينا قول من قال : ان جرير بن حازم اخطأ في هذا الخبر الا ان هذا ليس بشيء لان جريرا ثقة ، ودعوى الخطأ باطل الا ان يقيم المدعى له برهان على صحة دعواه ، وليس انفراد جرير باسناده علة لانه ثقة *

قال ابو محمد : لا خلاف بين احد في ان حكم ما أفطر به من جماع او غيره حكم

(١) لفظ حلالا وقضى سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ (٢) لفظ ديه ، زائغ من النسخة رقم (١٤) .

(٣) في النسخة رقم (١٦) : فيتم ، براءتقلاء ولا معنى لها .

واحد فمن موجب للقضاء في كل ذلك ومن مسقط له في كل ذلك ، وقد صح النص بالقضاء في الاططار فما نبأى بأى شيء أفطر ، وبالله تعالى التوفيق *
وأما تفريق مالك بين الاططار ناسياً في صوم تطوع او فرض خطأ لاوجه له ، وليس إلا صائم أو مفطر ، فان كان مفطراً فالحكم واحد في القضاء أو تركه ، وان كان صائماً فلا قضاء على صائمه *

٧٧٤ — مسألة — ومن أفطر عامداً في قضاء رمضان فليس عليه إلا قضاء يوم واحد فقط لان إيجاب القضاء بإيجاب شرع لم يأذن به الله تعالى ، وقد صح أنه عليه السلام قضى ذلك اليوم من رمضان ^(١) فلا يجوز ان يزاد عليه غيره بغير نص ولا إجماع *
ورويان عن قتادة أن عليه الكفارة كمن فعل ذلك في رمضان لانه بدل منه *
قال أبو محمد : هذا أصح ما يكون من القياس ان كان القياس ^(٢) حقاً ، وعن بعض السلف عليه قضاء يومين ، يوم رمضان ، ويوم القضاء *

﴿ تم ﴾

تم الجزء السادس من كتاب المحلى لابن حزم والحمد لله رب العالمين ،
ويتلوه إن شاء الله تعالى الجزء السابع مفتتحاً بـ (مسألة ومن مات وعليه
صوم فرض من قضاء رمضان) الخ ونسأل الله المعونة على إتمامه

(١) في النسخة رقم (١٦) موافق ما عليه قضاء ذلك اليوم من رمضان وما هنا أفطر (٢) لفظ القياس بزيادة من النسخة رقم (١٤) *

فهرست

الجزء السادس من المحلى

صفحة		صفحة
٢١	بيان ان كلام ابن معين في الجرح والتعديل يقبل في غير الثقات	٢ (زكاة البقر)
٢٢	بيان ان قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى — ان من أزمته بنت غناض فلم تكن عنده فانه يؤدى قيمتها ولا يؤدى ابن لبون ذكر — مخالف لرسول الله ﷺ وأصحابه رضی الله عنهم	٢ المسألة ٦٧٣ الجواميس صنف من البقر يضم بعضها الى بعض
٢٣	مذاهب المجتهدين في أمر النبي ﷺ من تعويض سن من سن دونها او فوقها عند عدم السن الواجبة ورد عشرين درهما أو شاتين في ذلك ، وبيان من أصاب الطريق ومن ضله ودليل ذلك	٢ أقوال العلماء في نصاب البقر ودليل كل وتشديد المؤلف مذهبه بأدلة كثيرة لا تجد ما في غير هذا الكتاب
٣٠	بيان اختلاف العلماء فيما زاد على العشرين ومائة من الابل فانصاه ؟ وذكر أقوال كل ودليل ما ذهب اليه وتحقيق المقام في ذلك بما لا تراه في غير هذا الكتاب	١٢٠ بيان أن الحنفية يقولون بالمراسيل اذا وافق مذهبهم ويردونها اذا مخالف ذلك
٤٣	المسألة ٦٧٥ يعطى المصدق الشاتين أو العشرين درهما بما أخذ من صدقة الغنم أو يبيع من الابل ودليل ذلك	١٣٠ بيان ان صحيفة عمرو بن حزم منقطعة لا تقوم بها حجة
		١٤ إلزام الحنفية بقواعد مذهبهم
		١٥٠ الرد على من خالف رأى ابن حزم في نصاب البقر
		١٧ (زكاة الابل)
		١٧ المسألة ٦٧٤ البخت والأعراية والتجب والمহারى وغيرها من أصناف الابل كلها يجمع بعضها الى بعض في الزكاة ، وهذا لا خلاف فيه
		١٧٠ بيان أن لا زكاة في أقل من خمسة من الابل بشرطها وفيها شاة واحدة

صفحة	٤٤	المسألة ٦٧٦ الزكاة تكرر في كل سنة في الابل والبقر والغنم والذهب والفضة بخلاف البر والشعير والتمر
٥٩	٥٩	المسألة ٦٧٧ الزكاة واجبة في الابل والبقر والغنم باقتضاء الحول ولا حكم في ذلك لجيء الساعي ومذاهب العلماء في ذلك
٥٩	٤٥	﴿ زكاة السائمة وغيرها من الماشية ﴾
٦٦	٤٥	المسألة ٦٧٨ تركي السوائم والمعلوفة والمتخذة للركوب والحراث وغير ذلك من الابل والبقر والغنم وبما قال مالك والامام الليث وبعض أهل الظاهر ودليل ذلك ومذاهب علماء الامصار في ذلك وحججهم وتحقيق المقام
٦٦	٥٠	المسألة ٦٧٩ فرض على كل ذئب ابل وبقر وغنم ان يحملها يوم وردها على الماء ويتصدق من لبنها بما طابت به نفسه وحجة ذلك
٧٣	٥٠	المسألة ٦٨٠ بيان الاسنان المذكورات في الابل من كلام أهل اللغة
٧٤	٥١	المسألة ٦٨١ الخاطئة في الماشية أو غيرها لا تحمّل حكم الزكاة ولكل احد حكمه في ماله خالط أو لم يخالط لا فرق بين شيء من ذلك ودليل
٧٤		ذلك ومذاهب العلماء وسرد حججهم وبسط ذلك بما لا يتجده في غير هذا الكتاب
٧٤	٦٦	﴿ زكاة الذهب ﴾
٧٥	٦٦	المسألة ٦٨٣ لازكاة في أقل من أربعين مثقالا من الذهب الصرف الذي لا يخالطه شيء يوزن مكة فاذا بلغ ما ذكر فقيه ربع عشره وهكذا الزيادة على ذلك ودليل ذلك ويان مذاهب علماء الامصار في ذلك وحججهم وتحقيق المقام
٧٥	٧٣	مذهب التابعين في ذلك
٧٥	٧٤	الرد على من جعل الوقص في الذهب أربعة دنائير
٧٥	٧٥	المسألة ٦٨٤ الزكاة واجبة في حلي الذهب والفضة اذا بلغ كل واحد منهما المقدار الذي ذكرناه أو أتم عند مالكة عاما قريبا ولا يجوز ان يجمع بين الذهب والفضة في الزكاة ودليل ذلك وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك

صفحة	صفحة
٩٣	٨٣
المسألة ٢٩٠ من تلف ماله أو غصبه	وسرد أدلتهم وبيان الصواب في ذلك
غاصب أو حبل يتعمينه فلا زكاة	بما لا يتجدد في كتاب على حدة
عليه فيه أى نوع كان من أنواع	(المال المستفاد)
المال ودليل ذلك وبيان أقوال	المسألة ٢٨٥ أقوال علماء الصحابة
العلماء في ذلك	في زكاة المال المستفاد
٩٥	٨٤
المسألة ٢٩١ من رهن ماشية أو ذهباً	أقوال المجتهدين في المال المستفاد
أو فضة أو أرضاً فزرعها أو نخلاً	وسرد أدلتهم وتحقيق ذلك
فاتممت وحال الحول على الماشية	المسألة ٢٨٦ حكم من اجتمع في
والعين فالزكاة في كل ذلك وبرهان ذلك	٨٧
٩٥	٨٨
المسألة ٢٩٢ ليس على من وجب	ماله زكاتان فصاعداً وهو حى ،
عليه الزكاة أيضاً إلى السلطان	ودليل ذلك وأقوال الفقهاء في ذلك
لكن عليه ان يجمع ماله للصدق	وبيان حججهم
ويُدفع إليه الحق ودليل ذلك	المسألة ٢٨٧ لو مات الذى وجبت
٩٥	٩١
المسألة ٢٩٣ لا يجوز تسجيل الزكاة	عليه الزكاة سنة أو سنتين فأنها من
قبل تمام الحول ولا بطرقة عين	رأس ماله أقربها أو قامت عليه ينة
وبرهان ذلك وسرد أقوال علماء	وبرهان ذلك وذكر أقوال علماء
الامصار في ذلك وذكر حججهم	الامصار في ذلك وسرد أدلتهم
والتظهير فيها وتحقيق الحق بما تسرعين	المسألة ٢٨٨ لا يجزى أداء الزكاة
الناظر في هذا المقام فليكن به	إذا أخرجه المسلم عن نفسه أو وكيله
٩٩	٩٢
المسألة ٢٩٤ من عليه دين دراهم	بأمره الابنية أنها الزكاة المفروضة
أو دنانير أو ماشية تجب الزكاة	عليه ودليل ذلك وبيان مذاهب
في مقدار ذلك لو كان حاضراً ودليل	علماء الفقه في ذلك وحججهم
ذلك وبيان مذاهب السلف في ذلك	المسألة ٢٨٩ من خرج المال عن
١٠١	ملكه في داخل الحول قبل تمامه
المسألة ٢٩٥ من عليه دين وعنده	ثم رجع إليه فانه يستألف به الحول
مال تجب في مثله الزكاة فانه يزكى	من حين رجوعه لا من حين الحول
ما عنده ولا يسقط من أجل الدين	الأول وبرهان ذلك وبيان مذاهب
الذى عليه شيء من زكاة ما يده	المجتهدين في ذلك
وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك	
وذكر حججهم	

صفحة	صفحة
١١٤	المسألة ٦٩٦ من كان له على غيره دين سواء كان حالا أو مؤجلا عندملىء مقر يمكنه قبضه أو منكر فلا زكاة فيه على صاحبه وبرهان ذلك وذكر اقوال العلماء فى ذلك وادلتهم
١١٧	المسألة ٦٩٧ المهور والخلع والديات بمنزلة ما قلنا ما لم يتعين المهر ودليل ذلك
١١٨	المسألة ٦٩٨ من كان له دين على بعض اهل الصدقات فتصدق عليه بدينه قبله ونوى بذلك انه من زكاته اجزأه ذلك ودليل ذلك
١١٨	المسألة ٦٩٩ من أعطى زكاة ماله من وجبت له من أهلها أو دفعها الى المصدق المأمور بقبضها فباعها من قبض حقه فيها الخ فجائز وبرهان ذلك وبيان اقوال العلماء وحججهم فى ذلك
١٣١	المسألة ٧٠٠ لاشئ فى المعادن كلها لا خمس فيها ولا زكاة معجلة الا اذ كان ذهابا أو فسخا أو فسخا عند مستخرجه حولا قريبا أو بلغ نصابا ودليل ذلك وذكر مذاهب المجتهدين فى ذلك وحججهم
١٣١	المسألة ٧٠١ لا تؤخذ زكاة من كافر وبرهان ذلك وسرد مذاهب الفقهاء فى ذلك وذكر أدلتهم مفصلة
١١٤	المسألة ٧٠٢ لا يجوز اخذ زكاة ولا تعشير مما يتجر به تجار المسلمين ودليل ذلك وبيان مذاهب المجتهدين فى ذلك
١١٧	المسألة ٧٠٣ وليس فى شئ مما أصيب من العنبر والجواهر والياقوت والزمر شئ أصلا بل كله لمن وجدته وبرهان ذلك
١١٨	(زكاة الفطر)
١١٨	المسألة ٧٠٤ زكاة الفطر من رمضان فرض واجب على كل مسلم وان كان جنيثا فى بطن أمه ، على كل واحد صاع من تمر أو شعير فقط لا يجوز قح ولا دقيق قح أو شعير ولا خبز ، ولا قيمة ، ودليل ذلك مفصلا وذكر اقوال علماء المذاهب فى ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا مزيد عليه وقد اطنب المصنف فى تأييد مذهبه بما يستغرب له من قوة حفظه واحاطة ذاكرته بذكاء عقله وشدته تمسكه بدينه رحمه الله وجعل الجنة مثواه
١٣١	مخالفة المالكيين لعمل أهل المدينة
١٣١	مخالفة الحنفيين المتزينين فى هذا المكان باتباع الصحابة أبى بكر وعمر وعلى بن أبى طالب وابن مسعود وابن عباس وغيرهم

صفحة	صفحة
١٣٨	المسألة ٧٠٥ يؤدي المسلم زكاة الفطر عن رقيقه مؤمنا كان أو كافرا تجارة أو لغير تجارة وبرهان ذلك ومذاهب العلماء في ذلك
١٣٩	المسألة ٧٠٦ أن كان العبد بين اثنين فصاعدا فلي سديهما إخراج زكاة الفطر ومذاهب الفقهاء في ذلك
١٤٠	المسألة ٧٠٧ المكاتب الذي لم يؤد شيئا من كتابته فلي سديه زكاة فطره وبرهان ذلك
١٤١	المسألة ٧٠٨ لا يحزى إخراج بعض الصاع شعيرا وبعضه تمرا ولا قيمة أصلا ودليل ذلك
١٤١	المسألة ٧٠٩ ليس على الإنسان أن يخرج زكاة الفطر عن أبيه ولا أمه ولا عن زوجته ، وولده لا تلزمه إلا عن نفسه ورقيقه فقط ودليل ذلك وبينان مذاهب الفقهاء في ذلك
١٤١	المسألة ٧١٠ من كان من العبيد رقيق فعليه إخراجها عنهم لأعلى سيده وبرهان ذلك وأقوال العلماء فيه
١٤٢	المسألة ٧١١ من ولده عبدان فأكثر فله أن يخرج عن أحدهما تمرا وعن الآخر شعيرا ودليل ذلك
١٣٨	المسألة ٧١٢ أما الصغار فعليه أن يخرجها الأب والولي عنهم من مال أن كان لهم والا فلا زكاة فطر عليهم حيثنوا بعد ذلك وبرهان ذلك وبينان مذاهب الفقهاء في ذلك
١٣٩	المسألة ٧١٣ الذي لا يجد من أين يؤدي زكاة الفطر فليست عليه ودليل ذلك
١٤٠	المسألة ٧١٤ تجب زكاة الفطر على السيد عن عبده الموهون والآبق والغائب والمضروب وبرهان ذلك
١٤١	المسألة ٧١٥ الزكاة للفطر واجبة على المجنون أن كان له مال
١٤١	المسألة ٧١٦ من كان فقيرا فأخذ من زكاة الفطر أو غيرها مقدار ما يقوم بقوت يومه وفضل له منه ما يعطى في زكاة الفطر لومه أن يعطيه ، ومذاهب العلماء في ذلك وبرهان ذلك
١٤١	المسألة ٧١٧ من أراد إخراج زكاة الفطر عن ولده الصغار أو الكبار أو عن غيرهم لم يجز له ذلك إلا بأن يهبها لهم ثم يخرجها وهذا مذهب ابن حزم وهو غريب جداً
١٤٢	المسألة ٧١٨ وقت زكاة الفطر هو أثر طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر ممتداً إلى أن تبيض الشمس وبرهان ذلك وذكر مذاهب المجتهدين وبينان حججهم

صفحة	صفحة
أو أربعين مثقالاً أو خمس من الأبل	١٤٣ (قسم الصدقات)
أو أربعين شاة الخ وهو لا يقوم	١٤٣ المسئلة ٧١٩ من تولى تفريق زكاة
مامعه بمولته ليكثره عياله أو لخلده	ماله أو زكاة فطره أو تولاهما
السرفه مسكين يعطى من الصدقة	الامام أو أميره فان الامام أو أميره
المفروضة وتؤخذ منه فيما وجبت	يفرقانها ثمانية أجزاء مستوية
فيه من ماله وبرهان ذلك ومذاهب	للمساكين والفقراء الخ ودليل
المجتهدين في ذلك وأدلتهم بما لا يجده	ذلك ويان مذاهب العلماء في ذلك
في غير هذا الديوان	١٤٦ الدليل على أنه لا يجزى في توزيع
المسئلة ٣٧٤ اظهار الصدقة مطلقاً	الزكاة أقل من ثلاثين كل صنف
من غير ان ينوى بذلك رياء حسن	الا أن لا يجد
واخفاء كل ذلك أفضل ودليل ذلك	١٤٦ الدليل على أنه لا يعطى كافر من
المسئلة ٣٧٥ فرض على الاغنياء	الصدقة
من أهل كل بلدان يقوموا بفقراهم	١٤٦ الدليل على أن الصدقات لا تجوز
ويجبرهم السلطان على ذلك ان لم تقم	لبنى هاشم وعبد المطلب
الزكوات بهم وبرهان ذلك	١٤٨ المسئلة ٧٢٠ الفقراء هم الذين
ومذاهب السلف في ذلك	لا شيء لهم أصلاً والمساكين هم
(كتاب الصيام) ١٦٠	الذين لهم شيء لا يقوم بهم
١٦٠ المسئلة ٧٢٦ تقسيم الصيام الى	وبرهان ذلك وأقوال العلماء
فرض وتطوع	في ذلك
١٦٠ المسئلة ٧٢٧ يان ان صيام شهر	١٥١ المسئلة ٧٢١ جائز ان يعطى المرء
رمضان فرض	منها مكاتبه ومكاتب غيره، والعبد
١٦٠ المسئلة ٧٢٨ لا يجزى صيام أصلاً	المحتاج الذي يظله سيده ولا يعطيه
الابنية وبرهان ذلك وذكر	حقه ودليل ذلك
أقوال المجتهدين في ذلك ويان	١٥٣ المسئلة ٧٢٢ تعطى المرأة زوجها
أدلتهم تفصيلاً	من زكاتها ان كان من أهل السهام
١٦٤ المسئلة ٧٢٩ من نسي أن ينوى	وبرهان ذلك
من الليل في رمضان فأبى وقت	١٥٢ المسئلة ٧٢٣ من كان له مال بما
ذكر من النهار الثاني لتلك الليلة	تجب فيه الصدقة كاتى درهم

صفحة	صفحة
١٨٠	١٦٨
المسألة ٧٣٥ من تعمد ذا كرا	فانه ينوى للصوم من وقته اذا
لصومه شيئا بما ذكرنا بطل صومه	ذكر ويمسك عما أمسك عنه
ولا يقدر على قضاءه ان كان في	الصائم ولا قضاء عليه ودليل
رمضان أو في نذر معين الا في تعمد	ذلك وسرد مذاهب علماء الامصار
التي خاصة فعليه القضاء وبرهان	ويان حججه وتحقيق القول في ذلك
ذلك ويان أقوال الفقهاء في ذلك	١٦٨ تحقيق القول في ابن قانع شيخ
المسألة ٧٣٦ لا قضاء الاعلى خمسة	الجصاص وأحمد بن علي بن مسلم
١٨٥ فقط الحائض والنفساء الخ ودليل	١٧٠ المسألة ٧٣٥ لا يجزى صوم التطوع
ذلك	الابنية من الليل ولا صوم قضاء
١٨٥ المسألة ٧٣٧ لا كفارة على من	رمضان أو الكفارات الا كذلك
تعمد فطرا في رمضان بما لم يبع له	وبرهان ذلك ويان مذاهب
الامن وطى في الفرج وبرهان ذلك	الفقهاء في ذلك وسرد حججه
وذكر مذاهب علماء الامصار في	المسألة ٧٣١ من مزج نية صوم
ذلك ويان حججه وتحقيق المقام	١٧٤ فرض بفرض آخر أو بتطوع
في ذلك وقد اطنب المصنف في هذا	أو غير ذلك لم يجز لشيء من ذلك
المكان بما لا تجده في غير هذا الكتاب	ودليل ذلك وذكر أقوال العلماء
المسألة ٧٣٨ من وطى عمدا في نهار	في ذلك ويان أدلتهم
١٩٧ رمضان ثم سافر في يومه ذلك أو	١٧٤ المسألة ٧٣٢ من نوى وهو صائم
جن أو مرض لا تسقط عنه	ابطال صومه بطل اذا تعمد ذلك
الكفارة ودليل ذلك	ودليل ذلك
١٩٧ المسألة ٧٣٩ صفة الكفارة	١٧٥ المسألة ٧٣٣ يطل الصوم تعمد
الواجبة هي كاذكرنا وبرهان ذلك	الأكل والشرب والوطء في الفرج
١٩٧ المسألة ٧٤٠ يجزى في الكفارة	وتعمد التي ذا كرا لصومه الخ
رقبة مؤمنة أو كافرة مطلقا ودليل	وبرهان ذلك وذكر مذاهب علماء
ذلك ومذاهب علماء الامصار في	الامصار في ذلك
ذلك وأدلتهم	١٧٧ المسألة ٧٣٤ يطل الصوم أيضا
١٩٩ المسألة ٧٤١ كل ما لا يجزى	تعمد كل مصيبة ودليل ذلك وسرد
في الكفارة فهو عتق مردود باطل	أقوال الفقهاء في ذلك
لا ينفذ وبرهان ذلك	

صفحة	صفحة
٢٠٣ المسألة ٧٥٢ الحر والعبد في كل ما ذكر سواء ودليل ذلك	٢٠٠ المسألة ٧٤٢ يلزم في كفارة فطر رمضان صوم متتابع ودليل ذلك
٢٠٣ المسألة ٧٥٣ لا ينقض الصوم حجامه ولا احتلام ولا استمناء ولا مباشرة الرجل امرأته فيما دون الفرج تعتمد الامناء أم لا أمضى أم لم يمد الخ وبرهان ذلك وبيان أقوال الفقهاء في ذلك وسرد حججهم وقد أطل المؤلف البحث في هذا المقام بما لا يتجده في كتاب	٢٠٠ المسألة ٧٤٣ فإن اعترض صائم الكفارة نذر بطل النذر وسقط عنه وبرهان ذلك
٢٢٦ المسألة ٧٥٤ اختلاف العلماء في المنحون والمعنى عليه في شهر رمضان هل عليهما القضاء أم لا ودليل كل وتحقيق المقام	٢٠٠ المسألة ٧٤٤ أن بدأ بصوم الشهرين في أول يوم من الشهر صام إلى أن يرى الهلال الثالث ولا يبدو دليل ذلك
٢٢٩ المسألة ٧٥٥ من جهده الجوع أو العطش حتى غلبه الأمر ففرض عليه أن يفطر وبرهان ذلك	٢٠٠ المسألة ٧٤٥ أن بدأ بصوم الشهرين في بعض الشهر لزمه صوم ثمانية وخمسين يوماً لا أكثر وبرهان ذلك
٢٢٩ المسألة ٧٥٦ لا يلزم صوم في رمضان ولا في غيره إلا بتبين طلوع الفجر الثاني ودليل ذلك وبيان أقوال علماء المجتهدين في ذلك وسرد حججهم وتحقيق البحث بما تسر منه النفوس	٢٠١ المسألة ٧٤٦ من كان فرضه الاطعام فإنه لا بد له من أن يطعمهم سبعهم ودليل ذلك
٢٣٥ المسألة ٧٥٧ من صح عنده بخير من يصدقه أن الهلال قد روى البارحة في آخر شعبان ففرض عليه الصوم وبرهان ذلك وسرد مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلته	٢٠٢ المسألة ٧٤٧ لا يجوز اطعام رضيع لا يأكل الطعام ولا اعطاؤه من الزكاة
	٢٠٢ المسألة ٧٤٨ لا يجزىء اطعام اقل من ستين ولا صيام اقل من شهرين في الكفارة
	٢٠٢ المسألة ٧٤٩ من كان قادراً حين وطئه على الرقة لم يجزه غيرها فافتقر بعد ذلك أو لم يفتقر ودليل ذلك
	٢٠٢ المسألة ٧٥٠ من لم يجد الارقية لا غنى به عنها الخ لم يلزمه عتقها وبرهان ذلك
	٢٠٣ المسألة ٧٥١ من كان عاجزاً عن ذلك كله ففرضه الاطعام ودليل ذلك

صفحة

صفحة

٢٦٠ الفصل عمداً الى طلوع الفجر الخ لم يضرهما شيئاً وصومهما تام
المسألة ٧٦٦ تصوم المستحاضة كما تصل وبرهان ذلك

٢٦٠ المسألة ٧٦٧ من كانت عليه أيام من رمضان فأخر قضاءها عمداً

أو لعذر حتى جاء رمضان آخر فإنه يصوم رمضان الذي ورد عليه ودليل ذلك وبیان مذهب السلف

٢٦١ المسألة ٧٦٨ المتابعة في قضاء رمضان واجبة والدليل على ذلك

٢٦١ المسألة ٧٦٩ الأسير في دار الحرب ان عرف رمضان لزمه صيامه ان كان مقبلاً وبرهان ذلك

٢٦٢ المسألة ٧٧٠ الحامل والمرضع والشيخ الكبير كلهم مخاطبون بالصوم

٢٦٢ مالم تخف المرضع على الرضيع والحامل على الجنين أو

عجز الشيخ عن الصوم لكبره ودليل ذلك وبیان مذاهب علماء الامصار في ذلك

٢٦٦ المسألة ٧٧١ من وطئ امرأة في اليوم عمداً فكفارة واحدة عليه

٢٦٨ المسألة ٧٧٢ من أفطر رمضان كله بسفر أو مرض فعليه عدد الايام التي أفطرها

٢٦٨ المسألة ٧٧٣ للمرأة ان يفطر في صوم التطوع ان شاء وبرهان ذلك

٢٧١ المسألة ٧٧٤ من أفطر عمداً في قضاء رمضان فليس عليه الا قضاء

يوم واحد فقط ودليل ذلك

٢٣٩ المسألة ٧٥٨ اذا روى الهلال قبل الزوال فهو من البارحة ويصوم الناس من حيثئذ باقى يومهم

٢٤٠ المسألة ٧٥٩ من السنة تعجيل الفطر وتأخير السحور وبرهان ذلك وذكر أدلة علماء الفقه

٢٤١ المسألة ٧٦٠ من أسلم بعد ما تبين له الفجر أو بلغ كذلك الخ فإنه يأكل باقى نهاره ويضاً من نسائه

من لم تبلغ أو من طهرت في يومها ذلك ويستأنف الصوم من غد ولا قضاء عليه وأقوال الفقهاء في ذلك

٢٤٢ المسألة ٧٦١ من نعد الفطر في يوم من رمضان عاصياً لله تعالى لم يحل أن يأكل في باقى ولا أن يجامع

٢٤٣ المسألة ٧٦٢ من سافر في رمضان مطلقاً قصر عليه الفطر اذا تجاوز ميلاً ويتنص بعد ذلك في أيام آخر

وبیان أقوال المجتهدين في ذلك وقد أطنب المصنف وأطال ذيول البحث بما لا نظيره ولا يوجد في كتاب

٢٥٩ المسألة ٧٦٣ من أقام قبل الفجر ولم يسافر الى بعد غروب الشمس في سفره فعليه اذا نوى الإقامة

المذكورة أن ينوى الصوم ولا بد الخ ودليل ذلك وبیان المذاهب

٢٦٠ المسألة ٧٦٤ الحيض الذي يطل الصوم هو الدم الأسود وبرهان ذلك

٢٦٠ المسألة ٧٦٥ اذا رأت الحائض الطهر قبل الفجر أو النفساء فأخرتا

